

المياه العربية بين بؤادر العجز ومخاطر التبعية

[دراسة وتوثيق]

عبدالله مرسى العقالى

إهداء ٢٠٠٦
المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

هذا الكتاب إهداء من
مكتبة يوسف درويش

المياه العربية بين بؤادر العجز ومخاطر التبعية

[دراسة وتوثيق]

عبدالله مرسى العقالي

المجلة العربية

بين بؤابر العجز ومخاطر التبعية

المؤلف : عهد الله مرسى العقالى

الفصل : أسامة خليفة

الإخراج الفنى : د . يحيى عهد الظاهر

الطبعة الأولى : أكتوبر ١٩٩٦

الجمع والصف الالكترونى :
الناشر :
مركز
الإصدار
العربي
للإعلام والنشر

٤ شارع العلمين - ميدان الكيت كات - جيزة

ت : ٣٤٤٨٣٦٨

رقم الإبداع : ٩٦/١٠٠٨٦
الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977-5121-98-1

شكر

يمثل هذا الكتاب ثمرة عامين من الجهد المتواصل فى القراءة المتأنية والمتابعة لأحدث الإصدارات العربية والأجنبية المترجمة والرصد الدقيق لما ينشر عن موضوع المياه فى الصحافة المصرية والعربية ، ومعدرة أيها القارئ الكريم على تأخر صدور الكتاب لأكثر من عام لظروف السفر للخارج ولكن موضوعه حى متجدد .. وهو موضوع الساعة ..

وثمة ضروة أراها ملحة فى هذا الموضع وهى تقديم أسمى آيات الشكر والعرفان بعد الله تعالى إلى ثلاث :

* إلى مركز الحضارة العربية ورئيسه الأستاذ / على عبد الحميد على ومن خلاله رأى هذا الكتاب طريقه إلى يد القارئ الكريم .

* وإلى مكتبتى الهيئة العامة للإستعلامات والمجلس الأعلى للصحافة والقائمين عليهما .. ومكتبة كلية الإعلام جامعة القاهرة ... وقاعة الدوريات بهيئة الكتاب ودار المستقبل العربى .. ومركز الفالوجا .. بما أتاحه كل منهم من كتب وإصدارات ودراسات وصحف ومجلات ودوريات كانت ذات قيمة .

وشكر خاص أقدمه إلى أسرتى .. أُمى بحبها ودعائها .. وزوجتى بصبرها ورحابة صدرها .. وإلى أبنائى على الدين وعلا وتيسير وعبد الرحمن .

المؤلف

إهداء

إلى كل (شيء حسي)
جعله الله تعالى من الماء
أهدى هذا الكتاب

المؤلف

مقدمة

ظهر مصطلح « الأمن المائي العربى » فى الآونة الأخيرة نتيجة إحساس متزايد بأهمية نقطة المياه لاسيما مع إرتفاع نسبة الزيادة السكانية فى الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط بوجه عام وإزدياد الحاجة إلى المياه . ويرز هذا المصطلح مواكباً لتحذيرات الخبراء والمهتمين بشئون المياه من بؤادر « عجز مائى » يتجه إلى التفاقم مع نهاية هذا القرن فى عدة مناطق من العالم وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط .. وأكد العديد من الخبراء أنه « بحلول عام ٢٠٠٠ ستصبح نقطة المياه أعلى من نقطة النفط بل ومساوية لنقطة الدم » .. وستصبح « سلعة استراتيجية » رئيسية تؤثر على اقتصاد الشعوب بل وعلى حياة الأمم والشعوب ذاتها .

ومع انعقاد المرحلة الأولى من مباحثات السلام بين العرب وإسرائيل بمديرد فى أواخر أكتوبر وأوائل نوفمبر ١٩٩١ بدأ واضعاً أن قضية المياه إحدى القضايا المطروحة للبحث فى محاولة للتوصل إلى تحقيق السلام فى الشرق الأوسط وأشار بعض الباحثين إلى أن أزمة الشرق الأوسط لن تنتهى إلا « بمعاهدة الماء » فقط .. فإذا كان الماء فيما يبدو سبباً للحرب فإنه يتعين أن يندرج فى قائمة الضمانات التى سيسفر عنها إقرار السلام على حد قولهم، وتتناول هنا فى هذه الدراسة قضية المياه بوجه عام وكيف برزت ضمن الإهتمام الدولى من خلال طرحها للنقاش والبحث فى المؤتمرات والندوات التى تعقد على المستوى الدولى والإقليمى والوطنى منذ بداية الثمانينات مع محاولة تأصيل هذه القضية بالرجوع إلى كيفية تناولها فى القانون الدولى خاصة بالنسبة للأشهار الدولية .

كما نتناول العوامل الخارجية والداخلية التى تقف وراء أزمة المياه فى العالم العربى والتى تؤثر على الأمن المائى العربى ... مع معالجة أحد هذه العوامل الخارجية بل أشدها خطراً ويتمثل فى أطماع إسرائيل فى المياه العربية مع التطبيق على المياه الفلسطينية والأردنية والمياه السورية .. والمياه اللبنانية .. ثم مياه النيل وتتناول أخيراً دور إسرائيل عبر تركيا فى التأثير على مياه الفرات بما يؤثر على حصه كل من سوريا والعراق .

كما نتناول قضية ترشيد إستهلاك المياه وتنمية الموارد المائية فى مصر وفى العالم العربى فى الفصل الأخير من هذا الكتاب .

وتأتى الملاحق متضمنة إتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان (عام ١٩٥٩) وإتفاقية الأردنية - السورية لتوزيع مياه نهر اليرموك . إضافة إلى المشاريع الدولية التى طرحت حول المياه فى الخمسينات وبعض الجداول والخرائط التوضيحية .

كما نورد نص بيان مؤتمر دبلن عن « المياه والتنمية » الصادر عن المؤتمر الدولي المعنى بالمياه والبيئة الذي عقد في إيرلندا في الأسبوع الأخير من فبراير عام ١٩٩٢ ، والذي أكد على أن الماء « يملك قيمة إقتصادية في جميع جوانب استخداماته وينبغي اعتباره سلعة إقتصادية » وتتضمن الملاحق « نداء دمشق حول الأمن المائي في دول غربي آسيا الصادر في نوفمبر ١٩٨٩ » .

ونورد أيضا النص الكامل لإعلان القاهرة حول المياه الأفريقية الصادر في يونيو ١٩٩٠ .

ونركز في هذه الدراسة على أبعاد أزمة المياه العربية وأسبابها الخارجية والداخلية مع كشف حقيقة الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية من خلال مشاريع المياه التي طرحت منذ الخمسينيات وبعاد طرح بعضها الآن بصورة جديدة ..

ومهما يكن من شيء فإن هذا الكتاب يمثل قطرة في محيط هذه القضية الهامة التي لازالت في حاجة إلى جهد العديد من الباحثين والدارسين والمهتمين بالشئون العربية والقضايا الدولية بل والإنسانية خاصة ونحن نلاحظ « أنه وإذا كانت إسرائيل لا تتورع عن شن حروبها من أجل الإستيلاء على المياه العربية ، فإنها أيضاً « تشن سلامها » وعينها على المياه » *

ومن هنا تتضح أهمية الكتاب وتميز الموضوع وخطورة القضية هذا وبالله التوفيق

عبد الله مرسى العقالي

أبوظبي - سبتمبر ١٩٩٦

* مجلة صامد الاقتصادي ، العدد ٨٨ ، يونيو ١٩٩٢ ، ص ٨ .

نُصَيْد

المياه في كتاب الله

ورد ذكر الماء والأنهار والغيث والسحاب في العديد من آيات القرآن الكريم فقال الله تعالى في سورة الأنبياء (آية ٣٠) :

[*] " وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ "

وقال سبحانه في سورة الملك (آية ٣٠) :

" قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ "

وقال في سورة الحجر (الأيتين ٢١ ، ٢٢) :

" وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ (٢١) وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاحِقَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ (٢٢) "

وقال جل شأنه في سورة (ق) - الآيات ٩ - ١١ :

[*] " وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ (٩) وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ

نَضِيدٌ (١٠) رِزْقًا لِلْعِبَادِ ، وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدًا مَيِّتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ (١١) .

وقال سبحانه وتعالى في سورة القمر :

[*] " فَدَعَا رَبِّهِ أَنْ يَبْعَثْ عَلَيْهِ مَسْرِرًا (١٠) فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ (١١) وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ

عَيْنُونَا فَأَلْقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ (١٢) وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ الْأَوَّاحِ وَدُسْرًا (١٣) .

وقال الله تعالى في سورة نوح :

[*] " وَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا (١٠) يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا (١١) وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ

وَرِينٍ وَيَجْعَلَ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلَ لَكُمْ أَنْهَارًا (١٢) .

وقال في سورة الواقعة :

[*] " أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ (٦٨) أَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ (٦٩) لَوْ نَشَاءُ

جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ (٧٠) .

وقال تعالى في سورة الروم :

[*] " اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتَنُفِثُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا فَنُفِثَ

الْوَدْقُ يَخْرُجُ مِنْ خَلَالِهِ ، فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ (٤٨) وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ

أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لِبَلِيسِينَ (٤٩) فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُخْفِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا . إِنْ

ذلك لمحيى الموتى، وهو على كل شيء قدير (٥٠) .

وقال سبحانه فى سورة الرعد :

[*] " وهو الذى مَدَّ الارضَ وجعلَ فيها رِواسى وأنهاراً ومن كل الثمرات جعل فيها زوجين اثنين،

يُغشى الليل النهار. إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون (٣) . "

" هو الذى يُريكمُ البرقَ خوفاً وطمعاً وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ (١٢) "

" قُلْ اللّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وهو الواحدُ القهار (١٦) أنزل من السماء ماءً فَسَالَتْ أوديةً بِقَدَرِهَا

فاحتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رابياً . (١٧) "

وقال جل شأنه فى سورة (الشورى) :

[*] " وهو الذى ينزِّلُ الغيثَ من بَعْدِ ما قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوكِيُّ الْحَمِيدُ (٢٨) . "

وقال تعالى فى سورة (الزخرف) :

[*] " والذى نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ ماءً بِقَدَرٍ فَأَنْشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا . كذلك تُخْرِجُونَ (١١) . "

وقال جل شأنه فى سورة الأنعام :

[*] " أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّاهُمْ فى الأرضِ مَالٌ مُّكْتَنٌ لِّكُمْ وأرسلنا السماءَ

عليهم مِذْرَاراً وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْناً

مُآخَرِينَ (٦) . "

وقال سبحانه فى سورة الاعراف :

[*] " وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ

عَيْنًا، قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَتَهُمْ . وظللنا عليهم الغمام وأنزلنا عليهم المُنَّ والسَّلْوى، كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ

ما رَزَقْنَاكُمْ وما ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ (١٦٠) "

وفهم آيات القرآن الكريم التى ذكرت " الماء " والحكمة الإلهية من وجود الماء التى جعل الله منها

كل شيء، حى : " وجعلنا من الماء كل شيء حى " ... يكون لابد للإنسان أن يحافظ على هذه النعمة

ويقتصد فى استهلاكها لأن الماء يحيا به الأرض وتحيا به الأنفس جميعاً . فهداية الإنسان قبل أن

يكون شيئاً مذكوراً كانت من الماء من « طين لازب » وحينما يخرج أى فرد للنور يحيا بالماء، ويدخل

الماء فى تركيب خلايا الإنسان وأنسجته وأعضائه . "

ويتقدر الإحساس بأهمية المياه وضرورتها تكون طريقة التعامل العام والخاص معها سواء من

جانب المؤسسات والأفراد بل والدول فالاستفادة من الماء عملية هامة، لابد أن تكون واقعية ومرتبطة

إلى أبلى الحدود . " (١)

أهمية المياه أحد عناصر السلطة فى الدولة :

للمياه أهمية قصوى فى الحياه فهى « تدخل فى كل العمليات البيولوجية والصناعية، ولا يمكن لأى

كائن حي- مهما كان شكله أو نوعه أو حجمه- أن يعيش بدون الماء ، فالكائنات الحية تحتاج إلى الماء لكي تعيش ، والنباتات هي الأخرى تحتاج إليه لكي تنمو . وقد أثبت علماء الخلية أن الماء هو المكون الهام في تركيب مادة الخلية، وهو وحدة البناء في كل كائن حي نباتاً كانا أم حيواناً .

وهذا يفسر ما ذكرته الآية الكريمة في القرآن الكريم الذي أنزله الله على نبيه ﷺ منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان فقال سبحانه : " وجعلنا من الماء كل شيء حي " .

.. وبجيب العلم الحديث ليصدق قول كتاب الله تعالى .

فقد أثبت علماء الكيمياء الحيوية أن " الماء لازم لحدوث جميع التفاعلات والتحولات التي تتم داخل أجسام الأحياء ، فهو إما وسط أو عامل مساعد أو داخل في التفاعل أو ناتج عنه .

وأثبت علماء وظائف الأعضاء " أن الماء ضروري لقيام كل عضو بوظائفه التي بدونها لا تتوفر له مظاهر الحياة ومقوماتها " (٢)

وعلى مستوى الدولة باعتبار أنها عضو في المجتمع الدولي فإن " الماء هو من عناصر السلطة في الدولة "

ولا يستطيع الإنسان أن يحيا حياة طبيعية دون أن تتوفر له " عشرون لتراً من الماء يوميا " (٣)

ولكن سكان الدول الغنية يستهلكون حوالي ١٢ ضعفاً لهذا الرقم فنجد الشخص الذي يعيش في كاليفورنيا يستهلك ٢٥ ضعفاً لما يستهلكه السوداني مثلاً (كاليفورنيا ١٩١ ألف لتراً للفرد سنوياً ، فرنسا ٥٥ ألفا ، الجزائر ٣٥ ألفا ، السودان ٧ آلاف لتراً) . وحين تنضب المياه أو لا ينزل المطر في إحدى بلاد المسلمين يهرعون إلى أداء صلاة الإستسقاء داعين الله أن يمن عليهم بنزول الغيث وحين ينزل المطر تنشر إحدى الصحف العربية نها مطول الأمطار في مكان بارز بصفتها الأولى بعنوان على ثلاثة أعمدة يقول :

" رحمة الله تعم أرجاء البلاد "

" أمطار غزيرة على معظم الولايات "

وتقول مقدمة الخبر : " شهدت ولايات السلطنة (عمان) أمس (١١/٢/٩٢) أمطاراً غزيرة سالت على أثرها الأودية وامتلات السدود . ويمضي الخبر ليقول : أن الأمطار أدت إلى سيلان عدد من الأودية والشعاب جعلها الله أمطار خير وبركة وعم بنفعها البلاد والعباد ... وقد فاضت المياه من أعلى سد وادي (تنوف) لكثرتها مكونة بحيرة مائية طولها حوالي ٨ كيلو مترات محتجزة الهلايين من الأمطار المكعبة من المياه التي تغذي جوف الأرض .

وتشير الصحيفة إلى قيام المئات من المواطنين بزيارة السد " لمشاهدة منظر المياه المندفعة التي أفاضت بها علينا رحمة الله سبحانه وتعالى (٤) " .

والى عهد قريب " لم يكن للفظ (المياه) هذا الوقع الذي يثير الكثير من الهواجس، ويستحضر

كماً غير متناهٍ من التساؤلات " على نحو ما هو حاصل الآن وقليلاً ما جرى حديث عن "أزمة مياه" قبل النصف الثاني من الثمانينيات، من هذا القرن باستثناء فترات محدوده زمنياً "برزت فيها المياه بقوة : كإحدى مفردات الصراع العربى الإسرائيلى أو إحدى الالتزامات مع دول الجوار الجغرافى (تركيا وإثيوبيا تحديداً) (٥).

وهكذا فإن " القنبلة النووية التى تمتلكها بعض دول الشرق الأوسط تتمثل فى الطاقة المائية، حيث تحولت الطاقة المائية فعلاً فى الشرق الأوسط إلى مصدر تهديد وسلاح فعال لتحقيق مكاسب سياسية تعجز عن تحقيقها الوسائل العسكرية، ناهيك عن ضآلة كلفتها المادية والبشرية " (٦) ولهذا تشهد منطقة الشرق الأوسط كثيراً من الجدل حول الموارد المائية والدور الذى يمكن أن تلعبه فى إثارة صراعات بين بلدان المنطقة، سواء بتجديد وتعقيد صراعات قائمة وعرقلة الوصول إلى تسوية سلمية لها، أو فى إثارة صراعات مكشوفة حولها بعد أن اتسمت فى السابق بالحدودية (٧).

ولنبداً أولاً بمحاولة للتعرف على تلك العوامل التى تؤثر فى موارد المياه .

العوامل التى تؤثر فى الموارد المائية :

تعد دراسة العوامل المؤثرة فى موارد المياه أمراً ضرورياً للباحث المهتم بشئون المياه حيث أن " هذه الموارد لم تُخلق أو تُوجد عفويةً أو عشوائيةً " وإنما أوجدها الله سبحانه وهو المسبب الأعظم مستندة إلى " عوامل عديدة معقدة فى خصائصها ، وذلك خلال أحقاب زمنية طويلة حتى ظهرت بشكلها الحالى " . ومن أهم العوامل المؤثرة فى الموارد المائية فى أى منطقة من مناطق العالم نجد العوامل التالية :

١- الموقع :

ويعتبر من أهم تلك العوامل .. فموقع أية منطقة بالنسبة لدوائر العرض والمساحات المائية وكتل اليابسة هو الذى يحدد أقاليمها المناخية عادة وخصائص هذه الأقاليم " .

٢- التركيب الجيولوجى :

وهناك علاقة واضحة بين موارد مياه أية منطقة وخصائص الجوفية منها ، وتكويناتها الجيولوجية الصخرية، حيث أن الماء الجوفى المخزون، والذى تكون عبر فترات زمنية طويلة، عادة ما تحويه طبقات صخرية ذات قاعدة صلبة منتمة إلى أحقاب وعصور جيولوجية " .

٣ - مظاهر السطح :

يؤثر تضرر أية منطقة وخصائص هذا التضرر فى شكل ونظام مواردها المائية ، فالارتفاع عادة ما يؤدي إلى زيادة هطول الأمطار وأنواع التساقط الأخرى ، كما أن وجود الجبال يساعد على جريان المياه السطحية ، أما على شكل أنهار دائمة الجريان أو أودية موسمية ، أو سيول . كما أن وجود المنخفضات قد يخلق البحيرات العذبة أو المالحة

٤- المناخ :

تشكل خصائص مناخ أى منطقة العامل الأساسى فى تحديد مواردها المائية وخصائصها ، فالمناطق ذات المناخ الرطب عادة ماتكون مواردها المائية أغزر وأفضل حالاً من المناطق الجافة مما يجعلها لا تعاني كثيراً من شح المياه ، وخاصة العذبة منها .

٥- العامل البشرى :

تعد سياسة الإنسان - فى أى منطقة - تجاه الموارد المائية من أهم زوايا العامل البشرى وأثره على موارد المياه (٨)

أسباب أزمة المياه فى الشرق الاوسط :

تعود الأزمة المائية المتوقعة فى منطقة الشرق إلى العديد من العوامل والأسباب أبرزها مايلى :

١- استمرار غلبة وثقل القطاع الزراعى فى دول المنطقة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، ووجود محاصيل زراعية تتطلب كميات كبيرة من المياه كالقطن والأرز والحمضيات وبعض أنواع الخضروات ..

٢- عدم توافر الميزانيات الكافية لبناء السدود وتحديث شبكات المياه والصرف الصحى .. ذلك أن عملية توفير موازنات مائية كافية لإقامة المزيد من محطات تنقية المياه العادمة ، وترميم وتحديث وتوسيع شبكات المياه والمجارى وقنوات الري ، وإقامة المزيد من السدود للاستفادة القصوى من مياه الأمطار وغيرها كفيل بتوفير كميات هائلة من المياه سنوياً تذهب هدراً وتبخر ،

٣- استمرار حالة اللاسلم واللاحرب فى منطقة الشرق الأوسط .. وعدم توفر علاقات حسن جوار واتفاقيات ثنائية بين الدول المعنية لتقاسم المياه ، وهذا مما أدى إلى محاولة كل دولة من دول الشرق الأوسط السيطرة على مزيد من كميات المياه التى تشترك فيها مع دول أخرى وعلى حساب هذه الدول. (٩)

٤- عدم توافر سياسات مائية عقلانية تحدد كمية المياه الضرورية للفرد سنوياً .. فيبلغ متوسط حجم استهلاك الاسرائيلى من المياه يومياً ثلاثة أضعاف إستهلاك المواطن الفلسطينى (يبلغ متوسط حجم إستهلاك الفرد فى إسرائيل ١٨٤ لتر مياه يومياً ، ولا تتجاوز حصة الفلسطينى ٥٠ لتراً يومياً).

٥ - يلاحظ المراقبون « عدم وجود سياسة عربية خاصة بالمسألة المائية وكيفية إدارة الموارد واستغلالها ، والمحافظة عليها من التهديد » (١٠) ولم تكن مشكلة المياه ذات شأن يذكر قبل سنوات، وحتى إن كان البعض قد نظر إليها باهتمام فمرجع ذلك إلى مجرد حدود الإهتمام الزراعى أو الإقتصادى على أن تزايد وتيرة الجفاف فى العقد الأخير . « فرض مشكلة المياه كأحد الأخطار الأساسية التى تهدد مستقبل الكثير من أقطار المنطقة » وهكذا شاع استخدام تعبير « أزمة المياه »

وانتقل من دائرتى الاقتصاد والزراعة ليصبح مشكلة سياسية أو « مشكلة ستكشف كل أبعادها السياسية فى المستقبل القريب » (١١)

وإذا كانت حرب الخليج الثانية « تحرير الكويت » هى فى حقيقتها حرب النفط فإن الحروب التى سبقتها ، والتى قد تلحقها هى كلها حروب المياه ..

ومع انتهاء العمليات العسكرية فى الخليج « بدأت حملة إعلامية غربية ترفع (فزعاً) المياه . وتلوح بعد حملة ترهيب وترغيب بالحل الوحيد ، والممكن : « الحل الإقليمي »

وفى نفس الفترة « أعاد الإعلام أيضاً مشاريع الخمسينيات حول مياه لبنان ، ودعوة واشنطن لسوريا ولبنان وإسرائيل للتفاهم جدياً حول اقتسام واستخراج المصادر المائية » (١٢) .



الهوامش

- (١) انظر سعود بن سالم العنسى، المياه... قضية تتزايد أهميتها عربيا وعالميا، صحيفة (عمان) ١٠ / ١٠ / ٩٢ ص ٨
- (٢) احمد بن على الشرياتي (مدير عام الهيئة بوزارة البلديات والهيئة بسلطنة عمان)، محاضره بعنوان " المفاهيم الاساسيه حول الهيئة وحمايتها"، انظر صحيفه عمان فى ٢١ / ٤ / ١٩٩٢ ص ٥.
- (٣) حياة الحويك عطية، المياه، والتطبيع والتمويل فى الاعلام الغربى، مجلة صامد الاقتصادى، العدد ٨٩ ص ٢٣٦ و ٢٢٩
- (٤) صحيفة عمان ١٢ / ٢ / ١٩٩٢ .
- (٥) نافذ أبو حسنة، الأبعاد السياسية لمشكلة المياه فى الشرق الأوسط، مجلة صامد، العدد ٨٩ مصدر سابق ص ٣١ .
- (٦) د. عمران أبو صبيح، المياه والصراع فى الشرق الأوسط، نفس المصدر ص ٢٥ - ٢٧ .
- (٧) عماد جاد، اسرائيل والموارد المائية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، مجلة صامد الاقتصادى، العدد ٨٨ (يونيو ١٩٩٢) ص ٩٧
- (٨) د. محمد عبد الهادى، موارد المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة صامد الاقتصادية، (العدد ٨٨) يونيو ١٩٩٢ ص ٣٢ - ٣٧ .
- (٩) د. عمران أبو صبيح، المصدر السابق .
- (١٠) جمال أبو المجد، الأساس الاقتصادى لمشكلة المياه فى الشرق الأوسط، مجلة صامد الإقتصادى، العدد ٨٩ ص ٥٥
- (١١)، (٤) غسان شهابى، السياسة المائية للولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط، مجلة صامد، مصدر سابق، ص ١٤٢
- (١٢) حياة الحويك عطية، المياه والتطبيع والتمويل، مجلة صامد، مصدر سابق ص ٣٢٠ و ٢٣١.

الفصل الأول

مسألة المياه

بين الاهتمام العربي والدولي

أزمة المياه العربية والوضع المائى الراهن :

مرت ثلاثة أعوام من الجفاف على منطقة الشرق الأوسط فى بداية التسعينيات تبعها شتاء ممطر فى عام (١٩٩٢) لم يكف لحل مشاكل المياه التى تفاقمت خاصة مع زيادة حجم الانفجار السكانى فى المنطقة وبجانب عوامل أخرى عديدة . . وهذا مما يدفع إلى طرح سؤال جوهري ينبغى التعرف على إجابة واضحة له حول أسباب الأزمة . ولكن ينبغى الإشارة هنا إلى أن المتخصصين فى شئون المياه ينبهون إلى أن « الأمن المائى العربى يواجه مشكلة أساسية تتمثل فى أن الأنهار الكبرى فى الوطن العربى (النيل ، الفرات ، دجلة ، السنغال) تتبع من خارج أراضيه ، وتشاركه فيها دول أخرى ، « كما أن هذه الأنهار تمثل ٦٠٪ من الموارد السطحية الكلية فى البلاد العربية » (١) .

ويمكن التعرف على حجم أزمة المياه التى تواجه منطقة الشرق الأوسط من خلال تأمل قول (دان زاسلووسكى) وهو أحد المسئولين الإسرائيليين عن مشكلة المياه حيث أنه طبقاً لقوله « سيلازم أن تهطل الأمطار لمدة عشر سنوات معصلة بمنسوب أعلى من المتوسط حتى يعنى للمنطقة أن تستعيد احتياطياتها من المياه الجوفية » (٢)

وتؤكد الدراسات أن « النقص فى الموارد المائية - فى الوطن العربى - لن يقل بأية حالة عن ١٢٧ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ و سيرتفع عموماً إلى ١٧١ مليار متر مكعب عام ٢٠١٨ » (٣) .

أسباب الأزمة :

ونعود إلى طرح ذلك السؤال الجوهري : ما هى أسباب نقص المياه فى منطقة الشرق الأوسط وفى العالم بوجه عام ؟

ونجد أن هناك عدة عوامل تقف وراء أزمة المياه ونقص المياه وأهمها مايلى :

- ١- النمو الديموجرافى والزيادة المضطردة فى السكان .
- ٢- تحسين مستوى المعيشة لدى المواطنين وزيادة الإستهلاك للمياه .
- ٣- التقدم الصناعى والسياحى فى بلدان المنطقة .
- ٤- التقدم الزراعى أو (الفلاحى) بلهجة أهل المغرب . وازدياد مساحة الأراضى المستصلحة .
- ٥- الكوارث الطبيعية .
- ٦- فترات الجفاف وتوالى سنوات النقص فى كمية الأمطار .
- ٧- حوادث طارئة مثل انهيارات طرق أو موانع أو سدود .
- ٨- سوء تسيير منشآت الإنتاج وشبكات التوزيع .
- ٩- التبذير من جانب المستهلك للمياه سواء للزراعة أو الإستهلاك المنزلى .

١٠- ثلوث مصادر المياه وازدياد نسبة ملوحة الآبار الجوفية فى بعض المناطق (غزة على سبيل المثال) (٤) .

ولقد حملت أزمة المياه وآفاقها المستقبلية الولايات المتحدة الأمريكية على الإهتمام الشديد بها وتكريس مجموعات دراسية تستقرئ دور المياه فى المستقبل فى تفجير حروب عديدة بين الدول المتنازعة على المياه ، (٥) وهكذا فإن «العنصر المائى فى الشرق الأوسط أصبح عنصراً أساسياً فى صياغة سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط التى تسعى أولاً - وأخيراً - إلى تأمين المصالح القومية الأمريكية» حسب التعبير الأمريكى الشائع . وهكذا يعنى أن مسألة المياه التى قد تبدو للبعض بمثابة مسألة غير سياسية - يتم التعامل معها فى البيت الأبيض بشكل يؤمن استثمارها سياسياً وإدراجها فى إطار الإستراتيجية الأمريكية الدولية . وتسعى هذه الإستراتيجية فى الوقت الراهن إلى تجاوز الأسباب التى تجعل الوضع فى منطقة الشرق الأوسط قلقاً وقابلاً للإتفجار ، وذلك من خلال محاولة الولايات المتحدة العمل على «خلق تعايش بين دول المنطقة اعتماداً على مسألة المياه» (٦)

آمال التعاون واحتمالات النزاع :

وهكذا فرضت المياه نفسها كواحدة من الموضوعات الرئيسية التى تحمل أملاً فى التعاون المستقبلى بين دول المنطقة ، أو كسبب محتمل للنزاع . ونظراً لأن المياه تعد مورداً أساسياً فإنها تشكل موضوعاً معقداً للغاية فهى كما يقول الخبير الأمريكى «توماس ناف» : «قضية إقتصادية وسياسية وإجتماعية ، وتمتد لأن تصبح موضوعاً قانونياً ورمزياً وبيئياً ، وتتحول القضية فى المنطقة تدريجياً لأن تصبح مصدراً محتملاً للصراع وهو ما يجعلها ذات بعد عسكرى كذلك ، حيث يشتد الصراع بين الدول الفاعلة الرئيسية فى المنطقة بما يسمح بأدوار متزايدة للقوى الدولية » (٧)

ولكن ماهى طبيعة العلاقة بين المياه والسلام ؟

وفقاً لوجهة النظر الإسرائيلية نجد «أن السلام الإقليمى سيسمح بمعالجة وضع القطاعات المائية لدول المنطقة ، أو أنه سيسمح بتحسين هذا الوضع وستمتاز الحلول السلمية بأنها ستمنع جميع المشاركين فيها فوائد من دون الإضرار بالآخرين وسيجلب التعاون بين دولتين أو بين عدة دول إلى المنطقة فوائد تتمثل فى :

- إقامة مشاريع إقليمية مفيدة ، كانت قد تعذرت إقامتها حتى الآن بسبب عوائق الحدود الإقليمية

- نقل المياه من دول وأماكن قيمتها فيها ضئيلة لأماكن لها فيها قيمة كبيرة

- يشكل التعاون - فى مجال المياه - أساساً يدعم السلام ويقويه . وبناء على ذلك فمن المعقول

أن يحظى بمساعدة خارجية وخاصة التمويل . .

وهكذا تبدو طروحات خبير المياه الإسرائيلي إشع كالى كأنها مثالية وكأن الأمور بهذه الدرجة من البساطة والسطحية وهو يضرب مثالين متناقضين حدث أحدهما فى أوائل الستينيات والآخر فى نهاية السبعينيات . مشيراً إلى أن « الترابط الوثيق بين «المياه» و «السلام» يستحق الإهتمام كله سواء فى فترة التخطيط لتحويل مجرى نهر الأردن على يد عهد الناصر منذ عام ١٩٦٣ أو فى فترة اقتراح السادات نقل مياه النيل إلى إسرائيل (١٩٧٩) ، (٨)

وكان رئيس حكومة إسرائيل اسحق شامير قد أعلن فى مارس ١٩٩١ أنه على استعداد لتوقيع معاهدة حظر أسلحة الدمار الشامل وقبول التفتيش على مواقعه النووية مقابل اشتراكه فى إتفاقية لإعادة توزيع المياه فى المنطقة » . . (٩)

لويذكر البعض أن مؤتمر السلام - الذى بدأت وقائعه فى مدريد (٣٠ أكتوبر ١٩٩١) « أثبتت وقائعه (صحة التوقعات التى سبقته من أنه سيكون « مؤتمر الاتفاقيات الإقتصادية قبل وبعد كل شئ » (١٠) . وهم يشيرون بذلك إلى تشكيل لجنة خاصة بدراسة مسألة المياه فى المحادثات المتعددة الأطراف » وقد عقدت عدة اجتماعات فى أكثر من عاصمة وقاطعتها سوريا ولبنان حتى الآن ..

ويؤكد الدكتور مهندس منلر حدادين (*) فى تقديمه للترجمة العربية لكتاب « المياه والسلام . . وجهة نظر إسرائيلية » أن هناك « ارتباطاً وثيقاً بين السلام والمياه لكون المياه من مستلزمات الحياة ومكوناتها ، وإذا كان التوجه نحو السلام قد أخذ منحىً جديداً « فإن للمياه دوراً يماثل طبيعتها ، فهى المادة التى يستعين بها الإنسان لإطفاء الحرائق لا لإشعالها »

ويشير حدادين إلى أن « التوطئة لدورها (المياه) تتمثل فى الإفراج عما اغتصبته إسرائيل من نصيب كل من الأردن وفلسطين وسورية ولبنان من مياه نهر الأردن ونهر اليرموك ، وفى الإفراج عن حقوق الفلسطينيين الطبيعية فى إستغلال موارد بلادهم المائية من دون روادع سوى ما تملبه ضرورة المحافظة عليها . »

قدم الإهتمام بقضية المياه :

كانت حقوق الشعوب فى مياه الأنهار موضع اهتمام الجماعة الدولية منذ فجر التاريخ ، وكما يقول (الدكتور طلعت الغنيم) أحد أساتذة القانون الدولى :

« لا أغالى إذا قلت أن قيام الدول بجهد أصله الأصيل فى الحقوق المائية ، فحول أحواض الأنهار قامت حضارات ، وشهدت مدن ، وتلوق الإنسان للذة الاستقرار » . وعلى الرغم من قدم الإهتمام بقضية المياه تاريخياً كموضوع حيوى إلا أن أحكام القانون الدولى بشأن إستخدام مياه الأنهار الدولية والانتفاع بها تعتبر حديثة نسبياً فقد كان الإهتمام مقصوراً على موضوع الملاحة فى الأنهار الدولية ، وهذا يمكن ملاحظته فيما يلى :

المياه والقانون الدولي :

أ - فى القرن التاسع عشر :

ساد مبدأ « السيادة المطلقة » منذ أوئل القرن الـ ١٩ وحتى نهايته ويقوم على اعتبار أن « سيادة الدولة مطلقة » وتجيز لها التصرف المطلق فى مياه النهر الدولى المار بأراضيها . . . ومع التطور الطبيعى للقانون الدولى تطور هذا المبدأ حيث بدأ التفكير بتجة إلى وجود حقوق وواجبات لتحد من تصرف هذه الدول إزاء النهر الدولى ، ومع نهاية القرن التاسع عشر ظهرت الحاجة إلى « صياغة القواعد التفصيلية التى تحكم موضوع الأنهار » .

ب - تقنين استغلال مياه الأنهار :

بدأ معهد القانون الدولى سنة ١٩١٠ دراسة موضوع تقنين إستغلال مياه الأنهار الدولية بالنسبة للزراعة (الرى) ، والصناعة وغيرها من الأغراض فيما عدا أغراض الملاحة ، واستمرت الدراسات على فترات متقطعة لمدة نصف قرن حتى انتهت عام ١٩٦١ إلى بعض مبادئ أساسية تنظم الحقوق والواجبات التى يجب أن تحترمها الدول الواقعة على نهر مشترك .

- وظهر شبه إجماع بين شراح القانون الدولى المعاصر على أن الأحكام العامة للقانون الدولى فى الوقت الحاضر تشمل مبدأ رئيسياً يقضى بأنه « لا يجوز لدولة ما أن تغير الوضع الطبيعى لإقليمها تغييراً من شأنه المساس بالوضع الطبيعى لإقليم دولة مجاورة لها » ويترتب على ذلك أنه « ليس للدولة أن توقف أو تغير مجرى النهر الدولى ، كما يمتنع على الدولة أن تستغل مياه النهر على النحو الذى يهدد احتياجات دولة نهريّة أخرى أو يحول دون إستغلالها لمياه النهر على النحو الملائم .

ج - المبادئ الدولية التى تنظم حقوق الدول الواقعة على نهر مشترك :

يمكن توضيح أهم تلك المبادئ فيما يلى . :

- * العدالة فى توزيع المياه والإنتفاع المشترك بمياه النهر الدولى .
- * عدم إجراء أى تحويل فى مجرى النهر أو إقامة سدود تنقص من كمية المياه التى تصل للدول النهريّة الأخرى دون اتفاق مسبق وتشاور مع الأطراف الأخرى .
- * التعاون فى تنمية موارد النهر والإنتفاع من النهر كوحدة بين هذه الدول النهريّة .
- * احترام الحقوق المكتسبة التى تقوم على أساس مراعاة حاجة الدولة للنهر ومدى اعتمادها عليه .
- * التعويض فى حالة الضرر .

وقد شهد النظام القانونى لإستثمار مياه النهر الدولى تطوراً ملحوظاً خلال القرن العشرين « وفى عام ١٩١١ تبنى معهد القانونى الدولى «إعلان مدريد» لتنظيم إستغلال مياه الأنهار الدولية» (١١) . وجاء فى أبرز بنود هذا الإعلان أنه « ليس لأية دولة من الدول المشاركة فى حوض النهر أن تحدث تغييراً فى طبيعة مياه الحوض من شأنه أن يلحق ضرراً بالدولة الأخرى .

كما يمنع على أية دولة إحداث تغيير في مجرى النهر أو التصرف في مياهه أو حجزها إلى درجة تؤدي إلى انخفاض منسوب المياه الذي يحصل في الدول الأخرى إلا بموافقة هذه الدولة .

د - النهر الوطنى والنهر الدولى : يقصد بالنهر فى القانون الدولى «وحدة مائية System Of waters تتكون من كل مجارى المياه والبحيرات التى تتصل فيما بينها وتسير فى منطقة تكون حوضاً واحداً Drainage Basin - River Basin وينتهى حوض النهر فى البحر أو فى بحيرة داخلية لا تتصل بالبحر ويدخل فى حوض النهر كذلك مجارى المياه التى تسير تحت الأرض وتكون متصلة بالنهر .

ويسمى النهر نهراً وطنياً إذا كان حوض النهر واقعاً برمته فى إقليم دولة واحدة وبالتالى يخضع لسيادة تلك الدولة ولكل دولة الحق فى تنظيم استغلال موارد نهريها الوطنى وفى أن تقصر الملاحه فيه على بواخرها وحدها .

أما إذا كان حوض النهر يمر فى أقاليم دول مختلفة ، أو يفصل بين إقليمين دولتين أصبح له حكم مختلف يسمى نهراً دولياً ، فكل دولة تهاثر سيادتها على ما يمر فى إقليمها من النهر أو ما يجاوره من مجراه ولكنها تتقيد بأن تراعى مصالح الدول الأخرى التى يمر بها حوض النهر وبصفة خاصة فيما يتعلق بالارتفاع المشترك بمياه النهر لأغراض الزراعة والصناعة وبالملاحه النهريه الدولية (١٢) .

وقد استقر العرف الدولى على «أنه مع الاعتراف للدولة بالسيادة على ذلك الجزء من النهر الذى يمر فى إقليمها تلتزم الدول عند ممارستها لسيادتها بعدم المساس بالأوضاع الطبيعية والجغرافية والتاريخية للنهر ، وبالحقوق التى تتمتع بها الدول الأخرى فى مياه النهر» .

وتنكر قواعد القانون الدولى على أية دولة إكتساب أى حقوق فى مياه الأنهار الدولية عن طريق استخدام القوة أو التلويح باستخدامها ، وهى نفس المبادئ التى تنطبق على أقاليم وأراضى الغير ، وأن « اللجوء إلى هذه الوسيلة لا يمنح أية دولة حقوقاً مشروعة ومعترف بها فى المياه ... أو مصادرها التى تستولى عليها » (١٣) .

هـ - الحاجة إلى تطوير قواعد القانون الدولى بشأن المياه :

اهتمت لجنة القانون الدولى التابعة لهيئة الأمم المتحدة بدراسة القواعد المتعلقة باستخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية وأدرجت هذا الموضوع على برنامج عملها العام للدورة الثالثة والعشرين التى عقدت فى عام ١٩٧١ وما زالت اللجنة بصدد إعداد «قانون لاستخدام مياه المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية» وهو المشروع الذى تتم مناقشته فى كل دورة وحتى الآن لم يتم التوصل إلى إتفاق نهائى بصده . ولم تحدد مبادئ القانون الدولى الخاصة بالأنهار الدولية فى شكل إتفاقية شاملة وهكذا يمكن ملاحظة ما يلى :

* عدم وجود قواعد قانونية دولية واضحة ومحددة لتسوية مشكلات المياه بصورة حاسمة .

* ضعف أجهزة الأمم المتحدة في مواجهة مشكلة المياه المتصاعدة نتيجة عدم وجود إتفاقية شاملة .

* عدم احترام بعض الدول لقواعد القانون الدولي المعمول بها حالياً .

* لا توجد مؤسسة دولية للأخذ بالأعراف والتقاليد والتشريع لإقتسام المياه وضمان التقيد بها (١٤) .

* يرى بعض الباحثين أن « المبادئ العامة في استثمار الأنهار الدولية واضحة . . . وأن هناك أعرافاً وتقاليد في إقتسام المياه ولو أنها غير ملزمة » .

* تتمثل أعلى مراتب الإلتزام المعترف بها دولياً لتقاسم الموارد المائية ، في الإتفاقيات المعقودة بين الدول المشتركة في مصدر مائي معين والتي بينها علاقات جوار تاريخية وطبيعية .

وتبقى الحاجة قائمة رغم كل ماسبق ، إلى تطوير قواعد قانونية لحل مشكلات المياه بين الدول المختلفة وفي العادة تحمي الإتفاقيات الدولية دول المصب من اعتداءات دول المنبع التي تتحكم في تدفق مياه النهر .

النظريات التي تحكم إستخدامات الأنهار الدولية :

- تختلف آراء فقهاء القانون الدولي المعاصر في مجال الأنهار الدولية ذات الإستخدامات الإقتصادية حول المبادئ أو النظريات التي تحكم إستخدامات تلك الأنهار ، ويلخص أحد أساتذة القانون الدولي تلك الإتهامات مبيناً لأحكام النظريات الإسلامية بشأن هذه المبادئ فيما يلي :

أ- نظرية السيادة : وترى أن إستقلال الدول يكشف عن ذاته في إستخدام مياه الأنهار استخداماً حراً إنفرادياً إلى أكمل حد ، وهذا يواجه بالرفض . من جانب المفاهيم الإسلامية لأنها نظرية فوضوية أما النظريات الإسلامية فتنتقل من قول رسول الله ﷺ :

« الناس شركاء في ثلاث : الماء والكأ والنار » .

ب- نظرية التكامل الإقليمي المطلق :

تنظر هذه النظرية إلى النهر على أنه وحدة إقليمية لا تجزئها الحدود السياسية ، وتتفق مع روح النظرية الإسلامية ، بيد أنها تختلف عنها في أن التكامل عندها يشمل النهر مجرى ومياه ، أما التكامل في النظرية الإسلامية فهو تكامل في المياه فحسب ويظل المجرى خاضعاً لسيادة الدولة المعنية وجزءاً من إقليمها .

ج- نظرية الملكية المشتركة :

ومزداها أن النهر الذي يجري في أقاليم عدة دول يعتبر ملكاً مشتركاً بينها فالنهر مجرى طبيعي يُضفى بجانب تسهيلات الملاحة حقوقاً ومزايا تهية مثل الصيد واستخدام المياه للرى أو إستخراج الطاقة ومن ثم فلا تملك دولة من الدول الشاطئية أن تحرم باقي الدول من هذه الحقوق والمزايا ، فمنع

الطبيعة هي نهر إنسانية وليس لدوله أن تقارن حقوقها على نحو يحرم الدول الأخرى من حقوق معادلة وتتفق هذه النظرية مع منظور ومفهوم النظرية الإسلامية مع الفارق وهو أن الأخذ بهذه النظرية يحتاج طبقاً لقواعد القانون الدولي المعاصر إلى إبرام إتفاق بين الدول المعنية ولكنه لا يحتاج إلى ذلك في مفهوم النظرية الإسلامية .

وقد طالب الدكتور طلعت الغنيمي بأن تقوم الدول الإسلامية الثلاث المشتركة في نهر الفرات -تركيا والعراق وسورية- وهي من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بإبرام إتفاقية دولية تنظم أحكام إستخدام نهر الفرات فيما بينها .

وذلك على هدى من أحكام النظرية الإسلامية فتكون تلك الإتفاقية مثلاً يحتذى به في مجال أحكام القانون الدولي بشأن الأنهار والمجارى المائية الدولية غير أن هذه الدول لم تتوصل بعد إلى إتفاقية من هذا النوع .

وتعتبر نظرية الملكية المشتركة هي ذاتها نظرية الإقتسام المعقول أو العادل ومفادها « أن يكون لكل دول النهر حق في انتفاع معقول وعادل بالمياه تبعاً لحقيقة الواقع التي تتقرر في كل حالة على حدة على ضوء العوامل المختلفة » (١٥) .

ولا يكون تطبيق العدالة والمعقولة في العلاقات الدولية إلا بإتفاق مباشر بين الدول فإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق فلا سبيل إلى تطبيقها إلا بالوسائل القضائية الدولية التي مازالت بدورها تعتمد على إتفاق الأطراف المعنية وعلى ذلك فلا تعتبر قاعدة المعقولة من القواعد الإلزامية في القانون الدولي .

و- أحكام هلسنكي عام ١٩٦٦ (١٦)

- بعد دراسة استمرت ١٥ عاماً تقريباً وضعت جماعة القانون الدولي في الاجتماع الذي عقد في هلسنكي عام ١٩٦٦ أحكاماً لاستغلال الأنهار الدولية التي عرفت بأحكام هلسنكي يمكن الإسهام بها في حالة عدم وجود اتفاق خاص أو عرف سائد بين الدول المنتفعة بالنهر . وتعالج هذه الأحكام إستغلال مياه الأنهار الدولية للرى والملاحة ونقل الأخشاب والتلوث .

وقد قرر الجزء الأخير لأحكام هلسنكي تبادل الرأي بين الدول إذا أرادت إحداها القيام بأي مشروع أو منشآت على النهر وذلك تفادياً لوقوع أي نزاعات ، كما يبين هذا الجزء أيضاً الإجراءات التي تتبع لحل المنازعات .

وأخذت قواعد هلسنكي بمبدأ العدالة في توزيع مياه النهر على دول الحوض ، على أن العدالة في توزيع المياه لا تعنى توزيعها بالتساوي بين هذه الدول بل أن هناك عدة عوامل يجب أن تؤخذ في الإعتبار عند تحديد النصيب العادل لكل دولة ، ولقد تضمنت قواعد هلسنكي بعض هذه الأحكام على سبيل المثال لا الحصر وأهمها مايلي :

* جغرافية الحوض وبصفة خاصة حوض النهر فى كل دولة نهريّة .

* المناخ المؤثر على الحوض .

* السكان الذين يعتمدون على المياه فى كل دولة من دول الحوض .

* مدى توفر موارد مائية أخرى .

* تجنب الضياع غير اللازم فى استخدامات مياه الحوض .

* مدى إمكانية الإستجابة لإحتياجات الدولة الحوضية بدون الإضرار بدولة حوضية أخرى .

وتجدر الإشارة إلى أن أحكام هلسنكى قد وضعت تعريفاً جديداً للنهر الدولى ، يبدو أنه ينال تأييداً واسعاً فقد استبدلت تسمية النهر الدولى « بالحوض الدولى » وعرفته بأنه « مساحة من الأرض تخص أكثر من دولة وتحدها من الجانبين حدود الحوض وهى عبارة عن مرتفعات مستمرة » (١٧) كما أصبحت الدولة الحوضية هى الدولة التى يقع جزء من أراضيها فى حوض النهر .

ووفقاً لأعراف القانون الدولى فإنه « على الدولة التى ترغب فى إدخال تعديلات فى طريقة الإنتفاع بنهر معين كأنشاء سد أو تحويل مجرى النهر ، الدخول فى مفاوضات مع الدول المشتركة فى النهر للحصول على موافقتها فإذا لم يتم الإتفاق يحسن عرض الأمر على التحكيم .

وإذا ما قامت الدولة بمثل هذه الأعمال بدون موافقة الدول الأخرى وبدون عرض النزاع على التحكيم فإنها تكون مسئولة عن الأضرار التى تصيب تلك الدول » (١٨) .

وتسأل الدولة عن الأعمال التى تصدر عنها أو عن رعاياها والتى يترتب عليها إحداث تعديلات فى طريقة استغلال نهر معين مما يؤدى إلى الإضرار بدولة مجاورة أو الحيلولة دون انتفاعها بمياه النهر بشكل ملائم .

نماذج لبعض الاتفاقيات الدولية بشأن المياه :

يوجد العديد من المعاهدات والاتفاقيات التى « حكمت وما تزال تحكم تنظيم المجارى المائية الدولية » ومنها على سبيل المثال :

* اتفاقيات بشأن مياه النيل منذ عام ١٨٩١ وحتى عام ١٩٥٩ .

* اتفاقيات بشأن المياه الأمريكية .

* اتفاقيات عام ١٩٧٣ بين البرازيل وباراجواى حول نهر (بارنا)

* وثائق قضية التحكيم فى بحيرة (لاتوا) بين أسبانيا وفرنسا عام ١٩٥٧ التى أقرت مبدأ الأخذ بنظر الإعتبار المصالح كافة .

* إتفاقية بين السويد والنرويج عام ١٩٠٥ تنص على أنه « لا يجوز لإحدى الدولتين القيام بأعمال

هندسية على مجرى النهر المشترك بدون موافقة الدول الأخرى» .

* اتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك عام ١٩٠٦ بشأن «الريوجراندى» الأعلى ونصت على نفس المبدأ السابق .

* الإتفاقية الموقعة بين فنلندا والإتحاد السوفيتى (السابق) عام ١٩٢٢ وبها نص على أنه «لا يحق لأى من الدولتين القيام بأعمال تحويل المجرى الطبيعى للمياه ، أو بإقامة منشآت أو القيام بأى ترتيب أو عمل يؤدي إلى تعديل فى عمق النهر أو اتجاهه أو منسوبه .

* اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الدولية عام ١٩٧٨ ونصت فى مادتيها (١١) و(١٢) بشأن التوارث الدولى على أن «الإتفاقيات الخاصة برسم الحدود الدولية أو بالوضع الجغرافى الإقليمى تظل سارية المفعول بموجب قاعدة «التوارث الدولى» وتلزم الدولة الوارثة ، كما لا يمكن تعديلها أو إلغاؤها إلا بالاتفاق بين الدول الموقعة عليها» .

* أكد ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الذى تم توقيعه فى أديس أبابا فى مايو ١٩٦٣ أكد على قاعدة «التوارث الدولى» حتى لا يفتح الباب أمام تعديل الحدود والحقوق المكتسبة فى الأنهار بين دول المنطقة مما يؤدي الى إثارة نزاعات لا تنتهى .

* إتفاقيات المياه المعقودة قبل عام ١٩٤٨ بين بعض الدول العربية والإنتداب البريطانى:

تقوم إسرائيل بخرق وتجاهل المعاهدات والإتفاقيات الدولية التى وقعتها بعض الدول العربية مع الإنتداب البريطانى فى فترة ما قبل عام ١٩٤٨ بشأن تنظيم الإنتفاع بالأنهار العربية ومن أهم هذه الإتفاقيات مايلى :

١ - معاهدة عام ١٩٢٠ بين سورية وبريطانية :

وتنص فى مادتها الثامنة على أنه « خلال مدة ستة أشهر من توقيع الإتفاقية يقوم فريق من التقنيين الذين تنتدبهم حكومتا سورية وفلسطين لتدقيق مياه الأردن الأعلى واليرموك وروافدهما . ويقومون بدراسة كمية المياه اللازمة لرى الأراضى وتوليد الكهرباء ، وذلك بعد أن تكون الأراضى الزراعية فى لبنان وسورية قد رويت تماماً . وفى ضوء هذا التدقيق تصدر الحكومة الفرنسية تعليماتها لإستعمال الفائض من المياه لمصلحة فلسطين .

٢ - معاهدة عام ١٩٢٢ :

وجاء فى المادة الثالثة منها : « يحق لحكومة فلسطين أو للأشخاص المنتدبين من قبلها بناء سد لرفع مستوى مياه الحولة وبحيرة طبرية ، شريطة أن تدفع تعويضات عادلة لأصحاب الأراضى المتضررة . كما جاء فى المادة الرابعة من المعاهدة : « أن الحقوق المكتسبة لسكان سوريا ولبنان على مياه الأردن تبقى محفوظة» (١٩) .

٣- اتفاق سنة ١٩٢٣ بين فرنسا والمجملعرا :

واعترف « بالحقوق المشتركة لسوريا ولبنان وفلسطين والأردن في مياه نهر الأردن » ووقعته فرنسا نيابة عن سوريا والأردن ولبنان كما وقعتة إنجلترا عن فلسطين والأردن (تتبع روافد نهر الأردن ، بانياس والحصاني ، من سوريا ولبنان ثم يمتد مجراه بين الأردن وفلسطين) (٢٠)

٤- معاهدة ١٩٢٦ :

(معاهدة حسن الجوار بين بريطانيا وفرنسا لصالح سورية ولبنان وفلسطين)

وجاء في المادة التاسعة من هذه المعاهدة : « أن كل الحقوق والعادات التي كرستها النصوص والعادات المحلية في استعمال مياه الأنهار والقنوات والبحيرات للرى والإستعمال تبقى سارية المفعول ضمن الشروط الحاضرة » (٢١)

ويلاحظ أن إسرائيل ترفض الإعراف بهذه المعاهدات لأنها وفقاً لقول وزير خارجيتها الأسبق أبا أبيان « تعتبر الإتفاقيات غير ملزمة لها »

٥- معاهدة الصداقة وحسن الجوار (٢٢) : بين العراق وتركيا المبرمة في ٢٩/٣/١٩٤٦ : ونظمت انتفاع الدولتين بمياه دجلة والفرات ، بقصد إقامة مورد منتظم من المياه وإزالة خطر الفيضانات وتحديد أكثر الأماكن ملائمة لإنشاء الخزانات ، ولجعل الإنشآت المتعلقة بالرى وتوليد القوى الكهربائية المائنة ملائمة لمصلحة الدولتين .

٦- معاهدة ٤ يونيو ١٩٥٣ بين الأردن وسوريا :

ووقعت بقصد الإنتفاع المشترك بنهر اليرموك .

أهم المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية والوطنية حول المياه :

أصبح الإهتمام بمشكلة المياه بمثابة « ظاهرة دولية » منذ الثمانينات من هذا القرن ، ويتضح ذلك من خلال إدراك الأمم المتحدة لهذه الظاهرة وتخصيصها دورة كاملة لمناقشة مشكلة المياه - الدورة رقم ٥٣ - والتي عقدت بالمقر الأوربي في جنيف بسويسرا .

وحذرت الأمم المتحدة من « خطورة الأزمة المائية المتوقعة في منطقة الشرق الأوسط » وطالبت بتوفير المياه لكل شعوب المنطقة لتفادي المشاكل والإضطرابات التي يمكن أن تنشأ في ظل ندرة المياه (٢٣) .

وبجانب هذا الإهتمام الذي أظهرته المنظمة الدولية تجاه المشكلة عقدت العديد من المؤتمرات والندوات ، والدورات ، والاجتماعات ، واللقاءات والمحاضرات وحلقات الدراسة التي حضرها الخبراء والمتخصصون في المياه في عدة دول في منطقة الشرق الأوسط وغيرها ومن أهم تلك المؤتمرات التي عقدت على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطنى في السنوات الماضية نجد مايلي :

مؤتمر نيروبي (١٩٧٨)

عقد مؤتمر المياه والتصحر في نيروبي عاصمة كينيا في سبتمبر عام ١٩٧٨ حيث تقدمت فيه إسرائيل بتقرير يقول أنها « استنفذت جميع مصادرها المائية » وكان المؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة.

ندوة عُمان (١٩٨٤) :

عقدت ندوة بعنوان « إسرائيل والمياه » في العاصمة الأردنية عمان في عام ١٩٨٤ وكانت بمبادرة من جامعة اليرموك ومركز الدراسات العربية بلندن وتحديث فيها ليزلى شميد ١ رئيسة قسم الأبحاث بالمؤسسة الأمريكية للخدمات وقالت : « إن أمام إسرائيل لمواجهة نقص المياه طريقين : إما ضرب سد المفاوق على نهر اليرموك أو تحويل مجرى نهر الليطاني . . والطريق الأخير بالنسبة لإسرائيل يعنى الحصول على ٨٠٠ مليون متر مكعب من الماء بضربة واحدة » !

اجتماع بانكوك (١٩٨٦) :

عقد إجتماع بانكوك في يناير عام ١٩٨٦ وحضره الوزراء المسئولون مباشرة عن إدارة موارد المياه في لبنان حوض النيل وكان الهدف إطلاع كافة الدول الأفريقية المعنية على « كيفية تمكن مجموعة من الدول ذات التوجهات الأيديولوجية المختلفة من العمل على نحو مشترك من أجل إدارة مياه نهر الميكونج » .

وأعتبر هذا الإجتماع بمثابة « ورشة عمل » لدراسة تجربة نهر الميكونج بحضور ممثلى كل من مصر والسودان وأوغندا وتنزانيا وزائير وأثيوبيا وبوروندى ورواندا .

ندوة مصادر المياه في الوطن العربي " الكويت " فبراير (١٩٨٦)

عقدت ندوة « مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ فبراير ١٩٨٦ بالعاصمة الكويتية ، ونظمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية بالتعاون مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والإجتماعية والمركز العربي للدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة . . وأكدت الندوة مدى « الإهتمام العربى المبكر » بأزمة المياه المستقبلية .

حلقة دراسية بواشنطن عن موارد المياه بالشرق الأوسط (نوفمبر ١٩٨٦) :

عقدت في أواخر نوفمبر ١٩٨٦ بواشنطن حلقة دراسية حول موارد المياه في الشرق الأوسط وشاركت فيها - للمرة الأولى من نوعها - مصر وإسرائيل وتركيا والأردن والولايات المتحدة على مستوى الخبراء بينما شاركت العراق بسكرتير أول سفارتها بالعاصمة الأمريكية وأعتذرت سوريا عن قبول الدعوة .

ونظم هذه الحلقة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية . . وحرص على « عدم تسريب معلومات وافية بشأنها إلى وسائل الإعلام في ذلك الوقت وقد أظهرت الحلقة مدى الإهتمام المتزايد لدى

المستولين الأمريكيين بهذا الموضوع . . . وجاء في الورقة المقدمة من مدير المركز أن موضوع المياه «مرشح لأن يصبح في مستقبل غير بعيد مصدراً للتوترات السياسية والنزاعات العسكرية في هذا الجزء من العالم (منطقة الشرق الأوسط) حيث توجد للولايات المتحدة مصالح إستراتيجية.

وكان مركز الدراسات الإستراتيجية بجامعة «جورج تاون» الأمريكية قد نظم ثلاث مؤتمرات الأول في ٢٤ نوفمبر ١٩٨٦ والثاني في ٤ فبراير ١٩٨٧ والثالث في ٢٥ يونيو ١٩٨٧ وشارك فيها مسئولون من وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكية وآخرون من إسرائيل ، وتركيا وبعض الدول العربية (مصر ،الأردن، العراق) لبحث مشكلة المياه في أحواض أنهار الأردن والفرات ودجلة ونهر النيل ، وتأثير انخفاض الموارد المائية على البلدان المعنية.

وصدر في ختام المؤتمرات الثلاثة تقرير عن مركز الدراسات الإستراتيجية الأمريكي بعنوان «السياسة الأمريكية تجاه الموارد المائية في الشرق الأوسط . وأشرفت على إعداد التقرير الدكتورة جويس ستار مديرة برنامج دراسات الشرق الأوسط بالمركز» (٢٤)

اجتماع أنقرة (نوفمبر ١٩٨٨) بين دول نهر الفرات :

التقى وزراء كل من العراق وسوريا وتركيا في أنقرة في ٢١/١١/١٩٨٨ لمناقشة المشاكل المتعلقة بالمصادر المائية في المنطقة . وقد «ناقش المجتمعون كميات المياه التي تحدد هذه الكمية في الاجتماع ، إذا ما أعطت إشارة البدء في مشروع أنابيب السلام التركي» (٢٥)

اجتماع أديس أبابا (يناير ١٩٨٩) بين دول حوض النيل :

انعقد الاجتماع الثاني للوزراء المسئولين عن إدارة موارد المياه في بلدان حوض النيل في أديس أبابا في يناير ١٩٨٩ « من أجل النظر في الآليات المناسبة للتعاون الإقليمي» (٢٦)

مؤتمر الجامعة الأردنية (أبريل ١٩٨٩)

عقد مؤتمر « الموارد المائية للدول العربية وأهميتها الإستراتيجية» في الفترة من ٢ إلى ٤ أبريل ١٩٨٩ بالجامعة الأردنية بعمان . وشاركت فيه إحدى عشر دولة عربية .

«وأصدر المؤتمر عدة توصيات أحيلت إلى وزارة الري والمياه الأردنية للعمل على تنفيذها من قبل الحكومة الأردنية عن طريق جامعة الدول العربية» (٢٧) .

مؤتمر الأمن المائي في دول غرب آسيا (دمشق ١٩٨٩) :

عقد بالعاصمة السورية دمشق ندوتان دوليتان أختصتا ببحث مشكلة المياه في غضون أسبوعين خلال شهري أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٩ .

أ - في أواخر أكتوبر ١٩٨٩ نظم المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (إيكاردا) بالتعاون مع المكتب الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا للدول العربية (روستاس) التابع لمنظمة

اليونسكو « حلقة عمل » كانت تدور حول « إستراتيجية تطوير الموارد المائية تحت ظروف الجفاف » ، وشاركت فى الحلقة مجموعة من الخبراء من الدول العربية والمركز العربى ومعهد الأبحاث الجيولوجية والتعدينية الفرنسى (بى . أر . جى . إم) .

ب - عقد فى أواسط نوفمبر عام ١٩٨٩ الاجتماع الإقليمى لخبراء الأمن المائى الذى نظمته الأمانة العامة التنفيذية للجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (أسكوا) والمكتب الإقليمى للعلوم والتكنولوجيا للدول العربية (روستاس) بالتعاون مع وزارة الرى وهيئة تخطيط الدولة فى سوريا .

وشارك فى الاجتماع عدد من الخبراء العرب والأجانب فى قطاع الموارد المائية ، وممثلون عن البرنامج الإنمائى للزراعة فى الأمم المتحدة ، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) ومنظمة التنمية الزراعية العربية ، ومنظمة العمل العربية ، والمركز العربى للدراسات المناطق الجافة ، والصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والأجتماعى وممثلون عن الدول العربية الأعضاء فى (الأسكوا) (٢٨)

- شكل اجتماع دمشق (نوفمبر ١٩٨٩) لجنة من سوريا والعراق ومصر والأردن لمتابعة تنفيذ توصيات الاجتماع والعمل على إزالة العقبات التى ستعترض التنفيذ وذلك بالتنسيق مع (الأسكوا) .

- أصدر المجتمعون نداء من دمشق حول الأمن المائى فى دول منطقة غربى آسيا أكدوا فيه على «التعاون والتكامل لتطوير وحماية مصادر المياه ومواردها من التلوث والتردى والنقصان وترشيد استخدامها» *

ندوة لندن (فبراير ١٩٩٠)

عقدت ندوة عن «نهر الفرات» بالعاصمة البريطانية لندن فى ١٩/٢/١٩٩٠ وكانت بدعوة من مركز الدراسات العربية .

ندوة نهر النيل (لندن - مايو ١٩٩٠)

عقدت فى الفترة من ٢ إلى ٣ مايو ١٩٩٠ فى لندن ندوة عن نهر النيل نظمتها الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية بالإشتراك مع مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية (soas) بجامعة لندن . وكانت الندوة تحت عنوان : « إعادة تقييم مصادر ومستقبل الطلب على مياه النيل - إدارة مصادره النادرة - بحث المسائل السياسية والقانونية » .

حضر الندوة عدد كبير من المهتمين وخاصة من المسئولين عن الرى فى بعض دول حوض النيل حيث شاركت مصر وأثيوبيا وأغندا والسودان وكينيا ، كما حضر بعض الدبلوماسيين من الإمارات وبعض الأكاديميين سواء من دول حوض النيل أو الدول الغربية إضافة إلى ثلاثة من إسرائيل (٢٩) .

مؤتمر المياه الأفريقية بالقاهرة (يونيو ١٩٩٠)

عقد مؤتمر القاهرة حول المياه الأفريقية فى الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ يونيو ١٩٩٠ وصدر فى أثره

«إعلان القاهرة حول المياه الأفرقية متضمناً ١٩ بنداً، ونظراً لأهمية هذا الإعلان نورد نصه كاملاً فى ملاحق هذا الكتاب .

كما عقدت ندوة « العلاقات المصرية - السودانية بين الماضى والحاضر والمستقبل » فى عام ١٩٩٠ ونظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة بالتنسيق مع قسم العلوم السياسية بجامعة الخرطوم ، وأدرجت مسألة مياه النيل فى الندوة لأول مرة فى إطار العلاقات بين البلدين (٣٠) .

ندوة تل أبيب (يونيو ١٩٩٠) :

عقدت ندوة فى تل أبيب فى يونيو ١٩٩٠ حول المياه شاركت فيها جويس ستار من مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية بواشنطن والمتخصصة فى المشكلات التى يثيرها النقص الشديد للمياه فى العالم .

وصرحت جويس ستار للإذاعة الإسرائيلية فى ختام الندوة بأن « مشكلة المياه ستكون مسألة أساسية فى أى اتفاق يعقد بين إسرائيل والفلسطينيين » . وذكرت أن « توزيع المياه سيخرج ضمن أولويات الهنود على جدول أعمال أى مفاوضات تجري فى المستقبل » (٣١) .

دورة تنمية الموارد المائية بدمشق (سبتمبر ١٩٩٠)

عقد بالعاصمة السورية ، دمشق دورة عربية لتنمية الموارد المائية فى منتصف سبتمبر ١٩٩٠ واستمرت ٢٠ يوماً بإشراف المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة بالتعاون مع المعهد الفيدرالى لعلوم الأرض فى ألمانيا . وشارك فى الندوة مندوبو ١٢ دولة عربية . . وكانت بمثابة الدورة الثانية ضمن ثلاث دورات متكاملة ومتتالية لمعالجة تنمية الموارد المائية الجوفية وأثار ذلك على نوعية المياه واتفق على أن تعقد الدورة الثالثة خلال عام ١٩٩١ (٣٢) .

ندوة جامعة ميتشجن الأمريكية .

عقدت جامعة ميتشجن الأمريكية ندوة دراسية منذ عدة أشهر تحت شعار مشكلة المياه وحلها بطرق سلمية .

شارك فى الندوة البروفيسور هيلل شوفال من الجامعة العبرية وهو أحد المتخصصين فى مشاكل تلوث المياه وقدم دراسة عن حل مشكلة المياه بين إسرائيل والدول العربية خاصة الأردن وسوريا والأراضى المحتلة .

وأشترك فى الندوة خليل حبنى منسى وهو مصرى من جامعة ميتشجن بموضوع حول كيفية حل مشكلة المياه والنزاع حول توزيع المياه من الناحية القانونية استناداً إلى أحكام القانون الدولى (٣٣) .

مؤتمر أتلانتا (مارس ١٩٩١) :

عقد المؤتمر فى ١٩٩١/٣/٢٢ فى أتلانتا وشاركت فيه مصر وحضره السفير سمير أحمد الذى

صرح بأن : « النزاع بين إسرائيل وسوريا والأردن ولبنان، وتركيا والعراق حول المياه من الممكن أن يؤدي إلى صراعات جديدة فى المنطقة » (٣٤)

مؤتمر دول شمال أفريقيا بالقاهرة (أبريل ١٩٩١)

عقد المؤتمر الإقليمي الأول لدول شمال أفريقيا حول « تحلية المياه بالطرق النووية » فى القاهرة فى أبريل ١٩٩١ . وحضره ممثلون عن ليبيا وتونس والجزائر والمغرب إضافة إلى مصر ويمثل المؤتمر الخطوات الأولى لدول شمال أفريقيا فى مجال تحلية مياه البحر وإزالة الملوحة .

وتم تحديد عدة مهام لهذه الدول التى بدأت دراستها بشأن تحلية مياه البحر بالطرق النووية لإنتاج ماء عذب قليل التكلفة . وتقرر أن تقوم مصر بدراسات حول توفير السلامة ، وتقوم تونس بعمل دراسات عن المشروع على البيئة وتجربى ليبيا دراسات واتصالات مع الدول الموردة، والمصنعة لتكنولوجيا تحلية المياه .

وتقرر أن يستكمل المؤتمر أعماله فى المغرب فى ٢٢ يوليو ١٩٩١ لبحث نتائج خطط ودراسات الدول حول هذا الموضوع تمهيداً لعرضها على المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (٣٥) .

مؤتمر الموارد المائية (الرباط - مايو ١٩٩١)

عقد المؤتمر الدولى السابع للموارد المائية بالعاصمة المغربية (الرباط) فى الفترة من ١٣-١٨ مايو ١٩٩١ . وكانت هذه هى أول مرة يعقد فيها هذا المؤتمر بدولة عربية وأفريقية (١) وحضره أكثر من ٣٠٠ خبير يمثلون أكثر من ٤٠ دولة وجاء انعقاد المؤتمر ليصادف الذكرى الثلاثين لتولى الملك الحسن الثانى عرش المملكة المغربية (٣٦)

ووجه الملك الحسن الثانى خطاباً ألقاه عنه الدكتور عز الدين العراقى رئيس الوزراء . ودعا العاهل المغربى إلى « عقد منتدى دولى على أعلى مستوى لدراسة مشاكل الماء بدول الجنوب وبحضور دول الشمال » .

كما دعا إلى إنشاء صندوق عالمى خاص لتمويل البرامج المتعلقة بهذا المجال . وكانت دعوة الملك الحسن بعقد مؤتمر دولى حول مشكلات المياه بهدف القيام « بصياغة برنامج مساعدة فنية ومالية للدول النامية المهتدة بالنقص فى المياه » (٣٧)

ندوة الإسماعيلية صيف (١٩٩١) :

قامت لجنة منظمة الشعوب الآسيوية - الأفريقية بتنظيم ندوة بمدينة الإسماعيلية فى صيف عام ١٩٩١ تحت عنوان « أزمة المياه فى الشرق الأوسط » وشارك فى الندوة الدكتور أحمد جويلى محافظ الإسماعيلية والأستاذ كامل زهيرى نقيب الصحفيين الأسبق والمهندس عبدالحق الشناوى وزير الرى المصرى الأسبق . . وغيرهم وأكد المهندس عبد الحق الشناوى أن هناك مخططات أمريكية - إسرائيلية تستهدف العبث بمياه النيل للتأثير على مصر (٣٨)

مؤتمر محلية المياه وتطهيرها (واشنطن - أغسطس ٩١)

عقد في واشنطن في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أغسطس ١٩٩١ مؤتمر عالمي حول محلية المياه وتطهيرها نظمتها المؤسسة العالمية لتحلية المياه وتطهيرها (A.D.A) ، وحضره علماء ومهندسون من جميع أنحاء العالم لمناقشة أمور تتعلق بتحلية المياه .

وأشارت صحيفة «صوت الكويت الدولي» (١٨ / ٨ / ١٩٩١) إلى أن المؤسسة المنظمة للمؤتمر نتيجة لإصدار قرار يتعلق بحماية معامل محلية المياه من التعرض لأعمال عسكرية خلال المواجهات المسلحة ، ومن قانون دولي بهذا الخصوص .

وشارك في المؤتمر مندوبون عن مصر والمملكة العربية السعودية والبحرين والكويت (ضم الوفد الكويتي وزير الكهرباء ، والماء أحمد محمد العدساني والدكتورة فاطمة العوضي والدكتور محمد عبد الجواد .

ندوة عمان بالأردن (نوفمبر ١٩٩١)

عقدت ندوة بعنوان « مشكلة المياه في الشرق الأوسط . . الواقع والمستقبل » في العاصمة الأردنية عمان في يومي ٢٥ ، ٢٦ نوفمبر ١٩٩١ . وناقشت العديد من الأوراق البحثية وكان ضمنها دراسة الدكتور فتحي شقور تحت عنوان «البعد السياسي لمشكلة المياه في المنطقة ودورها في التسوية السلمية المقدمة في المؤتمر الإقليمي للسلام» (٣٩) .

مؤتمر دبلن بأيرلندا (يناير ١٩٩٢) :

عقد مؤتمر دولي للمياه والتنمية في العاصمة الإيرلندية بين ٢٦ و ٣١ يناير ١٩٩٢ بعنوان «المؤتمر الدولي للمياه والبيئة وحضره ٣٣٨ خبيراً كانوا يمثلون حكومات ١١٣ دولة ودعا المؤتمر إلى معالجة أساسية جديدة للتنمية وإدارة موارد المياه العذبة والتي لا يمكن تحقيقها إلا عبر الإلتزام السياسي والمشاركة بدأ من أعلى المستويات الرسمية إلى أصغر المجتمعات المحلية» (٤٠) .

ندوة ترشيد الاستهلاك (سلطنة عمان) (فبراير ١٩٩٢)

نظمت دائرة موارد المياه بالرستاق (بسلطنة عمان) في ١٥ / ٢ / ١٩٩٢ بالتعاون مع دائرة الشؤون الاجتماعية ودائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرستاق . ندوة حول « ترشيد إستهلاك المياه » . . وألقى واعظ الدائرة محاضرة دينية تركزت حول أهمية ترشيد استهلاك المياه وفقاً لما نصت عليه التعاليم الدينية .

كما ألقى أحد المهندسين محاضرة حول أهمية الترشيح وعدم الإسراف في استهلاك المياه مشيراً الى أن هذه الندوة تأتي في إطار « التوجيهات السامية » للسلطان حول ترشيح إستهلاك المياه » (٤١)

محاضرتان عن الموارد المائية في عُمان : (١٦ أبريل ١٩٩٢)

نظمت دائرة التوعية بوزارة موارد المياه في سلطنة عمان محاضرتان عن الموارد المائية في السلطنة

فى ١٦/٤/١٩٩٢ وذلك بالتعاون مع المديرية العامة لشؤون المرأة والطفل بوزارة الشؤون الإجتماعية والعمل . وعقدت المحاضرتان فى مركز التأهيل النسوى بالمخوض . وتناولت أولاهما « الموارد المائية المتوفرة فى عُمان من حيث مصادرها ، واستخداماتها وأهميتها للفرد والمجتمع » . أما المحاضرة الثانية فتناولت « دور المرأة فى ترشيد إستهلاك المياه فى المنزل » وألقاها مدير التوعية بوزارة موارد المياه . (٤٢)

الندوة الوطنية العُمانية حول إعادة استعمال مياه الصرف : (٢٦ إبريل ١٩٩٢)

عقدت بالعاصمة العُمانية « مسقط » فى « ٢٦/٤/١٩٩٢ » الندوة الوطنية - العمانية - حول إعادة استعمال مياه الصرف الصحى « والتي نظمتها وزارة الصحة بالتعاون مع عدد من الوزارات والجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة .

وعقدت الندوة بمعهد العلوم الصحية بالوطنية واستمرت أربعة أيام .

وتعد مياه الصرف الصحى بمثابة « ثروة ومصدر مائى ، وهى ذات عائد اقتصادى هام إذا ما تم معالجتها وفق تقنيات ومواصفات علمية صحيحة ، وأحسن بالتالى استغلالها فى المجالات الزراعية المختلفة وفى تضير الطرق والحدائق العامة ، وذلك بكونها تعتمد على الماء والسماح معاً » (٤٣)

وكان انعقاد هذه الندوة فى إطار التنسيق الذى أجرته وزارة الصحة العُمانية مع منظمة الصحة العالمية إستكمالاً للجهود التى تبذل فى مجال استغلال مصادر المياه المختلفة . . ومن أجل التعريف بالمواصفات الإرشادية التى وضعتها المنظمة الدولية بشأن طرق معالجة مياه الصرف الصحى وكيفية استخدامها فى المجالات الزراعية المختلفة .

ويلاحظ « أن استعمال مياه الصرف الصحى على نحو علمى صحيح سيؤدى إلى تخفيض الضغط على استعمال المياه الجوفية والمياه المحلاة - التى تعتمد عليها عُمان - إلى جانب التقليل من الأخطار الصحية والبيئية إذا ما وضع فى الاعتبار أخذ الإحتياجات اللازمة كمعالجة هذه المياه إلى درجة معينة تؤكد خلوها من الجراثيم المسببة للأمراض واختيار أنواع المحاصيل المناسبة للرى بها وعدم استخدامها فى رى المحاصيل التى تؤكل نيئة دون طهى » (٤٤) .

ندوة ولاية نزوى بعُمان : (٢٩ إبريل ١٩٩٢) :

وعلى مستوى الولاية (المحافظة) فى إحدى الدول العربية وهى (سلطنة عُمان) عقدت ندوة برعاية والى « نزوى » فى ٢٩/٤/١٩٩٢ وكانت حول « أهمية الموارد المائية ومشكلاتها » (٤٥) ، ونظمت الندوة الهيئة العامة للرياضة والأنشطة الشهابية . . وحاضر فيها مهندسون من دائرة المياه بالمنطقة الداخلية . . وتطرقوا خلالها إلى الوضع المائى بالسلطنة والمنطقة الداخلية بصفة خاصة مع توضيح النقاط الهامة للمواطنين حول الطرق المناسب اتخاذها فى استهلاك المياه .

مؤتمر كندا حول مياه الشرق الأوسط (مايو ١٩٩٢) :

عقد مؤتمر « أزمة المياه في الشرق الأوسط » بمركز الدراسات السياسية بجامعة ووترلو بكندا في الفترة من ٧ إلى ٩ مايو ١٩٩٢ .

افتتحت المؤتمر وزيرة العلاقات الخارجية الكندية بكلمة أشارت فيها إلى زيارة قامت بها لمصر في أوائل العام وإلى دور مصر التاريخي في مشروعات الري . .

وناقش المؤتمر قضية الصراع العربي الإسرائيلي وغلب الاتجاه المطالب بضرورة إيجاد حل سياسي للصراع ثم تأتي بعد ذلك مسألة حل المشاكل الفنية الخاصة بتقسيم والمشاركة في المياه .

وقد اعتذر الوفد الإسرائيلي عن حضور المؤتمر في حين حضره ممثلون عن الفلسطينيين والأردن حيث حضر وزير الري الأردني وألقى كلمة نيابة عن الأمير الحسن ولي عهد الأردن .

مؤتمر جنيف الدولي حول المياه :

بدأت اجتماعات أول مؤتمر دولي حول المياه في الشرق الأوسط في إطار مفاوضات السلام في جنيف في ١٢/٥/١٩٩٢ وذلك بمشاركة ممثلين عن أكثر من ثلاثين دولة ويرى خبراء في الشؤون العربية - الإسرائيلية أنه بدون حل مشكلة المياه لا يمكن التوصل إلى سلام دائم في الشرق الأوسط .

وركزت محادثات لجنة المياه - التي عقدت جلساتها مغلقة على مسألة توزيع إمدادات المياه في الشرق الأوسط . . والنزاعات بين إسرائيل والأردن وسورية بشأن حق الحصول على مياه من الأنهار التي تتدفق عبر حدود أكثر من دولة .

وكانت مباحثات جنيف بمثابة « اجتماع عمل لم يسفر عن أي وثيقة رسمية ولكنه شكل نقطة الإنطلاق في نقاش الأطراف حول مشكلة المياه الملحة في المنطقة » (٤٦) .

اجتماع الهيئة الدائمة لمياه النيل (يونيو ١٩٩٢)

تم خلال الاجتماع الرابع للدورة ٣٢ للهيئة الفنية المشتركة الدائمة لمياه النيل (مصر والسودان) الذي عقد بالقاهرة في ٢٧/٦/١٩٩٢ مناقشة إستئناف العمل في مشروع «قناة جومجلي» بعد الموافقة على سداد المبالغ التي حكمت بها المحكمة الدولية في النزاع القائم بين الشركات الفرنسية المنفذة للمشروع والحكومة السودانية ، وستقوم مصر بسداد نصيبها من هذه المبالغ « (٤٧)

ندوة وفاء النيل :

نظمت محافظة القاهرة ندوة علمية انتهت في ٢٢/٨/١٩٩٢ للاحتفال بمهرجان وفاء النيل والذي تم تنظيمه هذا العام تحت رعاية السيدة قرينة رئيس الجمهورية .

وصدر عن الندوة عدة توصيات أهمها مايلي :

١- الدعوة لإنشاء صندوق لتمويل مشروعات مكافحة التلوث وكلية متخصصة لدراسة كل ما يتعلق بالنهر الخالد .

- ٢- وضع إجراءات حاسمة ورادعة ضد كل من يتسبب فى تلوث النيل . . ومراقبة البواخر السياحية والتأكد من إلزامها بضوابط التشغيل . .
- ٣- إنشاء خط للمياه العكرة لإستخدامها فى أعمال الزراعة . .
- ٤- تخصيص يوم أسبوعى للمدراس ومراكز الشباب لعمل حملات نظافة بالنيل .
- ٥- تشكيل هيئة عليا للنيل تكون من سلطاتها إصدار القرارات الخاصة بنهر النيل وتنظيم العمل به وتقديم تقرير سنوى عن هذه الأعمال . .
- ٦- الربط بين العلماء والأجهزة التنفيذية لمعرفة المشاكل والمصاعب التى تواجههم والعمل على حلها .

٧- دعوة الدول الأفريقية لحضور الإحتفالات السنوية بنهر النيل « (٤٨)

مؤتمر الخليج الأول للمياه - دى (أكتوبر ١٩٩٢) :

- عُقد فى دى بدولة الإمارات العربية المتحدة مؤتمر الخليج الأول للمياه فى الفترة من ١٠ إلى ١٤ أكتوبر ١٩٩٢ تحت عنوان « الماء والتنمية فى الخليج وتحديات المستقبل » .
- وانبثقت عن المؤتمر ثلاث ندوات تخصصية مكملة كانت تدور حول :
- « إستراتيجيات حفظ المياه باستخدام الخزانات الجوفية » .
 - « ترشيد استخدامات المياه فى الإدارة الحديثة » .
 - « تصنيع معدات المياه بدول مجلس التعاون الخليجى » (٤٩) .
- ورأس اللجنة التنظيمية للمؤتمر سعود عثمان الحميدان مدير إدارة التخطيط بوزارة الكهرباء والماء بدولة الإمارات وهى المنظمة للمؤتمر بالتعاون مع جمعية علوم وتقنية المياه ، والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجى وبلدية دى وجامعة الإمارات . . .

مشكلة المياه فى الشرق الأوسط فى مؤتمر لكسنتون :

عقد مؤتمر هام فى المعهد الأمريكى بمدينة لكسنتون فى ولاية فرجينيا تحت رعاية المجلس الوطنى للعلاقات العربية الأمريكية ومؤسسة جورج مارشال للأبحاث التابعة للمعهد العسكرى وشركة بترول موبيل . وكان المؤتمر تحت عنوان « الولايات المتحدة والشرق الأوسط . . عقد من التحدى والتغيير » . . وشارك فيه محللون كبار من وزارة الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن القومى وعدد من المحاضرين الذين يحتلون مراكز مرموقة فى أجهزة المخابرات الأمريكية (سى . أى . إيه) والمخابرات العسكرى (دى . إيه . إيه) .

وألقي الدكتور توماس ستوفر خبير المياه المعروف والذي يعمل حالياً فى معهد الدراسات الإستراتيجية التابع لجامعة جون هوبكنز محاضرة حول « مشكلة المياه فى الشرق الأوسط » . وذكر فيها أن الشرق الأوسط يواجه مشكلة حقيقية تتمثل فى التحول الديموجرافى الذى يتمثل فى النمو

السكانى الكبير وكذلك مشكلة ندرة المياه فى المنطقة وعدم إدارتها إدارة سليمة (٥٠) .
وحذر الدكتور ستوفر من احتمال نشوب حروب ونزاعات قادمة من الشرق الأوسط بسبب مشكلة المياه .

وضرب أمثلة على تلك النزاعات المحتملة بين كل من مصر وأثيوبيا والسودان حول مياه النيل ، وبين العراق وتركيا وسورية حول مياه الفرات ، وكذلك بين سورية والأردن ولبنان وإسرائيل بسبب مياه أنهار الأردن والليطانى واليرموك .

ويقول ستوفر أن ٤٥٪ من المياه التى تستخدمها إسرائيل تأتى من الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ وهذا الأمر بعد ذاته بمثابة «عقبة فى طريق السلام لأن إسرائيل لن تتخلى عن مصادر هذه الكمية الهائلة من المياه ضمن تسوية سياسية» وفى حالة تخلى إسرائيل عن هذه النسبة « فلن يكون أمامها سوى حل يتمثل فى تخفيض الإنتاج الزراعى والإعتماد على الواردات الزراعية فى المستقبل» .

مؤتمر روما (أكتوبر ١٩٩٢) :

عقد مؤتمر المياه الثانى لحوض البحر المتوسط فى روما فى أواخر أكتوبر ١٩٩٢ ونظمتها وزارة الأشغال العامة الإيطالية والمفوضية الأوروبية . وحضره ممثلو عشرين دولة فى حوض البحر المتوسط، وقعوا فى نهاية المؤتمر «ميثاق الحفاظ على المياه» (٥١) .

وإزاء مشكلة القصور فى إمدادات المياه اقترح المؤتمر حلاً ممكناً وهو «زيادة سعر المياه للمستهلكين» .

وتتضمن الوثيقة - وفقاً لتصريح لوزير الأشغال العامة الإيطالى فرسيكو ميرلوني - «مناهج العمل فى مجال الإدارة والتخطيط والتعاون بالنسبة لموارد المياه» .

ندوة الخزانات الجوفية :

مصر و٣ دول تتولى تقييم الخزان النوى الجوفى أوصت ندوة «الخزانات الجوفية فى أفريقيا والوطن العربى» فى ختام أعمالها - ١٩٩٢/١١/٢٦ بالقاهرة بضرورة تنفيذ مشروع مشترك بين مصر وليبيا والسودان وتشاد ، لدراسة وتقييم خزان الحجر الرملى النوى وفقاً للبرنامج الذى قدمته اللجنة المصرية القومية لرصد الساحل والصحراء ، أعلن ذلك الدكتور عادل البلتاجى رئيس مركز البحوث الزراعية ، وأضاف أن جامعة برلين أبدت استعدادها للمساهمة فى تنفيذ المشروع بتمويل مبدئى مليون مارك ، وناشدت السلطات الدولية تقديم المعونة لهذا النشاط .

وأكد الدكتور محمد عثمان رئيس مركز بحوث الصحراء والمشرق على الندوة أنها أوصت بالربط بين الدول المشتركة فى خزان جوفى واحد . وتنظيم استخدامه بحصة معينة توافق مساحة الخزان فى أراضى كل دولة مع دراسة امكانيات السحب المأمون لهذه الخزانات .

وأضاف رئيس مركز بحوث الصحراء أن خزان الحجر الرملي النوبي يغطي مساحة مليونين و ٤٠٠ ألف كيلو متر وأن كمية المياه المخزونة فيه تقدر بنحو ٦ مليارات متر مكعب مما جعله قادراً على إنشاء مجتمعات جديدة في الصحراء حالياً ومستقبلاً ، أكد الدكتور عثمان أنه لن يخشى على المخزون المصري من جراء هذا المشروع ، وأنه ينهض وضع الضوابط لاستغلال المياه الجوفية وتنميتها بالحفاظ على مياه الأمطار واتباع أساليب السحب الآمن (٥٢) .

ندوة المياه في لبنان :

قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونسيف» بتنظيم ندوة عن «المياه في لبنان» في يومي ٢٧ و ٢٨ / ١١ / ١٩٩٢ وتحديث فيها المهندس محمد فواز المدير العام السابق للتجهيزات المائية والكهربائية موضحاً أن كمية المياه القصوى التي يمكن السيطرة عليها في لبنان خلال سنة متوسطة هي ١٧٠٠ مليون متر مكعب تقريباً مع ملاحظة أن حاجات لبنان الى المياه في ٢٠١٠ تبلغ ٢٢٠٠ مليون متر مكعب تقريباً ، وهذا يعنى أن لبنان سيواجه مشكلة مياه في مطلع القرن المقبل خاصة وأن الإحتياجات المستقبلية للمياه التي يمكن توافرها تظهر عدم إمكان تأمين هذه الإحتياجات بالوسائل المعتمدة حالياً .

مؤتمرات مائية مزع عقدها :

أ - من المقرر أن تعقد عدة مؤتمرات للسياسة والتكنولوجيا المائية الكونية يركز كل منها على منطقة أو إقليم بعينه وسوف تضم المؤتمرات صناع القرار والخبراء الفنيين ومسؤولي التمويل في المنظمات « (٥٣) »

وتمثل المبدأ الأساسي الذي تركز عليه هذه المؤتمرات في أنه « من الممكن تجنب الصراعات والشقاكات التي عرفها التاريخ نتيجة التنافس الدامي على مصادر المياه » وذلك عن طريق الحوار والعمل المشترك .

ب - تقوم لجنة القانون الدولي في لاهاي الآن بمناقشة مشروع قانون جديد حول الأنهار الدولية (٥٤) .



هوامش الفصل الاول

- (١) سويلم حناد ، صحيفة (الرأى) الأردنية ١٩٩٠ / ٢ / ١
- (٢) صحيفة (لوفيجارو) الفرنسية فى ٣ / ٦ / ١٩٩٢ دراسة بقلم بيير روسلان
- (٣) بدوى محمود ، المياه سبب الحروب المقبلة فى الشرق الأوسط ، صحيفة البيان الصادرة فى دبی ، بالإمارات ، ١٩٩١ / ٥ / ١٥
- (٤) أنظر صحيفة (الحركة) المغربية فى ١٥ ، ١٦ / ٣ / ١٩٩٢ .
- (٥) و (٦) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه فى الشرق الأوسط ، دمشق دار كتعان للدراسات والنشر ، ١٩٩٠ ص ٧٠٦٠٥
- (٧) مجدى صبحى ، مشكلة المياه فى المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف ، مؤسسة الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (٧ ، يناير ١٩٩٢) .
- (٨) اليشع كالى ، المياه والسلام ، وجهة نظر إسرائيلية ، ترجمة رندة حيدر الطهبة الأولى مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ، ١٩٩١ ص ٤٥ - ٤٨ ، ٤٩
- (٩) أسيمة جادو ، قبل أن تستخدم المياه كسلاح سياسى ، مجلة أكتوبر .
- * مندر حنادين : خبير المياه والسدود بالأردن . مستشار لدى الأمم المتحدة والبنك الدولى فى مجال تخصصه . المدير العام لسلطة وادى الأردن (سابقاً) . عضو بالوفد الأردنى المشارك فى مفاوضات السلام . العدد (٧٦٥) فى ١٩٩١ / ٦ / ٢٣ ص ٢٨ .
- (١٠) حياة الحويك عطية ، المياه والتطبيع والتحويل ، مصدر سابق .
- (١١) انظر الدكتور جمال نافع ، الوضع القانونى لنهر الأردن ، دراسة فى مجلة صامد ، العدد ٨٩ مصدر سابق ص ١١٤ ، ١١٥ .
- (١٢) للاستزادة فى هذا الجزاء - انظر : د. محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولى العام ، ط ٤ ، مطبعة نهضة مصر ، ١٩٦٤ ص ٣٨٠ وما بعدها
- (١٣) د. جمال نافع ، الوضع القانونى لنهر الأردن ، مصدر سابق ص ١١٥
- (١٤) د. محمد طلعت الفنىمى
- (١٥) د. محمد طلعت الفنىمى
- (١٦) د. محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولى العام مصدر سابق ص ٣٨٠ - ٣٨٢
- (١٧) أنظر المجلة المصرية للقانون الدولى ، العدد .
- (١٩) أنظر حمد سعيد الموعد ، حرب المياه فى الشرق الأوسط .
- (٢٠) د. محمد حافظ غانم ، مصدر سابق ، ص ٣٨٢ .
- (٢١) حمد سعيد الموعد ، مصدر سابق .
- (٢٢) د. محمد حافظ غانم مبادئ القانون الدولى العام ، ص ٣٨١ ، ٣٨٢ .
- (٢٣) صحيفة الأنباء الكويتية ٢٤ / ٥ / ١٩٩١
- (٢٤) د. حمدى الطاهرى ، مستقبل المياه فى العالم العربى ، القاهرة ١٩٩١ (د.ن) ، ص ٥٢
- (٢٥) د. رمزى مسلم ، الموارد المائية فى الشرق الأوسط ، الرأى الأردنية ٢٦ / ٤ / ٨٩ .
- (٢٦) د. بطرس غالى . (السياسة الدولية) ، العدد ١٠٤ إبرایل ١٩٩١
- (٢٧) صحيفة (الرأى) الأردنية فى ٢١ / ٢ / ١٩٩٠ مقال المهندس سويلم حناد بعنوان « مسلسل التعديات على المياه العربية » .
- (٢٨) صحيفة (البيان) الصادرة فى دولة الإمارات (دبی) فى ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٩

- * انظر الملاحق . . «نص نداء دمشق حول الأمن المائي في دول (الأسكوا) - في ١٦/١١/١٩٨٩» .
- (٢٩) أشرف محسن محمد ، أمجد ماهر عبد الغفار ، ندوة نهر النيل ، السياسة الدولية العدد (١٠٤) أبريل ١٩٩١ ص ١٦٩ - ١٧٦ .
- (٣٠) م. يحيى عبد المجيد ، مسألة مياه النيل في العلاقات المصرية السودانية ، دراسة ضمن ندوة العلاقات المصرية السودانية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد جامعة القاهرة ١٩٩٠ ص ١٧٧
- (٣١) صحيفة السياسة الكويتية في ١٢ / ٦ / ١٩٩٠
- (٣٢) البيان ٢٤ / ١٠ / ١٩٩٠
- (٣٣) الأهرام ٣٠ / ٤ / ١٩٩١
- (٣٤) الأهرام ٢٣ / ٣ / ١٩٩١
- (٣٥) صحيفة عمان في ١٠ / ٥ / ١٩٩١
- (٣٦) صحيفة الصحراء المغربية في ١٤ / ٥ / ١٩٩١
- (٣٧) وصحيفة الإتحاد في ١٥ / ٥ / ١٩٩١
- (٣٨) مجلة الفرسان - في ٢٩ / ٧ / ١٩٩١ ص ١٨
- (٣٩) صحيفة «الحياة» الصادرة في لندن
- (٤٠) مجلة «صائد الإقتصادى» العدد ٨٩ ص ١٢٩
- (٤١) صحيفة «عمان» في ١٦ / ٢ / ١٩٩٢
- (٤٢) صحيفة عمان في ١٧ / ٤ / ١٩٩٢
- (٤٣) صحيفة الوطن العمانية ٢٧ / ٤ / ٩٢ .
- (٤٤) من كلمة الدكتور سالم بن حمدان الأخزمي وكيل وزارة الصحة للشؤون الصحية والمشرف على الندوة - انظر صحيفة «الوطن» نفس المصدر .
- (٤٥) صحيفة (الوطن) العمانية ٣٠ / ٤ / ١٩٩٢ .
- (٤٦) صحيفة عمان في ١٣ / ٥ / ٩٩٢
- (٤٧) الأهرام في ٢٨ / ٦ / ١٩٩٢
- (٤٨) صحيفة المساء ، ٢٣ / ٨ / ١٩٩٢ ص أولى
- (٤٩) صحيفة البيان الصادرة في دبي
- (٥٠) انظر صحيفة الشرق الأوسط - السعودية ١ / ١١ / ١٩٩٢
- (٥١) الأهرام ٢٧ / ١١ / ١٩٩٢ ص ٨
- (٥٢) الشرق الأوسط ٢٨ / ١١ / ١٩٩٢ ص ٢
- (٥٣) د. جويس ستار (رئيسة مؤتمرات السياسة والتكنولوجيا المائية الكونية) ، ترجمة منار الشوريجي ، مدخل إلى مؤتمر قمة أفريقيا حول المياه و السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ - أبريل ٩٩١ ص ١٦٦
- (٥٤) علاء الحديدي ، السياسات الخارجية المصرية تجاه مياه النيل السياسية الدولية (١٠٤) مصدر سابق .

الفصل الثانی

**الآمن المائي العربي
ودعاوى د حرب المياه،**

الأمن المائي والأمن العسكري :

هناك قاعدة يذكرها البعض ولم يعد بالمستطاع التشكيك بها - في الشرق الأوسط بصفة خاصة - وهي تقول أنه « لا أمن عسكري لأمة من الأمم خارج أمنها الإقتصادي ، وذروة الأمن الإقتصادي هو الأمن الغذائي ، وعصب الأمن الغذائي ومنتجه هي المياه » (١)

وهذا يعني أن الاستراتيجية الأمنية العسكرية للوطن العربي يجب أن ترتبط بالإستراتيجية الغذائية التي تعتمد بدورها على أسس وسبل السيطرة على موارد المياه وإستغلالها إلى أقصى حد ممكن . . ذلك أن عملية الحفاظ على الأمن الغذائي العربي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكيفية العمل على استمرار وبقاء الثروة المائية وحمايتها من النضوب والحفاظ على ما هو متوفر منها وإستغلالها بالشكل الأمثل مع « ضمان استمرار تدفقه من دول المنبع » .

الأمن المائي العربي كمسألة إقتصادية :

يتمثل بإيجاز في « كيفية ضمان سياسة جديدة تحمي الثروة المائية العربية من مخاطر النضوب ، تحمي معها إستطراداً - الأمن الغذائي للبلدان العربية » (٢)

وليس ثمة شك في وجود « علاقة عضوية وطيدة بين الأمن المائي وبين الإستقلال الإقتصادي والسياسي » بمعنى أن « تحقيق الأول يقود إلى ضمان تحقيق الثاني كما أن فقدان الأول ينتهي موضوعياً إلى فقدان الثاني »

ويواجه الثروة المائية العربية خطران يهددان مستقبلها ومستقبل الغذاء بل والإقتصاد العربي وهما :

أ) الخطر الداخلي : ويتمثل في السياسات العربية المتعلقة بالمسألة المائية « بكيفية إدارة الموارد المائية ، وكيفية إستغلالها ، والحفاظ عليها من التبدد » وتكشف حصيلة التجارب العربية في هذا الصدد عن « سوء استثمار هذه المادة الحيوية سواء في الميدان الزراعي أو في الميدان الصناعي - وسوء تنمية مواردها » (٣)

ب) الخطر الخارجي : ويتمثل في تهديد دول الجوار الجغرافي للأمن المائي العربي ، إما بسبب مشاركتها إيانا إستغلال بعض الأنهار أو سيطرتها على مصادر المياه التي نستفيد منها زراعياً ، أو أطماعها في ثرواتها المائية . .

ويمكن إرجاع ظهور هذا الخطر الخارجي إلى مرحلة الستينيات وبالتحديد « منذ إقدام إسرائيل على مشروع تحويل مياه نهر الأردن » . . بل ويمكن إرجاعه إلى الخمسينيات أي منذ إقدام مصر على التفكير في بناء السد العالي » (٤)

ويعاني الوطن العربي مثل باقي بلدان العالم الثالث من تزايد عدد السكان بوتائر عالية جداً

تتراوح ما بين ٢٨ ٪ ، ٣١ ٪ ، ٣٥ ٪ سنوياً الأمر الذى يخلق ضغوطاً شديدة جداً على الموارد الاقتصادية المحدودة . . .

وقد ازدادت الحاجة للمياه للقيام بالعمليات التنموية لدرجة أنه أصبح من المستحيل الآن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون المياه . . . ولهذا السبب ازداد العمل على التحكم فى المياه على النطاق العالمى .

وتبدو الأزمة بالنسبة للوطن العربى أكثر تفاقمًا ذلك بسبب تزايد الحاجة للتنمية ومحدودية مصادر المياه (٥) .

المياه العربية وأزمة الشرق الأوسط :

يمكن اعتبار المياه فى الشرق الأوسط أو ما يطلق عليه اسم « حرب المياه » على أنها بمثابة جزء لا يتجزأ من أزمة المنطقة من الصراع العربى - الإسرائيلى ، « ولا تخرج هذه الأزمة عن كونها أحد أشكال تعقيدات هذا الصراع ، وأحد الصراعات الجانبيهة التى اعتادت المنطقة أن تشهدها بهدف التغفية على الصراع الرئيسى فى المنطقة والتقليل من أهميته ، بل والتغفية عليه » (٦) .

ويصل بعض المهتمين بالموضوع إلى حد القول بأن الأمن المائى العربى واستناداً إلى القدرات المائية الضعيفة للأمة العربية « أهم بكثير من الأمن العسكرى ، وإذا ما لم تتمكن الدول العربية من حشد جهودها لحل أزمتها المائية فهى حتماً ستكون على المدى القريب جداً تحت رحمة وسيطرة الدول صاحبة المصادر المائية الوفيرة » (٧) .

وثمة عوامل « أيديولوجية » تسم استغلال المياه فى المنطقة يقول الإسرائيليون (٨) أنها ذات تأثير كبير نابع من أن للرى الزراعى فى المنطقة قيمة اجتماعية تتجاوز الإقتصاد ويورد إلشيع كالى مثالين على ذلك من مصر وإسرائيل كما يلى :

- انتقاد المعارضة فى مصر (مثلاً إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل) لتوجه الرئيس السادات نحو بيع إسرائيل مياه النيل وذلك بحجة أن « لامجال لنقل مياه النيل المقدسة الى الأجانب » (حتى لو دفع فيها مقابلها ثمنها الإقتصادى الكامل) .

- المثال الثانى يتمثل فى رد فعل ليفى أشكول على قرار جامعة الدول العربية فى مطلع الستينيات بمنع وصول مياه الأردن الواقعة من مرتفعات الجولان ومن لبنان إلى إسرائيل ، ذلك عن طريق تحويل هذه المياه عبر قناة إلى اليرموك ، حيث قال رئيس حكومة إسرائيل آنذاك : إن هذا التحويل سبب مهرب للحرب ، وأن « المياه مثل الدماء فى عروقنا » .

ويؤكد بعض الباحثين على أن الهدا الإسرائيلىة بأدواتها العسكرية على الأرض العربية ومحركاتها الدبلوماسية فى دول الجوار الجغرافى فى المنطقة ، لها « الدور الأساسى فى مفاكمة مشكلة المياه عربياً وإقليمياً » (٩) وذلك كى تحقق بدورها أهدافها السياسية وأطماعها المائية مرة واحدة وعلى

وبالتالى فلا بد من رفع صيحة تحذير ودعوة للجانب العربى عامة والجانب الفلسطينى بوجه خاص - المشارك فى عملية السلام - من « ضرورة الإلزام المفصل بالجانب المائى لأن النجاح فى إدارة الصراع فى جانبه المائى سيصير بمثابة المعيار والأحد للقياس لصالح من ستكون النتائج النهائية للمسيرة السلمية » وهذا مما قد يستدعى « إعداد ورقة مائية عربية موحدة للمفاوضات السلمية » (١٠) فى مواجهة الطروحات الإسرائيلية فى هذا الشأن خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن وجود إسرائيل فى المنطقة هو العامل المكون الرئيسى للأزمة » (١١) .

كما أن غياب التعاون الإستراتيجى العسكرى بين دول المواجهة العربية منذ عام ١٩٧٤ واختفاء العمل العربى العسكرى فى حماية الموارد المائية العربية منذ عام ١٩٦٤ هما بين أهم العوامل المؤثرة على القرار السياسى العسكرى الإسرائيلى بالتمسك بالجلولان ، وسرقة المياه من لبنان والأردن » .

وبالتالى فبالى أن تحقق دول المواجهة العربية مستوى عملياً للتعاون الإستراتيجى العسكرى بينها فإن « الطرف العربى فى أية جولة فى المستقبل القريب ، سوف يفتقر إلى العمل الجماعى العسكرى العربى .. كما أنه من الصعب تماماً أن تحقق الأطراف العربية المهاداة « بالعمل التعرضى » ضد إسرائيل دفاعاً عن مصالحها وحقوقها المشروعة فى الأرض وموارد المياه فى ظل حالة الفرقة والإنقسام العربى وغياب التعاون الإستراتيجى المقتن بين دول المواجهة العربية والدعم المحدد والمؤكد من بعض دول العمق العربية » . (١٢)

وفى مقابل ذلك نجد من يؤكد على أنه « ستواجه إسرائيل والدول العربية المجاورة لها نقصاً حاداً فى المياه قبل نهاية القرن الحالى (١٣) وسيضطرون لمواجهة هذا النقص » إما للتعاون من أجل حل مشترك للأزمة أو إلى إشعال حرب حول طرق تقسيم المياه » (١٤) .

خاصة وأن أطماع إسرائيل فى المياه العربية هى جزء من مفهوم إسرائيلى متكامل لسياسة الموارد التى تشتمل على النفط والمعادن والسباق التجارى ، والحصول على اليد العاملة الرخيصة والموارد الإقتصادية الأخرى ، بالإضافة إلى المياه » (١٥) .

وقد أورد صاحب كتاب « المياه والسلام .. وجهة نظر إسرائيلية » [الفصل الثانى] بعنوان (التعاون على استغلال الموارد المائية) أكد فى بدايته على أن إنتقال المنطقة إلى حالة سلام سيستوجب معالجة موضوع إستغلال موارد المياه معالجة حازمة فى مجالات ثلاثة :

١- إعادة تعريف استخدامات المياه فى المنطقة ...

٢- حل مشكلات المياه التى تشكل خطراً على السلام . وهو يخص بالذكر نقص المياه فى الضفة الغربية ، ونقص المياه فى قطاع غزة .

٣- استغلال اتفاق السلام بإنشاء مشاريع حيوية « باتت ممكنة فى حالة السلم » على حد قول

اليشع كالى .

وهو يُرجع ذلك إلى أن « أى اتفاق سلام إقليمي سيكون بحاجة إلى « بند مياه » ينظم توزيع مياه المنطقة وفقاً للأوضاع المستجدة . وفقاً للتسويات الجديدة التى ستنبع من الحقوق الراهنة ومن الإستخدامات الحالية كما هى قائمة فعلاً » ويضيف اليشع كالى أنها « ستنبع أيضاً من حاجات جديدة » (١٦) .

ويضرب (كالى) مثلاً بعملية حل نزاع المياه بين الهند وباكستان بصورة ناجحة بوساطة استثمار وسائل أتت من مصدر خارجى ، وسمحت بزيادة المياه والفصل بين الخصمين . كما سمحت الزيادة بإعطاء كل طرف أكثر مما أراد الحصول عليه فى البداية وأتاح الفصل إستبعاد أية ذريعة للنزاعات فى المستقبل «

وتشارك الهند وباكستان فى حوض نهر الهندوس (نهر الهندوس والأنهار التى تصب فيه من الغرب نهر الكابول ونهر غومال اللذان ينبعان فى أفغانستان ، ويصب فيه من الشرق أنهار جالوم ، وتشينال ، ورافى وستليج التى تنبع فى الهند) .

وينبع نهر الهندوس من هضبة التبت ويصب فى بحر العرب وطوله حوالى ٣ آلاف كيلو متر ، وطاقته حوالى ١٧٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً ، يخصص منها ١٥٠ مليار متر مكعب للتنمية . وكانت الهند تطالب بـ ٢٤٪ من مياه النهر مقابل ٧٦٪ لباكستان فى حين طالبت الأخيرة بـ ٨٦٪ من مياه النهر مقابل ١٤٪ فقط للهند (١٧) .

وتشير دراسات عديدة متخصصة فى شئون المياه فى العالم العربى إلى « توقع حدوث نقص خطير فى المياه قد تصل إلى ٢٦٠ مليار متر مكعب من الماء فى عام ٢٠٣٠ م » (١٨) .

أزمة المياه والأمن المائى العربى :

حددت بعض الدراسات تاريخ ظهور أزمة الماء عالمياً بمنتصف هذا القرن . حيث بدأت تعقد المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية لبحث مشكلة الجفاف وآفاقها الخطيرة . وانطلقت أول صيحة على الصعيد العربى من ندوة الكويت عام ١٩٨٦ وأصبحت تعرف أكاديمياً باسم «بيان الكويت» حول الأمن المائى فى الوطن العربى ويلاحظ أن الموارد المائية فى الوطن العربى تقدر وفقاً لبعض المصادر كما يلى :

١ - مياه سطحية (مليار متر مكعب) .

* أمطار ٢١١٣ مليار م٣ سنوياً

* الإتياب السطحي ٣٥٣.١٥ ، وهى تمثل ٤.٦ ٪ من مياه الأمطار .

* مياه سطحية مستغلة حالياً : ١٣٥ مليار م٣

* مياه سطحية يمكن تأمينها ٢٥٠ مليون م٣

٢- مياه جوفية :

* الخزان الجوفى ١٥.٣٠٠ مليار م^٣ .

ويقدر البعض كمية المياه الجوفية المستغلة بـ ٢٠ مليار متر مكعب .

* مياه جوفية مستغلة : ١٢ مليار متر مكعب منها ٢١٪ فى سوريا و ١٥٪ فى السعودية .

٣- مياه الصرف الصحى بعد معالجتها :

* مستخدم منها حالياً ٤.٥ مليار م^٣ فى مصر .

* يتوقع أن تستخدم ١٢ مليار م^٣ فى مصر أيضاً .

٤- محلية مياه البحر :

* المملكة العربية السعودية ٨٧.٠٠١ مليون م^٣

* الإمارات العربية المتحدة ٣٩٩ ألف م^٣

* الكويت ٣٧٠ ألف م^٣

* ليبيا ١٩٥ ألف م^٣

* قطر ١١١ ألف م^٣

* البحرين ٩٥ ألف م^٣

* الجزائر ٦١ ألف م^٣

* عمان ١٣٧ ألف م^٣

* العراق ٣٤ ألف م^٣

* مصر ١٢ ألف م^٣

ولايزيد مجموع مصادر المياه التى نستثمر حالياً فى الوطن العربى فى أفضل الأحوال عن ١٧٠

مليار متر مكعب « وهذا دليل واضح على فقر الوطن العربى بمصادر المياه » (٢٠)

وكانت التقديرات المبدئية التى قدمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ١٩٨١ قد ذكرت أن

مجموع الموارد المائية فى الوطن العربى تبلغ ١٦٤.٨٨٥ مليار متر مكعب فى السنة، ومجموع الموارد

المستثمرة يصل إلى ١٥٥.٦٤ مليار متر مكعب فى السنة منها :

١٣٩ مليار متر مكعب من المياه المسطحة .

١٢. مليار متر مكعب من المياه الجوفية .

٤.٥. مليار متر مكعب من مياه الصرف .

١٤.٠.٠. مليار متر مكعب من محلية مياه البحر .

وقدر بعض الخبراء حدوث « عجز مائى » فى العالم العربى يصل فى عام ٢٠٠ إلى ١٢٧ مليار

متر مكعب ثم يصل ١٧٦ مليار متر مكعب فى عام ٢٠٣٥ .

ويلاحظ أن ٧٩٪ من الأراضى المزروعة فى الوطن العربى تُروى بمياه الأمطار ، بينما يتراوح معدل هطول الأمطار فى المنطقة من ٥ إلى ٤٥٠ ملم سنوياً فى حين يصل فى أوروبا إجمالاً إلى حوالى مابين ٢٠٠ إلى ٣٠٠٠ ملم سنوياً» (٢١) .

ظهر مصطلح «الأمن المائى العربى» فى الآونة الأخيرة باعتبار الأمن المائى العربى مهمة جماعية ولتحذير الدول العربية من حدوث عجز فى هذا «الأمن المائى» وللتذكير بأن جميع الحروب التى شنتها إسرائيل على العرب كان الماء عاملاً بارزاً فيها (٢٢) .

أسباب أزمة المياه فى الشرق الأوسط :

- يرجع تفاقم الأزمة المائية فى منطقة الشرق الأوسط الى عدة عوامل بعضها خارجى والآخر داخلى ونلاحظها فيما يلى :

١- العوامل الخارجية للأزمة (٢٣) :

أ) تتمثل مشكلة الأمن المائى العربى الأساسية فى أن أهم الأنهار فى الوطن العربى تنبع من خارج أراضيه حيث تحكم ٨ دول غير عربية فى أكثر من ٨٥٪ من منابع المياه العربية وتشاركه فيها دول أخرى مجاورة ، وهذا المصير الجغرافى السياسى لمياه العرب يجعل أكثر الدول العربية كثافة سكانيتها على أكثرها حاجة للمياه هينة لقرارات خارجة عن سيطرتها المباشرة .

ب) وقد أدت ظروف الصراع بمنطقة الشرق الأوسط إلى ضعف بل إنعدام التعاون بين دول الأحواض المائية على إدارة مصادر المياه ، ولهذا تعد المنطقة من أكثر المناطق المرشحة لوجود توترات حادة وتنافس على مصادر المياه فيها ربما أكثر من أى مكان آخر فى العالم خلال السنوات القليلة القادمة .

ج) عدم وجود اتفاق دولى ينظم حقوق دول الحوض المائى خاصة بالنسبة لنهرى دجلة والفرات ، ولم تستطع حكومات دول المنطقة إبرام اتفاقيات تنظم استخدام موارد المياه .

د) تمادى إسرائيل فى سحب ما تبقى من المياه العربية كالليطانى واليرموك وربما نهر النيل أيضاً .

هـ) قيام تركيا باستكمال مشاريعها المائية بعد اكتمال سد أتاتورك فى ١٩٩٢ وقطعها المياه لمدة شهر فى أوائل ١٩٩٠ عن كل من سورية والعراق واستمرارها فى التلويح بسلاح المياه ضد البلدين .

و) إن إسرائيل تكاد تكون طرفاً فى كل مشاكل المياه فهى طرف مع الأردن وسوريا ولبنان وطرف مع مصر من خلال أثيوبيا وطرف مع تركيا فقد اتضح أخيراً وجود ما يشبه التعاقد

على أن تقوم تركيا بإمداد إسرائيل بكميات هائلة من مياه الفرات عن طريق ناقلات ضخمة بما يؤثر تماماً على حصة كل من سوريا والعراق من مياه النهر .

ز) تتحكم إسرائيل حالياً في ٢.٣ مليار متر مكعب من الموارد المائية للوطن العربي ويقدر الخبراء احتياجاتها المائية عام ٢٠٠٠ بأنها ستكون ٨٠٠ مليون متر مكعب إضافية سنوياً ويشكل ذلك تهديداً مباشراً للأمن المائي العربي .

٢ - العوامل الداخلية للأزمة :

وتتمثل فيما يلي :

* زيادة عمليات «التنمية والتطوير» في مجالات الإسكان وتوزيع السكان والزراعة والصناعة والتي تستوجب الاستخدام الواسع للمياه لتلبية هذه المشاريع التنموية والحضرية .

* عدم الاستخدام الأمثل لما هو موجود وبالتالي عدم الإهتمام بالصيانة والتوسعات الجديدة .

* سوء إدارة المنشآت المائية مما أدى إلى ارتفاع نسبة الفاقد من المياه وعدم وجود أنظمة لتنقية المياه أو إعادة استخدامها .

* التزايد الملحوظ في عدد السكان (٣٪ سنوياً) بشكل لا يتلاءم مع ثبوت موارد المياه ووجود فجوة غذائية متسعة باستمرار في المنطقة .

* الإسراف الظاهر في استهلاك المياه وذلك ينبع من التعامل مع المياه على أنها مورد غير قابل للنفاذ ومجاني .

* تعد منطقة الشرق الأوسط بما فيها الوطن العربي من أكثر مناطق العالم تعرضاً للجفاف ويرجع ذلك إلى إهمال المنطقة لفترة طويلة مسألة البحث عن مصادر جديدة للمياه وسط اندفاع دولي للحصول على بترول المنطقة ، ويبلغ عدد الدول العربية الواقعة تحت خط الفقر المائي حالياً ١٦ دولة ومن المتوقع زيادة هذا العدد في القرن القادم .

* تعتبر المنطقة بوجه عام فقيرة في مواردها المائية باستثناء وديان الأنهار الكبيرة الثلاثة (النيل والفرات ودجلة) ووديان ثلاثة أنهار أصغر منها (العاصي والأردن والخابور) فإن المنطقة تعيش على مياه الأمطار الضعيفة ، وتصل نسبة النقص في تلبية احتياجات الدول العربية من المياه إلى ٤٤٪

مخاطر التهيئة المائية:

ولهذه الأسباب أصبح «الأمن المائي» منذ العقد الماضي هاجس المنطقة الجديد على مستوى الحكومات والشعوب على السواء حيث أن منطقة الشرق الأوسط تتجه إلى حافة أزمة واقعة لا محالة حول موارد المياه ، وأصبحت المياه تشكل رهان المستقبل في الصراع الحضاري للأمة العربية مع أعدائها ، وقد حذر بعض الدارسين من أنه « مالم يتحرك العرب بسرعة فإن تهيئة جديدة ستضاف

إلى أشكال التبعية القائمة في مجالات السياسة والاقتصاد، والتكنولوجيا والثقافة هي «التبعية المائية» وقد كانت قضية المياه وراء عقد أول لقاء قمة بين القادة العرب فيما سمي بالدورة الأولى للوك ورؤساء دول جامعة الدول العربية الذي عقد في القاهرة بين ١٣-١٧ يناير عام ١٩٦٤، وناقش الزعماء العرب كيفية استغلال مياه نهر الأردن لصالح البلاد العربية وقرر الحكام العرب تحويل اتجاه نهري الحصباني وبناتياس للاستفادة منهما في كل من سوريا ولبنان، وطالبوا بضرورة إنشاء سد خالد بن الوليد على نهر الأردن وقامت إسرائيل بضرب المشروع في بداية تنفيذه ولكن العرب استطاعوا تكملة السد .

أقر خبراء المياه في إحدى عشر دولة عربية خلال إجتماعاتهم في عمان في إبريل ١٩٨٩ بأن «أمن المياه في العالم العربي لا يقل أهمية عن الأمن القومي أو العسكري» وقد أكدت ذلك جويس ستار رئيس ومؤسس مركز الأبحاث المعروف باسم «مبادرة القمة العالمية للمياه» قائلة «أن أمن المياه سيصبح قريباً مساوياً للأمن العسكري في مناقشات وزراء الدفاع في منطقة الشرق الأوسط والعالم» .

وأعلن ريتشارد ارميتاج المسئول الأمريكي والوسيط لمشكلة الماء في الشرق الأوسط في مارس ١٩٩١ أن «الزعيم العربي أو الإسرائيلي الذي لا يعترف بالمشكلة يعرض شعبه لموت بطيء مؤلم» .

تداعيات أزمة المياه وأثرها على المنطقة :

يمكننا ملاحظة أهم التداعيات المتوقعة لأزمة المياه فيما يلي :

أ - يحذر الخبراء المتخصصون في دراسات المناطق الجافة من بؤادر عجز مائي يتجه إلى التفاقم مع نهاية هذا القرن خاصة في منطقة الشرق الأوسط . .

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن ١.٢ مليار شخص سيعانون من النقص في المياه في العالم في نهاية القرن الحالي .

ب - برغم الإعتماد المتزايد على بتروال الشرق الأوسط فإن «المياه ستصبح السائل الرئيسي الذي يتحكم في المنطقة من الناحية الجيوبولتيكية خلال العقود المقبلة» ويؤكد الخبراء أنه بحلول عام ٢٠٠٠ ستصبح نقطة المياه أعلى من نقطة النفط ومساوية لنقطة الدم ، وسبباً في صراع عسكري جديد بينما المنطقة العربية لم تلتقط أنفاسها بعد من أزمة الخليج وتداعياتها .

ج - أكدت بعض الأبحاث (٢٤) أن حجم العجز السنوي في الميزان المائي للعالم العربي سيتزايد ويرتفع ليصل إلى ٩٧.٣ مليار متر مكعب من المياه بحلول عام ٢٠٣٠ وأن العجز سيتركز في الدول العربية بالقارة الأفريقية .

كما أن احتياجات الفرد في الوطن العربي من المياه ستتزايد من ٤٤٣ متراً مكعباً عام ١٩٦٠ إلى ١٠٦٠ متراً مكعباً عام ٢٠٣٠ وذلك مع تزايد سكان الوطن العربي من

٤٤. ١٩١ مليون نسمة عام ١٩٨٥ إلى حوالي ٥٢٦. ٤٥٣ مليون نسمة عام ٢٠٣٠ .

د - تتمثل المشكلة الكبيرة بالنسبة لموارد المياه العربية في أن حوالي من ٦٧٪ إلى ٨٥٪ من تلك الموارد «تقر في أراضٍ أجنبية» ولذا ستصبح نقطة المياه في عام ٢٠٠٠ كما يؤكد أحد الخبراء الإستراتيجيين «سلعة استراتيجية تتجاوز في أهميتها النفط ، خاصة وأن المحاور المائية ساخنة في النيل، الفرات ، اللباني » .

هـ - يرى البعض أن « منطقتنا العربية ودول الجوار هي » المعنية بأزمة المياه المستقبلية أكثر من غيرها » وذلك لأن المياه ، النفط والمواقع الإستراتيجية الحاكمة - هي العناصر الرئيسية الثلاثة التي تحكم الصراع في المنطقة وإذا كان النفط قد بدأ في التراجع عالمياً .. إنتاجاً ومخزوناً وتصديراً وأسعاراً « يبقى العنصران الآخران .. المياه والمواقع الإستراتيجية فاعلين في حقبة التسعينيات » .

و - يحذر خبراء المياه من «المستقبل المظلم» لأن منطقة الشرق الأوسط بدأت تعاني من أزمات حادة يصعب إيجاد حلول عملية لها دون تعاون وثيق بين كل دول المنطقة . ويعتقد البعض أن هذا المستقبل المظلم الذي يواجهه الجميع سيدفع إسرائيل والدول العربية في حقبة التسعينيات للعمل على إيجاز سلام يضمن إيجاد حلول جذرية أو تقاسم المياه المتوفرة في منطقة الهلال الخصيب » .

ز- أبدت أوساط سورية مطلعة على ملف الفرات مخاوف من أن قضية المياه ستعود لتفرض نفسها سلبياً على العلاقات الثنائية بين سورية وتركيا طالما استمرت الأخيرة في بناء السدود على الفرات .

ح - ألح الأتراك إلى أنه في حالة إنخفاض معدلات هطول الأمطار لن يكون ممكناً تنفيذ التعهد القاضي بتزويد سوريا والعراق بـ ٥٠٠ متر مكعب في الثانية من المياه يتقاسمها البلدان بنسبة ٥٨٪ للعراق و ٤٢٪ لسوريا .

ط - قد تتمسك سورية بطلب تقاسم المياه بموجب حصة متفق عليها دولياً بدل البقاء تحت رحمة أنقرة ووفقاً لحالة الطقس .. وهكذا مع عودة قضية مياه الفرات إلى المواجهة تظهر مخاوف سورية من أزمة في العلاقات مع تركيا .

ي - « تكهنت خبيرة بشئون المياه في تقرير لصحيفة واشنطن بوست عن جفاف كوكب الأرض في ٢٩/١٠/١٩٨٩ - بحدوث نقص في كميات المياه اللازمة في أنحاء الشرق الأوسط وغيره من المناطق حول العالم » . وهذه الخبيرة هي ساندرا بوستال (الخبيرة بشئون أزمات المياه في معهد وورلدوتش بواشنطن) وقالت : « إن عامل المياه وليس عامل السياسة التقليدية هو الذي سيشعل على الأغلب شرارة الحرب » ذلك أنه « لا يوجد مكان في العالم تهدد فيه احتمالات الحرب بقوة بسبب المياه مثل الشرق الأوسط » (٢٥)

ك - تتزايد يوماً بعد الآخر « المعطيات والوقائع التي تشير إلى أن موضوع أزمة المياه سيكون

عاملاً مفجراً لصراعات وحرب جديدة بين دول الشرق الأوسط على نحو ما ظهر عليه النفط في بعض الأحيان وربما أكثر» (٢٦) مما أدى إلى القول بأن «المياه مفتاح الحرب المقبلة في الشرق الأوسط» .

ل - سيواجه الشرق الأوسط نقصاً في المياه - قبل حلول القرن الحادى والعشرين - يوازي ثلاثة أضعاف كمية المياه الحالية في نهر الفرات ، وربما تفقد مصر والسودان ٢٠٪ من فائض مياههما إذا أقدمت إثيوبيا على بناء سدود على النيل الأزرق بمساعدة إسرائيل . وذلك وفقاً لما ذكره تقرير صدر عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ونقلته مجلة نيوزويك الأمريكية بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٩٠ « (٢٧)

م - إذا لم تتوفر موارد إضافية خلال السنوات الخمس المقبلة فإن مصر تصبح مهددة بأن تضطر إلى وقف كل توسع أفقى في المجال الزراعى (٢٨) .

ن - ذكر سفير الأردن لدى الأمم المتحدة حسن حمامى (مارس ١٩٩١) أنه « إذا لم يتم حل مشكلة المياه فإنها ستسبب حروباً في المستقبل » والترح إن شاء منظمة أمنية في منطقة البحر المتوسط تضم الدول العربية وإسرائيل لمعالجة مشاكل المنطقة ومنها المياه (٢٩) .

س - تقول الباحثة الأمريكية (جويس ستار) أن النقص في المياه بالشرق الأوسط سيكون سبباً في حدوث أزمة إقتصادية ومجاعة بل وفي وقوع الحرب .

ع - تنبأ مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية في تقرير له نشرته مجلة نيوزويك الأمريكية في ١٢ / ٢ / ١٩٩٠ بنشوء صراع قبل حلول القرن الحادى والعشرين حول موارد المياه في الشرق الأوسط (٣٠) .

ف - وحدد البعض مهام الصحافة الأفريقية في المرحلة القادمة بأنها « تتعلق بنشر الوعى حول قضية المياه لتشكيل رأى عام أفريقى ضاغط فى هذه القضية خاصة وأن أقطاراً كثيرة من القارة تعاني من العطش والتصحر » .

اتجاهات إسرائيل للتغلب على أزمة المياه :

إذا كانت أزمة المياه « تعتبر مشكلة مصيرية بالنسبة لإسرائيل » فإن خطورة هذه المشكلة تزداد نتيجة « القيود الطبيعية والجغرافية والمناخية التى تتحكم فى كمية الأمطار والمياه الجوفية » والمياه المتاحة لديها .

وتتجه إسرائيل فى محاولاتها لإيجاد حل لمشكلة المياه إلى طريقين :

أ - محاولة وضع قيود للتحكم فى كمية إستهلاك المياه حفاظاً على ما لديها من موارد للمياه .

ب - الإلحاح للبحث عن مصادر خارجية للمياه من الدول العربية المجاورة بإتباع ثلاث سبل (٣٠) :

(١) محاولة عقد اتفاقات خاصة بتزويدها بالمياه من بعض الدول العربية مثلما حاولت مع

الرئيس السادات لمدها بمياه النيل عبر سيناء ومحاول مع لبنان .. وفشلت فى الإتفاق بشأنها .

(٢) القيام بسرقة المياه العربية لاسيما المياه الجوفية من الضفة الغربية وقطاع غزة .

(٣) القيام بضم المناطق العربية المحتلة الغنية بمصادر المياه إلى إسرائيل ومحاولة ضم المزيد من الأراضي عن طريق العدوان واتباع سبيل الحرب .

كما تتحرك إسرائيل على ثلاثة اتجاهات في حروبها المائية ضد العرب على حد قول صحيفة الوطن الكويتية في ١٨/١/١٩٩٠

الاتجاه الأول : المزيد من إستزاف موارد المياه في غزة والضفة الغربية .

الاتجاه الثاني : إستغلال نهر الليطاني وغيره من موارد المياه في جنوب لبنان الذي مازالت إسرائيل تحتله حتى الآن وأنشأت قوة محلية لحمايته هي قوة « جيش لبنان الجنوبي » العميل الإسرائيلي .

الاتجاه الثالث : يتمثل في شق قناة البحرين بين البحر المتوسط والبحر الميت. وبدأ العمل في شقها (أواخر عام ١٩٨٩) ويبلغ طولها ١٠٨ كم ، (٣٢)

يتوقع البعض (٣٣) أن إسرائيل مع تفاقم أزمة المياه فيها لن يكون أمام الإسرائيليين سوى استخدام القوة للإستيلاء على المياه العربية . . وخاصة إذا فشلت من خلال مفاوضاتها السلمية والاتفاقات الموقعة مع الأردن والفلسطينيين في الحصول على مآربها في هذا المجال ..

كما قد يستخدم الأتراك والأثيوبيون - بمؤازرة إسرائيل ودعم آلتها العسكرية - القوة لمنع تدفق المياه النهرية إلى الأقطار العربية وهذا مما سيؤدي إلى أن تفتح أبواب المنطقة أمام حروب قوية سببها احتياجات دول المنطقة للمياه .

ويبقى إحتمال أخير يمكن استثناؤه أو تصور صعوبة حدوثه - وهو « احتمال إدخال الأقطار العربية حلبة الصراع - فيها - بفعل التنافس على حصص المياه » وهو أمر يحمل من الأخطار الشيء الكثير . ذلك أن وقوع النزاعات بين قطريين عربيين يؤدي لعواقب وخيمة وانقسامات تهدد الأمة العربية بأسرها مثلما حدث بالنسبة للغزو العراقي للكويت .

ويلاحظ أن مجموعة من الخبراء الإسرائيليين قامت (أواخر عام ١٩٨٩) بإعداد دراسات تفصيلية وعملية حول « منابع الأنهار العربية ومصادر المياه الجوفية في الدول العربية » (٣٤)

وكانت المجموعة الإسرائيلية مكونة من خبراء من وزارات الدفاع والزراعة والقوات الجوية ومركز الإستشعار عن بعد مدعومة بالصور الفضائية والخرائط .

وشكل فريق عمل إسرائيلي (في أوائل يناير ١٩٩٠) بأوامر من اسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل لوضع اللمسات الأخيرة على تلك الدراسات (٣٥) .

وقد ذكر موسى ارينز لبعض أصدقائه في إدارة الرئيس بوش بأن حكومته « لن تتورع عن إستعمال كل أشكال القوة لمنع تنفيذ أى خطة في المنطقة لتنظيم خريطة الماء أو جزء منها دون المشاركة الإسرائيلية » (٣٦)

ووصل اسحاق موداعى إلى حد القول أنه « إذا كانت قل أبيب قد تعاملت بهدوء مع الإستشعار

العربي بالنفط ، فإن مولعها سيكون مختلفاً جداً إذا ما إنتقلت «سياسيات العرويع» الى الماء ، فكل الاحتمالات تصبح ممكنة في هذه الحالة بما فيها السيطرة على مصادر المياه»

ويقول أحد أعضاء جماعة «جوش أمنيوم» أن «الوعد الإلهي بالأراضي التي تمتد من الفرات الى النيل يطاول الينابيع التي يأتي منها هذان النهران وهذا يعنى أن الحدود يجب أن تمتد من الهضبة الأثيوبية الى الهضبة التركية» (٣٧)

كما تقول جويس ستار - الباحثة الأمريكية - « إن الماء وليس النفط هو المادة السريعة الإلتهاب ، فإذا لم تتم « عقلنة الماء» و بقيت هذه الثروة على عشوائيتها الراهنة ، لن يكون بإمكان أحد بما فيه الولايات المتحدة - السيطرة على الاحتمالات التي لابد من أن تنفجر بفوضوية هائلة » .

وترى أن أزمة الشرق الأوسط . . لن تنتهى الا بـ «معاهدة الماء» فقط حيث يشعر الجميع أنهم ينتمون إلى حوض واحد» (٣٨)

وقد أشارت مجلة الاكسبريس الفرنسية في تحليل لها في ١٥/٨/١٩٩١ الى أنه «إذا كان الماء يبدو سبباً للحرب فإنه يتعين أن يندرج في قائمة الضمانات التي سيسفر عنها إقرار السلام» وقالت إن «الولايات المتحدة وهي تعد لمؤتمر السلام حول الشرق الأوسط تبحث تشكيل لجنة يشترك فيها الإسرائيليون وممثلون سعوديون لبحث مسألة المياه» (٣٩)

الجامعة العربية وأزمة المياه :

أ - موقف الجامعة العربية من قطع تركيا لمياه الفرات (٣٩) :

أصدرت الجامعة العربية بياناً في ١٨/١/١٩٩٠ (تونس) بهذا الشأن وذكر ناطق رسمي باسم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن قرار الحكومة التركية يلحق الضرر بسورية والعراق اللذان يمتلكان حقوقاً تاريخية ثابتة في مياه الفرات وفق أحكام القانون الدولي .

وطالبت الجامعة العربية الحكومة التركية بأن تعيد النظر في قرارها بتقليص فترة القطع ، وإعادة النظر في كمية المياه التي تطلقها خلال فترة الملاء . كما طلبت بضرورة «التوصل إلى إتفاق بين تركيا وسوريا والعراق يستند إلى أحكام القانون الدولي ويعزز علاقات التعاون والأخوة بين تركيا وسائر الدول العربية» .

ب - محاولات الجامعة العربية لعقد مؤتمر مياه عربي :

ذكرت أنباء صحفية في ٤/١٠/٩١ أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تجري اتصالات مع الدول الأعضاء للإسراع بعقد مؤتمر مياه عربي قبل المؤتمر الدولي للمياه في الشرق الأوسط الذي كان المقرر عقده في اسطنبول .

وقد أجرى الدكتور عصمت عبد المجيد أمين الجامعة اتصالات في هذا الخصوص مع وزراء خارجية الدول العربية المشاركين في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة (٤٠) .

وسيركز المؤتمر في حالة عقده على رفض المحاولات المتعمدة من قبل البعض بشأن «تسييس» مشكلة المياه في المنطقة وضرورة حصرها في النطاق الإنساني ، كما يستهدف المؤتمر التنسيق

والتعاون بين كافة الدول المعنية بقضية المياه للإتفاق على نسب توزيع مياه الأنهار المشتركة . وجدير بالذكر أن هناك لجنة عربية تتولى متابعة وتنسيق الحوار بين الدول العربية والدول المجاورة خاصة تركيا وأثيوبيا وكشف مخططات اسرائيل لسرقة المياه وما زالت الدعوة قائمة لعقد مؤتمر مياه عربي خاصة في ظل تعثر محادثات السلام مع إسرائيل .

مؤتمر للخبراء العرب للدراسة أوضاع المياه :

وأشارت أنباء صحفية في ٨ / ١٠ / ١٩٩١ إلى أن المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية قرر عقد إجتماع في ٢٨ / ١٠ / ١٩٩١ على مستوى الخبراء من جميع الدول العربية « لوضع دراسة حول المياه في الوطن العربي » (٤١). تشمل الجوانب السياسية والإقتصادية والبيئية ، بما يخدم أهداف العمل العربي المشترك ، على أن رفع نتائج الإجتماع الى المجلس جاء هذا القرار تنفيذاً لما إنتهت اليه الدورة الـ ٤٩ التي عقدت في القاهرة خلال شهر سبتمبر ١٩٩١ .

عمل منظم لمواجهة سرقة إسرائيل للمياه :

وأعلن رئيس المنظمة العربية - الأمريكية لمكافحة التمييز كبرى تنظيمات الأمريكيين المنحدرين من أصل عربي - في ٨ / ٧ / ١٩٩١ « أن العرب الأمريكيين سيبدأون عملاً منظماً لمقاومة ما تقوم به إسرائيل من مصادرة غير مشروعة للأرض والمياه العربية » وذلك قبيل بدء عملية السلام في مدريد . وقال إن المنظمة ستعقد لمؤتمر موسع يعقد في أحد عواصم الشرق الأوسط (خلال خريف ١٩٩١) حول قضية المياه . . وذلك استجابة لرغبات لبنانية . أردنية . فلسطينية لكشف وإعلان الحقائق المتوافرة حول قيام إسرائيل بسرقة المياه العربية وتحويل مصادر المياه إلى داخل أراضيها (٤٢) .

بيان الجامعة بشأن دجلة والفرات :

أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بياناً في ٣٠ يوليو ٩٢ يتعلق بمياه نهري دجلة والفرات ، وطالبت فيه بما يلي :

- ضرورة التمسك بمبادئ وأحكام القانون الدولي حول القواعد التي تحكم الأنهار الدولية وعدم الإضرار بالغير ، والإلتزام بتنفيذ الإتفاقيات الدولية .

- تدعيم العلاقات الأخوية ، وحسن الجوار والروابط التاريخية بين تركيا وسائر الدول العربية .

- توفير الظروف المناسبة التي تساعد الأطراف المعنية على التوصل الى الإتفاق المنشود حول مياه نهري دجلة والفرات سواء على المستويات الثنائية أو الثلاثية منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن .

وذكر بيان الجامعة العربية أن الأمانة تتابع باهتمام بالغ صدى التصريحات التي صدرت عن الجانب التركي حول مياه نهري دجلة والفرات ، وترى أن الموقف الحالي في منطقة الشرق الأوسط يستوجب توفير كل ما من شأنه العمل على إنجاح مسيرة السلام وإنهاء كل ما من شأنه خلق أي أزمات في المنطقة .



هوامش الفصل الثاني

- (١) جمال أبوالمجد، الأساس الإقتصادي لمشكلة المياه في الشرق الأوسط، مجلة صامد، العدد ٨٩، ص ٥١، ٥٢.
- * هناك الأمن المائي كمسألة عسكرية .. ويهتم بأمن المحيطات والبحار والمضائق أي «الحزام المائي الإقليمي العربي» خاصة وأن «الوطن العربي يتحكم أو يشارك في السيطرة على كثير من القنوات والمضائق الإستراتيجية الهامة (مضيق هرمز ، باب المندب ، خليج العقبة ، قناة السويس .. »
- ويعتبر الأمن المائي بهذا المعنى (العسكري) في « قدرة الدول العربية على بناء استراتيجية عسكرية لحماية أمنها البحري من الأخطار .. »
- (للمزيد في هذه النقطة انظر : عبد الإله بلقزيز (باحث من المغرب) دراسة بعنوان :
(الإقتصاد ، السياسي ، العسكري في الأمن المائي العربي) مجلة الوحدة ، الصادرة عن المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، العدد ٧٦ (يناير ١٩٩١) ص ٧ - ١٢
- (٣) المصدر السابق
- (٤) نفس المصدر
- (٥) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه ، مصدر سابق ، ص ١٧٩ ، ١٨٢
- (٦) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه في الشرق الأوسط .. ص ١١
- (٧) د. عمران أبو صبيح ، المياه والصراع في الشرق الأوسط ، مجلة صامد مصدر سابق . ص ٢٨
- (٨) انظر البشع كالي ، المياه والسلام ، مرجع سابق ، ص ٤٠ ، ٤١
- (٩) أنظر : أحمد أبو علاء ، مجلة صامد ، العدد ٨٩ (سبتمبر ١٩٩٢)
- (١٠) د. عمران أبو صبيح ، المياه والصراع في الشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ١٠ ، ١١
- (١١) نافذ أبو حسنة ، الأبعاد السياسية لمشكلة المياه ، مصدر سابق ، ص ٤٧
- (١٢) صلاح الدين سليم ، صحيفة عكاظ ١٦ / ٨ / ١٩٩٢
- (١٣) صحيفة « لوس أنجلوس تايمز » الأمريكية ٢٣ يناير / كانون الثاني ١٩٨٨
- (١٤) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه في الشرق الأوسط ، مصدر سابق ص ٩
- (١٥) حمد سعيد الموعد ، نفس المصدر ص ١٥
- (١٦) البشع كالي مصدر سابق ص ٧٧ - ٧٩
- (١٧) البشع كالي ، المياه والسلام ، ص ٨١ - ٨٣
- (٢) سعود بن سالم العنسي ، المياه .. قضية تتزايد أهميته عربياً وعالمياً .. صحيفة (عمان) ١٠ / ١٠ / ١٩٩٢
- (١٩) الدكتور عادل عبد السلام - أستاذ بجامعة دمشق (صوت الكويت) ١٣ / ١٠ / ١٩٩١
- (٢٠) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه ، مصدر سابق ص ١٨٣ - ١٨٥
- (٢١) أحمد المقرئ ، المياه العربية .. ثقب الأمن (البيان) ٢٣ / ١٦ / ١٩٩١ .
- (٢٢) و (٢٣) الدكتور إبراهيم حسن حميدة ، مشاكل مصادر المياه في الوطن العربي ، دراسة مقدمة لندوة إستطلاع الأراضي الصحروية ، المتعلقة بكلية الزراعة جامعة القاهرة (مارس ١٩٩٠)
- (٢٤) الدكتور إبراهيم حسن حميدة ، نفس المصدر .
- (٢٥) صحيفة السياسة الكويتية في ٣١ / ١٠ / ١٩٨٩
- (٢٦) صحيفة الحياه في ١٦ / ٤ / ١٩٩١
- (٢٧) صحيفة الشرق الأوسط ١٣ / ١٢ / ١٩٩٠
- (٢٨) صحيفة الشرق الأوسط ٣٠ / ٣ / ١٩٩١ دراسة السر سيد أحمد بعنوان «المياه هموم إضافية للسياسة العربية» .
- (٢٩) الأهرام في ١٦ / ٣ / ١٩٩١

(٣٠) صحيفة الشرق الأوسط ١٣/١٢/١٩٩٠

(٣١) السياسة ٢٢/٥/١٩٩١

(٣٢) صحيفة الوطن الكويتية ١٨/١/١٩٩٠

(٣٣) صحيفة الحياة في ١٦/٤/١٩٩١

(٣٤) الشرق الأوسط ٢٦/١/١٩٩٠

(٣٥) الشرق الأوسط ٢٦/١/١٩٩٠

(٣٦) و (٣٧) نبيه البرجي ، مؤتمر السلام يفرق في المياه العركية ، مجلة الكفاح العربي العدد ٦٨٤ في ٩/٩/١٩٩١

ص ١٩

*** جويس ستار (٥)

أمريكية معروفة بتأييدها لإسرائيل ، ويعملها السابق في خدمة اللوبي الإسرائيلي في واشنطن . كانت تعمل «باحثة» في مؤسسة واشنطن لدراسات سياسات الشرق الأدنى وهي مؤسسة بحوث أسسها اللوبي الإسرائيلي «إيباك» وبقيت سنوات جزءاً رسمياً من هذا اللوبي . . ثم رأت رئاسة اللوبي فصل المؤسسة وتحويلها إلى جهاز «مستقل» لايحمل اسم اللوبي الإسرائيلي لتوفير غطاء من الشرعية وادعاء بالنزاهة لايتمسرها لها قانوناً إذا كانت جزءاً من لوبي «مستقل» رسمياً في وزارة العدل الأمريكية كممثل لدولة أجنبية هي إسرائيل . . ولهذا تحولت مؤسسة البحوث «إيباك» بجرة قلم إلى مؤسسة أمريكية مستقلة ، وبقيت مهمة خبراتها «التطهيل والتزوير» للمصالح الإسرائيلية . . والدفاع عن السياسات الإسرائيلية . . ولا يكاد يخلو منبر أو ندوة أو لقاء عن شئون الشرق الأوسط من متحدث مرتبط بالمؤسسة .

وكانت جويس ستار تعمل قبل ذلك «باحثة» في مؤسسة أخرى في واشنطن هي مركز البحوث الإستراتيجية والدولية ، وكانت في عملها هذا تمثل كذلك الخط المؤيد والمناظر للسياسات الإسرائيلية..

وظهر اهتمام ستار العلني العظيم هذا بشئون المياه في الشرق الأوسط بعد أن إنتقلت إلى المركز المرتبط باللوبي الإسرائيلي . وقد نجحت هناك بفردتها تقريباً في طرح قضية المياه في الشرق الأوسط وتحويلها إلى جزء أساسي من جدول أعمال أي ترتيب سياسي أو أممي في المنطقة . . والمقصود بقضايا المياه تحديداً حاجة إسرائيل المزمنة إلى مصادر مائية . .

ومن هذا المنطلق يجب النظر إلى الفكرة التي بدأت تروج لها ستار منذ عدة أعوام أن ضرورة معالجة مشكلة المياه (تعني مشكلة إسرائيل) في إطار إقليمي ومعنى هذه العبارة . . أن على جيران إسرائيل تزويدها بالماء . . وكان إسرائيل تريد أن تقول «أعطونا مياهاً بخاطركم وإلا أخذناها عنوة في احتلال جديد يغير وجه المنطقة»

(٣٨) انظر صحيفة الحياة الصادرة في لندن ٨/١٠/١٩٩١

(٣٩) صحيفة الحياة ١٩/١/١٩٩١

(٤٠) صحيفة الرياض السعودية ٤/١٠/١٩٩١

(٤١) صحيفة صوت الكويت الدولي ٨/١٠/١٩٩١

(٤٢) صحيفة الاتحاد الطيبانية ٨/١٠/١٩٩١

(٤٣) صحيفة البيان الصادرة في دولة الإمارات العربية ٣١/٧/١٩٩٢ (الجامعة العربية تطالب بضرورة التمسك

بالقواعد الدولية للأمناء) .

الفصل الثالث

إسرائيل والمياه العربية

«إن اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه ، وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل ، وإذا لم ننجح في هذه المعركة فإننا لن نكون في فلسطين»
(دافيد بن جوريون - ١٩٥٥)

«إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة - القديمة ، هم مهندسو مياه ، فعليهم يتوقف كل شيء ، من تجفيف المستنقعات إلى رى المساحات الجديدة ، وإنشاء معامل توليد الطاقة الكهربائية» .

(يهود وهرتزل)

اهتمام صهيوني مبكر بالمياه :

استحوذت مشكلة المياه على اهتمام^(١) الكثيرين في الأونة الأخيرة إلا إنها كانت قد «استحقت اهتماماً كبيراً واحتلت حيزاً واسعاً في الإستراتيجية الصهيونية منذ بدايات هذا القرن». وذلك قبل إنشاء دولة إسرائيل بوقت طويل ويتضح من ذلك أن الصهاينة «دعوا في وقت مبكر أهمية السيطرة على المياه وخططوا للاستيلاء عليها بشكل مباشر، أو من خلال الإتفاقيات والمشروعات الإقليمية»^(٢)

وكانت مسألة المياه - منذ عام ١٩٤٨ - هي «العائق الذي حال دون التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل وجمهورانها - العرب - على حد قول الكاتب الأمريكي جون كيلي، صاحب كتاب «the war over water»

ومنذ أيام الإنتداب البريطاني ، وقبل قيام دولة إسرائيل كان واضحاً لزعماء الحركة الصهيونية وللسياسيين في بريطانيا العظمى أن مشكلة المياه ستشكل عشرة في أية تسوية سياسية مستقبلية » وهذا ما أكدته البروفيسور حاييم بن شاحر في تقديمه لكتاب إيلشع كالي^(٣).

ولئن بدت أطماع إسرائيل التاريخية في المياه العربية واضحة منذ وقت طويل وقبل قيام دولة إسرائيل ذاتها فإن الحركة الصهيونية كانت تعتقد أن أرض إسرائيل هي أوسع من كل فلسطين ومن كل الأردن وأنها تمتد لتصل إلى منابع النيل في مصر ويردى في سوريا والفرات في العراق والليطاني في لبنان وخيبر في السعودية ويقول أحد أعضاء جماعة «جوش أمونيم» أن الوعد الإلهي بالأرض التي تمتد من الفرات إلى النيل يطاول الينابيع التي يأتي منها هذان النهران وهذا يعني أن الحدود يجب أن تمتد من الهضبة الأثيوبية الى الهضبة التركية تحقيقاً لحلم « بناء دولة يهودية على أرض تصلها المياه العذبة » .

وقدم اليهودي البريطاني «هيربرت» مذكرة إلى مؤتمر الصلح بعد الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٩ طالب فيها بضم ضفتي نهر الليطاني والحد الشمالي الأعلى لمنابع نهر الأردن ضمن حدود الوطن القومي اليهودي .

وقد أكد بن جوريون في أكتوبر عام ١٩٤١ على ضرورة وجود نهر الليطاني الذي يقع جنوب لبنان ضمن حدود « الوطن الإسرائيلي » وقال ، في ١٤/٥/١٩٥٥ أن « اليهود يخوضون اليوم معركة المياه ضد العرب وأن مصير الكيان اليهودي في فلسطين يتوقف على نتيجة هذه المعركة فإذا لم ننجح في هذه المعركة فكأننا لم نعمل شيئاً في فلسطين ويجب علينا أن نعترف بالفشل »

كما أعلن إسحاق شامير أنه « مستعد للتفاوض مع العرب ومستعد للتوقيع على معاهدة حظر استخدام الأسلحة النووية - مقابل إشترك إسرائيل في إستراتيجية توزيع المياه » .

يتضح من كل ذلك أن أطماع إسرائيل في المياه العربية « جزء من مفهوم إسرائيلي متكامل

لسياسة الموارد التى تشتمل على النفط والمعادن والسباق التجارى والحصول على يد عاملة رخيصة وموارد إقتصادية أخرى بالإضافة إلى المياه « (٤)

ويقول ليفى أشكول (٥) رئيس وزراء إسرائيل الأسبق « منحت حرب الإستقلال (يقصد حرب ١٩٤٨) إسرائيل مساحات شاسعة من الأرض - لكن سرعان ما أتضح لنا أن العامل الذى يعد من التنمية الزراعية فى إسرائيل هو المياه لا الأرض ، فمصادر المياه المحدودة موجودة هى أيضاً فى مناطق قليلة فى البلد، وشمال البلد غزير الأمطار وفيه أيضاً الينابيع ، ونهر الأردن ، ونهر البركون [العوجا] فى حين أن الجنوب جاف كما يدل اسمه [بالعبرية] عليه. هكذا خلق الله إسرائيل . ولقد ألقينا على عاتقنا بمساعدة من ميزانية التطوير ، إصلاح ما خلقه الله « !!!

واعتمدت السياسة المائية الإسرائيلية على إستنفاد المصادر المائية العربية فى الضفة والقطاع الى أقصى طاقتها وعلى السيطرة بالقوة على أية مصادر مائية ممكنة كما حدث فى حرب ١٩٦٧ عندما سيطرت إسرائيل على جزء من مجرى نهر اليرموك إضافة الى مياه هضبة الجولان والضفة والقطاع ونهر الأردن ، وكما حدث فى غزو لبنان عام ١٩٨٢ حيث سيطرت إسرائيل على جزء من مجرى نهر اللبثانى . كما « تحرص إسرائيل على الإبقاء على مصادرها المائية المتوفرة لديها فى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ كاحتياط إستراتيجى حى لمواجهة أسوأ الاحتمالات » (٦)

ويزعم إليشع كالى أنه عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ « ومع تنامى توجه عربى نحو قبول وجود إسرائيل ، ساد الهدوء مجال المياه أيضاً وإنعكس ذلك ، بين أمور أخرى، فى التنسيق الذى تم بين الأردن وإسرائيل لتقاسم مياه اليرموك ، ووصل الأمر - كما يقول - إلى حد اقتراح السادات تزويد إسرائيل بمياه النيل ، وقد أبطل خلفه [الرئيس حسنى مبارك] هذا الاقتراح » (٧) كما يتحدث الكاتب الأمريكى توماس ستوفر Thomas Stooover فى الندوة الدولية حول «إسرائيل والمياه العربية » التى عقدت فى عمان (مارس ١٩٨٤) عن المياه العربية بإعتبارها « غنائم حرب » بالمفهوم الإسرائيلى بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل منابع الأردن واليرموك وبانياس .

• والقى ستوفر مداخلة بعنوان « غنائم حرب » (انظر صحيفة الشرق الأوسط الصادرة فى لندن فى ١٩/٣/١٩٨٤) .

وكان الحديث عن أزمة المياه فى إسرائيل قد بدأ يتضح منذ أواخر السبعينيات ، وفى عام ١٩٧٨ أشار الكاتب الإسرائيلى إيلى العاد الى أزمة المياه فى إسرائيل فى صحيفة هآرتس تحت عنوان «الجدال حول المياه» . . . وتحدث الكاتب حاييم لاندوا عن أزمة المياه فى مقال نشرته صحيفة عل همشار الإسرائيلية تحت عنوان «ضائقة المياه تزداد حدة» فى ٢٤/٨/١٩٧٩ « (٨)

ويتراوح مقدار العجز المائى المتوقع أن تواجهه إسرائيل فى نهاية هذا القرن ما بين ٤٠٠ - ٥٠٠ مليون متر مكعب وتحاول بعض المصادر الإسرائيلية المبالغة فى أزمة المياه فى إسرائيل وذلك لأسباب سياسية محضة « (٩)

حيث استهدفت الحملة الدعائية المستمرة التي تشنها السلطات الإسرائيلية من خلال الحديث عن أزمة المياه في إسرائيل والمبالغة في تلك الأزمة « استهدفت إيجاد مبرر أو ذريعة تستند إليها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتبرير أطماعها في مياه المناطق المحتلة ، وبالتالي العمل لتكريس احتلالها لهذه المناطق والسيطرة على أراضيها ومصادرها الطبيعية ولهذا أعلن المتحدث باسم شركة مكوروت ، شركة المياه الإسرائيلية « أن التخلي عن مياه الضفة الغربية معناه خنق إسرائيل والعودة إلى عهد أهار الجوع » (١٠)

خطر الأطماع الإسرائيلية:

إذا كان التزايد السكاني في العالم العربي - من ٢٤٠ مليون نسمة حالياً إلى ٤٠١ مليون عام ٢٠١٠ يمثل « أخطر أبعاد مشكلة المياه ، فإن خطر المطامع الصهيونية في المياه العربية » (١٠) يليه في الخطورة ذلك أن إسرائيل تحرص على الحصول على ١٨٥٠ مليون متر مكعب من المياه كمورد رئيسي لها عام ١٩٩٥ « تنهبها من فلسطين المحتلة وجنوب لبنان ونهر الأردن وروافده » . وتتكلف هذه الكمية فيما لو أنتجت بواسطة محطات تنقية مياه البحر بالطرق التقليدية حوالي (٥٥٥٠) مليون دولار ، حيث ارتفعت تكلفة محمية مياه البحر في إسرائيل إلى ثلاثة دولارات لكل متر مكعب من المياه عام ١٩٩١ كما ارتفعت تكلفة معالجة مياه المجارى لاستغلالها في الزراعة والرى لتصل إلى أربعة دولارات للمتر المكعب (١١)

وتستعمل إسرائيل حالياً وفقاً للشع كالى كل مصادر المياه الطبيعية المتوفرة لديها تقريباً والتي يبلغ مجموع كمية مياهها ١.٨ مليار متر مكعب سنوياً . وتوجه هذه المياه على الشكل التالي : نحو ١.٣ مليار متر مكعب في السنة للزراعة ونحو ٠.٥ مليار متر مكعب في السنة للإستخدام غير الزراعى .

ويتم الحصول على نصف الإستهلاك تقريباً (٨٠٠ مليون متر مكعب) من الأنهار ، ويتم الحصول على جزء أساسى من باقى الإستهلاك من بحيرة طبريا التي تؤمن منذ الأعوام الأخيرة نحو ٦٥٠ مليون متر مكعب في السنة . ويضخ ٣٠٠ مليون متر مكعب من نهر الأردن ومصادره من حوض النهر مباشرة » (١٢)

تضخيم إعلامى متعدد وأزمة مائية مفتعلة :

يلاحظ المراقبون أن هناك تضخيماً إعلامياً متعمداً ، ومبالغة في الحديث عن أزمة المياه التي تعاني منها إسرائيل حالياً وأحياناً تأتي هذه المبالغة من قبل الإسرائيليين أنفسهم مثلما جاء في التقرير الذى قدمه الوفد الإسرائيلى إلى مؤتمر التصحر الذى عقد في نيروبي عاصمة كينيا في الفترة من ٢٩ أغسطس إلى ٩ سبتمبر ١٩٧٧ تحت إشراف الأمم المتحدة أن إسرائيل « تستخدم ٩٥٪ من مواردها المائية ويصل هذا الإستهلاك إلى مليار و ٩٠٠ مليون متر مكعب في السنة وهذا هو المعدل السنوى لتجديد جميع موارد المياه » (١٣) .

ويخفى التركيز الإسرائيلي المتعمد على أزمة المياه وراءه أطماع إسرائيل التوسعية في المياه العربية سواء داخل الضفة الغربية وقطاع غزة أو منع الدول العربية (سوريا ، الأردن ، ولبنان) من استغلال مصادرها المائية ، نهر الأردن ، اليرموك ، الليطاني ، بالشكل الأمثل .

وقد تمكنت وسائل الإعلام الإسرائيلية من الترويج لوجود أزمة مائية كبيرة تهدد الحياة في إسرائيل.. وكما يقول بعض الخبراء العرب فإذا كان هناك مبرر أمام وسائل الإعلام الإسرائيلية للترويج لوجود أزمة مائية خائفة في إسرائيل « لتعريض ذلك سيطرتها واحتلالها لفلسطين وللأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلت بعد حرب عام ١٩٦٧ ولتعريض احتلال جنوب لبنان من أجل السيطرة على (المياه) التي تذهب (هدراً) من مياه الليطاني ».. إذا جاز للإعلام الإسرائيلي أن يروج لهذه الدعاوى فإنه « لا يوجد هناك أي مبرر لوسائل الإعلام العربية والدراسيين العرب للترويج لهذه المسألة »^(١٤) والتي تهدف إسرائيل من ورائها إلى « تحقيق مكاسب سياسية وجغرافية » في أيه تسوية للصراع العربي الإسرائيلي .

وهكذا تؤكد بعض الدراسات^(١٥) أن الأزمة المائية في إسرائيل هي « أزمة مفتعلة ، لا تمت للواقع بأي صلة ، ومن غير المستبعد أن تكون إسرائيل قائمة بعملية « تخزين كميات هائلة من المياه في تجمعات مائية اصطناعية لمواجهة أي طارئ في منطقة تجلس على برميل بارود » خاصة وأنها تأخذ حوالي ٢.٥ مليار متر مكعب سنوياً مياهاً إضافية زيادة على تلك المياه المتاحة لديها (ما بين ١.٢٩٠ مليار متر مكعب من مياه الجولان والأردن والليطاني واليرموك، و١.٥ مليار متر مكعب من مياه الضفة منها ٥٠٠ مليون متر مكعب كانت إسرائيل تسرقها من المياه الجوفية للضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧، وأخيراً ٣٣ مليون متر مكعب من مياه قطاع غزة

وتشير بعض الدراسات إلى أن « الحديث الذي يقرأه الناس عن العجز الذي ستواجهه إسرائيل فيما يتعلق بمصادرها المائية في نهاية القرن الحالي أو مطلع القرن الحادي والعشرين مرتبط إلى حد كبير جداً بأطماع إسرائيل بالمياه العربية وخططها لاستخدام أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود » . ويلاحظ أن أولئك الذين يتحدثون عن العجز المائي ويصرخون بأعلى أصواتهم بهذا الصدد « يصمون أذانهم نهائياً عن حقيقة أن الوطن العربي قد يعاني من عجز مائي في نهاية القرن الحالي والربع الأول من القرن القادم يتراوح ما بين ١٠٠ ، ١٣٧ مليار متر مكعب سنوياً » وهكذا فإن محدودية الموارد المائية .. وأطماع إسرائيل في مصادر المياه العربية يسعى إسرائيل لاستيعاب المهاجرين اليهود ، وتوطينهم « بغض النظر عن الإمكانيات الاقتصادية والواردات المائية » (الموارد) هذا مما يدفع إسرائيل إلى تضخم الحديث عن الأزمة المائية إلى درجة تدفع الكتاب الإسرائيليين ، وحتى المسئولين إلى أن يطالبوا العرب بتأمين المياه لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة كي تستأثر إسرائيل بالواردات المائية في الضفة الغربية والتي تصل إلى ٩٠٠ مليون متر مكعب مياه جوفية »^(١٦)

ويلاحظ أن أهمية المياه بالنسبة لإسرائيل تنبع من « طبيعة المشروع الصهيوني نفسه ، فهو

مشروع قائم على الإستعيطان وكانت المستوطنات الزراعية هي الوسيلة الفعالة لخلق المجتمع الإسرائيلي
اللى تكون فى بدايته من مهاجرين قادمين من مختلف أنحاء العالم ولا يملكون أية كفاءات متميزة .
ولذلك كان هدف الفكر الصهيونى خلق المزارع المتمسك بالأرض والمستعد للقتال من أجلها » (١٧)

استراتيجية إسرائيل المائية؛

بدأ التقدم الفعلى فى معالجة مشكلة المياه فى إسرائيل عام ١٩٥٠ (١٨) وكانت بداية النشاط
المكثف لإنشاء شبكة مياه داخل إسرائيل فى عام ١٩٥٢ حيث بدأ تنفيذ أكبر مشروع للمياه . . وهو
مشروع اليركون النقب^١ العوجا - النقب إلى كروم عور وغيديم .

وكان هدف المشروع نقل المياه من ينابيع اليركون إلى النقب عبر أنبوبين رئيسيين : الأول ، يتبع
المسار الشرقى ، وطوله ٩٥ كيلو متراً وقطره (٦٦ بوصة) والثانى ، يتبع المسار الغربى وطوله ٦٦
كيلوا متر وقطره (٧٠ بوصة) تم التخطيط لإنجاز البناء خلال ستة أعوام ، (١٩)

وتم تدشين مشروع المياه القطرى لنقل مياه بحيرة طبريا إلى وسط إسرائيل وجنوبها فى عام
١٩٦٤ . (٢٠)

وتقوم إستراتيجية إسرائيل المائية منذ فترة طويلة على الحفاظ على معدل ملائم فيما يخص
الحصول على المياه خاصة مع تزايد عدد السكان بعد الهجرة الأخيرة لليهود السوفيت والفلاشا
الأثيوبيين .

ولا تقل إستراتيجية المياه بالنسبة لإسرائيل عن إستراتيجيتها الأمنية العسكرية حيث أن هذه
الإستراتيجيات تترابط معاً بشكل يضمن فى النهاية مصالح الكيان الإسرائيلى . . ومن هنا فإن
المياه تعد بالنسبة لإسرائيل « قضية إستراتيجية » بالغة الأهمية « ومن الممكن أن تحارب إسرائيل من
أجلها لأنها تهدد كيانها كدولة وهذا ما يجعلها دائماً فى حالة صراع خاصة وهى تواجه « الإفراط فى
الإستهلاك إضافة إلى « مطالب المهاجرين الجدد » .

وقد أكدت بعض الدراسات أن « لإسرائيل خططاً إستراتيجية لتحويل أو الحصول على مياه
العديد من الأنهار العربية فى سوريا ومصر وأيضاً تركيا ، وهناك العديد من الإقتراحات الإسرائيلية
بشراء مقادير ضخمة من المياه التركية ونقلها فى صحارى بلاستيك عملاقة عبر البحر المتوسط . .
وفى هذا الإطار يقول وزير الزراعة الإسرائيلى إيتان :

« إننا على استعداد لشراء المياه إذا كان السعر مناسباً » .

ويشير كالى إلى ثلاثة سوابق تاريخية يعتبرها (مفيدة) بل (وثيقة الصلة بالموضوع) وتعتبر عن
حالات تنقل فيها المياه من دولة إلى أخرى على الرغم مما بينها من علاقات عدائية أو علاقات دون
مستوى العلاقات الطبيعية وهذه السوابق هي : (٢١)

١- شراء هونج كونج مياهاً من الصين (حوالى ٢٢٥ مليون متر مكعب فى عام ١٩٨٣/١٩٨٤

منقولة عبر أنابيب من الصين .

٢- شراء سنغافورة مياهها من دولة جوهور التابعة لماليزيا وفقاً لاتفاقيات عامي ١٩٦١ ١٩٦٢ (لمدة ٢٥ عاماً) قبل انسحاب سنغافورة من الفيدرالية الماليزية لتصبح دولة مستقلة سنة ١٩٦٥ .

٣- توزيع مياه حوض الهندوس بين الهند وباكستان باتفاقية عام ١٩٦٠ التي استغرقت صياغتها زمناً طويلاً استمر منذ عام ١٩٤٧ (تقسيم الهند البريطانية) ..

الدعوة إلى « حل إقليمي » :

يركز الإسرائيليون على ضرورة إيجاد حل إقليمي لمشكلة المياه « لكن ما هو مقترح لا يخرج عن أحد (احتمالين : الحرب للسيطرة على موارد جديدة أو التسوية الضامنة للاحتفاظ بما هو مسيطر عليه من موارد وتقاسم أخرى (٢٢) .

وتضع البدائل الإسرائيلية في اعتبارها أمرين : الأول: إستيعاب مليون مهاجر «سوفيتي» أو أكثر، والثاني: الاحتفاظ بمعدلات إستهلاك عالية للمياه لخدمة أغراض التنمية.

وكان الرئيس السادات قد تعهد في فترة شهر العسل التي تلت اتفاق كامب ديفيد تأمين تزويد إسرائيل بمياه النيل ، لكن الفكرة هوجمت بعنف في الصحف وأدينت شعبياً (ولاسيما من قبل أطراف معارضة) . ومن الواضح - وفقاً لوجهة نظر إسرائيلية - أن من شأن المعارضة الشعبية لهذا الموضوع أن تكون عاملاً مهماً حتى في مقابل موقف حكومي إيجابي » (٢٣) .

وقد أورد صاحب كتاب « المياه والسلام .. وجهة نظر إسرائيلية » فصلاً (الفصل الثاني) بعنوان « التعاون على إستغلال الموارد المائية » أكد في بدايته على أن إنتقال المنطقة إلى حالة سلام يستوجب معالجة موضوع استغلال موارد المياه معالجة حازمة في مجالات ثلاثة :

١- إعادة تعريف إستخدامات المياه في المنطقة

٢- حل مشكلات المياه التي تشكل خطراً على السلام .. ويخص بالذكر نقص المياه في الضفة الغربية ، ونقص المياه في قطاع غزة .

٣- استغلال اتفاق السلام بإنشاء مشاريع حيوية « باتت ممكنة في حالة السلم » على حد قول اليسع كالي .

ويرجع ذلك إلى أن « أي إتفاق سلام إقليمي سيكون بحاجة إلى « بند مياه » ينظم توزيع مياه المنطقة وفقاً للأوضاع المستخدمة ، ووفقاً للتسويات الجديدة التي ستنبع من الحقوق الراهنة ، من الإستخدامات الحالية كما هي قائمة فعلاً ويضيف اليسع كالي إنها « ستنبع أيضاً من حاجات جديدة » .

ويدلل على ذلك مشيراً إلى أن أعوام السبعينيات وأوسط الثمانينيات كانت أعواماً صعبة بصورة خاصة بالنسبة إلى قطاع المياه في إسرائيل ، وذلك بسبب أعوام متعاقبة من الجفاف والإستغلال

الكامل تقريباً لإمكانيات تطوير مصادر المياه المحلية الإسرائيلية .

وقد إتضح فى هذه الأعوام بصورة لاتقبل الشك أن لاحل ممكناً لمشكلة المياه فى إسرائيل وكذلك فى الضفة الغربية وقطاع غزة إلا عن طريق مشروع إقليمي شامل وهذا مايؤكدده خبير المياه الإسرائيلى نفسه « اليشع كالى » والذى يذكر أن ماتحقق خلال الأعوام العشرين الماضية فى قطاع المياه فى المنطقة يشير إلى الحاجة والإمكانات والفوائد المتوقعة للتعاون الإقليمي فى قطاع المياه ، معتبراً أن جميع إمكانيات التطوير المحلية قد إستنفذت بصورة تامة تقريباً خلال الأعوام العشرين الأخيرة . وبناء على ذلك يصل إلى نتيجة مؤداها أن « تقدم المنطقة وتطورها ككل وتقدم وتطوير كل دولة منها على حده أمور غير ممكن تحقيقها إلا بالتعاون الإقليمي » (٢٤)

مشاريع إسرائيل فى عهد السلام :

ويتحدث كالى عن مشاريع إسرائيل فى عهد السلام فيربط بين السلام وبين نوعين من المشاريع : مشاريع « حتمية » ومشاريع « ممكنة » على أن تكون مرتبطة باتفاقات بين إسرائيل وكل جارة من جاراتها وسيكون بعضها مرتبطاً بأكثر من دولة .. وهى :

أ- إتفاقات مع مصر :

- تعاون ثنائى على إستخدام الموارد المصرية (من أرض ومياه) فى الأراضى المصرية .
- نقل مياه النيل فى إتجاه إسرائيل (وهذا ما رفضته مصر مراراً) .

ب - إتفاقات مع الأردن :

- تعاون عام على إدارة الأحواض المشتركة بين الدولتين ومن ضمنها ، بصور خاصة :
- . تخزين مياه اليرموك فى طبريا .
- . مشروع بحرين مشترك (جر مياه من البحر الأحمر الى البحر الميت) .

ج - إتفاقات مع لبنان :

- إستغلال كهرومائى لمياه الحاصبانى .
- نقل مياه حوض الليطانى وإستغلالها كهرومائياً .

د - تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه من مصادر خارجية . (٢٥)

وإذا كانت إسرائيل تأمل أن تبدأ تعاوناً إقليمياً مع دول الجوار العربية فى إطار مفاوضات السلام متعددة الأطراف أو على المستوى الثنائى بدءاً بالأردن مما يخدم تغلغل إسرائيل فى الشرق الأوسط فإن احتمالات تعثر مباحثات السلام الثنائية بين كل من سوريا ولبنان والأردن فى جانب وإسرائيل فى الجانب الآخر قد تقود إلى مواقف حادة فى المرتفعات السورية وجنوب لبنان ، وفى أزمات المياه فى حوض نهر الأردن ، وحوض نهر الليطانى (٢٦) وهكذا يبدو أن كلا الأمرين « أحدهما » مر كما يقال .

١- مشاريع إسرائيل للحصول على المياه :

سعت إسرائيل لتنفيذ عدة مشاريع للحصول على أكبر قدر من المياه العربية ومن هذه المشاريع: (٢٧)

أ - مشروع هرتزل :

طرح عام ١٩٠٣ وسعى هرتزل إلى تحويل مياه النيل إلى صحراء سيناء والتي اختارها الصهاينة في البداية لتكون وطناً مقترحاً لهم ، ولكن هذا المشروع مُنى بالفشل وهو يعبر عن إرتباط السعى للحصول على المياه العربية بمشروع إنشاء دولة إسرائيل ذاتها .

ب - مشروع ديملي بوس :

إقترح في بداية الثلاثينيات وكان يهدف إلى تحويل مياه نهر الليطاني إلى نهر الحاصباني .

ج - مشروع جونستون الأمريكي ١٩٥٣ :

اقترحت واشنطن مشروع جونستون وكان يرمى إلى إقتسام مياه نهري الأردن والليطاني مع روافدهما بين إسرائيل ولبنان وسوريا والأردن، ولكن الهدف الحقيقي للمشروع تبين فيما بعد وهو بناء قاعدة اقتصادية وزراعية لإسرائيل عن طريق صحراء النقب في جنوب إسرائيل وتحويلها إلى منطقة حيوية قادرة على إستيعاب ٥ ملايين يهودي جديد، وقامت الولايات المتحدة بإرسال مبعوثها «أريك جونستون» عام ١٩٥٣ إلى المنطقة للبحث مع الدول المعنية في الطرق التي يمكن أن يُنفذ المشروع .

وقدّرت تكاليف المشروع الإجمالية بـ ١٣٠ مليون دولار ينفق منها ٣٠٪ على توليد الكهرباء وبناء خزان على بعد ١٣٠ كم من قرية «إبل السقي» اللبنانية ، يقوم بتوزيع أكثر من ١٢٠ مليون متر مكعب من المياه في العام . وشق قناة تتفرع من الخزان إلى منطقة تقع غرب مستعمرة «تل حى» الصهيونية تنشأ عليها محطة لتوليد الطاقة ، ثم تجرى المياه إلى القناة الأساسية التي ستزود منطقة الجليل شمال إسرائيل بالمياه اللازمة ، وكان من المفروض أن تنفذ المشروع على خمس مراحل تستغرق الوحدة منها سنتين إلى ثلاث سنوات .

ولم تكن إسرائيل راضية تماماً عن المشروع رغم أهميته بالنسبة لها وذلك لأنه لم يذكر نهر الليطاني بصراحة وقد فشل المشروع نهائياً لأن الدول العربية اكتشفت أهدافه الحقيقية لكونه لا يخدم إلا إسرائيل .

وأخيراً أسدلت زيارة جونستون الراهبة إلى الشرق الأوسط (نهاية أغسطس حتى أواسط أكتوبر ١٩٥٥) الستار على مشروعه . ففي هذه المرحلة عكست مواقف الدول العربية تناقضات المصالح بين الدول العظمى . فقد عارضت سوريا ولبنان المشروع بصورة مطلقة . وفي الأردن عارض الشعب المشروع في حين كانت الحكومة مؤيدة له أما مصر فقد أعربت عن تأييدها للمشروع (٢٨) .

وسقط مشروع جونستون مع إزدياد حدة المواجهات بين مصر وإسرائيل ووقوع العدوان الثلاثي في

عام ١٩٥٦

كان مشروع جونستون قريباً من موقف إسرائيل ، بل كان فيه أيضاً اعتراف بأن إسرائيل تبدو أنها تنفذ الجزء المتعلق بها من الإتفاق . لكن نظراً لأن الأطراف المعنية لم توقعه . فإنه لم تكن له قط قيمة الوثيقة الملزمة .

ويعتبر الإشع كالى أن « المجال الوحيد الذى حقق الإتفاق فيه جزءاً من المهمة المطلوبة منه كان تقسيم مياه اليرموك بين إسرائيل والأردن ، لا يزال هذا الأمر قائماً اليوم بدقة (هناك مشكلة إقتسام مياه الصيف) وبصورة تذكر بنص الاتفاق وفى جميع الأحوال فإن إتفاق جونستون لا يصلح إستخدامه اليوم إطاراً قانونياً لتقسيم مياه المنطقة»

ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب حددها كالى وتتلخص فى :

- ١- وجوب إرساء جوهر الإتفاق على ما يسميه القانون الدولى « الإستخدامات القائمة » .
- ٢- أن مشكلات توزيع مياه المنطقة اليوم مختلفة كثيراً عن المشكلات التى كانت موجودة فى الخمسينيات .
- ٣- أن إتفاق جونستون لا يتلاءم مع الأسلوب المتطور الذى استغلت فيه المياه وستستغل فى منطقتنا .

ويشكل إتفاق جونستون - من وجهة نظر الإسرائيليين أساساً لتوزيع مياه اليرموك وحوض نهر الأردن الذى رفضه العرب . . ووفقاً للإتفاق تتوزع مياه حوض الأردن (نحو ١٣٠٠ مليون متر مكعب تجرى إلى البحر الميت) على النحو التالى :

- ٤٠ ٪ لإسرائيل ، ويتضمن ذلك معظم مياه الأردن وجزءاً ضئيلاً من مياه اليرموك .
 - ٤٥ ٪ للأردن كلها (أغلبية مياه اليرموك والروافد التى تصب فى الأردن جنوبى اليرموك) .
 - ١٥ ٪ لسوريا ولبنان (جزء من مياه مصادر الأردن، وجزء من مياه اليرموك)
- وحدد نصيب إسرائيل من مياه اليرموك بـ ٢٥ مليون متر مكعب سنوياً « (٢٩) .

مشروع بنجر:

كان المشروع الأمريكى للمهندس م . أ . بنجر (Banger) يقضى بتخزين مياه اليرموك على الحدود السورية - الأردنية . وتحويل المياه شرقاً عبر قناة بواسطة سد إضافى .

وفى البداية ، بدأ أن المشروع سيدخل حيز التنفيذ سريعاً ، وفى مارس أذار ١٩٥٣ وقعت الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) وحكومة الأردن اتفاقاً من أجل تنفيذ المشروع . وتتمة لذلك وقعت سوريا والأردن فى يونيو / حزيران من نفس العام اتفاقاً للتعاون بشأن مشروع بنجر . وقد احتجت إسرائيل لدى الولايات المتحدة على حرمانها من مياه اليرموك ، ولكن دون جدوى فى البداية . ومن ناحية أخرى أوقفت الأونروا تنفيذ المشروع فى أكتوبر/ تشرين الأول

١٩٥٣ ولم تجدد الإتفاق المعقود بينها ، وبين الأردن ، (٣٠)

د - حجز مياه السيول في إسرائيل :

حاولت إسرائيل ومنذ العقد الأول لتأسيسها إقامة العديد من السدود على الوديان في محاولة لحفظ مياه الشتاء ومنع هدرها في البحر .

تبين مع مرور الزمن أن هذه المشاريع ليست مضمونة النتائج دائماً وإن تكاليفها باهظة وقد لا تبررها الفوائد المحدودة الناتجة من إنشائها حيث تتعرض المياه المخزنة للضياع بسبب نفاذ التربة وعدم ملائمة مواقعها للتخزين ، وأدت كميات الطمي والرواسب التي تحملها السيول أحياناً إلى جعل مثل هذه السدود (الكبيرة والمتوسطة) غير مجدية ولا تتناسب مع ما علق عليها من آمال (٣١) .

يقول بروشانسكى في كتابه عن «التنمية المائية في إسرائيل» إنهم أثروا الإكتفاء بإنشاء سدود صغيرة تتسع خزاناتها لحجز فيضان واحد لكي تتسرب مياهه لتغذية الطبقة المائية الجوفية فيفرغ الخزان قبل وصول مياه الفيضان اللاحق بمعنى أن يتم تخزين مياه السيول في جوف الأرض .

مشروع كوتون (٣٢)

تميز مشروع كوتون عن مشروع جونستون - من وجهة نظر إسرائيلية - بثلاثة نقاط مبدئية:

- ١- شمل كوتون نهر الليطاني في مشروعه .
- ٢- حرص على إنشاء فاصل كبير بين إسرائيل والأردن وذلك من خلال تخزين مياه اليرموك في الأردن وليس بحيرة طبريا .
- ٣- اعتقد كوتون في إمكان قيام إرادة طيبة بين إسرائيل ولبنان ، واستغلال الفارق في الارتفاع بين نهر الليطاني ونهر الأردن من أجل توليد الطاقة الكهربائية .

مشروع كوتون الإسرائيلي ١٩٥٤ :

قامت إسرائيل في عام ١٩٥٤ بإقتراح مشروع «كوتون» الذي تضمن الخطط التفصيلية لسرقة مياه الليطاني وقد إقتراح المشروع « سحب مياه الليطاني إلى إسرائيل » عبر قناة تمتد من شمال إسرائيل إلى جنوبها في صحراء النقب ، وحددت إسرائيل حصتها من المياه بـ ١٢٩٠ مليون متر مكعب وتركت للبنان ٤٥٠ مليون متر مكعب فقط .

مشروع لاودر - مهلك :

وكان في بداية الأربعينيات وهو يمثل محاولة بعض اليهود القيام بدراسات لإستثمار مياه نهر الأردن بشكل عملي .

ز- المشروع القومي الأول (١٩٥١ - ١٩٥٧) :

شرعت إسرائيل في تنفيذ هذا المشروع واشتمل على المراحل التالية :

- تجفيف بحيرة الحولة وذلك في الفترة من عام ١٩٥١ إلى ١٩٥٣

- إنشاء ثلاث قنوات تحويل للمياه من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٥

- تحويل مياه بحيرة الحولة إلى نهر الأردن من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧ .

ج- المشروع القومي الثاني (١٩٥٩-١٩٦٩) :

- بدأت إسرائيل هذا المشروع في عام ١٩٥٩ للأعوام العشرة التالية وكان يهدف إلى تحويل نهر الأردن خلال سبع سنوات إلى النقب الشمالي والنقب الجنوبي عبر قناة مفتوحة ومحطات ضخ وخزانات مياه مع إستخدام بحيرة طبرية كخزان طبيعي لنحو ٧٠٠ مليون متر مكعب من المياه ، وكان مضى إسرائيل في تنفيذ هذا المشروع على حساب المصالح العربية من أسباب نشوب الحرب عام ١٩٦٧

ط- مشروع قناة البحرين :

- تعود فكرة هذه القناة إلى أوسط الخمسينيات ولكن التفكير الجدى في تنفيذها تأخر إلى الثمانينيات نظراً لتكاليفها الباهظة نسبياً .

- يبلغ طول القناة ١٠٨ كم وتبدأ عند منطقة «القطيفة» التى تقع على شاطئ البحر المتوسط جنوبى «دير البلح» وشمال خان يونس فى قطاع غزة وتنتهى فى منطقة «مسادة» بالقرب من البحر الميت بعد مرورها بالنقيب الشمالى جنوبى «بئر سبع» .

ويؤدى مشروع قناة البحرين إلى اغتصاب إسرائيل لمزيد من الأراضى والمياه العربية وتعد الأراضى المحيطة بالمشروع من أخصب الأراضى الزراعية وستلجأ إسرائيل الى نزع ملكيتها بحجة ضرورات تنفيذ المشروع . وسوف يتبع ذلك إعادة توزيع السكان وهجرة عدد كبير من سكان غزة وسيؤدى تنفيذ المشروع إلى زيادة نسبة الملوحة فى أبار غزة الجوفية بتأثير مياه البحر المتوسط المالحة وزيادة منسوب البحر الميت وإلحاق أضرار بالغة بالمشاريع الزراعية والإقتصادية والمعاليم الأثرية والسياحية الأردنية والفلسطينية . كذلك يعد بعد مشروع البوتاس العربى الذى يقوم الأردن بتنفيذه بمساعدة بعض الدول العربية أحد أهم المشاريع المعرضة للهلاك بسبب قناة البحرين الإسرائيلية .

وكانت صحيفة الشرق الأوسط السعودية قد ذكرت فى ١٩٩١/٥/٢ أن الوكالة اليابانية للتعاون العالمى سوف تقوم بإعلان خطة عمل لتمويل مشاريع أبحاث للدراسة مدى قابلية تطبيق مشروع لربط البحر المتوسط بالبحر الميت بقناة .

ومن المفترض لمشروع قناة البحرين أن ينقل المياه الى البحر الميت من أجل توليد الكهرباء . وإذا ما قامت إحدى الدولتين المالكيتين للبحر الميت - الأردن وإسرائيل - بالتخطيط لهذا المشروع بصورة منفصلة مع تجاهل حقوق الدولة الأخرى فى نصيبها من البحر ، فإن من شأن ذلك أن يعكس حالة الحرب بين الدولتين وهو أمر مناف للمنطق ، سواء من الناحية الهندسية - المادية - (لايجوز بناء مشروعين واستغلال الطاقة الطبيعية نفسها مرتين) أو من الناحية السياسية (نظراً لكون النزاع فى هذا الشأن ليس هدفاً لأية دولة من الدولتين) .

وحتى محاولة إنشاء مشروع واحد لدولة واحدة يشير الكثير من المشكلات لإسرائيل لن تسمح للأردن بمثل هذا العمل - على حد قول اليسع كالي - كما أن أي من الدولتين لن تستطيع بناء مشروع خاص بها دون مساعدة تمويل دولي رخيص .. ولن تقدم مثل هذه المساعدة إلى مشروع ترفضه إحدى الدولتين .

وهكذا فإن المشروع لا يتحقق في وضع سلام فحسب بل أنه « يعزز السلام بين الدولتين » لأنه فيه مصلحة مشتركة وتفاهماً ونشاطاً مشتركين كما يقول اليسع كالي - كما أن تجميد كل من الدولتين لمشروعها الخاص في هذا الشأن يؤكد أن المشروع المشترك وحده يشكل الإمكان الواقعي لإقامة مشروع مفيد لاستغلال طاقة البحر الميت الكهرمائية .

ي - مشروع تحويل نهر الأردن (الناقل القطري) :

تمكنت إسرائيل في عام ١٩٦٤ من « إنجاز مشروعها الخطير لتحويل نهر الأردن الذي أطلقت عليه آنذاك مشروع أنبوب المياه القطري .. وحاول العرب تدارك الموقف في أول قمة عربية عقدت في القاهرة لهذا الغرض . حيث قرر الزعماء العرب « إقامة مشروع عربي مضاد » هو « سد خالد ابن الوليد على نهر اليرموك » .. من أجل حجز روافد نهر الأردن العذبة عن التدفق إلى بحيرة طبرية وبالتالي يصبح المشروع الإسرائيلي في تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب بدون جدوى .

وأعلنت إسرائيل أنها لن تقف مكتوفة الأيدي حيث بادرت إلى توجيه عدد من الضربات الجوية استهدفت مناطق العمل في المشروع العربي .. ووصلت موجات الهجوم أقصى تصاعدها في أبريل ١٩٦٧ بتوجة ضربة جوية في أعماق سوريا .

وقد أعلن المراقبون حينذاك أن هذا الأسلوب من جانب إسرائيل يعد تمهيداً يتناسب مع خطورة موضوع المياه في التفكير الإسرائيلي (٣٣)

ك - مشروع سحب ما يتبقى من نهري الأردن والليطاني :

تقدمت إسرائيل بمخطط صهيوني جديد لسرقة المياه العربية للمجموعة الأوروبية في محاولة لكسب تأييدها والتأثير على الدول العربية لتنفيذه . وكشف تقرير، إستراتيجي - بريطاني فرنسي مشترك عن أبعاد هذا المخطط والذي يتضمن سرقة مياه نهر النيل وسحب ما تبقى من نهري الأردن والليطاني إلى جانب حرمان الشعوب الواقعة على ضفتي نهري دجلة والفرات من شريان الحياة »

وحذر التقرير الدولي من وقوع حرب مصيرية بمنطقة الشرق الأوسط بسبب المياه .

ل - جرم المياه الجوفية للدول العربية :

- لم تقتصر إسرائيل على سرقة المياه العربية بل إمتدت لتسرق المياه الجوفية عن طريق ضخ مواسير ضخمة لسحب المياه الجوفية من داخل سيناء والأردن ولبنان .

م - سرقة السحب

وصل الأمر بإسرائيل إلى أن داعبها الخيال لأن تسرق السحب أيضاً . . وساعدتها التكنولوجيا الأمريكية في تحقيق هذا الخيال وجذبت طبقات السحب المحملة بالأمطار الى مناطق داخل إسرائيل وعالجتها كميائياً فأمطرت في الصحراء» (٣٤)

ن - محاولة وقف التبخر من بحيرة طبريا :

تبلغ كمية المياه الضائعة بالتبخر من بحيرة طبريا حوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب سنوياً وهى تمثل كمية كبيرة وهامة بالنسبة لحاجة إسرائيل للمياه .

وتحاول إسرائيل الحفاظ على هذه الكمية من الهدر والضياع لتوفير مصدر هام للمياه وقد أجرى الخبراء الإسرائيليون العديد من التجارب للحد من تبخر المياه عن طريق تغطية سطح البحيرة بأنواع من الزيوت لتشكيل غطاء بلاستيكي رقيقاً يمنع تبخر المياه عند تعرض السطح للحرارة .

لم تصل هذه التجارب التى أجرى مثلها فى إستراليا وغيرها إلى نتيجة إيجابية لأن أمواج البحيرة عند هبوب الرياح تمزق غشاء الزيت الرقيق وتهده مما يحول دون أداء مهمته. (٣٥)

س - محاولة إستيراد المياه من بلغاريا ويوغسلافيا :

قامت إسرائيل بالتفاوض مع كل من بلغاريا ويوغسلافيا لإستيراد المياه منهما بالسعر المناسب ومع أن الدولتين وافقتا من حيث المبدأ على بيع المياه إلى إسرائيل إلا أن بعض العقبات وقفت فى وجه التنفيذ وتتمثل فى أن «مصادر المياه فى دول البلقان تقع فى مناطق جبلية بعيداً عن الموانى البحرية وبالتالي فلا بد من إنشاء قنوات . وإقامة خزانات تسمح بنقل المياه إلى الموانى .

ع - محاولة إسرائيل إستيراد المياه من إيطاليا ورومانيا :

تفاوضت إسرائيل مع كل من إيطاليا ورومانيا بهدف شراء المياه منهما . . وفقاً لما أوردته صحيفة الحياة فى ١٩٩١/٦/٢٩ تحت عنوان «ملاسات الميلاد الثانى لإسرائيل» (٣٦) .

ف - محطات لتحلية مياه البحر :

يعتقد وزير الزراعة الإسرائيلى السابق رافائيل إيتان أنه فى المدى الطويل «يتعين على إسرائيل القيام بإنشاء محطات ضخمة لتحلية المياه بقصد استغلال مياه البحر التى لاتنضب.

وقال : « إذا كان العالم الحر يريد أن يسود السلام فى هذه المنطقة فإنه يجب أن يتوجه بإستثماراته لإقامة محطات لتحلية المياه حيث أن هذه المحطات يمكنها أن تغذى الأردن وإسرائيل والصحارى ، بيد أنه يحتمل مرور سنوات كثيرة قبل إمكانية تحقيق هذا الهدف» .

ومن الواضح أن إسرائيل ترمى من وراء ذلك إلى النفاذ إلى قلب النظام الإقليمى العربى الذى يرفض زراعتها داخلة ، إضافة الى كونها تواجه «كارثة مائية» رغم عمليات «النهب المنظم للمياه العربية» (٣٧) .

ص - تنقية مياه المجارى فى إسرائيل :

وضعت إسرائيل موازنة طارئة بمبلغ ١٢٠ مليون دولار لإقامة شبكة مشاريع لتنقية مياه المجارى وهذا كفل لها الحصول على ١٠٠ مليون متر مكعب إضافية من المياه التى يمكن إستخدامها فى الزراعة ويعتبر هذا الفعل نوع من «العلاج السريع» بجانب القيام بوضع قيود صارمة على إستخدام المياه فى غسيل السيارات ورى الحدائق ، وتخفيض كميات المياه النقية للمزارعين بنسبة ٣٧٪ وهذا يوفر لإسرائيل ٣٠٠ مليون متر مكعب أخرى من المياه (٣٨) .

ولجأت إسرائيل أيضاً إلى مضاعفة أسعار المياه ، واستيراد المياه .

ق - شراء إسرائيل للمياه من تركيا :

قامت إسرائيل فى عام ١٩٨٩ بعقد صفقة لشراء المياه من تركيا «بمبلغ مقدارها ٢٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً وتكلفتها ٠٠ مليون دولار» وتجزم كوليت سورابا بأن «هذا الإتفاق عجيب لأن فيه خطراً من الناحية السياسية ، باهظ التكاليف مالياً ، مشكوك فى سلامته فنياً» (٣٩)

ر - ناقلات المياه ، ومشروع بالونات قنادريل البحر :

أشارت بعض الأنباء فى مايو ١٩٩١ إلى أن «اليابان ستساهم فى صندوق للإستثمارات بالتعاون مع بريطانيا وتركيا لتمويل مشروع لنقل المياه من تركيا إلى إسرائيل لحل مشكلة المياه فيها.

ينفذ المشروع على مرحلتين تشمل الأولى نقل المياه من تركيا فى ناقلات ضخمة رغم إرتفاع تكلفة هذه الوسيلة أما المرحلة الثانية فسيتم خلالها نقل المياه بواسطة بالونات ضخمة ومصنوعة من مواد بلاستيكية خاصة ستكون على شكل قنادريل البحر . . ويتسع كل منها لنحو مليون متر مكعب من المياه العذبة ، على أن تسحبها قاطرات بحرية من الشواطئ التركية إلى إسرائيل بشكل منتظم .

وببلغ حجم الإستثمارات فى مشروع «بالونات قنادريل البحر» حوالى مليار دولار . . وقد تحمس له اليابانيون لاعتقادهم بأن الماء سيصبح سلعة نادرة فى عام ٢٠٠٠ . كما تحمست تركيا بإعتبار أن مشروع تصدير المياه سيدر عليها أرباحاً طائلة (٤٠)

ولكن هلال شرفال (الأستاذ بالجامعة العبرية بالقدس) دعا إلى بديل «لخط أنابيب السلام» التركى وهو عبارة عن شبكة أقل طموحاً وأقل تكلفة من ذلك الخط تروى دمشق وعمان والأراضى المحتلة . . . وتبلغ تكلفتها ما بين ٣ الى ٥ مليارات من الدولارات أى ما يوازي خمسة أيام من نفقات حرب الخليج (٤١)

ويقترح (البروفيسور شرفال) أيضاً بتنفيذ مشروع إقليمي واسع لبناء «قنوات للسلام» سيلجأون خلاله إلى موارد مياه النيل القادمة من مصر ، وإلى موارد المياه التركية .

ومن المحتمل أن المفاوضات بهذا الخصوص لن تنجح - كما تقول صحيفة لوفيجارو الفرنسية

(٩٢/٦/٣) - إلا في حالة العثور على مصادر إضافية للمياه مزودة بضمانات متبادلة بين المنتفعين بها .

التلازم بين الخريطة الأمنية لإسرائيل والخريطة المائية :

- تعتبر إسرائيل نموذجاً واضحاً لدولة تقيم دائماً توازناً وتلازماً بين خريطتها الأمنية وخريطتها المائية ويمكن ملاحظة ذلك فيما يلي :

أ - إن الحدود التي تفضل إسرائيل أن تحيط نفسها بها على الدوام حدود مائية سواء أكانت هي حدود «إسرائيل الصغرى» وهي الليطاني والخصباني وطبرية والبحر الميت ، أم حدود إسرائيل المتوسطة وهي حدود نهر الأردن والبحر الأحمر وقناة السويس أم هي حدود إسرائيل الكبرى وهي «حدودك بإسرائيل من النيل إلى الفرات» كما هو مكتوب كشعار مرفوع فوق الكنيسة .

ب - إن الحروب التي شنتها إسرائيل على العرب منذ قيامها كان عامل المياه محورها الرئيسي فقد استهدفت العمليات العسكرية التي قامت بها على الجبهة السورية - في السنوات التالية - لعام ١٩٤٨ ، الإستيلاء على كامل ضفاف بحيرة طبرية والحولة ، كما كان الوصول إلى قناة السويس هدفاً محدداً في حرب ١٩٥٦ وفي حرب ١٩٦٧ وكان تحويل مجرى نهر الأردن العامل غير المباشر في شن تلك الحرب إلى جانب الوصول إلى نهر الأردن نفسه وإلى قناة السويس مرة أخرى لإتخاذهما حدين طبيعيين لإسرائيل المتوسطة . كما كان الإستيلاء على أراضي جنوب لبنان ومنابع المياه فيها أحد العوامل المحددة لغزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ .

ويرى العديد من الخبراء أن إستراتيجية إسرائيل في المرحلة القادمة تقوم على ضرورة تحقيق الأمن المائي وليس الأمن الحدودي ، كما ستسعى إلى الإكتفاء الذاتي للمحاصيل المهمة ذات الصلة الإستراتيجية مثل القمح ثم الإستعداد في مرحلة أخرى إلى تسويق القمح لتلبية طلبات بعض دول الشرق الأوسط . كما يتوقع البعض أن تعرض إسرائيل عجزها المائي من خلال «شن حروب مائية جديدة ضد العرب تتضمن استمرار العملية الإستيطانية المعتمدة على الزراعة» .

ويلخص مائير بين مائير مدير إدارة وزارة الزراعة الإسرائيلية السابق المشكلة بقوله « إن إزمة المياه داخل إسرائيل تشكل قنبلة موقوتة لا يعرف أحد متى تنفجر » وذلك بسبب الخلل القائم بين ما تنتجه إسرائيل وما تستهلكه من المياه ويضيف «إذا لم يكن الطرفان العربى والإسرائيلى أذكياء بما يكفى لبحث حل ثنائى لمشكلة ندرة المياه فإن الحرب لا يمكن تجنبها» .

وذكرت الباحثة الأمريكية ليزلى شميدا في بحثها أمام ندوة أقامتها جامعة اليرموك عام ١٩٨٤ إن إسرائيل «تحتفظ بالتفوق العسكرى على الدول العربية المجاورة وستلجأ إلى تدمير أيه محاولة عربية لتنمية مواردها المائية وإذا فشلت الدول العربية فى اعتماد إستراتيجية متكاملة منسقة ولم تتعاون فيما بينها بشكل فعال لحماية مواردها المائية، ستبقى سياسة إسرائيل المائية هي العامل الأساسى الذى سيدهم الصراع العربى - الإسرائيلى»^(٤٢) خاصة وأن الإستراتيجية الإسرائيلية «تعتمد

على التوسع لتأمين الموارد المائية لتنفيذ مخططاتها الإستيطانية» (٤٣)

ويأخذ التخطيط للمياه فى إسرائيل « طابع التخطيط الحربى من حيث الإعتماد على السرية والتمويه » وهكذا يمكن القول أن « معركة المياه ليست معركة ثانوية أو هامشية وإنما هى أساس المعركة التى تخوضها الدول اليهودية ضد العرب وعلى نتيجتها تتوقف نتائج المعارك الأخرى بل ويتوقف مصير إسرائيل بأكملها » (٤٤) .

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن التدابير الإسرائيلية المتخذة داخليا لحل أزمة المياه لم تعد كافية لمجابهة الحاجة المتزايدة للمياه فى إسرائيل . وبالتالى فإن « التدابير الخارجية التى تعمل إسرائيل جاهدة وبخطوات ثابتة وتخطيط دقيق لإتخاذها فى سبيل بلوغ غايتها لزيادة إمكاناتها المائية عادت لتصبح مرة أخرى ذات مساس مباشر بالمياه العربية والحقوق العربية» (٤٥)

وهكذا تعد إسرائيل أهم مصدر للتوترات المائية فى المنطقة وقد ذكرت تقرير للمركز القومى لدراسات الشرق الأوسط فى القاهرة - فى صيف ١٩٩٠ - أن الإعتداءات الإسرائيلية على المياه العربية بلغت ١٢٠٠ مليون متراً مكعباً إذ إستغلت ٢٣٠ مليون متراً مكعباً من الآبار الجوفية من مياه نهر «العوجا» واستخرجت حوالى ٢٠٠ مليون متراً مكعباً من الآبار الجوفية من قطاع غزة وتغتصب ما مجموعه ٦٦٠ مليون متراً مكعباً سنوياً من أعالي نهر الأردن تقوم بتخزينها فى بحيرة طبريا » (٤٦) .

ووفقاً لوجهة نظر إسرائيلية فإن « لسكان الضفة الغربية وغزة ، ولدولة إسرائيل أيضاً مصلحة فى التزود بمياه من مصادر أجنبية [النيل ، اليرموك ، الليطانى] نظراً إلى كونه يزيل الاحتكاكات المتوقعة بشأن الحقوق فى مياه المصادر المشتركة » .

ومادام هذا التزود بالمياه « حيوى بالنسبة إلى المناطق المحتلة ومطلوب بالنسبة لإسرائيل وأساسى لضمان السلام الإقليمى فإن له حظ نيل التأييد الدولى والتنفيذ » . . ومن المعقول أن يكون شرط الموافقة الدولية المطلوبة لتنفيذ المشروع الجارى البحث فيه هو إطار تسوية سياسة لمشكلات المناطق المحتلة (٤٧) .

فهذا المشروع مشروط بتسوية سياسية إقليمية سيكون هو فيها أيضاً عنصراً يعزز هذه التسوية ويجعلها مستقرة » باعتباره أن السلام الإقليمى - الذى يقترب وفقاً للبشع كالى - يفرض إعادة تقويم مصادر المياه الإقليمية ، والتخطيط لإستغلالها وذلك كجزء من إعادة التقويم التى يفرضها السلام بالنسبة إلى جميع أوجه الحياة فى المنطقة وفى مقدمتها المياه .

الوضع المائى الحال فى إسرائيل؛

تعانى إسرائيل من مشكلة مياه دائمة منذ قيامها عام ١٩٤٨ وحتى الآن لعدم كفاية الموارد المائية اللاتية المتاحة داخل الأراضى المحتلة لتلبية متطلبات التنمية وتحقيق أهدافها الإستراتيجية التوسعية التى تصر على جلب المزيد من ملايين المهاجرين اليهود إلى أرض فلسطين . وقد تمكنت إسرائيل من

تحسين أنظمة الري الزراعية بها لدرجة تمكنها من إستغلال كل قطرة مياه أفضل إستغلال .

ويعمل الموقف الحالي للمياه في إسرائيل فيما يلي :

* أهم مصادر المياه في إسرائيل هي العيون ومياه الأمطار ومياه الثلوج الذاتية المنحدرة من جبال ومرتفعات الجولان السورية ويتم تخزين المياه في بحيرة طبرية .

لا تمتلك إسرائيل من مصادر المياه سوى بحيرة طبرية التي تستمد مياهها من نهر الأردن ، وهناك منابع طبيعية للمياه يمكن إستغلالها ولكنها كلها موجودة في الضفة الغربية .

تستخدم إسرائيل كل مياه الشرب المتاحة لديها وقدرها ١.٥ مليار متر مكعب .

استنفاد كافة الموارد المائية المتاحة والتي كانت تقدر بـ ١٦٥٠ إلى ١٧٠٠ مليون متراً مكعباً سنوياً وليس سراً بل أنه موضوع مطروح منذ سنوات أن إسرائيل استنفذت كل قطرة من المياه ولا يوجد في الأراضي التي احتلتها بعد ١٩٦٧ ما يسد هذا النقص .

تشير بعض التقديرات إلى أن احتياجات إسرائيل من المياه في السنوات الـ ١٦ المقبلة تبلغ حوالي ٨٠٠ مليون متراً مكعباً والمتوفر حالياً ٣٠٠ مليون متراً مكعباً (وتأتي هذه الكمية من تكرير مياه المجارى) وحوالي ١٥٠ مليون متراً مكعباً إضافية من مياه الفيضانات وهذا يعنى توقع عجز يتراوح ما بين ٣٠٠ إلى ٣٥٠ مليون متراً مكعباً في العام .

* تعتبر الفرصة الوحيدة المتاحة أمام إسرائيل هي تحقيق إستهلاك القطاع الزراعى من المياه (حوالى ٧٥ - ٨٠٪ من إجمالى الإستهلاك المدنى) وذلك بأحد طريقتين هما إما تخفيض الإستهلاك المباشر بتخفيض الإنتاج الزراعى نفسه ، وهذا أمر مستبعد ، وإما تحويل نظام الري بالرش (٨٧٪ من الزراعة إلى نظام الري بالتنقيط (١٠٪) حيث تصل نسبة الفاقد في النظام الأول إلى ٤٠٪ أو ٥٠٪ وهذا يتطلب توظيفات رأسمالية غير متاحة الآن .

* ويدأ أن مستوى بحيرة طبرية مهدد بأن يصل وللمرة الأولى تحت خط الخطر ، وحذر حارس الأماكن المقدسة « زيفى أورتيج » قائلاً « إذا إنخفض المنسوب إلى أقل من ذلك فيمكن توقع حدوث أى شئ » فلو نضب الكينيزيت (بحيرة طبرية ، مثلما نضب بحر آرال فلن يكتب البقاء بعد ذلك لإسرائيل » وقد أشار تقرير قدمته مريام بن بورث مراقبة عام الحكومة الإسرائيلية إلى الكنيسيت في ٩ يناير ١٩٩١ إلى « تدنى مستوى بحيرة طبرية إلى أدنى مستوى لها منذ ٢٥ عاماً حيث وصل إلى ٢١٣ متراً . (٤٨)

* تصل معدلات الإستهلاك الشخصى للمياه في إسرائيل إلى ٥١٧ متراً مكعباً سنوياً وهو ما يزيد على خمسة أضعاف متوسط الإستهلاك الشخصى في الدول العربية المجاورة لإسرائيل .

* وصلت إسرائيل الى مرحلة الإستخدام الكامل لمواردها المائية المتاحة والمتجددة لها سنوياً والتي تقدر ما بين ٩٥ - ٩٨٪ وهى أعلى نسبة فى العالم مما أحدث اختلالاً فى توازن العرض والطلب

للمصادر المائية فى إسرائيل .

* تسبب نقص المياه بإسرائيل مؤخراً فى أن تقرر الحكومة الإسرائيلية تخفيض المساحات المزروعة بنسبة ٤٠٪ مما أدى إلى قيام مظاهرات يومية فى بعض الأحيان نظمها المزارعون بسبب تقليص حصص المياه اللازمة للزراعة .

* أصدرت الحكومة أيضاً قراراً برفع أسعار المياه فى وقت تتردد فيه أقوال قوية عن تلوث مياه الشرب فى إسرائيل .

ويذكر اليسع كالى أن « دول المنطقة : إسرائيل ولبنان ، وسوريا ، والأردن ، ومصر ، جافة فى أجزاء منها (باستثناء لبنان) ، أو أن فيها مناطق جافة » غير أن هذه الدول فى تصرفها كوحدات قومية ، مصادر للمياه تسمح لها بتلبية الطلب غير الزراعى للمياه فى المدى المنظور، وتسمح إلى حد بعيد . . بتلبية الطلبات الزراعية » وبالطبع فهو يريد إدخال إسرائيل فى هذه الوحدات القومية 11

قطاع غزة مهدد بفقدان المياه الصالحة للشرب :

ذكر عصام الشوا رئيس المؤسسة الأمريكية لمساعدة اللاجئين فى الشرق الأدنى (أنيرا) المتخصصة فى شئون الزراعة والتنمية والمياه أن « الأعوام المقبلة تهدد بأزمة فقدان المياه الصالحة للشرب فى قطاع غزة لأن نسبة ملوحة المياه أعلى من النسبة الطبيعية المسموح بها والتي تبلغ ما بين ٢٠٠ ملليجرام و ٢٥٠ ملليجرام من الكلور فى اللتر الواحد . وقد تجاوزت هذه النسبة الآن ما معدله ٦٠٠ ملليجرام فى اللتر الواحد (٤٩)

وذكر الشوا أن « كمية المياه العذبة تكاد تنفذ لأن ما يقارب من ٩٠٪ منها تم استهلاكه سواء من قبل السكان المحليين أو السلطات الصهيونية وقد حفر الإسرائيليون ٦ آبار على الحدود الإسرائيلية مع قطاع غزة فى صحراء النقب - وتضخ هذه الآبار المياه على مدار ٢٤ ساعة إلى داخل إسرائيل إضافة إلى ٣٠ بئراً داخل المستوطنات فى قطاع غزة ومنذ عام ١٩٦٧ منعت السلطات الإسرائيلية السكان العرب من حفر آبار جديدة » .

وكانت نتائج حرب ١٩٦٧ . . على جبهة المياه شديدة الوضوح وتبين ذلك فيما يلى :

أ - توقف المشروع العربى المتمثل فى سد خالد بن الوليد على نهر اليرموك (٥٠)

ب- أصبحت إحتياجات إسرائيل المائية تغطى من المياه العربية بنسبة ٤٦٪ من نهر الأردن ، ٣٥٪ من آبار الضفة الغربية وحوالى ١٥٪ من داخل حدودها ما قبل ١٩٦٧ والباقى من مصادر المياه الجوفية .

ويزعم اليسع كالى « أن الأراضى التى أضيفت نتيجة حرب الأيام الستة لم تسعف قطاع المياه الإسرائيلى ، فنهر بانياس الذى ينبع من هضبة الجولان كان يتدفق قبل ذلك إلى أرض إسرائيل . وثمة منابع أخرى فى الهضبة لم يكن أحد يعلم بها بما فى ذلك السوريون الذين كانوا يسيطرون على

هذه المنطقة من قبل - على حد قوله - وهناك ميزة معينة في واقع أن الجزء السفلى من نهر الحصباني ، وكذلك نهر الدان الذي تضخ إسرائيل منه ٢٤٠ مليون متر مكعب في السنة ، أصبح الآن داخل إسرائيل .

وقد تضاعف الجزء الذي كان لدى إسرائيل من نهر اليرموك من ١٠ كيلو مترات إلى نحو نصف طول النهر ، لكن إستغلاله كان قائماً منذ أعوام عديدة ، ففيما مضى استخدم من مياهه للإستهلاك في إسرائيل ٣٠ مليون متر مكعب (٥١)

واعتبر البشع كالي أن محاذير بقاء وضع المياه في «المناطق» قائماً دون تغيير هي محاذير كبيرة إلى حد يبرر بذل جهود واستثمارات للخلاص منه أيها تكن هذه الجهود والاستثمارات ويذكر أن لاجل لمشكلة المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة إلا «باستيراد المياه من مصادر خارجية» ويشير إلى اليرموك والنيل والليطاني، ويقول أن استيراد المياه من هذه المصادر ممكن من الزاوية التقنية، ويمكن أيضاً - إلى حد بعيد - من الزاوية الاقتصادية» وإن كان غير ممكن اليوم من الزاوية السياسية.

حكومة شامير والأزمة المائية:

أدركت حكومة شامير مدى خطورة سلاح المياه وكانت « حريصة جداً وتتعامل بذكاء مع المياه العربية ، وليس أدل على ذلك مما يلي :

(١) اختيار الجنرال شارون وزيراً للإسكان وهو القائد الذي قام بغزو لبنان للسيطرة على مياه نهر الليطاني .

(٢) تعيين الجنرال إيتان وزيراً للرى والمياه . . وهو قائد الحملة التي قامت بعملية ضرب المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ ومعروف عن إيتان وشارون تشدهما .

(٣) سعى حكومة إسرائيل إلى إبعاد الفلسطينيين إلى شرق نهر الأردن حتى يكون لها حق المشاركة في مياه النهر .

ورغم كل الجهود التي تبذلها الحكومة الإسرائيلية إلا أن تقارير الخبراء أو المهتمين بشئون المياه تؤكد أن إسرائيل ستواجه « أزمة مائية عام ٢٠٠٠ تقدر بنحو ٨٠٠ مليون متراً مكعباً سنوياً (٥٢)

وقد طلبت إسرائيل من جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى خلال جولاته المكوكية في المنطقة (ابريل - مايو ١٩٩١) ضرورة « طرح موضوع المياه على الجانب العربى بجدية » وهكذا « دخلت المياه حلبة الصراع السياسى » في المنطقة على حد تعبير صحيفة «الشرق الأوسط» في ١٩٩١/٦/٤ .

كما عرض الجانب الإسرائيلى على وزير الخارجية الأمريكى بيكر ضرورة « إقناع الدول العربية بعقد إجتماع بين وزراء الزراعة والرى مع وزير الزراعة الإسرائيلى في المرحلة الأولى لمؤتمر السلام الإقليمى المقترح في ذلك الحين .

واشترطت إسرائيل موافقة بعض الدول العربية على تزويدها بمياه الأنهار وخاصة نهر النيل والأنهار اللبنانية مقابل الموافقة على إجراءات السلام .

كما أشار مصدر دبلوماسي مصري لصحيفة الشرق الأوسط (١٩٩١/٦/٤) إلى أن إسرائيل شطبت الأرض مقابل السلام لتصبح - العبارة «الماء مقابل السلام» لأنها تدرك أن المياه هي مصدر الحياة

إسرائيل وشعار «المياه مقابل السلام» :

- أصدر المعهد الأمريكي للموارد المائية - فور عودة بيكر لبلاده في صيف ١٩٩١ - تحليلاً من تجاهل الصراع على المياه في الشرق الأوسط . وأشار تقرير المعهد بشكل خفي إلى مصاعب تحقيق شعار المياه مقابل السلام أكثر من تطبيق صيغة «الأرض مقابل السلام»^(٥٣) ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى حاجة مصر والدول العربية الملحة للمياه أكثر من أي شيء آخر.

وتعتبر إسرائيل أن مشاكل المياه من النقاط الأساسية التي يجب أن تسوى من أجل حل الصراع وتحقيق السلام في المنطقة حتى أن مسألة المياه أدرجت ضمن النقاط الخمس التي شملتها خطة بيكر التي تناولتها مباحثات وزير الخارجية الأمريكي والمسؤولين الإسرائيليين^(٥٤)

كما تتركز سياسات إسرائيل لتوطين المهاجرين بدرجة كبيرة على تأمين كمية كافية من المياه لهم ، وهذا ما تسعى إليه إسرائيل بشتى الطرق من كافة جيرانها ، وتحاول مصر من جانبها أن تحاصر هذا الاتجاه^(٥٥)

وقد سعى الطرح الإسرائيلي للسلام في الشرق الأوسط في بنده الخامس إلى «الدعوة إلى استثمار مشترك للموارد المائية في المنطقة ضمن مشروعات التسوية القادمة .

وتهدف إسرائيل من ذلك :

إحياء المشروعات التي قدمت في الخمسينيات خاصة مشروع جونستون للتعاون والاستثمار المشترك للموارد المائية .

وتعمل تلك المشروعات على إشراك إسرائيل وزيادة حصتها من مياه أنهار الأردن واليرموك ، والليطاني والحصباني ،^(٥٦)

أشارت « بعض الأنباء في ١٩٩١/٨/٢٠ إلى أن وزير العلوم الإسرائيلي يوفال نثمان قال أنه سيطلب من الحكومة الإسرائيلية - العودة عن موافقتها على المشاركة في مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط (قبيل عقد مؤتمر مدريد) بعد ما استبعدت إسرائيل من المؤتمر الإقليمي حول المياه الذي كان قد تقرر عقده في إسطنبول بتركيا في نوفمبر ١٩٩١ »^(٥٧) والذي أعلنت تركيا تأجيله بعد ذلك إنتظاراً لعقد مؤتمر السلام وتم عقده بعد ذلك .



هوامش الفصل الثالث

- (١) جمال أبو المجد ، الأساس الإقتصادي لمشكلة المياه في الشرق الأوسط مجلة (صامد) العدد ٨٩ ، سبتمبر ١٩٩٢ ص ٥٠
- (٢) وهيب حسين ، الاعتداءات الإسرائيلية على المياه الأردنية ، نفس المصدر ص ١٠٤
- (٣) انظر اليشع كالي ، المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية ، مصدر سابق .
- (٤) مجلة (الوحدة) المغربية ، العدد ٧٦ - الرباط ، يناير ١٩٩١ .
- (٥) ليفي أشكول ، « أرض ، مياه ، تنمية » في « أعلى الطريق » بالعبرية ، تل أبيب ١٩٦٠ نقلاً عن إيشع كالي ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، مصدر سابق ، ص ١٤ .
- (٦) د. عمران أبو صبيح ، المياه والصراع في الشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ٢٢
- (٧) أنظر اليشع كالي ، المياه والسلام ، ص ٤٤
- * اليشع كالي : خريج معهد التخزين ومعاهد عالمية لتعليم هندسة المياه ، مدير التخطيط لإقتصاد المياه في المدى الطويل في شركة المياه القطرية الإسرائيلية (تايل) سابقاً وهو حالياً مستشار في موضوع التطوير والمياه في بعض الدول النامية .
- (٨) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه في الشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ١٥ ، ١٦ .
- (٩) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه ... ص ٩٦ - ٩٧
- (١٠) حمد سعيد الموعد ، نفس المصدر ... ص ١٠٣ ، ص ١٤١ .
- (١١) صلاح الدين سليم (لواء) ، العرب قادمون ، الحلقة (١١) إسرائيل وأزمات المياه ، صحيفة (عكاظ) ١٩٩٢/٦/٢٨
- (١٢) اليشع كالي ، المياه والسلام . وجهة نظر إسرائيلية ، ص ٦٧
- (١٣) حمد سعيد ، الموعد ، حرب المياه ... ص ٨٥ و ٨٦
- (١٤) د. عمران صبيح مجلة صامد العدد ٨٩ ص ٢٠
- (١٥) انظر : د. عمران أبو صبيح ، المياه والصراع في الشرق الأوسط ، مجلة صامد العدد ٨٩ ، سبتمبر ١٩٩٢ ص ٢٤ الصادرة عن دار الكرمل ، عمان ، الأردن ،
- (١٦) د. حسن بكر ، البعد الفلسطيني في حروب المياه العربية الإسرائيلية ، مجلة صامد الإقتصادي ، العدد ٨٨ يونيو ١٩٩٢ ص ٢٦
- (١٧) د. حمدي الطاهري ، مستقبل المياه في العالم العربي ، مصدر سابق ، ص ٣٤٤ ، ٣٤٥ .
- (١٨) اليشع كالي ، المياه والسلام ، مصدر سابق ، ص ١٥
- (١٩) م . يعكوفيتش « المياه في إسرائيل » بالعبرية (القدس ١٩٧٠) ص ٢٨ ، ٣١ نقلاً عن اليشع كالي ص ١٧
- (٢٠) اليشع كالي ، المياه والسلام ، ص ٤٢ .
- (٢١) اليشع كالي المياه والسلام ص ٧٩ ، ٨٣
- (٢٢) نافذ أبو حسنة ، الأبعاد السياسية لمشكلة المياه ، مجلة صامد العدد ٨٩ ص ٤٥ ، ٤٦
- (٢٣) اليشع كالي المياه والسلام ص ٢٥ ، ٢٧ .
- (٢٤) ، (٢٥) اليشع كالي المياه والسلام ص ٢٧ ، ٨٤ .
- (٢٦) صلاح الدين سليم (لواء) العرب قادمون - أين تشتغل الحرب ؟ الحلقة (١٨) ، حقائق وتحليلات جيوبوليتيكية وسياسية صحيفة عكاظ ، ١٦ / ٨ / ١٩٩٢ ص ٩ .
- (٢٧) ملف القضية الفلسطينية ، ج ٤ إصدار الهيئة العامة للاستعلامات (د - ت) .
- (٢٨) اليشع كالي ، المياه والسلام ، ص ٢٢ ، ٤٧ .
- (٢٨) اليشع كالي ، المياه والسلام ، ص ١٠٤

- (٢٩) س . بلاس ، مياه متنازع فيها ، بالعبرية (رامات - غان ، ١٩٧٣ ، ص ١٦٢ نقلًا عن اليشع كالي ، المياه والسلام مصدر سابق ص ١٧
- (٣١) صحيفة الإتحاد الطبيانية ٩١/٦/١٦ .
- (٣٢) اليشع كالي ، مصدر سابق ص ١٩ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ .
- (٣٣) صحيفة الوطن الكويتية في ١٨/١/١٩٩٠ تحقيق بعنوان « إسرائيل تخطط لحرب مائية ضد العرب » .
- (٣٤) هويدا باز مخطط إسرائيلي طويل المدى لسرقة مياه أنهار النيل والأردن والليطاني ، صحيفة (الوقد) ، ١٤ ، ١٩٩١/٦/
- (٣٥) دراسة بعنوان : هل تصبح المياه سبباً لحرب جديدة في الشرق الأوسط ، الحلقة الثانية ، الوضع المائي في الكيان الصهيوني ، صحيفة الإتحاد - أبو ظبي - ١٩٩١/٦/١٦
- (٣٦) محمود عوض ، ملابسات الميلاد الثاني لإسرائيل صحيفة الحياة . ٢٩ / ٦ / ١٩٩١
- (٣٧) صحيفة عمان في ١٢/١/١٩٩١
- (٣٨) محمود عوض ، المصدر السابق .
- (٣٩) الجمهورية ١٩٩١/٨/٢٦ (لواء رشاد إبراهيم محبوب) وصحيفة الاكسبريس الفرنسية (٩١/٨/١٥)
- (٤٠) صحيفة الشرق الأوسط ١٩٩١/٥/٢
- (٤١) صحيفة الاكسبريس الفرنسية ١٩٩١/٨/١٥
- (٤٢) صحيفة البيان في ٤/١٢/١٩٨٩
- (٤٣) البيان ١٩٩٠/٧/٢٦
- (٤٤) الإتحاد في ١٦/٦/١٩٩١ دراسة « هل تصبح المياه سبباً لحرب جديدة بالشرق الأوسط »
- (٤٥) معين أحمد محمود ، الوضع المائي في الكيان الصهيوني والحلول المطروحة ، (الحلقة الثانية) من دراسة «هل تصبح مشكلة المياه سبباً لحرب جديدة في الشرق الأوسط » صحيفة (الإتحاد) الإماراتية ١٩٩١/٦/١٦
- (٤٦) مجلة الإكسبريس الفرنسية ١٩٩١/٨/١٥
- (٤٧) إيشع كالي المياه والسلام ص ١٦٠ - ١٦٢
- (٤٨) اليشع كالي ، المياه والسلام ، ص ٧٤
- (٤٩) صحيفة الفجر في ٢٤ / ٨ / ١٩٩١
- (٥٠) صحيفة الوطن الكويتية ١٩٩٠/١/١٨
- (٥١) اليشع كالي ، مصدر سابق ، ص ٢٤ ، ٧٥ .
- (٥٢) صحيفة السياسية الكويتية ١٩٩١/٥/٢٢
- (٥٣) دراسة بعنوان « نقطة الماء في خطر وستكون أخطار جديدة » ، صحيفة الشرق الأوسط ١٩٩١/٦/٤ .
- (٥٤) الأخبار ١٩٩١/٦/٩ تقرير « قبل أن تلق طبول حرب المياه » .
- (٥٥) الأخبار ١٩٩١/٦/٩ تقرير « قبل أن تلق طبول حرب المياه » .
- (٥٦) الأهرام المسائي في ٢٨/٢/١٩٩١
- (٥٧) عكاظ في ٥/٨/١٩٩١

الفصل الرابع

مياه الضفة الغربية
وقطاع غزة

تحتل الموارد المائية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ركناً أساسياً من أركان تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى ، بحيث يمكن القول أن الموارد المائية فى الأراضى المحتلة «تشكل أحد مكونات الموقف الإسرائيلى فى تحديد أشكال وصيغ الحل المقترحة ، دون أن ينفى ذلك إستخدام الموارد المائية كمبرر للتمسك الإسرائيلى بالأراضى المحتلة» (١) .

وتعد مشكلة إستقلال «المناطق» كما يقول اليسع كالى «جوهر تحقيق هذا الإستقلال وطبيعة الأراضى التى سيشملها موضوعاً أساسياً بين المشكلات السياسية للمنطقة» .

وتذكر المصادر الإسرائيلىة أن الضفة الغربية تستهلك حالياً نحو ١٢٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً معظمها لأغراض الرى وأن الطلب على المياه سيزداد بصورة حادة بعد تغير الوضع السياسى وقيام حكم ذاتى للفلسطينيين إذ من شأن هذا التغير أن يؤدى الى وقف الهجرة للخارج وإلى تنمية نشاطات ليست موجودة الآن مثل الصناعة الزراعية .

ولكن استفادة إسرائيل بمفردها من الجزء الرئيسى لمصادر المياه الطبيعية فى الضفة الغربية وغزة يحمل فى طياته باعتراف بعض خبراء المياه الإسرائيليين أنفسهم - « نزاعات بشأن المياه بين الطرفين ، ويجعل نشوء توترات سياسة بينهما أمراً أكيداً » .

وتتهرب إسرائيل من فكرة « نقل مياه إسرائيلية إلى الضفة الغربية والقطاع » فهذا الحال غير واقعى كما يقول اليسع كالى - نظراً لنقص المياه فى إسرائيل - وهو غير مقبول من زاوية قانون المياه الدولى الذى يقدم حصانة إلى كل من « الإستخدامات الراهنة للمياه » و « الإستخدامات التاريخية » . ويطرح الإسرائيليون حلاً يرون أنه بمثابة « حل مرض واحد » ويتمثل فى إستيراد المياه من مصادر خارجية . ويمكن أن تكون هذه المصادر البرموك ، والنيل والليطانى ، (٢) وفقاً لقولهم .

إسرائيل ومياه الأراضى العربية المحتلة :

وتشير مصادر غربية - وفقاً لصحيفة البيان الصادرة فى دبي (١٣/١٠/١٩٩٢) - إلى أن ٤٠٪ من المياه التى استهلكها الإسرائيليون فى عام ١٩٩٢ جاءت من الأراضى المحتلة ، حيث يحظر على الفلسطينيين حفر آبار جديدة فى حين يحظى المستوطنون الإسرائيليون بحرية الحفر حيثما يشاؤون .

ويختلف الوضع فى الضفة الغربية وقطاع غزة كما يقول اليسع كالى عن باقى الدول المحيطة من ناحية أن « مصادر مياهها القابلة للإستخدام لا تكفى لتلبية الطلب الزراعى وغير الزراعى للمياه فى المدى المنظور » مما يمثل مشكلة اقتصادية إجتماعية كما يمثل مشكلة سياسة للمنطقة . ويرجع النقص المحتمل فى المياه بالنسبة إلى قطاع غزة إلى « الكثافة السكانية والنشاط الزراعى وفقاً لما يقوله اليسع كالى . أما فى الضفة الغربية فيرتبط النقص بواقع أن معظم الثروات المائية « يجرى

استغلالها حالياً وخصوصاً الخزانات الجوفية المائية الإسرائيلية والجزء الجنوبي من مياه نهر الأردن الذى تستغله دولتا إسرائيل والأردن .

ووفقاً لمزاعم إسرائيل فإن « هذا الوضع بصورة خاصة من صنع الطبيعة ، إذ أن معظم مياه الخزانات الجوفية الموجودة فى أراضى الضفة الغربية ينسرب إلى الأراضى الإسرائيلية : أنهار اليركون [العرجا] ، وتنينيم (التمساح) وحرود ، وينابيع بيت شاه (بيسان) » (٣)

ويقول الصحفي الأمريكى جيكرس ليدرمان فى مقال بصحيفة وول ستريت جورنال (١٩٨٥/١٢/٢٨) :

« لن يكون هناك أية تسوية لمشكلة الضفة الغربية إذا لم يتم التوصل إلى إتفاقية راسخة بين الإسرائيليين والفلسطينيين حول استعمال المياه فالإسرائيليون والعرب فى الضفة الغربية يستعملون كل نقطة ماء متوفرة » (٤)

وقد كانت قضية مياه الأردن واليرموك ، وبانياس ، والخاصباني ومحاولات الدول العربية الاستفادة من مياه هذه الأنهار العربية كانت سبباً مباشراً للعمليات العدوانية الإسرائيلية على الحدود السورية والأردنية عامى ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ومن ثم احتلال إسرائيل لمنابع هذه الأنهار عام ١٩٦٧ » (٥)

وتزايد الحديث فى إسرائيل قبيل حرب يونيو ١٩٦٧ حول أزمة المياه والنقص الشديد فى الموارد المائية ، وتصاعد احتياجات إسرائيل لإستيعاب الأعداد المتزايدة من المهاجرين الجدد .

وقد شهدت تلك الفترة مبالغاة شديدة من جانب قادة إسرائيل فى شرح الموقف المائى للدولة ، وأشار الخبراء الإسرائيليون الى أن الماء فى المنطقة يعد أهم من البترول » (٦)

وما أن وقع عدوان يونيو ١٩٦٧ وأتمت القوات الإسرائيلية سيطرتها على أراضى الضفة والقطاع حتى سارعت إلى الشروع فى إجراءات فورية لإتمام السيطرة على الموارد المائية فى تلك المناطق وقد شرعت إسرائيل فى هذه الإجراءات قبيل إنتهاء العمليات العسكرية ، حيث صدر أول أمر عسكري بشأن المياه فى ٧ يونيو ١٩٦٧ ، وتوالى بعد ذلك الأوامر العسكرية المحققة لسيطرة إسرائيل على الموارد المائية » (٧)

حجم المياه بالضفة الغربية :

تتباين المعلومات الخاصة بحجم مخزون المياه فى الضفة الغربية باختلاف المصادر مما يجعل من الصعب معرفتها بدقة وذلك لما يلى :

(١) تقوم إسرائيل بالتعتيم على الأرقام الحقيقية لإخفاء أبعاد نهبها وسياستها المائية .

(٢) عدم توافر الدراسات العلمية الميدانية فى هذا الشأن ، والتى يمكن الإعتماد عليها .

وتؤكد بعض المصادر أن مجموع المياه المخزون فى الضفة الغربية يصل إلى ٦٠ مليون متر مكعب إضافة إلى ٣٥٠ مليون متراً مكعباً من مياه الأمطار السطحية ومياه نهر الأردن .

ومهما يكن أمر تباين الإحصاءات فإن المؤكد هو أن «الضفة الغربية تختزن في جوفها كميات هائلة من المياه إضافة إلى مياه الأنهار السطحية» (٨)

ويسعى الأردن للحصول على حصة أكبر من مياه نهر الأردن حتى يزيد من مساحة الأراضي الزراعية حتى لا يضطر إلى استيراد كميات متزايدة من الأغذية حيث «قفزت واردات الأردن من الأغذية في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٤ بنسبة ٤٣١٪ من حيث القيمة» (٩)

كما أن التزايد السكاني السريع سيصل بعدد السكان إلى الضعف في أوائل القرن القادم . وبالتالي سوف تزداد احتياجات الأردن من الماء بنسبة ٢٠٪ وفقاً لما ذكرته دراسة نورمان مايرز الشهيرة في مجاله شؤون استراتيجية والتي تناول «الصراع في المنطقة الحرجة الواقعة في بؤرة التوتر بين إسرائيل والأردن وسوريا .

ويشكو الأردن من أن نصيبه من نهري الأردن واليرموك الذي يشترك فيه مع إسرائيل وسوريا يتأثر كثيراً بسبب استحواذ كل منهما على نصيب وافٍ ويترك للأردن النذر اليسير» (١٠)

وقد ذكرت إحدى الدراسات مؤخراً أن نصيب الفرد الأردني من استهلاك المياه لا يتجاوز ٨٥ لتراً في اليوم الواحد مقارنة بنحو ١٢٥ لتراً لمواطني كل من سوريا والعراق ومصر .

وأقر مجلس الوزراء الأردني خطة لمواجهة نقص المياه تتضمن إنشاء سبعة سدود في مناطق مختلفة وتعليق سد الكفرين الذي يحتاج إلى الصيانة ، وشراء حفارات لاستخراج المياه من الآبار والارتوازية . .

علماً بأن تكلفة بناء السدود السبعة تبلغ أكثر من ١٠٠ مليون دينار أردني تساهم في دفعها مؤسسات عربية وأخرى دولية . وتعطى الأولوية لإنشاء سدين بمنطقتي الكرامة غرباً والموجب جنوباً وتم تأجيل السدود الأخرى للعام التالي وبينها سدان في المسا والوالة . .

تحتل مياه الضفة الغربية والمصادر الخارجية التي تصب فيها والمتمثلة في نهر الأردن ورافده الحلقة المركزية في الصراع على المياه في المنطقة .

ويتهم الفلسطينيون إسرائيل بأنها مسؤولة عن جفاف كميات المياه في الينابيع المائية بسبب حفر آبار إرتوازية عميقة لتزويد المستوطنات اليهودية بالمياه العذبة . وترفض السلطات الإسرائيلية إصدار تصاريح للفلسطينيين تمكنهم من حفر آبار إرتوازية يزيد عمقها عن ١٠٠ متراً» (١١)

وقد أصبحت المياه بالأراضي المحتلة «سلعة إستراتيجية تباع وتشتري داخل الأراضي المحتلة وبشروط مسبقة، في حين يستطيع المستوطن اليهودي في الأراضي المحتلة أن يستهلك ٥ أضعاف ما يستهلكه الفلسطيني كما يقوم الفلسطيني بدفع أضعاف ما يدفعه المستوطن اليهودي ثمناً للماء» (١٢)

ويكشف الباحث أورى ديفيس عن أساليب نهب إسرائيل لمياه الضفة الغربية الجوفية -بجانب

المياه السطحية- وذلك عن طريق الآبار الارتوازية المحدودية داخل خطوط ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، قدر أن إسرائيل سحبت سنوياً ما يزيد عن ٥٠٠ مليون متر مكعب من احتياطي مياه الضفة ، وهي الكمية التي سدت ثلث إستهلاك المياه في إسرائيل وشكلت خمسة أسداس مياه الضفة الغربية عموماً « (١٣)

مياه نهر الأردن :

- تتعدد الأطراف والدول المهتمة بنهر الأردن لتشمل سوريا والأردن وإسرائيل والأراضي العربية المحتلة إضافة الى الجنوب اللبناني مما أضفى « طابعاً سياسياً ملتهباً على نهر الأردن ، وأصبح حوض نهر الأردن « مضرب الأمثلة في حرب المياه العربية الإسرائيلية » .

وكانت أول قمة عربية في التاريخ الحديث قد عقدت في يناير من عام ١٩٦٤ للبحث أساساً في تحويل روافد نهر الأردن قبل أن تضع إسرائيل يدها على كميات متزايدة منه ، ثم قامت إسرائيل باحتلال منابع النهر في عام ١٩٦٧ « وأصبحت منذ ذلك التاريخ تتحكم في حوالي ٢,٣ مليار متر مكعب من موارد الوطن العربي »

كما تحصل إسرائيل على ٤٠٪ من احتياجاتها من المياه من الضفة الغربية ولهذا تصر على التمسك بالضفة الغربية لنهر الأردن وترفض كل مبادرات السلام التي تطالب بمبادلة الأرض مقابل السلام .

وكانت إسرائيل قد طرحت مشروع جونستون عام ١٩٥٣ ومشروع كوتق عام ١٩٥٤ وذلك لاقتسام مياه نهر الأردن مقابل توطين الفلسطينيين في المنطقة ، أي تحقيق تسوية للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الإسرائيلي لكن الدول العربية رفضت المشروعين بشدة . وعندما حاول العرب القيام بإجراءات لتحويل روافد النهر عام ١٩٦٤ لمنع الإسرائيليين من إنجاز مشروع جر المياه إلى النقب حيث أن من أجل توسيع إطار الاستيطان شن الإسرائيليون اعتداءات متتالية على الأقطار العربية .

وقد كان من بين نتائج حرب ١٩٦٧ أن سيطرت إسرائيل على كامل بحيرة طبرية وعلى منطقة الجولان التي تساهم أمطارها وثلوجها بنسبة كبيرة في تدفق نهر الأردن ، واستولت إسرائيل كذلك على الضفة الغربية ، وعلى معظم نهر الأردن ، ولم تترك للأردن وللفلسطينيين بالضفة الغربية إلا القليل من المياه .

ويمكن إعتبار حرب ١٩٦٧ في أحد جوانبها « صراعاً على المياه » فقد كانت كل المناقشات والاحتكاكات والتهديدات التي سبقتها تدور حول تحويل مياه نهر الأردن ، وكان من نتائجها المباشرة « توقف المشاريع العربية لاستغلال روافد مياه نهر الأردن ، وفي المقابل نفذت إسرائيل مشاريعها واستخدمت كافة الموارد المائية للنهر وحرمت سوريا ولبنان من استخدام نهر الحصباني .

وتقوم إسرائيل بالحصول على ٦٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً من المخزون المائي في الضفة الغربية كما تستخدم المياه الجوفية في قطاع غزة (حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً) ولهذا تشير

الدلائل التي رصدتها مراكز أبحاث الدول الغربية إلى أن حوض نهر الأردن سيواجه أزمة حقيقية من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ « إذ أن حاجة إسرائيل من المياه سوف تزيد على ٣٠٪ مما هو موجود حالياً بينما تعاني الأردن من نقص يصل إلى ٢٠٪ » كما أن « الأردن وإسرائيل سوف يكونان قد إستنفدا كل مصادر المياه الجديدة بحلول عام ١٩٩٥ وأنها سيصلان إلى وضع الأزمة » .

وذلك إذا لم يتوصل الطرفان إلى وضع « مقاييس ومعايير جديدة لموارد المياه بينهما » وهكذا تتجاوز المشكلات الخاصة بتقسيم مياه نهر الأردن من حيث تعقيداتها وحدتها - المشكلات الناشئة عن تقسيم نهري النيل والفرات رغم كون نهر الأردن أصغر وأقل غزارة بكثير منهما .

وكان قد تم تشكيل هيئة استثمار مياه الأردن عام ١٩٦٤ رداً على المشروع الإسرائيلي الخاص بتحويل مجرى نهر الأردن ولكن هزيمة عام ١٩٦٧ أوقفت عمل الهيئة (١٤) .

وكانت أعمال تحويل نهر الأردن قد بدأت في ١٩٦٥ ببناء قناة لنقل المياه من مصادر الأردن - من نهر الحاصباني ونهر بانياس من مرتفعات الجولان - إلى اليرموك لحساب دولة الأردن .

وكانت سوريا قد طلبت من الجامعة العربية - كما يقول اليشع كالي - وقف المشروع القطري الإسرائيلي كلياً مع قرب موعد تشغيله في عام ١٩٦٣ عن طريق شن الحرب على إسرائيل . . ورأت مصر الإكتفاء بالتحويل .

وفي عام ١٩٦٥ بدأت سوريا ولبنان شق مجرى التحويل من بانياس إلى اليرموك على امتداد ٧٠ كيلو متراً تقريباً إلا أن إسرائيل قامت بعملية دمرت خلالها الجرفات التي كانت تشق المجرى فوضع بذلك حداً لهذه الأعمال الهندسية (١٥) كما كان مجلس جامعة الدول العربية قد عقد دورته العشرين في القاهرة في يناير ١٩٥٤ وتقرر تأليف لجنة تقنية من خبراء عرب لإعداد مشروع لإستغلال مياه الأردن لمصلحة الدول العربية فقط . ويزعم اليشع كالي أن اللجنة توصلت إلى أن « تعاوناً معيناً مع إسرائيل سيكون ضرورياً لتطوير نهر الأردن » (١٦) .

وثمة تأكيد عربي على أن « نهر الأردن هو واحد من الأنهار الدولية ، ويخضع للأحكام والمبادئ القانونية التي تنظم إستغلال مياه هذه الأنهار » (١٧) ويرجع ذلك إلى أن « البحيرة الجوفية التي تغذي النهر ، وكذلك روافده الرئيسية تمتد في دول مختلفة ، وأن هذه الروافد قد تشكل النهر الذي يسير جنوباً ماراً في موقع بحيرة الحولة المجففة ليشكل بحيرة طبريا التي تعد بمثابة خزان طبيعي لمياه النهر وتمثل جزءاً لا يتجزأ من النهر » .

وكذلك الحال بالنسبة لنهر اليرموك الذي يعتبر الرافد الأساسي لنهر الأردن فإنه « يتمتع أيضاً

بمركز دولي » . (١٨)

نهر اليرموك :

حاولت إسرائيل عرقلة إنشاء سد الوحدة على نهر اليرموك حتى لا يؤثر ذلك على تدفق المياه

لإسرائيل . . وعملت على تفريق المصالح المتبادلة بين سوريا والأردن المشاركين في إنشاء هذا السد .

يعتبر نهر اليرموك الشريان الحيوى المتجدد لإسرائيل عبر سوريا بعد قرب نفاذ مصدر المياه في نهر الأردن وتستفيد إسرائيل بما يقرب من ١٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك « (١٩) » ويعتبر أحد الباحثين العرب (٢٠) أن فكرة تحويل مياه اليرموك الشتوية إلى بحيرة طبريا تعد «المدخل لحل مشاكل الأردن المائية في المستقبل القريب» غير أن حالة الحرب المعلنة بين الأردن وإسرائيل تحول دون تنفيذها .

ويتحدث إيلشع كالى عن المشاريع المستقبلية الممكنة والتي تتيح استغلال موارد المياه في المنطقة استغلالاً فعالاً ويضرب مثلاً يعتبره «نموذجياً» وهو بشأن استغلال مياه نهر اليرموك عن طريق «تخزين فيضانات اليرموك الشتوية في بحيرة طبريا» وهي كما يقول «غير مستغلة اليوم بسبب عدم وجود وسائل تخزين ، وثمة إمكانية لتخزينها بصورة معقولة في حوض طبريا الواقع في إسرائيل . ويذكر أن حل بعض مشكلات المياه في المنطقة «سيجرى بطرق غير مألوفة ، لكنها غير جديدة بصورة عامة» . (٢١)

وقد أوضح وزير المياه والرى الأردنى أنه بالرغم من أن «خطة جونستون الأمريكية (عام ١٩٥٣) وزعت مياه مثلث اليرموك بنسبة ١٣٢ مليون متراً مكعباً لسورية سنوياً و٣٧٧ مليون متر مكعب للأردن بالإضافة الى ١٠٠ مليون متر مكعب من أسفل نهر الأردن . وبالرغم من ذلك فإن «الأردن يستغل حالياً فقط ١٣٠ مليون متراً مكعباً بينما تستغل إسرائيل ٦٦٠ مليون متر مكعب» (٢٢) أى أن إسرائيل تستغل ثلثى مياه نهر اليرموك .

ويلاحظ أن سعر المياه للإستهلاك الزراعى إرتفع في الأردن في عام ١٩٨٩ من ٣ إلى ٦ فلسات للمتر المكعب . . غير أن هذا السعر كما يقول وزير الرى الأردنى «يغطى فقط ٤٠٪ من التكلفة الحقيقية لإستخراج المياه ومعالجتها وتوزيعها وصيانة شبكة التوزيع» (٢٣) كما أن استهلاك الفرد الأردنى للمياه يصل إلى ٢٥٠ متراً مكعباً سنوياً . . وتبلغ نسبة الزيادة السكانية أكثر من ٣٥٪ سنوياً

وكانت إسرائيل قد رفضت بناء سد خالد بن الوليد على نهر اليرموك وهي تعرقل حالياً تنفيذ سد الوحدة ، والذي يعتبر امتداداً لسد خالد بن الوليد ، كما إنها رفضت كافة المشاريع المائية بإستثناء مشروع كوتون الذى طرح لإقتسام المياه في حوض نهر الأردن ونهر الليطاني» (٢٤)

مشروع إسرائيلى - أردنى لاستغلال مياه اليرموك :

أورد المشروع خبير المياه الإسرائيلى إيلشع كالى في كتابه «المياه والسلام» (٢٥) ويقوم المشروع على أساس تخزين التدفق الشتوى لنهر اليرموك (الذى تعود أغلبية مياهه إلى دولة الأردن) في

بحيرة طبريا الإسرائيلية . ويستند إقتراح المشروع الذى يجرى البحث فيه إلى المعطيات التالية :

(أ) أن نهر اليرموك أحد مصادر المياه الرئيسية فى المنطقة (إنتاجه حوالى نصف مليار متر مكعب) ومعظم مياهه تابع لدولة الأردن بناء على رأى كل الدول التى يتدفق فيها: سورية والأردن، وإسرائيل) . ويستغل الأردن بصورة أساسية مياه النهر الصيفية التى تحول إلى قناة الغور ، . . . وعلى الرغم من تدفق اليرموك فى منطقة تحتاج إلى المياه (فى دولة الأردن) فإن أغلبية مياه النهر غير مستغلة - ^١ كما يقول المشروع الإسرائيلي . .

(ب) إن تخزين المياه ممكن عن طرق إقامة سد على النهر أو عن طريق تحويلها إلى خزان طبيعى إلى بحيرة طبريا . . . وعملية إقامة سد متوقفة بسبب المشكلات النابعة من إشترك دول متعادية فى ملكيته . . كما أنه «باهظ التكاليف» .

والطريقة الثانية : تخزين المياه فى طبريا (وهى) مقيدة حالياً بإعتبارات سياسية ، فطبريا واقعة داخل حدود إسرائيل وإستخدامها من أجل الهدف المذكور يستوجب تعاوناً بين الأردن وإسرائيل .

(ج) أن تخزين المياه فى طبريا مرتبط بحفر قناة من مجرى النهر حتى البحيرة . . وبناء على منشآت ضخ لإعادة المياه من البحيرة إلى المجرى . . ويسمح هذا الإستثمار بإستغلال نحو ١٩٠ مليون متر مكعب سنوياً . .

(د) أن السعة المتوفرة فى البحيرة من أجل التخزين الجارى درسه هنا أصغر من أن تلبى المتطلبات كلها . .

(هـ) أن محدودية سعة التخزين فى طبريا ستحد أيضاً من كميات مياه اليرموك ، التى يمكن وضعها فى تصرف الأردن بوساطة المشروع . لكن المفارقة هى أن هذه المحدودية تجعل المشروع مقيداً بالنسبة لإسرائيل . . حيث يخلق فى طبريا فوائض شتوية زائدة عن طاقة تخزين طبريا وغير مطلوبة فى الأردن ، فى حين إنها مطلوبة فى إسرائيل ، الأمر الذى يجعل عند إسرائيل حافزاً على إقامة المشروع .

(و) أن من شأن تحويل اليرموك إلى طبريا أن يخفض الملوحة بنسبة ٢٠٪ تقريباً (٢٦) .

تصل كميات المياه المتاحة لستة ملايين نسمة يعيشون ما بين نهر الأردن والبحر المتوسط إلى نحو ١.٩ مليار متر مكعب ، تستهلك إسرائيل أكثر من ١.٧ مليار متر مكعب منها ، فى حين لايتبقى لسكان الضفة الغربية وعددهم (حوالى ٤٠٠ الف نسمة) سوى ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه وهى لاتكاد تفى بنصف إحتاجاتهم المائية « (٢٧)

كما تسعى إسرائيل للسيطرة على مياه نهر الأردن والليطانى وتعمل على طرد الفلسطينيين إلى شرق الأردن بحيث تدعى - بحكم موقعها - إنها شريكة للعرب فى مياه نهر الأردن « (٢٨)

ويؤكد البعض أنه « منذ عام ١٩٦٧ لم يتم حفر أى بئر من أجل الأغراض الزراعية للمواطنين العرب .. حيث تمنع سلطات الحكم العسكري إعطاء أى ترخيص لحفر آبار للفلسطينيين فى حين قام الإسرائيليون بحفر ٢٠ بئراً تضخ من ١٥ إلى ١٧ مليون متر مكعب من المياه فى السنة لرى الأراضى المصادرة التى قامت عليها المستوطنات » (٢٩)

٢- نتائج تحكم إسرائيل فى مياه الأراضى المحتلة :

من المعروف أن إسرائيل لم تتحكم فقط فى مصادر المياه أو إنها استولت على الأراضى الفلسطينية بالقوة ولكنها استغلت إحتلالها لأراضى الدول الأخرى لإهدار مصادرها المائية وإستغلالها أيضاً ، ومنذ عام ١٩٤٨ شارك الإسرائيليون العرب فى مياه بحيرة طبريا وهى أهم تجمع طبيعى للمياه الحلوة فى المنطقة ثم جفوا بحيرة حولة .

توجد بالضفة الغربية ثلاثة مستودعات مائية جوفية كبيرة ، كانت إسرائيل تستغل اثنين منها إلى أقصى درجة حتى من قبل أن تحتلها فى عام ١٩٦٧ وذلك عن طريق سحب هذه المياه من داخل إسرائيل .

ساعد التحكم الإسرائيلى فى الضفة الغربية - بعد إحتلالها عام ١٩٦٧ - على تمكينها من الوصول بسهولة إلى المستودعات الشرقية بالضفة الغربية التى تدر مايقرب من ٦٦ مليون متر مكعب من المياه سنوياً .

وأدى استخدام إسرائيل المتزايد للمصادر المائية فى الضفة الغربية إلى الجفاف التام للآبار التى يستخدمها المزارعون الفلسطينيون نتيجة لإنتفاض منسوب المياه الجوفية بدرجة كبيرة وتقدر بعض الإحصاءات أن أكثر من ثلث المياه المستهلكة فى إسرائيل نفسها من الضفة الغربية .

وقامت الحكومة الإسرائيلية فى عام ١٩٧٦ بإلغاء قسم الأبحاث والدراسات فى مرفق المياه بالضفة الغربية وتم تسليم هذا القسم لشركة إسرائيلية .

كما قامت إسرائيل بتحديد جميع المياه التى تستهلك فى الضفة الغربية وهذا يعنى أن إسرائيل تطمع فى أن تصبح دولة صناعية وزراعية وسياحية على حساب المياه العربية .

ويلفت معاناه الأراضى المحتلة خاصة غزة ، من نقص المياه - حداً كبيراً . وأصبح السكان يشربون مياه « مالحة » بمعنى الكلمة .

كما قامت الحكومة الإسرائيلية بسن قوانين حددت فيها كميات المياه التى يلتزم المزارع الفلسطينى بضخها من البئر الإرتوازية التى حفرها بنفسه قبل إستيلاء إسرائيل على الضفة الغربية .

وقد استولى الإسرائيليون على قسم كبير من المياه الجارية فى المناطق المحاذية لشمال وشمالي شرق إسرائيل إلى جانب « القسم الأكبر من مياه نهر الأردن وذلك على مدار العقود الأربعة الماضية .. وهكذا ظلت مياه نهر الأردن مثاراً للمشاكل بين إسرائيل والأردن دائماً .

وأعلن وزير الزراعة الإسرائيلي رافائيل إيتان أن إسرائيل لا يمكنها إعادة الأراضي المحتلة إلى الفلسطينيين بسبب مشكلة المياه وحاجة إسرائيل الماسة إلى مياه هذه الأراضي .

وكانت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية قد اعترفت في يوليو ١٩٩٠ « بأن مهندسى مؤسسة المياه الإسرائيلية أنهوا مرحلة أخرى في تخطيط مشروع (عوكيف كيزت) لسحب مليون متر مكعب من مياه الأردن سنوياً » (٣٠) .

وقد أعلنت سلطات الحكم العسكى بالضفة الغربية في ١١/٩/١٩٨٢ أن « شركة المياه الوطنية الإسرائيلية (ميكوروت) ستتولى إدارة الموارد المائية في الضفة » .

وكانت سلطات الاحتلال الإسرائيلية قد قامت بسحب صلاحيات « إدارة سلطة مياه الضفة الغربية » وأفرغتها من صلاحياتها .

كما أقدمت إسرائيل على تطبيق « سياسة حديدية » تجاه الآبار الارتوازية التى يعتمد عليها المواطنون الفلسطينيون فى استخراج المياه وإستثمارها وتهدف إلى الإبقاء على عدم صلاحية الآبار وإعطاء فعليتها المدنية » (٣١)

وحددت سلطة الاحتلال إستهلاك المواطن الفلسطينى للمياه بـ ٤٠ متراً مكعباً بينما منح المستوطنون ومنطقة القدس ١٠٠ متراً مكعباً لكل شخص » (٣٢)

كما قدر الخبراء فى عام ١٩٨٧ قيمة المياه التى تقوم إسرائيل بنهبها بنحو ٢٥٠ مليون دولار سنوياً » (٣٣)

ويقدر بعض الخبراء أن حوالى من ربع إلى ثلث كمية المياه المستخدمة داخل إسرائيل (حدود ما قبل ١٩٦٧) مصدرها الضفة الغربية وهى حوالى ٤٧٥ مليون متر مكعب سنوياً .

ويقدر إجمالى المياه المتاحة فى الضفة الغربية بحوالى ٨٥٠ مليون متر مكعب منها ٦٠٠ مليون من آبار المياه الجوفية ، و ٢٥٠ مليون متر مكعب من الأنهار والمياه السطحية . ولايستخدم العرب فى الضفة الغربية سوى ٩٠ إلى ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً .

تبلغ الكمية المخصصة للمستوطن اليهودى (١٠٠ ألف فرد) حوالى ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً ، فى حين يستخدم العرب (حوالى مليون فرد) سواء للزراعة أو الشرب ما لايزيد على ١٣٧ مليون متر مكعب (عام ١٩٩٠) .

* مارست إسرائيل نفس السياسة المائية فى قطاع غزة وفرضت شركة المياه الإسرائيلية (ميكوروت) قيوداً على حفر الآبار بالنسبة للفلسطينيين ولم تفرض مثلها على المستوطنين اليهود (٣٤)

و تقوم إسرائيل بسحب المياه الجوفية بمعدل يفوق بكثير معدل إعادة إمتلاء المستودعات الجوفية الطبيعى مما جعل البعض يقول : « ربما يكون الإسرائيليون يعرفون أنهم سيتخلون فى النهاية عن

الضفة الغربية للأردن أو الدولة الفلسطينية» (٣٥)

وأدى إستخدام المزارعين الإسرائيليين المتزايد للمواد الكيماوية والأسمدة إلى تلوث المصادر المائية فى قطاع غزة عن طريق مياه البحر .

وكانت هناك خطة إسرائيلية لسحب كميات إضافية من مياه الضفة الغربية من أماكن قريبة من منطقة « هيروديون » شمال شرقى بيت لحم لإلإنها تراجعت عنها بسبب الإحتجاج الدولى وتحذير بعض المسئولين الأمريكيين من أن هذا المشرع يعد خرقاً للقانون الدولى لأنه يتضمن نقل مصادر طبيعية من مناطق محتلة إلى أراضى الدولة القائمة بالإحتلال» (٣٦)

وأشار البروفيسور شوفال أحد العلماء المتخصصين فى مشاكل المياه الملوثة بالجامعة العبرية بإسرائيل إلى أنه « ليس من قبيل المصادفة أن وزير الزراعة رافائيل إيتان وهو من مؤيدى إسرائيل الكبرى بدأ بالتحذير من أن تنازل إسرائيل عن الأراضى المحتلة يهدد مستقبل إسرائيل لأنها ستخسر أهم مصادر المياه من الأراضى المحتلة » .

وتزداد المشكلة تعقيداً إذا أمعنا النظر فى موضوع « تفاقم العجز المائى فى إسرائيل » ولهذا يتوقع الخبراء فى هذا المجال أن إسرائيل لن تقدم مزيداً من التنازلات بشأن ما قد تقتطعه لأحقاً من موارد مائية إضافية من حوض نهر الأردن» (٣٧)

وكانت إسرائيل قد شاركت فى حلقة دراسية بواشنطن فى نوفمبر ١٩٨٦ بحضور كل من الأردن ومصر وتركيا والعراق لمناقشة « المشكلات الخاصة بمياه نهر الأردن خاصة فى المنطقة التى ينبع منها عند المنحدرات الغربية والجنوبية لجبل الشيخ حيث تتداخل المصالح المائية لكل من إسرائيل والضفة الغربية ولبنان والأردن وسوريا » . (٣٨)

الإجراءات الأردنية لمواجهة الأزمة المائية:

طرح وزير المياه والرى فى الأردن عام ١٩٩٠ عدداً من الإجراءات « لخدمة الإحتياجات المائية » على المدى القصير وهى :

أ- الإستخدام الفعال للمياه المتاحة فى قطاعات الإستعمال المنزلى والصناعة والزراعة بهدف تخفيض الهدر (الفاقد) .

ب - تحسين فعالية الإستخدام من خلال تبنى التقنيات الحديثة مثل تقنين المخزون .

ج - حفز فى الوعى العام لضبط نسبة الاستهلاك .

د- استخدام الرى بالتنقيط .

هـ - استعمال أنابيب نقل المياه بدلاً من الأقنية المفتوحة .

و- استخدام المياه العادمة فى الصناعة والزراعة .

وقد ذكر الوزير الأردنى أن « سدوداً جديدة ستنشأ فى جنوب الأردن على نهري الوالة والموجب

ومنطقة التنوير وأن الحكومة - الأردنية بصدد إيجاد التمويل اللازم لها .

وقال أن أول عملية توفير في المياه عند الإضرار ستكون تخفيض المساحات المزروعة في الأردن والآن يتحدد الري للأشجار فقط في فصل الصيف .

وقال وزير المياه والري في الأردن (المهندس داود خلف) أن «عام ١٩٩١ قد سمي بعام «حصاء المياه» في الأردن لأنه «ستقام خلاله سلسلة من السدود وبرك لتجميع المياه في الصحراء على أربع مراحل وعلى مدى أربعة أعوام يكون مجمل سعتها ٤٠ مليون متر مكعب» (٣٩) .

وأكد الوزير الأردني على «خطورة الوضع المائي في الأردن وشح موارد المياه» خاصة وأن العقد الماضي شهد انخفاض معدل الأمطار السنوي مما أدى إلى شح في الموارد المائية للإستعمالات المنزلية والزراعية .

كما أكد أيضاً على أن الحكومة - الأردنية - ستستعمل التقنيات غير التقليدية مثل تحلية مياه البحر و(المطر الصناعي) ولكنها عمليات باهظة التكلفة . . وقد اشترت الحكومة طائرة لعملية تحميل الغيوم وإنها ستبدأ في هذه العملية قريباً ولكنها لن توفر كمية كبيرة من المياه» (٤٠) .
وذكر وزير الري الأردني أن «الأردن في الوقت الحاضر يستغل موارد المياه السطحية والجوفية إلى أقصى حدودها» (٤١)

وأضاف أن «سد الوحدة الذي بُدئ في إنشائه على نهر اليرموك قرب الحدود السورية ستكون سعته أقل بحوالى ٥٠ مليون متر مكعب من سعة (سد المقارن) الذي صُرف النظر عن إنشائه .
وتصل تكلفة بناء السد إلى حوالى ٣٠٠ مليون دولار . . تحاول الحكومة الأردنية إيجاد التمويل لهذا المشروع .

وتستفيد سوريا فقط من الطاقة الكهربائية التي سيولدها السد . وهي تستفيد من المياه في أعالي اليرموك بحوالى ١٥٠ مليون متر مكعب تقدمها ٢٣ سداً سورياً» (٤٢) .

وقد أوضح المهندس داود خلف وزير المياه والري في الأردن أن «عملية أنابيب السلام التي تقدمت بها الحكومة التركية منذ عدة أعوام لنقل المياه من تركيا إلى المملكة العربية السعودية ودول أخرى في الخليج العربي عبر سورية والأردن هي فكرة «غير عملية»» (٤٣) .

واقترح السفير الأردني لدى الأمم المتحدة حسين حماني (في مارس ١٩٩١) إنشاء منظمة أمنية في منطقة البحر المتوسط تضم الدول العربية وإسرائيل لمعالجة مشاكل المنطقة ومنها الماء . وقال : إذا لم يتم حل مشكلة الماء فإنها ستسبب حروباً في المستقبل» (٤٤) وكان مكتب البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية في جنيف قد قدم تقريراً إلى منظمة العمل الدولية نشر في العاصمة الأردنية عمان في ١٩٩١/٦/٤ كشف التقرير أن «سلطات الاحتلال الإسرائيلي بدأت في تنفيذ مخطط جديد يرمى للسيطرة على موارد المياه الفلسطينية»

وأوضح التقرير أن « سلطات الاحتلال الإسرائيلي تسيطر في الوقت الراهن على أهم منابع الضفة الغربية بما يمنع المواطنين الفلسطينيين من الإنتفاع بمياهها إلا بعد الحصول على إذن مسبق » .

* وأشار إلى أن إسرائيل « مستمرة في تحويل موارد المياه الفلسطينية إلى الإسرائيليين خلف الخط الأخطر لتخصيص ٥٦٠ مليون متر مكعب للاستخدام في إسرائيل ومستوطناتها في الأراضي الفلسطينية مقابل ١٢٠ مليون متر مكعب للاستخدامات الفلسطينية . . وهذا أدى إلى خراب كثير من مزارع الحمضيات والأشجار التي تعتمد على مياه الري » (٤٥)

وجعل رئيس الوزراء الأردني طاهر المصري مسألة المياه من أولويات اجتماعات وزارته التي شكلها في ١٩ يونيو ١٩٩١ معترفاً بعد تسلمه مسئولياته بأن المشكلة « وصلت إلى نقطة الخطر » . ويستهلك الأردن سنوياً - طبقاً لتقديرات وزارة المياه ٧٣٠ مليون متر مكعب من المياه التي توفرها الأمطار والمياه الجوفية . . ويحتاج إلى كمية إضافية تبلغ حوالى ٤٠٪ من الكمية المذكورة . ولهذا وقعت الحكومة الأردنية في ٧/١٠/١٩٩١ مذكرتين مع الحكومة البريطانية بشأن مصادر المياه بالأردن»

أ- تقضى المذكرة الأولى بتوفير التمويل اللازم للخدمات الإستشارية المتعلقة بدراسة حوض مياه الديسى في جنوب الأردن . . حيث تقدم بريطانيا منحة قدرها ١.١٥ مليون جنيه إسترليني للأردن لهذا الغرض

وتهدف الدراسة إلى تزويد سلطة المياه الأردنية بالمعلومات عن كميات المياه المتوفرة وحركتها في الحوض المائي وإعداد المعادلات والحسابات على ضوء استعمالات المياه في الأغراض الزراعية .

ب - تتعلق المذكرة الثانية بتوفير التمويل اللازم لدراسة يقوم بها فريق بريطاني لتحديد المعالم والفعاليات التي ستشملها « إتفاقية توأمة » بين مصلحة المياه البريطانية وسلطة المياه الأردنية وإدارة تشغيل مصادر المياه والصرف الصحي في الأردن وتقدر تكلفة هذه الدراسة بنحو ٨٤ ألف جنيه إسترليني في صورة منحة أيضاً . (٤٦)

وكانت المجموعة الأوربية قد قدمت منحة مماثلة للأردن بقيمة ستة ملايين دولار للبحث عن المياه في حوض حماد وسرحان الواقعين بشمال شرق الأردن .

استعمال المياه في الارض

مقارنة بين أوجه استخدام المياه بالأردن	عام ١٩٩٠	٢٠٠٥
استخدام المنازل	١٧٥ مليون متراً مكعباً	٢٥٠ مليون متراً مكعباً
الصناعة	٣٥ مليون متراً مكعباً	٧٠ مليون متراً مكعباً
المياه للزراعة	٥٢٠ مليون متراً مكعباً	٧٥٠ مليون متراً مكعباً

المصدر : صحيفة الشرق الأوسط ١١/٨/١٩٩٠

قطاع غزة :

وفى قطاع غزة نجد أن مصادر المياه قد إستغلت كلها . . . ويقوم القطاع بـ «ضخ زائد» ضخم - من وجهة نظر إسرائيل - والمصدر الوحيد تقريباً للمياه هناك هو الخزان الجوفى الرملى - كما يتم إستغلال الإحتياطى غير القابل للتجدد ، مما يهدد بتسرب مياه البحر إلى الخزان الجوفى «وزيادة ملحوظة» وبالتالي فإن حاجات المياه فى القطاع تتضمن ، وفقاً للشيخ كالى ، ما يلى :

١- تزويد بالمياه يسنح بوقف الضخ الزائد .

٢- تزويد بالمياه يسمح بزيادة الإنتاج الحالى ، ويستجيب للطلبات (الزراعية وغير الزراعية) التى تتجاوز الإنتاج الحالى والتى ستصل فى نهاية العقد الى ٢٠٠ بل إلى ٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً^(٤٧) ولا يوجد فى القطاع - تماماً مثل الضفة الغربية - مصدر محلى أو مجاور قادر على حل مشكلات النقص .

امكانية الإتفاق حول المياه :

وصدر عن الجانب الأردنى تصريحات اعتبرها البعض بمثابة «مراهنة على إمكان إجراء اتفاق حول المياه» فقد طالب إستاذ بالجامعة الأردنية (إياس سلامة) بأن «الأردن يجب أن يطالب بحصته فى نهر الأردن الذى تستثمر إسرائيل منه كامل الـ ٦٤٠ مليون متر مكعب سنوياً»

وكانت خطة جونستون لعام ١٩٥٥ قد منحت الأردن ١٠٠ مليون متر مكعب . . . وفى نفس السياق أدلى وزير الرى الأردنى (سمير مقوار بتصريح لوكالة رويتر أشار فيه إلى أن «خطة جونستون لعام ١٩٥٥ لإستغلال مياه راوفا نهر الأردن من جانب الأردن ولبنان وإسرائيل وسوريا» يجب أن تكون نقطة بداية لأى محادثات مستقبلية حول إقتسام المياه^(٤٨) . وصرح الدكتور نبيل شعث - مستشار الوفد الفلسطينى فى محادثات السلام - أن الفلسطينيين يوافقون على إقتسام المياه والسلطة التشريعية فى الأراضى المحتلة مع الإسرائيليين .

وذكر شعث لوكالة الأنباء الفرنسية فى القاهرة أن الوفد الإسرائيلى فى محادثات السلام قدم بعض التنازلات فى نهاية الجولة السادسة التى اختتمت فى ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢ فى واشنطن ووافق على إجراء محادثات حول قضايا كان يرفض بحسبها من قبل ، حيث وافقت إسرائيل على أن تناقش مع الفلسطينيين قضيتى المياه وتحديد الأراضى « خلال الجولة التالية للمفاوضات الثنائية بدءاً من ٢١ أكتوبر ١٩٩٢^(٤٩) »



هوامش الفصل الرابع

- (١) عماد جاد إسرائيل والموارد المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مجلة صامد الإقتصادي ، العدد ٨٨ يونيو ١٩٩٢ ص ٦٧
- (٢) يستخدم اليشع كالي مصطلح « المنطقة » بمعنى سياسي ومائي وجغرافي ، ويطبقه على ما يسمى « جنوب المشرق » والذي يشمل مصر وإسرائيل والضفة الغربية وغزة ، والأردن ولبنان (ويستبعد سوريا) أما تعبير المناطق فيقصد به الضفة الغربية وقطاع غزة . انظر اليشع كالي المياه والسلام ص ٧١ ، ٧٢ ، ٧٤
- (٣) اليشع كالي ص ٧٥
- (٤) محمود برهوم ، محمد خروب ، المياه في فلسطين بؤرة الصراع الدائم ،
- (٥) د. حسن بكر ، العهد الفلسطيني في حروب المياه العربية الإسرائيلية مجلة صامد الإقتصادي ، العدد ٨٨ (يونيو ١٩٩٢) ص ١٩
- (٦) ZE, EV, schiff, Security for peace:
Israel's Minimal Security requirements in Negotiations with THE
PALASTINIANS , WASHINGTON .Tnstitute For Near East 1989,P.18
نقلًا عن عماد جاد ، إسرائيل والموارد المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة . مجلة صامد ، العدد ٨٨ ، ص ٦٨
- (٧) عماد جاد نفس المصدر ، ص ٦٩ ، ٧٠
- (٨) د. كمال قبعة ، الآثار التلميمية - الإلحاقية للسياسة المائية الصهيونية في الضفة الغربية . مجلة الهدف اللبنانية العدد ٨٧٦ السنة ١٩ في (٢٤/٨/١٩٨٧ ص ٢٦ - ٣٠)
- (٩) صحيفة السياسة الكويتية في ١٨/٤/١٩٩٠
- (١٠) صحيفة الحياة ٣١/٥/١٩٩١
- (١١) صحيفة الحياة في ٢١/٢/١٩٩٠ دراسة بعنوان « المياه في الأراضي المحتلة موضوع حرب أم منطلق للسلام بين العرب وإسرائيل »
- (١٢) الوفد في ١٤/٦/١٩٩١
- (١٣) Davis, Uri and OTHERS, "Israel's Water Policies" Journal of Palestine Studies , Winter 1980 , No - 34 , PP.18-20
نقلًا عن د. حسن بكر . العهد الفلسطيني في المياه العربية الإسرائيلية . مجلة صامد مصدر سابق ص ٢١
- (١٤) صحيفة الأخبار ١/١٠/١٩٩١
- (١٥) اليشع كالي ، المياه والسلام ص ٤٣
- (١٦) اليشع كالي ، المياه والسلام ص ١٩
- (١٧) و (١٨) د. جمال نافع ، الوضع القانوني لنهر الأردن ، وحقوق الشعب الفلسطيني في مياهه ، مجلة صامد العدد ٨٩ ص ١١٢
- (١٩) صحيفة الوفد ١٤/٦/١٩٩١
- (٢٠) أنظر : وهيب حسين، الإعتداءات الإسرائيلية على المياه الأردنية، مجلة صامد الإقتصادي ، العدد ٨٩ ص ١٠٦
- (٢١) اليشع كالي ، المياه والسلام ، مصدر سابق ، ص ٧٩
- (٢٢) صحيفة الشرق الأوسط في ١١/٨/١٩٩٠
- (٢٣) نفس المصدر .
- (٢٤) د. عمران أبو صبيح ، المياه والصراع في الشرق الأوسط ، ص ٢١
- (٢٥) الطبعة الأولى ، ترجمة وإصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ، ١٩٩١ ، ص ١٠٠ - ١٠٤
- (٢٦) اليشع كالي ، المياه والسلام ، نفس المصدر .

- (٢٧) صحيفة الخليج ١٩٩٠/١/٢٨
- (٢٨) صحيفة السياسة ١٩٩١/٥/٢٢
- (٢٩) مجلة الهدف العدد ٨٧٦ (٢٤ أغسطس ١٩٨٧ و الآثار التدميرية للسياسة المائية الصهيونية في الضفة الغربية) .
- (٣٠) صحيفة الحياة ١٩٩١/٤/١٦
- (٣١) صحيفة الأهرام ١٩٩٠/١٢/١٠
- (٣٢) و (٣٣) و (٣٤) مجلة الهدف ، العدد ٨٧٦ في ١٩٨٧/٨/٢٤ .
- (٣٥) صحيفة الوطن الكويتية في ١٩٩٠/١/١٨
- (٣٦) الرأي العام الكويتية ١٩٨٩/٥/٣
- (٣٧) نفس المصدر .
- (٣٨) توماس ناف ، المياه في الشرق الأوسط ، جامعة بنسلفانيا ، مركز أبحاث الشرق الأوسط - وفقاً لما ذكرته صحيفة (الخليج) في ١٩٩٠/١/٢٨
- (٣٩) صحيفة الشرق الأوسط في ١٩٩٠/٨/١١ .
- (٤٠) صحيفة الشرق الأوسط في ١٩٩٠/٨/١١ .
- (٤١) و (٤٢) نفس المصدر
- (٤٣) صحيفة الشرق الأوسط في ١٩٩٠/٨/١١ دراسة بعنوان « إطلاق اسم عام حصاد المياه على ١٩٩١ ، الأردن يستعمل موارده المائية إلى حدها الأقصى وإسرائيل تستغل ثلثي مياه نهر اليرموك » .
- (٤٤) صحيفة البيان في ١٩٩١/٣/٢٣
- (٤٥) صحيفة الإتحاد الصادرة في أبو ظبي في ١٩٩١/٦/٥
- (٤٦) صحيفة السياسة ١٩٩١/١٠/٨
- (٤٧) البشع كالي ، المياه والسلام . ص ٧٣ ، ٧٤
- (٤٨) نافذة أبو حنة ، الأبعاد السياسية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط ، مجلة صامد العدد ٨٩ .
- (٤٩) صحيفة البيان ١٩٩٢/١٠/١٣ .

الفصل الخامس

المياه السورية
بين مطامع إسرائيل وتركيا

أولاً : إسرائيل والمياه السورية :

أصبح الموقف الإسرائيلي من مشروعات التسوية محكوماً بالعديد من الإعتبارات ، من بينها قضية الموارد المائية ، وأصبحت الموارد المائية تشكل مكوناً رئيسياً من مكونات الموقف الإسرائيلي من مشروعات التسوية المطروحة . . بل هناك اتفاق عام بين قادة إسرائيل وخبرائها على ضرورة الإحتفاظ « بنصيب إسرائيل » من الموارد المائية المتدفقة من الأراضي المحتلة (١) . .

ويذكر الكاتب الإسرائيلي أمون ماجين (أحد المطلعين على شئون المياه في إسرائيل) في مقال بصحيفة (دافار) الإسرائيلية في ١٩٧٨/١١/٢٥ « أن قيام المنازعات على المياه ليس أمراً نادراً في التاريخ سواء في هذه المنطقة أم في العالم » ويقول أن إسرائيل - خلال عمرها القصير - دخلت في مواجهات مع اثنين من جاراتها (الأردن وسوريا) . . ويقصد معركة تحويل نهر الأردن في عام ١٩٦٤ (٢) وكان رد الفعل الإسرائيلي عنيفاً جداً فقد قال رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك ، ليفي أشكول : « ليس للبنان شأن في مشاريع تحويل المياه وإلا فإن ذلك سوف يكلفه استقلاله » .

وهدد موسى دايان وزير حرب إسرائيل في ١٩٦٥/٣/٢٦ بإستعمال القوة العسكرية لمنع تحويل مجرى الأردن وشتت إسرائيل عدداً من الإعتداءات فيما يلي أهمها :

- قامت إسرائيل في يومى ١٧ ، ١٨/٢/١٩٦٤ بمهاجمة الحدود السورية
- حشدت إسرائيل قواتها على الجبهة السورية في ١٩٦٤/٣/٧ وشتت عدة اعتداءات .
- هاجمت إسرائيل في ١٣/٥/١٩٦٤ مواقع التحويل السورية
- شنت إسرائيل في أيام ٧/١٧ ، ١٢/١١/١٩٦٤ حوالى ١٤ هجوماً على الحدود السورية .
- استخدمت إسرائيل قنابل النابالم في ١٩٦٤/١١/١٣ ضد ورشات العمل في جميع مراكز العمل وهاجمت في أيام ٦ و ١٥ و ١٧ و ١٨ و ٢٢/٥/١٩٦٥ مناطق التحويل في سورية والأردن (٣)

هضبة الجولان مصدر للمياه :

وتشكل هضبة الجولان مصدراً للمياه بالنسبة لإسرائيل التى سيصل عجزها المائى عام ٢٠٠٠ إلى بليون متر مكعب سنوياً . وقد أعلنت إسرائيل عن ضم الجولان رسمياً إليها ، ولم يكن ذلك بسبب موقعها الإستراتيجى فحسب وإنما لبقاء سيطرتها على جبل « الشيخ » وما حوله من منابع وروافد نهر الأردن وكذلك للإفادة من ثلوج جبل الشيخ .

وينبع الإهتمام الإسرائيلي المائى بالجولان مما يلى :

- * التركيز على نهري الأردن واليرموك وكذلك على نبع بانياس الذى يغذى نهر الأردن .
- * ينبع نهر اليرموك من سوريا ويجرى فيها إلى نقطة التقاء الحدود السورية الفلسطينية الأردنية ، ويصل منسوبه السنوى إلى ٥٠٠ مليون متر مكعب تستغل إسرائيل منها حوالى ١٠٠ مليون متر مكعب نتيجة احتلالها لـ ٦ كم من مجرى النهر الذى يبلغ طوله ٧٠ كم .

* تفقد إسرائيل في حالة عودة الجولان لـ سوريا السيطرة على مصادر تغذية نهر الأردن موردها المائي الرئيسي وهذه المصادر هي نهر الخصباني الذي يمر من الجولان ويصل منسوبه إلى ١٧٠ مليون متر مكعب سنوياً ونبع بانياس ١٦٠ مليون متر مكعب ونهر العاصي ٢٥٠ مليون متر مكعب ونهر بريفيت ٥ ملايين متر مكعب تصب جميعها في بحيرة طبريا منبع نهر الأردن والخزان الرئيسي للمياه في إسرائيل .

ويصل مجموع المياه المخزونة في إسرائيل إلى ٢٧ مليار متر مكعب يبلغ مجموع مافي بحيرة طبريا منها إلى ٦٦٠ مليون متر مكعب بينما يوجد الباقي منها في الجنوب والسهل الساحلي . وهكذا فإن أي استغلال سوري لهذه المياه سيؤثر بشكل سلبي على الأمن المائي الإسرائيلي ويؤدي إلى خفض مستوى بحيرة طبريا من ١١٢ متراً تحت سطح البحر إلى أكثر من ٣١٣ متراً مما يؤدي إلى إرتفاع ضغط الماء على المواد الكبريتية والفوسفورية في البحيرة و يلوث الناقل القطري ، وهو مشروع نقل مياه الشرب والرى الرئيسي في إسرائيل .

وليس لدى إسرائيل بدائل تسد هذا النقص في المياه عن طريقها .

ويرى عز الدين سطاس الباحث بمؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية التابع لوزارة الدفاع السورية أن المياه بالنسبة لإسرائيل هي ذريعة للتوسع أكثر منها حاجة حيوية فحتى لو سيطرت إسرائيل على كافة مياه نهر اليرموك ، وبانياس ، والليطاني فإن هذه الكميات لن تسد العجز المائي لإسرائيل في عام ٢٠٠٠ بسبب تزايد السكان والهجرة وتوسع الإستخدام الصناعي الزراعى .

ومن الواضح أن التحدى الإسرائيلي للعرب لن ينتهى بمجرد توصل مؤتمر السلام إلى تسوية ما بل أن الصراع سيستمر بوسائل وعناصر أخرى ستكون المياه دائماً في صلبها كما تقول صحيفة الحياة في ٨/٩/١٩٩١ في تقرير لها من دمشق .

إسرائيل والتغلب على الجولان ؛

ترددت بعض الآراء في إسرائيل منذ عام ١٩٩١ عن فوائد السلام بينها وبين العرب حتى مع تخليها عن الجولان وذلك في مقابل مايلي :

أ - الإندماج الإقتصادي في المنطقة .

ب - الإستفادة من مشروع أنابيب السلام التركية التي تستطيع أن تؤمن لإسرائيل مصدراً مائياً يفوق ماتوفره مرتفعات الجولان .

ويرى هؤلاء أيضاً أن تنفيذ «المشروع الصهيوني» ليس من الضروري أن يكون بالوسائل العسكرية بل أن السلام سيجعل إسرائيل مركز النشاط الإقتصادي للشرق الأوسط «لتمتعها بالقدرات الإدارية والتكنولوجية والبشرية اللازمة مما سيضمن لها نفوذاً سياسياً واسعاً ومصادر مياه مستقرة»^(٥)

وتوقع بعض الباحثين في مؤسسة الأرض أن تطالب إسرائيل بحصة من مياه الجولان في

المفاوضات وكذلك مياه مناطق أخرى ، تؤثر السيطرة على الجولان في الإستفادة منها ، مثل نهر الليطاني .

ولهذا فقد كان بين التوصيات التي صدرت عن إجتماع دمشق الإقليمي لخبراء الأمن المائي (نوفمبر ١٩٨٩) توصية بدعوة الأمم المتحدة للضغط على إسرائيل لوقف استنزاف مياه الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتمكين الأصحاب الشرعيين لهذه المياه من استثمارها بما يحقق لهم الأمن المائي وعدم دعم إسرائيل أو المشاركة معها في تنفيذ مخططاتها لإنشاء قناة البحرين (المتوسط والميت) والعمل على إيقاف تنفيذ هذه القناة لما لها من آثار ضارة على الدول المجاورة .

وكذلك أدان «نداء دمشق حول الأمن المائي في دول منطقة غربي آسيا» الذي صدر عن الإجتماع، اغتصاب إسرائيل للمياه العربية ، وأكد حق الشعب العربي في السيادة على هذه المياه .

إسرائيل ونهر اليرموك :

استطاعت إسرائيل عرقلة مشروع سد الوحدة السوري الأردني المشترك على نهر اليرموك نتيجة لنفوذها لدى البنك الدولي .

وكان من المقدر لسد الوحدة أن يقوم بتخزين ٢٢٠ مليون متر مكعب سنوياً وأن يوفر للأردن ١٢٠ مليون متر مكعب سنوياً لسد عجزه السنوي (الذي يبلغ ٢٠٠ مليون متر مكعب) .

كما طالبت إسرائيل بحصة من مياه النهر تبلغ ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً . وخشيت أن يؤدي سد الوحدة في حالة إنشائه الى خفض منسوب مياه نهر الأردن ويقلص أكثر الموارد الإسرائيلية .

ولهذا توقع الخبراء أن تحاول إسرائيل أن تربط في مؤتمر السلام في حالة إنعقاده بين الترتيبات الأمنية والترتيبات المائية^(٦) وتأكد ذلك بتشكيل لجنة المياه في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام .

وبعد توقيع الإتفاق السوري الأردني عام ١٩٨٧ لإقامة سد الوحدة على نهر اليرموك ، هاجمت إسرائيل المشروع وشنت حملة إعلامية لضمان دعم الولايات المتحدة للحيلولة دون تنفيذه ،

وأعلن تشييع بشاي مفوض المياه في إسرائيل «أن الإتفاق السوري الأردني لإقامة سد على نهر اليرموك من شأنه أن يسبب أضراراً جسيمة لإسرائيل»

وكان مشروع سد الوحدة يتضمن إنشاء قناطر طولها ٩٢٣ متراً لتحويل مياه اليرموك عند الحدود السورية الأردنية ، وبعد ذلك يتم بناء حائط السد الذي يبلغ ارتفاعه ١٠٠ متر ، وإقامة لخطوة حرارية بتكلفة ٣٥٠ مليون دولار .

ذكرت أنباء صحفية في عام ١٩٩٠ أن سورية قد تقوم ببناء سد في نقط مكارين ، كما تعتزم إقامة سدود أخرى على اليرموك تمكثها من التحكم في ٤٠٪ من المياه الجارية في هذا النهر ، وهو ما قد يحدث عجزاً شديداً لدى كل من الأردن وإسرائيل^(٧)

ويقال أيضاً إن سوريا لديها مشروعاتها الخاصة بنهر الفرات « لكن لا يمكن القول مطلقاً بأن هذا

سيحدث إلا بالاتفاق الكامل مع العراق ومن ثم ليس من المتوقع نشوب حرب بين دولتين عربيتين بسبب المياه . . خاصة وأن التحدى التركى المتمثل فى حجز مياه الفرات عن سوريا والعراق فى ١٣ يناير ١٩٩٠ قد « الغى تماماً فكرة أن تحدث مشكلات فى الجزء الأدنى من النهر » بعدما ظهر الخطر عند المنبع متمثلاً فى سد أتاتورك فى الأراضى التركية وكانت العلاقات قد توترت بل وكادت الحرب أن تنشب بين سوريا والعراق فى منتصف السبعينيات بسبب إقامة سوريا لسد الثورة بعد أن أصبح ثلاثة ملايين مزارع عراقى مهددين بفعل نقص المياه . . (٨)

وقد وافقت اسرائيل تحت ضغط الولايات المتحدة على مشروع السد السورى - الأردنى المشترك تم تشييده مؤخراً لتغطية حاجات الأردن من مياه الرى والشرب ، ورغم ذلك تبقى مشكلة حوض نهر الأردن قائمة بكل أبعادها خاصة فى ضوء : تنافى حاجات الأردن من المياه بمعدلات متصاعدة فى حين أن كميات المياه المتاحة لها تكاد تكون شبه ثابتة .

حاجة سوريا للمياه :

يقول تقرير للبنك الدولى « أن سوريا ستواجه فى نهاية هذا القرن تناقصاً بقيمة مليار متر مكعب سنوياً من المياه » .

ويشير تقرير آخر إلى أنه « حتى الإقتصاد فى استعمال المياه لم يعد ينفع ، فها هى المملكة الأردنية الهاشمية - التى تستعمل أسلوب الرى بالتنقيط - تشكو أكثر فأكثر من الجفاف » (٩)

ويزعم جون كيلي (١٠) « أن المسئولين السوريين أخطروا الحكومة اللبنانية فى مايو ١٩٨٣ بأن القوات السورية لن تغادر قبل أن تحصل دمشق ، كجزء من اتفاق شامل يحمى المصالح السورية فى لبنان ، على اتفاق راسخ حول المياه » .

ويضيف كيلي أن « سورية أرادت ضمانات مطلقة بالالتقاع منابع نهر العاصى الذى يمر فى وادى البقاع المحصب فى أيدى « القوات المعادية ، ويرى العاصى كثيراً من أفضل الأراضى السورية ، ويوفر مياه الشرب والطاقة الكهربائية لغرب سورية ، وهى المنطقة الأكثر ازدحاماً بالسكان »

ثانياً : تركيا والمياه السورية :

تطلع تركيا لدور إقليمي

فى خضم المشروع التركى للعب دور إقليمي فى الشرق الأوسط تقوم تركيا بتنفيذ مشاريعها المائية فى جنوب شرق الأناضول . . كما تريد « استخدام المياه كسلاح سياسى للضغط على سوريا والعراق لاتخاذ مواقف مناوئة للأكراد فى تركيا . وهى أيضاً تريد استخدام المياه للعب دور إقليمي فى منطقة الشرق الأوسط التى تريد تركيا أن تحولها إلى سوق لصادراتها الزراعية » (١١) .

ومن شأن مشروعات تركيا أن توفر لها عشرة مليارات متر مكعب من مياه الفرات مما ينقص حصة

سوريا وحقوقها التاريخية المكتسبة في مياه النهر بنفس القدر وسوف يدفع سوريا الى الاعتماد مستقبلا على استيراد الحبوب كسياسة مستديمة مستقبلية

وقد وضعت تركيا كلامن سوريا والعراق أمام هذا الأمر الواقع اعتماداً على تفوقها العسكرى الساحق من ناحية وعلى مقدار التأييد الدولى الذى تضمنه بفضل إنتمائها إلى حلف الأطلسى . كما اعتمدت إلى حد ما على تدنى العلاقات فى السنوات الأخيرة ما بين سوريا والدول الغربية وإنهماك وإنشغال العراق فى حربها ضد إيران » وتبع ذلك ما أحدثه الغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس من إرباك لدول الخليج العربية بأسرها بما فيها العراق» (١٢).

وهكذا بعد أن استطاعت تركيا «سلخ» لواء الاسكندرونة الفنى بمصادر المياه وحولت وبشكل نهائى مجرى نهر قويق الذى كان يروى مدينة حلب مما أدى الى جفافه تماماً ، فإنها استغلت الخلافات السورية - العراقية لإحتكار أكبر قدر ممكن من مياه نهر الفرات متجاهلة كل الدعوات لتوقيع إتفاقية حول تقاسم مياه الفرات مع كل من سورية والعراق . وانخفض معدل تصريف نهر الفرات عند عبور الحدود السورية من ٢٣ مليار متر مكعب سنوياً إلى ١٩.٧ مليار متر مكعب وأصبح بموجب إتفاقية عام ١٩٧٧ لا يزيد عن ١٥.٧٥ مليار متر مكعب ، (١٣)

ويذكر البعض أن المشاريع المائية التركية ومشروع السلام منها على وجه الخصوص « هو مشروع سياسى أكثر منه مشروع إقتصادى » حيث تأمل تركيا من تحكمها بصنابير المياه المخطط توصيلها إلى منطقة الشرق الأوسط فى تبوء موقع متقدم فى الشرق الأوسط والسيطرة عليه « ولا نعتقد أننا نجافى الحقيقة بالقول « أن مشروع أنابيب السلام التركى ماهو إلا مشروع صهيونى حيث سيمكن اسرائيل من الحصول على المياه التى تحتاجها دون أى اسهام مادى » (١٤).

وتمكننت تركيا أيضاً من خلال سيطرتها على عدد كبير من المصادر المائية ليس فقط من إنتزاع عدة مكاسب من سوريا ، والعراق تحديداً ما يتعلق بالمعارضة الكردية للنظام التركى ، ووقف المطالبة أو حتى الإعلان السورى بعروية خليج الإسكندرونة ، بل إنها تصبو من خلال القنبلة المائية إلى دخول الشرق الأوسط من أوسع بواباته بعد أن ضاقت عليها منافذ السوق الأوربية المشتركة » (١٥).

نهر الفرات ينهع من تركيا

إذا كان لسوريا أزمة مع اسرائيل حول مياه اليرموك وباقى مصادر المياه فى هضبة الجولان فإن لها مشكلات أخرى مع العراق وتركيا حول مياه نهر الفرات .

ويبلغ طول الفرات حوالى ٢٩٠٠ كم من منابعه فى الأراضى التركية وحتى مدينة البصرة العراقية حيث ينضم هناك إلى نهر دجلة ليشكل معه شط العرب الذى يصب فى الخليج العربى .

كما يبلغ طول النهر فى سوريا حوالى ٦٧٥ كم وفى العراق ١٢٠٠ كم إضافة إلى ٤٥٥ كم فى الأراضى التركية والمجيب أن تركيا تحاول نفى صفة « النهر الدولى » عن الفرات . وصرح وزير الدولة التركى « كمرات أنيان » بأن سد الفرات « ليس نهراً دولياً » وأكد أن بناء سد أتاتورك والسدود

الأخرى منه فائدة لسوريا والعراق، وأضاف أنه لا داعى لإبرام اتفاقية بين الدول الثلاث المشتركة فى النهر ويكفيها «اتفاقية صداقة». وتم توقيع الاتفاق فى ١٧/٤/١٩٩٠ لتقاسم المياه بين سوريا والعراق بنسبة ٥٨٪ للعراق و ٤٢٪ لسورية وتعتبره البلدان الورقة الرئيسية فى وجه تركيا على أساس أن قضية المياه (قضية الفرات) تتجاوز أى خلاف ثنائى بين البلدين العربيين الشقيقين.

وكانت أزمة مائية خطيرة قد وقعت فى بداية عام ١٩٩٠ عندما قطعت تركيا مياه نهر الفرات لمدة شهر كامل عن سورية والعراق بحجة ملء بحيرة سد أتاتورك الذى أقيم على النهر بتركيا. واعتبرت بعض الأوساط السورية أن وراء ذلك «نيات سياسية» حيث كان فى مقدور تركيا ملء البحيرة دون قطع المياه يوماً واحداً.

وقد ظهر نهر بردى السوري الشهير وهو يكاد ينضب للمرة الأولى فى تاريخ دمشق الذى يعود إلى أكثر من خمسة آلاف عام.

ولم توقع تركيا اتفاقية بشأن تقسيم واستغلال مياه الفرات مع كل من سوريا والعراق كما أن عدم توقيع الاتفاقية يستلزم لتسوية التحكم بإمدادات المياه وأكثر من ذلك فإن الأتراك يرفضون الإقرار بكون الفرات نهر دولى تنطبق عليه الأعراف السائدة دولياً، أو الإتفاقات التى تنظم علاقات الدول بهذا الخصوص» (١٦)

وفى ٦ مايو ١٩٩٠ صرح سليمان ديميريل - زعيم حزب الطريق القويم التركى ورئيس تركيا الحالى - أن «لتركيا السيادة على مواردها المائية ولا ينهض أن تخلق السدود التى تهددها على نهر الفرات ودجلة أى مشكلة دولية ويجب أن يدرك الجميع أنه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار التركية». حتى النقطة التى يغادران فيها الإقليم التركى، فالنهر لا يمكن اعتباره نهراً دولياً (على حد زعم ديميريل) إلا إذا كان يشكل الحدود بين دولتين أو أكثر، ولكل دول الحق الطبيعى فى إستغلال مواردها المائية كما تشاء، وليس لأى دولة أخرى الحق فى الاعتراض على ذلك وبالطبع فإن هذا التفسير يبدو فى غاية الغرابة بالنسبة لما يقره القانون الدولى فى هذا الشأن» (١٧)

٣- حجز تركيا لمياه الفرات لمدة شهر (أوائل ١٩٩٠):

«كان قيام تركيا بقطع المياه - مياه نهر الفرات - عن سوريا والعراق لمدة شهر فى ١٣ يناير ١٩٩٠ بعد صفقة شراء للماء من جانب إسرائيل مقدارها ٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً، وتكاليفها ٢٠٠ مليون دولار تنقل عبر السفن» (١٨)

وكانت الخطوة التركية «واحدة ضمن سلسلة من الخطوات لملء بحيرة خلف سد أتاتورك تبلغ مساحتها ٨١٧ كيلو متراً. ويجرى بناء السد على مسافة ٦٠ كيلو متراً من الحدود السورية - التركية. يبلغ إرتفاع الخزان ١٧٠ متراً ويقوم برى منطقة جنوب شرقى تركيا تزيد مساحتها عن مساحة ألمانيا الشرقية (سابقاً) إضافة إلى توليد طاقة كهربائية تزيد على ٢٤٠٠ ميجاوات» (١٩) .. وكان العمل بمشروع سد أتاتورك قد بدأ منذ عام ١٩٨٣.

ولم يكن قطع تركيا للمياه عن نهر الفرات الأول من نوعه من جانب تركيا التي سبق وأن قطعت مياه نهر قويق الذي يغذى مدينة حلب وهو جاف تماماً الآن . كما تقطع بين الحين والآخر مياه نهر عفرين والذي يمر بمدينة عفرين، ونهر الساجور أحد روافد نهر الفرات، ونهر جنجج الذي يمر في مدينة القامشلي، ونهر الجراح، ونهر السفال . ولم يعد يجري الآن في الأراضي السورية سوى نهر الفرات» (٢٠)

وهكذا تكرر التجاء السلطات التركية إلى قطع مصادر المياه عن جارتها لاسيما سورية .

الفرات نهر دولي :

ولما كان نهر الفرات ودجلة ينبعان في تركيا ويمتد مجراهما في كل من تركيا وسوريا قبل أن يصب في مياه العراق ، ولما كانت العراق وسورية تعتمدان على مياه هذين النهرين في الإستخدامات الإقتصادية مثل الزراعة وتوليد الكهرباء فإن النهرين بذلك يعتبران نهري دوليين لأنهما يهمان أكثر من دولة لأسباب إقتصادية .

وتبعاً لذلك فإن أحكام القانون الدولي هي التي تنظم حقوق الدول المشاطئة للنهرين وترتب علاقة كل دولة بالدولتين الأخريين» (٢١)

وكانت تركيا قد أتمت في عام ١٩٧٤ الحجاز (سد كيسان) على نهر الفرات ، وفي العام نفسه أنجزت سورية (سد الطبقة) عليه أيضاً .

وجرت محاولات ومفاوضات وبذلت جهود كبيرة من جانب العراق وسورية مع تركيا للوصول إلى إتفاق عادل ومنصف يضمن حقوق كل دولة منهما في مياه نهر الفرات ولكن لم تؤد إلى نتيجة ملموسة وأخفقت معها كل الجهود الأخرى . .

واستمرت كل من سوريا وتركيا في بناء السدود والمشاريع على هذا النهر . وهو الأمر الذي ألحق الضرر باقتصاد وسكان العراق .

ولم يتم التوصل منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن إلى إتفاق بين دول الفرات بالرغم من استمرار اجتماعات اللجان الفنية المشتركة وتبادل المعلومات .

كما شرعت تركيا خلال هذه المدة في بناء عدد من السدود كان آخرها (سد أتاتورك) (٢٢)

ويقول العراق أنه يهدف إلى إيجاد صيغة قانونية تضمن حقوقه المشروعة في المياه المشتركة مع سوريا وتركيا» (٢٣)

وكانت معاهدة الصداقة والجوار بين العراق وتركيا المبرمة في ١٩٤٦/٢/٢٩ قد نظمت إنتفاع الدولتين بمياه نهر الفرات لغرض إقامة وتنظيم استثمار مياه الفرات وإزالة أخطار الفيضانات وتحديد الأماكن الملائمة لإنشاء الخزانات وإقامة المشاريع المتعلقة بالرى وتوليد الكهرباء . لمصلحة كلتا الدولتين .

علاوة على ذلك فإن « تركيا ملزمة بإطلاع العراق على أية مشاريع قد يقرر الجانب التركي إنشاؤها على نهر الفرات أو روافده » (٢٣)

وقد أشارت دراسة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا حول المياه إلى « أن مخاطر اندلاع الحرب بالمنطقة تتزايد بسبب احتكار إسرائيل وتركيا لموارد المياه الشحيحة وتجاهلها حقوق الدول الأخرى بالمنطقة .

وذكرت الدراسة أن تركيا رفضت توقيع اتفاق مع كل من سوريا والعراق لاقتسام مياه نهر الفرات ورغم ذلك فهي تبدي استعدادها لبيع المياه لدول الخليج عبر خطوط أنابيب » (٢٤)

ولكن مدير مشرع جنوب شرق الأناضول (غاب) الدكتور تايلان دبر جبي قال في حديث لصحيفة القبس (١٩٩٠/١/٢١) أن « الشعار الذي نعمل به هو المياه من أجل السلام لا الحرب لأن فيه مصلحة لنا ولجيراننا . . فكما أن لديكم سلاحاً قوياً هو سلاح النفط فإننا نملك سلاح المياه » (٢٥)

ويرد المستولون السوريون على مزاعم تركيا بأن « مبدأ السيادة المطلقة في المياه الدولية مبدأ مرفوض دولياً بالعرف والنصوص الدولية . وهناك قواعد أخرى نتمنى أن تحدد العلاقات مثل قواعد هلسنكي ، وهناك مبدأ الحقوق المكتسبة التي نصر عليها ، ونحن نريد أن نصل بأقصى سرعة إلى إتفاق وفق هذه التعاريف » (٢٦) - وتشير بعض التقارير والمعلومات - وفقاً لصحيفة الرأي الأردنية في ١٩٩٠/٢/٢١ - إلى أن الأزمة بين كل من تركيا وسوريا والعراق « ستستفحل بعد الإنتهاء من المشاريع المائية التركية . . حيث سيحدث نقص حاد في المياه في كل من سوريا والعراق مما سيؤدي إلى « حرب حتمية بين هذه البلدان » خاصة في حالة عدم التوصل إلى إتفاق بإقتسام المياه بين الدول الثلاثة .

موارد المياه التركية :

تقول تركيا أنها أصبحت « تمتلك فائضاً من المياه الصالح للاستعمال واقتрحت ومنذ سنوات عملية تصدير جانب من هذا الفائض عن طريق أنابيب أو ناقلات للدول الجنوبية في الشام والخليج . ويرجع ذلك إلى مايلي (٢٧) :

(أ) تتحكم تركيا في منابع مياه نهري الفرات ودجلة اللذين ينبعان من المنطقة الجبلية الشرقية لتركيا .

(ب) كما تحصل تركيا على مياه من نهر السيهان الذي يجري داخل أراضيها ويصب في البحر المتوسط عند ميناء الإسكندرونة .

(ج) بدأت تركيا منذ سنوات في تنفيذ مشروع ري وتوليد كهرباء بالطريقة الهيدرولوجية وتشمل بناء سدود على ضفاف نهري دجلة والفرات وبدأ تنفيذ هذا المشروع المسمى « أناضوليا » بدون استشارة سوريا والعراق .

(د) يجري في جنوب تركيا نهران آخران هما سيحون وجيحون

مشاريع تركيا المائية

أ - مشروع جنوب شرق الأناضول (غاب) :

أقامت تركيا ٢١ سداً و ١٧ محطة لتوليد الطاقة والكهرباء على مساحة تعادل مثلين ونصف مثل مساحة بلجيكا . . ويوصف هذا المشروع الضخم بأنه يعكس صورة تركيا الحديثة وسيزود العديد من المناطق التركية بالطاقة الكهربائية والماء .

وينتظر أن تنتهي الشركة الكبرى التي تنفذ هذا المشروع الضخم من عملها في عام (٢٠٠١م) و تقدر تكاليف المشروع بحوالي ١٨ مليار دولار .

ويتمثل أكبر جزء من هذا المشروع في « سد أتاتورك » الذي يبلغ ارتفاعه حوالي ١٦٦ متراً ، وطوله حوالي كيلو مترين (٢٨)

كما يذكر بعض المحللين أن تركيا لم تنشئ هذه السدود لتوليد الطاقة الكهربائية فقط بل إنها تهدف إلى « جر مياه الفرات لجنوب شرق تركيا لرى أراض زراعية جديدة في سهول ماردين لتكوين «سلة الغذاء» في تلك المنطقة .. ومركزاً غذائياً لمنطقة الشرق الأوسط » (٢٩) وأن تصبح مستقبلاً «سلة الفاكهة في المنطقة بعدما طرحت نفسها كمنتج خضروات لا منافس له في منطقة الخليج» (٣٠)

والعجيب أن تتم هذه الإستثمارات والمشاريع الضخمة في ظل غياب اتفاق دولي حول إقتسام مياه الفرات وطرق الإستفادة منها بين الدول الثلاث (تركيا ، سوريا والعراق) .

ويغطي مشروع (الغاب) مساحة ٧٣.٨٦٣ كم ٢ أى حوالي ٩.٥ من مساحة تركيا البالغة ٧٧٩.٤٥٩ كم ٢ وفي منطقة يبلغ عدد سكانها ٤ ملايين نسمة ونصف مليون من أصل ٥١ مليون نسمة . .

ومع انتهاء مشاريع ال (الغاب) عام ٢٠٠٥ - أو عام ٢٠٠١ وفقاً لمصادر أخرى - ستحقق تركيا فائضاً في إنتاج الطاقة الكهربائية تستطيع من خلاله أن تكون مصدر تزويد لجيرانها ، وفائضاً في إنتاج السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية توجه إلى الأسواق العربية ودول الشرق الأوسط . (٣١)

بحيرة سد أتاتورك

تعتبر بحيرة سد أتاتورك ثالث بحيرة صناعية في العالم من حيث حجم المياه بعد «وان» و«كيهان» في تركيا وتستوعب ٤٨ مليار متر مكعب من المياه ، وبدأت إنتاج الطاقة الكهربائية في مايو ١٩٩١ ، وأخر وحدة للطاقة (٨ محولات) سيتم تركيبها عام ١٩٩٣ (٣٢)

وكان قيام تركيا في ١٣ يناير ١٩٩٠ بحبس مياه الفرات « لملء خزان سد أتاتورك قرب أورفا في تركيا قرب الحدود السورية » (٣٣) يمثل سابقة هي الأولى من نوعها عبر التاريخ في نظر البعض بهذا الحجم .

وكان ينبغي أن يبلغ مستوى مياه خزان السد (٤٣٠) متراً على الأقل فوق مستوى مياه البحر

للسماح بإعادة فتح مجرى النهر^(٣٤)

وتفيد المعلومات الرسمية - طبقاً لصحيفة (الرأي) الأرنية في ٢١/٢/١٩٩٠ - أن حجم خزان سد أتاتورك يتسع لـ ٤٨ مليار متر مكعب من المياه .

وتحتاج عملية ملء هذا السد لمدة ستة أشهر على الأقل ، حيث أن المعدل السنوي لكافة مياه نهر الفرات تقدر بحوالى ٢٥ مليار متر مكعب^(٣٥) وهذا يعنى حاجة تركيا إلى إعادة وقف مياه الفرات عدة مرات أخرى وهكذا أسهمت « الغفلة العربية » الطويلة عن إقامة هذا السد التركى الكبير الذى أصبح الآن أمراً واقعاً لا سهيل إلى نقضه وهذا مما يدعو إلى دق أجراس الإنذار بقوة للتحذير من « الوضع المائى العربى الحرج » لاسيما وأن أصل المشكلة يعود لأكثر من ٢٠ عاماً عندما قررت تركيا البدء فى مشروع « جنوب شرق أناضوليا للرى وإقامة السدود »^(٣٦)

مشروع أنابيب السلام :

كانت تركيا قد طرحت عام ١٩٨٧ « مشروعاً لد أنابيب نقل المياه الى دول مجلس التعاون الخليجى من الأنهار التركية بواقع ٢,٥ مليون متر مكعب يومياً ، على أن يمر خط الأنابيب عبر البصرة ثم الكويت لينتهى فى دولة الإمارات العربية المتحدة » .^(٣٧)

ويقوم المشروع على « اقتراح » مؤداه أن تقوم تركيا - بما عرف عنها من وفرة فى مياه الأنهار - بإمداد الدول المجاورة لتركيا بالمياه ولا مانع لديها من أن تقوم بمد خط أنابيب يمر عبر الدول المحيطة بها كالسعودية والعراق وسوريا وإسرائيل ،

وينظر الاقتراح التركى إلى إسرائيل نظرة مثالية حيث أن هناك فكرة سيطرت على الرئيس أوزال (صاحب المشروع) مؤداها أن « السبب الرئيس فى التصرفات التوسعية لإسرائيل هو النقص الشديد لموارد المياه لديها وأنها بسبب ذلك تسعى لإحتلال أراض عربية أخرى غنية بمصادر المياه » وفى رأى أوزال أن « الماء مقابل السلام فى الشرق الأوسط » بمعنى أن إسرائيل « إذا توفرت لديها المياه التى تكفيها من شر العطش سوف تكف عن أطماعها التوسعية وترضى بمساحتها الحالية »^(٣٨)

ولهذا تقدمت تركيا بمشروعها « عبر تعبير جميل » فأسمته « أنابيب السلام » من أجل تسويق مياه نهري « سيحون وجيحون » التركيين لدول مجلس التعاون الخليجى وبعض الأقطار العربية الأخرى مثل سوريا والعراق والأردن ولبنان وإسرائيل التى تتعاون معها تركيا فى مجالات المياه منذ فترة .

وفى ضوء التقارب التركى مع الرياض والقاهرة « تولفت المباحثات الثنائية بين تركيا وإسرائيل فى مجالات التعاون المائى » كما ذكر بعض المراقبين - حيث أثرت أنقرة أن تعريث وترقب نتائج المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف الخاصة بموضوع المياه خلال خريف عام ١٩٩٢ وحتى الآن^(٣٩)

وكان الرئيس حسنى مبارك قد قام بزيارة تركيا فى مايو ١٩٩١ وأجرى مباحثات فى مساء ١٨/٥/١٩٩١ مع الرئيس التركى أوزال فى أنقره وتم خلالها بحث عدد من النقاط الهامة المتعلقة

بإستقرار منطقة الشرق الأوسط ، خاصة بعد التجربة التي مرت بها المنطقة أثناء وأعقاب حرب الخليج ... وطرح الرئيس التركي تورجوت أوزال مشروع خط أنابيب مياه السلام الذي يمتد من تركيا إلى الدول العربية لدفع جهود التنمية في هذه الدول ويقوم المشروع على الإستفادة من نهري سيحون وجيحون بجنوب الأناضول لنقل فائض المياه بهما الذي يصل إلى ١٥ مليون متر مكعب يومياً إلى دول الشرق الأوسط عبر خط أنابيب إلى دول الخليج سوريا والأردن والسعودية (٤٠) .

(١) وصف مشروع أنابيب المياه التركي :

يتلخص مشروع أنابيب السلام في « نقل جزء من مياه نهري سيحون وجيحون التركييين جنوباً بواسطة خطي أنابيب وذلك كما يلي :

١- أنبوب غربي يتكون من خطين متوازيين يسيران حتى عمان حيث ينحرف أحدهما إلى إسرائيل ، في حين يتابع الآخر سيره حتى المملكة العربية السعودية لينقل إليها ١.٥٠٠ مليون متر مكعب يومياً ، وماراً بالأردن (٦٠٠ ألف متر مكعب) وسوريا - ١.١ مليون متر مكعب يومياً) وهكذا يضخ هذا الخط حوالي ٣.٥ مليون متر مكعب من المياه يومياً .

٢- الخط الشرقي أو « خط الخليج » من المتوقع أن يمر عبر سوريا والأردن ثم السعودية (٨٠٠ ألف متر مكعب يومياً) فالبحرين (٢٠٠ ألف) وقطر (١٠٠ ألف) فالإمارات (٦٠٠ ألف) وعمان (٢٠٠ ألف متر مكعب يومياً) .

وتبلغ حصة الكويت حسب المشروع ٦٠٠ ألف متر مكعب يومياً .

علماً بأن الكويت كانت قد وقعت إتفاقية لنقل المياه من الجنوب العراقي وبكميات كبيرة (٥٥٠ مليون جالون في اليوم ويسقف يصل إلى ١٢٠٠ مليون) . وتوقفت تماماً بعد الغزو العراقي للكويت (٤١) .

(٢) تمويل المشروع :

أعلن وزير الدولة التركي أشين شلبى في أبو ظبي في ١٥/٥/١٩٩١ إستعداد تركيا « لتنفيذ خطط لإمداد دول الخليج بالمياه عبر « أنبوب السلام » والعمل سوياً مع هذه الدول لتحقيق هذا الهدف الكبير ... شرط أن يكون بتمويل مشترك لأنه على حد قوله مشروع ضخم ولا يمكن تحقيقه إلا بالتعاون » (٤٢) . ويقصد بالتعاون توجيه الدعوة لدول الخليج لتمويل هذا المشروع .

(٣) أهمية مشروع السلام التركي :

تعطى بعض التقديرات قيمة كبيرة لمشروع السلام التركي - على الرغم من وجود بعض الشكوك حوله - ونرجع أهميته إلى مايلي :

أ - استمرار قلة المياه في منطقة الشرق الأوسط يعطى أهمية لأي حلول طموحة كمشروع أنابيب السلام التركي « (٤٣)

ب - أن هذا المشروع يمكن أن يسد عجزاً في المياه لدى إسرائيل ويوقف نهماً إلى مزيد من التوسع (وفقاً للتقدير التركي) .

ج - توفير كميات من المياه العذبة لدول الخليج التي ليس لديها مصادر للمياه العذبة والتي تعتمد على تحلية مياه البحر .

(٤) العيوب الإستراتيجية للمشروع التركي :

يمكن طرح العديد من العيوب وذلك كما يلي :

أ - لم ينجح القادة الأتراك في إعطاء الثقة لأهداف تركيا من المشروع خاصة وأن عملية البدء في مشروع « أناضوليا » تمت دون إستشارة الدولتين المشتركتين مع تركيا في الإلتفاف بماه القرات (سوريا والعراق) .

ب - صعوبة إعتماأ أى دولة أو أى مجموعة دول في سد حاجتها الحيوية من المياه على مصادر من خارج حدودها ، خاصة خلال نظام يمكن التحكم فيه والمناورة به مثل أنايب المياه . . والإعتماأ على ذلك « يعد نقطة ضعف من الناحية الجغرافية السياسية » .

ج - يمكن للدول العربية الإعتماأ فقط على استيراد المياه من تركيا على أن يكون حلاً قصيراً أو متوسط المدى تتمكن هذه الدول من النجاح في تنمية مصادر مياه أكثر ضماناً .

د - رفضت السعودية والكويت المشروع التركي عند طرحه ورأت الدولتان أنه يكبدهما نفقات أكثر من نفقات تحلية مياه البحر .

هـ - ذكر كبار المسئولين السعوديين والكويتيين أن المشروع يؤدي إلى تحكم تركيا في سيادة دول الخليج على مواردها المائية .

و - يمكن أن يتعرض خط أنايب المياه للهجمات وأعمال التخريب نظراً لمروءه في أراضى عدة دول .

(٥) وجهة النظر العربية في المشروع :

كشف وزير الكهرباء والماء في دولة الإمارات العربية المتحدة (حميد ناصر العويس) في ١٤/١/١٩٩٠ عن أن « نتائج الدراسات التي أجريت على « مشروع السلام » لجر المياه من تركيا . . لاتزال غير مشجعة بعدما أكدت إرتفاع النفقات في صورة كبيرة جداً على دول الخليج » .

وهواجه مشروع الأنايب التركي عدة عقبات تمثل فيما يلي (٤٤) :

أ- مدى إتفاق كافة دول المنطقة المعنية على هذا الإقتراح .

ب- صعوبة موافقة الدول العربية المعنية على تمرير المياه التركية عبر أراضيها إلى إسرائيل .

ج - تمثل عملية تمويل المشروع عقبة كبيرة حيث تصل تكلفته إلى عدة مليارات .

د - عدم وجود ضمانات لإمكانية إستمرار إمداد الدول العربية بالمياه التركية .

(٦) مقترحات بشأن أنابيب المياه :

طرح السيد حميد ناصر العويس وزير الكهرباء والماء بدولة الإمارات العربية المتحدة تصوراً حول نقل المياه عبر الأنابيب وذلك فى ١٤/٥/١٩٩١ أثناء مشاركته فى المؤتمر العالمى للموارد المائية بالمغرب .

ويهدف هذا التصور إلى ضمان عدم قطع مياه الأنابيب . . وضمان الحماية من أية مشاكل بسبب التغيرات فى العلاقات الدولية التى قد تؤثر على إمدادات المياه وتتضمن المقترحات أن تتم عملية « توقيع إتفاقية الأنابيب ضمن نظام دولى معترف به وموقع عليه من قبل جهات دولية لضمان تدفق المياه بين الدول دون تعرض هذه الدول لضرر نتيجة إتخاذ قرارات قد تؤدى إلى حرمانها من المياه كما حدث من قبل بين العديد من دول العالم » وأشار العويس إلى « مشاريع عديدة فى هذا المضمار مثل مشروع تركيا وإيران لمد أنابيب لدول مجاورة » .

(٧) مدى إستفادة إسرائيل من المشروع :

نفى كاند مير أوتيهون سفير تركيا لدى مصر فى ٢/٥/١٩٩١ الأنباء التى ذكرت - فى ذلك الحين - أن تركيا ستقوم بتوصيل المياه إلى إسرائيل . . ووصف هذه الأنباء بأنها لا أساس لها من الصحة « * وأشار السفير التركى إلى مشروع « المياه من أجل السلام » لتوصيل المياه إلى الدول العربية موضحاً أن هذا المشروع لا يتضمن تقديم المياه إلى إسرائيل أو المرور عبرها » (٤٥) وكان مقررأ مناقشة المشروع التركى فى مؤتمر دولى حول المياه فى منطقة الشرق الأوسط على أن يعقد فى نوفمبر ١٩٩١ بتركيا وتم تأجيله فى انتظار نتائج مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل .

وجهة النظر الإسرائيلية فى المشروع :

« أعتبرت إسرائيل أن مشروع تزويد تركيا للدول العربية بالمياه يهدد أمنها بشكل مباشر وخاصة خلال العقد القادم وحيث ستتوفر لتلك الدول العربية مصادر مياه عذبة تمكنها من إستصلاح المزيد من الأراضى الصحراوية » وهذا بما « يهدد الأحلام الزراعية المستقبلية (الإسرائيلية) للتحكم فى إقتصاد المنطقة خلال نهاية هذا القرن » (٤٦)

أفكار الرئيس أوزال بشأن المياه :

كان الرئيس التركى السابق تورجوت أوزال أكثر المسئولين الذين تعرضوا لمسألة المياه ومشكلة نقص المياه . . حيث طرح مشروع أنابيب السلام منذ عام ١٩٨٧ عندما كان رئيساً لوزراء تركيا قد صرح أوزال فى حديث لصحيفة «الحياة» فى ٢٤/١/١٩٩٠ بأن « سيعيد إحياء مشروع أنابيب السلام » . وذكرت صحيفة «حرية» التركية فى ٤/٢/١٩٩١ أن « تركيا ستعمل على حل مشكلة المياه (فى منطقة الشرق الأوسط) وتنفيذ مشروع السلام الذى دعى إليه أوزال منذ أعوام والذى ينص على مد أنابيب للمياه من نهري سيحون وجيحون إلى دول الخليج » (٤٧)

ورد الرئيس أوزال خلال زيارته للولايات المتحدة في أبريل ١٩٩١ الإقتراح الخاص بحل مشكلة المياه في دول المنطقة «وخاصة إسرائيل والأردن وسوريا والأراضي المحتلة» فيما سمي بمشروع «أنابيب السلام» (٤٨)

كما نشرت صحيفة (الشرق الأوسط) أثناء حرب تحرير الكويت (١٧/٢/١٩٩١) مقالاً بصفتها الأولى بقلم الرئيس التركي تورجوت أوزال بعنوان «الشرق الأوسط لن يعود كما كان» وذكر فيه أن «تركيا قد تساهم في إرساء دعائم السلام في المنطقة إذا ما مدت يد العون إلى الشرق الأوسط دون أن تستثير مشاعر أحد» وقال :

- « أن الخطوة الأولى نحو السلام الدائم .. هي العمل على إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي والمسألة الفلسطينية بأسرع وقت ممكن ..

« لا بد من أن يحل التعاون محل الصراع ، وهذا لا يتحقق بدون التعاون الإقتصادي المتبادل .

« نحن مستعدون أيضاً لتنفيذ كل المشاريع التي تعيد بناء المنطقة اقتصادياً مثل مشاريع تنمية الموارد المائية بما فيها طريق إيصال مياه الأنهار التركية إلى شبه الجزيرة العربية في خطوط أنابيب تسير جنباً إلى جنب مع أنابيب النفط والغاز ونحن على أتم استعداد كذلك للإسهام في مشاريع أخرى مثل السدود والطرق والاتصالات الهاتفية...»

وجاء الإقتراح التركي نتيجة « فكرة تسيطر على الرئيس التركي أوزال وتقوم على «مظنة» أن توفير المياه لإسرائيل « يضمن تحقيق السلام في المنطقة وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي » (٤٩)

ويمكن اعتبار هذا الإقتراح إمتداداً أو توثيقاً لعلاقات خاصة جداً قامت مؤخراً بين تركيا وإسرائيل «لإمداد الأخيرة بمياه الشرب التركية في «فناطيس» كبرى يتم جرها عبر البحر المتوسط إلى موانئ إسرائيل وتقوم بذلك إحدى الشركات الخاصة التركية .

حرب تحرير الكويت وتداعياتها :

ألمحت صحيفة «الإنديبندنت» البريطانية في تقرير لها في فبراير ١٩٩١ إلى أنه « بإمكان الرئيس التركي تورجوت أوزال نظرياً أن يمنع تدفق المياه الى العراق عبر نهر الفرات عن طريق السيطرة على إمدادات المياه إلى بحيرة أتاتورك الواقعة خلف سد أتاتورك .

ومضت الصحيفة تقول أنه « على الرغم من أن الرئيس أوزال تعهد بأنه لن يستخدم المياه كسلاح في حرب الخليج إلا أنه بإمكانه أن يقوم بملء بحيرة سد أتاتورك بما تحتاجه من المياه الآن مع إندلاع الحرب ويترك العراق في أمس الحاجة الى المياه وذلك بالطبع بعد الإتفاق مع سوريا .

واختتمت « الإنديبندنت » تقريرها بالقول أن الرئيس التركي إذا لم يستخدم المياه كسلاح في مرحلة الحرب فذلك يعنى بأن تركيا يمكن الثقة بها كمصدر للإمداد بالمياه ولمدة طويلة» (٥٠)

كما صرح وزير الخارجية التركي أحمد كوجنيجيى البتيموجين في لقاء صحفي بواشنطن في

١٩٩١/٢/٢٢ بأن « في وسع دول منطقة الشرق الأوسط أن تضمن تحقيق سلام دائم بعد إنتهاء حرب الخليج ، وذلك بإقامة مشاريع ضخمة تشمل المنطقة كلها لإعطاء جميع شعوبها نصيباً من المياه يصعب عليها أن تقامر بفقدانه » .

وقال أنه « ينهض على دول المنطقة أن تستحدث مشاريع ضخمة تربط بينها » معتبراً أن « من شأن ذلك أن يزيل احتمال اللجوء الى الخيار العسكري لحل النزاعات » .

وذكر المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية مراد سونجار في ١٩٩١/٤/٩ (صحيفة عُمان) أنه يجري الإعداد في أنقرة لاتفاقيات جديدة لتوزيع المياه ولكن « لن يتم تنفيذها إلا عندما يعود الاستقرار الداخلي في العراق مرة أخرى » .

وفي أول حديث لصحيفة عربية بعد تحرير الكويت أدلى الرئيس التركي أوزال بحديث إلى صحيفة الشرق الأوسط في ١٩٩١/٤/٢٩ تحدث فيه عن « دور تركيا في عملية السلام في الشرق الأوسط » وقال أن لتركيا دوراً مهماً جداً ، نحن على استعداد لتأمين المياه للمنطقة شرط أن يتم التوصل إلى اتفاق يحل المشكلة العربية الإسرائيلية .

لماذا المياه ؟

- يجيب أوزال - لانها العنصر الأساسي في المنطقة وتركيا على إستعداد لتأمين المياه في حالة إقرار السلام ، فبدون السلام لا أستطيع أن أضخ أنابيب الإمدادات وأكد أوزال أن مشروع خط أنابيب السلام مازال قائماً » .

٧- دول مجلس التعاون الخليجي وأنابيب السلام .

قرر المجلس الوطني الكويتي في ١٩٩١/٩/٧ وبعد شهور قليلة من تحرير الكويت أن يدرس إعادة بحث مشروع جلب المياه العذبة عن طريق أنابيب من تركيا إلى الكويت وبعض دول مجلس التعاون . . وكذلك تشكيل لجنة مشتركة بين دول المجلس لمتابعة المشروع» (٥١)

وجاء هذا الموقف الكويتي والخليجي بعد ماشهدته منطقة الخليج منذ الثاني من أغسطس ١٩٩٠ بغزو العراق لدولة الكويت واحتلاله لها إلى أن تم تحريرها في آخر فبراير ١٩٩١ . .

وهكذا يثور تساؤل عن خطر احتمال قيام « هيئة مائية تركية على الشرق الأوسط وبالدرجة الأولى على سوريا والعراق ؟ »

ويلاحظ أن الإعلام الغربي يعرض مشروع تركيا بشأن « أنابيب السلام » ولكنه « يقوم في ذات الوقت بتسفيه هذه الخطة لأنها قديمة جداً ، ولا يدعمها إلا دراسة أمريكية تناولت جدواها . لأن « مشكلة تمويل المشروع لا تجد حلاً فلا العربية السعودية ولا الكويت ولا الإمارات متحمسة لإعطاء أنقرة وسيلة ضغط دائم على كل جيرانها » . .

وتقول بعض الآراء في الغرب وفي إسرائيل أن « على دول الخليج أن تقول مشاريع المياه » إما نقداً وأما بمقايضة النفط (حيث طرح أن يعطى الخليج النفط للبنان مقابل أن يعطى الأخير المياه لإسرائيل) .

ويبدو أن دول الخليج أو بعضها مستعد لذلك . . . وقد يفسر ذلك إعلان الولايات المتحدة عن تشكيل لجنة من إسرائيل والسعودية في إطار التحضير لمؤتمر مدريد للسلام - « يتحاور فيها وفدان واحد إسرائيلي والأخر سعودي » (٥٢)

مشروع شط العرب - الكويت والخليج :

كانت صحيفة الرأي الأردنية قد أشارت في ١٣/١/١٩٩٠ إلى « مشروع شط العرب - الكويت والخليج الذي اقترح حينئذ كمصدر لسحب المياه العذبة إلى الكويت ودول الخليج العربي لتحويل صحرائها إلى أراضٍ خضراء يعم خيرها كافة أرجاء الوطن العربي » (٥٣)

وكانت الكويت قد وقعت في عام ١٩٨٩ « اتفاقية لنقل المياه من جنوب العراق وبكميات كبيرة تقدر بحوالي ٥٥٠ مليون جالون في اليوم ويسقف يصل إلى ١٢٠٠ مليون » وفقاً لما ذكرته دراسة نشرتها صحيفة البيان الصادرة في دبي في ٣٠/١٠/١٩٨٩

الدعوة التركية لعقد مؤتمر للمياه في الشرق الأوسط :

كان من المقرر أن ينعقد في نوفمبر ١٩٩١ في إسطنبول مؤتمر قمة للمياه ، ليمثل خطوة تمهيدية للوصول إلى ضوابط وقواعد صارمة واتفاقات يوقع عليها جميع الأطراف .

على أن يشارك في المؤتمر بجانب الشرق الأوسط بما فيه دول شمال أفريقيا - الولايات المتحدة وروسيا - وبعض الدول الأوروبية وهيئات دولية منها الأمم المتحدة والبنك الدولي .

على أن يتضمن جدول الأعمال عدة نقاط هامة من بينها :

* مشروع أوزال « أنابيب السلام » للمياه .

* رسم خريطة دقيقة للموارد والإحتياجات المائية في منطقة الشرق الأوسط الآن وغداً .

* وضع المعايير التي يتم على أساسها توزيع هذه الموارد .

ويبدأ الإعداد لمؤتمر اسطنبول للمياه تحت رعاية جويس ستار رئيسة برنامج المبادرة العالمية للبحث في مشكلة المياه والتي صرحت في ٢٤/٢/١٩٩١ (صحيفة الحياة) بأنه سيحضر القمة ممثلون عن البنك الدولي وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، والدول المانحة للمعونات إلى جانب ممثلي دول المنطقة .

وقابلت الولايات المتحدة اقتراح عقد قمة أسطنبول للمياه بفتور حيث أعلنت جويس ستار (صحيفة الحياة ٢٤/٢/١٩٩١) عن تلقي رد إيجابي من دول المنطقة والمجموعة الأوروبية وأضافت « لكننا في إنتظار رد رئيس الولايات المتحدة »

وذكر اليمتوجين وزير خارجية تركيا في ذلك الوقت « أن إسرائيل لم توجه إليها دعوة لحضور قمة المياه » .

وحدث أن أعلنت تركيا في ٧/١٠/١٩٩١ في بيان لوزارة الخارجية التركية تأجيل مؤتمر اسطنبول للمياه « لتفادي التشويش على الجهود التي تتزعمها الولايات المتحدة لعقد محادثات لإحلال السلام في الشرق الأوسط . وقال البيان :

« تأجل مؤتمر المياه في الشرق الأوسط إلى موعد آخر إنتظاراً لنتيجة الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر سلام في الشرق الأوسط وتطور الأوضاع في المنطقة بما يسمح بمشاركة جميع الأطراف » .
وكانت بعض الأطراف العربية وفي مقدمتها سوريا قد اعترضت على حضور إسرائيل أو محاولة مشاركتها في المؤتمر .

وقال يوفال نثمان وزير العلوم الإسرائيلي وزعيم حزب هاتحجباء المتطرف في ٢٤/٨/١٩٩١ أنه سيطلب من الحكومة - حكومة شامير في ذلك الحين - « العودة عن موافقتها على المشاركة في مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط بعد أن استبعدت إسرائيل من المشاركة في مؤتمر إقليمي حول المياه يقصد مؤتمر اسطنبول » .

وأضاف أن معارضة سوريا لمشاركة إسرائيل في المؤتمر الإقليمي حول المياه يشهد أن دمشق « تتمسك بكل عدائها لإسرائيل » .

وأعربت مصادر إسرائيلية عن استيائها لاستبعاد إسرائيل من المؤتمر . . وأبدت خيبة أملها إزاء الموقف التركي وذلك رداً على ما كان مصدر رسمي تركي قد أعلنه من أن إسرائيل لم تدع إلى مؤتمر اسطنبول للمياه « بسبب معارضة دول في المنطقة » .

إستمرار التعنت التركي :

أنهت اللجنة السورية - العراقية - التركية الخاصة بالمياه اجتماعها الدوري الـ ١٦ في أوائل أكتوبر ١٩٩٢ دون التوصل إلى توقيع محضر مشترك بسبب « تعنت الجانب التركي ومماطلته » بهدف الإنتهاء من تنفيذ مشاريعه المقامة على نهري دجلة والفرات . وذكرت صحيفة الحياة اللندنية في ٤/١٠/١٩٩٢ أن الإجتماع اقتصر على البحث في المعلومات المائية والمناخية وتقديم تنفيذ أعمال السدود تكرار المواقف السابقة القائلة بضرورة تسريع أعمال اللجنة الفنية المختلطة » .

وقدم وفد سورية خلال الإجتماعات « اقتراحاً عملياً » على حد تعبير رئيس الوفد السوري ماجد داود خبير المياه الدولية - « لتسريع عمل اللجنة وتحقيق الهدف الذي أقيمت من أجله في عام ١٩٨٠ ، أي التوصل إلى قسمة عادلة لمياه النهرين ويرتكز الاقتراح السوري على أربع نقاط هي :

أ - ضرورة الإتفاق على الوارد المائي الطبيعي في نهري دجلة والفرات .

ب - تحديد الإحتياجات المائية للمشاريع القائمة ، وتلك التي هي قيد التنفيذ والمخطط لها على النهرين في الدول الثلاثة .

ج - تحديد الأسس القانونية الدولية التي ستستند إليها قسمة مياه دجلة والفرات .

د - وضع تقرير بالنقاط الثلاث المذكورة يقدم إلى الحكومات الثلاث مرفقاً بالتوصيات اللازمة التي قد تؤدي إلى قسمة مياه النهرين في إجتماع للوزراء المعنيين في الدول الثلاث من أجل إقرار حصة كل بلد في مياه كل من النهرين على حده .



هوامش الفصل الخامس

- (١) عماد جاد ، إسرائيل والمورد المائية . . مجلة (صامد الإقتصادى) عدد يونيو ١٩٩٢ ص ٧١ . ٧٢
- (٢) حمد السعيد الموعد ، حرب المياه فى الشرق الأوسط ، سلسلة الثقافة للجميع
- (٣) ، دمشق ، دار كتعان ، للدراسات النشر ، ص ١٧ . ١٨
- (٤) حمد سعيد الموعد حرب المياه فى الشرق الأوسط ص ١٩
- (٥) صحيفة الحياة ١٩٩١/٩/٨
- (٦) صحيفة الحياة ١٩٩١/٩/٨
- (٦) حمد سعيد الموعد حرب المياه فى الشرق الأوسط ص ٢٠
- (٧) صحيفة السياسة الكويتية ١٩٩٠/٤/١٨
- (٨) صحيفة السياسة نفس المصدر دراسة نورمان مايرز، مجلة شئون استراتيجية .
- (٩) حياة الحويك عطية ، المياه والتطبيع والتمويل فى الإعلام الغربى مجلة صامد ، العدد ٨٩ ص ٢٣١ .
- (١٠) جون كيلى مراسل صحفى بشبكة «اى . بى . سى» التلفزيونية الأمريكية . وقد غطى العالم العربى لسنوات عديدة كمراسل لصحيفة كريستيان ساينس مونيتور .
- أنظر : جون كيلى ، المياه فى فلسطين ثورة الصراع الدائم ترجمة محمود برهوم . محمد خروب ، ط ١ ، عمان دار الكرمل ١٩٨٩ ص ٨ . ٩
- (١١) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه فى الشرق الأوسط ، ص ٢٣
- (١٢) محمود سمير أحمد ، معارك المياه المقبلة فى الشرق الأوسط دار المستقبل العربى ، القاهرة ، (١٩٩١) ص ١٥٥
- (١٣) حمد سعيد الموعد ، المصدر السابق ، ص ٢٢
- (١٤) د. عمرن أبو صبيح ، المياه والصراع فى الشرق الأوسط مصدر سابق ص ٢٧
- (١٥) د. عمرن أبو صبيح ، نفس المصدر ، ص ٢٧
- (١٦) نافذ أبو حسنة ، الأبعاد السياسية لمشكلة المياه فى الشرق الأوسط ، مجلة صامد الإقتصادى، العدد ٨٩ سبتمبر ١٩٩٢ ص ٤٢ .
- (١٧) صحيفة القبس الكويتية ١٩٩٠/٥/٧ .
- (١٨) ياسر على هاشم ، الأبعاد السياسية والإقتصادية والقانونية لأزمة المياه ، السياسة الدولية (العدد ١٠٤) .
- (١٩) صحيفة الرياض، السعودية ١٩٩٠/١/٤
- (٢٠) انظر : عمر سراج أبو رزبه (أستاذ مشارك فى إدارة وتخطيط موارد المياه بالقسم المدنى جامعة الملك عبد العزيز (جده) ، دراسة بعنوان « واقع المياه العربية يفرض التنبه للمطرقة» صحيفة الشرق الأوسط فى ١٩٩٠/٢/٢٥
- (٢١) د. محمد طلعت الغنيمى (أستاذ القانون الدولى جامعة الإسكندرية) - الحبيب القانونى بوزارة البترول والثروة المعدنية (السعودية) ودراسة بعنوان « تركيا ووقف تدفق مياه نهر الفرات فى ضوء أحكام القانون الدولى والنظرية الإسلامية ، صحيفة الشرق الأوسط فى ١٩٨٩/١٢/٢٨
- (٢٢) د. على حميد العبيدى ، قضية مياه الفرات فى أحكام القانون الدولى ، صحيفة الجمهورية العراقية ١٩٩٠/٣/١٧
- (٢٣) د. على حميد العبيد مياه الفرات فى أحكام القانون الدولى ، صحيفة الجمهورية العراقية فى ١٩٩٠/٣/١٧
- (٢٤) صحيفة (الأخبار) المصرية ١٩٩١/٩/٢٦
- (٢٥) صحيفة القبس الكويتية ١٩٩٠/١/٢١
- (٢٦) صحيفة القبس الكويتية ٩٩٠/١/٢٥

- (٢٧) صحيفة الرأي الأردنية ١٩٩١/٤/٢٦
- (٢٨) صحيفة « القبس » الكويتية ١٩٩٠/١/٧
- (٢٩) صحيفة « الرأي » الأردنية ١٩٩٠/٢/٢١
- (٣٠) سليم حداد ، اقتسام المياه العربية التركية المشتركة . صحيفة الرأي الأردنية ١٩٩٠/٣/٧
- (٣١) صحيفة القبس الكويتية ١٩٩٠/١/٢١
- (٣٢) صحيفة القبس الكويتية ١٩٩٠/١/٢٩
- (٣٣) الحياة ١٩٩٠/٢/٨
- (٣٤) صحيفة (الرأي) ١٩٩٠/٢/٢١
- (٣٥) صحيفة الحياة ١٩٩٠/٢/٨
- (٣٦) صحيفة (الخليج) ١٩٩٠/١/٢١
- (٣٧) صحيفة الحياة ١٩٩٠/١/١٥
- (٣٨) صحيفة الأخبار ١٩٩١/٤/١٦
- (٣٩) المصدر صحيفة الرأي الأردنية ١٩٨٩/٤/٢٦
- (٣٩) صحيفة الأخبار ١٩٩١/٥/١٩
- (٤٠) عبد الحكيم مرة ، أبعاد أزمة المياه بين العرب وتركيا . مشروع أنابيب السلام الإستراتيجي . . هلى يرى النور فى التسعينيات صحيفة البيان فى ١٩٨٩/١٠/٣٠
- (٤١) عبد الحكيم مرة ، المصدر السابق
- (٤٢) صحيفة الحياة ١٩٩١/٥/١٦
- (٤٣) د. رمزي مسلم الموارد المائية فى الشرق الأوسط ، صحيفة الرأي ١٩٨٩/٤/٢٦
- (٤٤) الحياة ١٩٩٠/١/١٥
- (٤٥) صحيفة الثورة السورية ١٩٩١/٥/٣ .
- (٤٦) صحيفة الشرق الأوسط ١٩٩٠/١/٢٦ تقرير عن وكالة (ق . ن . أ) بعنوان « التهديد الإسرائيلى للمياه فى منطقة الشرق الأوسط » .
- (٤٧) الشرق الأوسط فى ١٩٩١/٢/٥ (صفحة أولى) .
- (٤٨) الأهرام ١٩٩١/٤/٣٠
- (٤٩) الأخبار ١٩٩١/٤/١٦
- (٥٠) صحيفة البيان فى ١٩٩١/٢/١٢
- (٥١) صحيفة عكاظ السعودية فى ٩٩١/٩/٨
- (٥٢) حياة الحوريك عطية، المياه والتطبيع والتمويل فى إعلان الغربى مجلة صامد، العدد ٨٩ ص ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٥ .
- (٥٣) سويلم حداد، تركيا وإسرائيل وحرب «العطش» ، صحيفة الرأي الأردنية فى ١٩٩٠/١/١٣ .
- (٥٤) عبد الحكيم مرة ، أبعاد أزمة المياه بين العرب وتركيا ، نهر الفرات بارومتر العلاقات »

الفصل السادس

إسرائيل والمياه اللبنانية

يعترف بعض الإسرائيليين بأن صعوبات قطاع المياه لم تفرض على إسرائيل سياستها الداخلية فحسب بل فرضت أيضاً مسارات في سياستها الخارجية . . . وعلى سبيل المثال فإن «إسرائيل أقامت العلاقة بالرائد سعد حداد (سنة ١٩٧٦) من أجل استخدام نهري حاصبيا والوزاني ، اللذين يصبان في نهر الحاصباني ، ومن أجل استخدام مياه فرعية أيضاً» وهذا ما أقره الباحثان ت. نافي (Naff) ، ر. س. . متسون (Matson) اللذان يقولان أن إسرائيل توغلت في لبنان عام ١٩٨٧ حتى نهر الليطاني ، وأن الجيش الإسرائيلي اجتاز نهر الأولى ، إبان عملية غزو لبنان وانسجماً مع هذه الأوضاع يعتقدان في إمكانية تطبيق مشروع جونستون نظرياً . . (١)

ولنحاول أن نتعرف على خلفية هذه التطلعات الإسرائيلية والصهيونية إلى المياه اللبنانية.

الحركة الصهيونية والمياه اللبنانية:

وضعت الحركة الصهيونية منذ موطنها الأول في بال أنهار لبنان في مخططاتها المستقبلية، . . . وحاولت في مرحلة التحضير لوعده بلفور عام ١٩١٧ إقناع بريطانيا بجعل الليطاني حدود فلسطين الشمالية .

وطالبت الحركة أيضاً في مؤتمر السلام في فرساي عام ١٩١٩ بمياه نهر الليطاني . . . وأعلنت جهاراً عن رغبتها في الإستيلاء على جنوب لبنان ، وجبل الشيخ وقالت في كتاب لها إلى الحكومة البريطانية . (٢):

«إن الحقيقة الأساسية فيما يتعلق بحدود فلسطين أنه لا بد من إدخال المياه الضرورية للرى والقوة الكهربائية ضمن هذه الحدود، وذلك يشمل مجرى نهر الليطاني، ومنابع نهر الأردن، وثلوج جبل الشيخ»

المياه اللبنانية في عهد الإنتداب الفرنسي:

أقر مؤتمر سان ريمو (أبريل عام ١٩٢٠) الإنتداب البريطاني على فلسطين والعراق والإنتداب الفرنسي على سوريا ولبنان وبعده اشتد النزاع بين الحكومتين المنتدبتين على الحدود الفلسطينية - اللبنانية .

واقترحت فرنسا خطأ في الشمال يمتد من رأس الناقورة ويتجه نحو المطة وبانياس إلى الشاطئ الشمالي للحولة ورغم أن هذا الاقتراح أدخل المستعمرات اليهودية الواقعة في الجليل الشرقي الأعلى ضمن فلسطين إلا أنه لم يرض الصهاينة وفي أغسطس عام ١٩٤٠ رسم الجنرال (غورو) الحدود الحالية للبنان وقلصت الخريطة الجديدة مساحته الجغرافية السابقة ومع ذلك لم ترض الحركة الصهيونية بالتوزيع الجديد للحدود لأنه أخرج الليطاني وصيدا وصور من مناطق النفوذ البريطاني .

وهكذا لم تجد الحركة الصهيونية أمامها سوى الإكتفاء بالاستفادة من مياه الليطاني دون أن تنال

أيـه مكاسب إقليمية . . وواصلت الحركة مساعيها الحثيثة لضمّ الأنهار اللبنانية وكشف بن جوريون في وثيقة سرية أعدها عام ١٩٤١ بأن « أراضي النقب القاحلة وكذلك مياه نهري الأردن والليطاني يجب أن تكون مشمولة داخل حدودنا »^(٣) على حد قوله .

كما كشف ونستون تشرشل رئيس الحكومة البريطانية في عام ١٩٤١ أمام مجلس العموم عن أن « اليهود طالبوا الحكومة البريطانية أن تطلق أيديهم في فلسطين كلها ، وأن يضم إليها جنوب لبنان الذي فيه نهر الليطاني »

قرار التقسيم وقيام إسرائيل :

صدر قرار تقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ فاستولت إسرائيل على الجليل الأعلى المجاور للبنان الذي نص قرار التقسيم أن يكون من نصيب الدولة العربية مما جعل حدود إسرائيل تتقدم في الشمال في محاذاة الحدود اللبنانية حيث توجد مصادر المياه .

وأخذت الحركة الصهيونية والحكومة الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ تولي اهتماماً نشطاً بمياه الليطاني . وقد أثار مندوب إسرائيل في اجتماعات لجنة التوفيق الدولية في عام ١٩٤٩ مسألة الليطاني . . وأوصت اللجنة في تقريرها النهائي باستثمار (سبعة أثمان) مياه الليطاني في إسرائيل بعد تحويله إلى وادي الأردن . وكانت حجة لجنة التوفيق الدولية أن مياه الليطاني تزيد عن حاجة لبنان »^(٤) .

وكشف أبا إيبان في عام ١٩٥١ مجدداً عن مشاريع إسرائيل في لبنان فقال : « نولي نهر الأردن ومنابعه كل اهتمام وهذا يعني أن إسرائيل تسعى إلى الإستيلاء على أفضية حاصبياً وراشياً ومرجعيون ، وجزء من سهل البقاع الغربي في لبنان »^(٥)

كما فاجأت الولايات المتحدة الأمريكية المنطقة بمشروعها الشهير الذي تقدم به المبعوث الأمريكي (جونستون) أحد المختصين في شئون الشرق الأوسط بوزارة الدفاع الأمريكية في عام ١٩٥٣ . وكان المشروع رغم فشله بمثابة الإشارة الواضحة والرسمية أمام العالم على نية إسرائيل في الإستيلاء على جزء من نهر الليطاني مهما كلف الأمر ومهما حدث في المنطقة »^(٦) وهكذا يمكن القول بأن إسرائيل التي رفضت مشروع جونستون القاضي بمنحها ٨٠ مليون متر مكعب من مياه الليطاني وطالبت بحوالي ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه الليطاني فإن هذا « معناه بالمفهوم العسكري والسياسي وحتى في المفهوم العادي أن إسرائيل تريد الحصول أو الإستيلاء أو إحتلال كل مياه الليطاني ولن يبقى لأبناء الجنوب أو البقاع ما يكفي لتأمين مياه الشرب لمواشيهم أيام الصيف والربيع »^(٧) واعتمدت إسرائيل على قوات سعد حناد في تأمين مواقعها الحدودية . .

وتتابع بإستقرار وهدوء تنفيذ مخططها الرامي إلى إحتلال وتأمين مياه الليطاني »^(٨)

أيدت إسرائيل فكرة وجود قوات الطوارئ الدولية لتستغل وجودهم عالمياً وتتابع تنفيذ مخططها الأساسي وتلهمهم في عملية مراقبة التحرك الفدائي ضد أراضيها »^(٩)

مشروع «مصلحة الليطاني» اللبناني (١٩٥٤)

تهنت الحكومة اللبنانية في عام ١٩٥٤ مشروعاً متكاملأ لاستثمار مياه نهر الليطاني وذلك رداً على ادعاءات إسرائيل بأن مياه هذا النهر تصب في البحر المتوسط وبأن لبنان لا يحتاج إليها «وبالتالي فإسرائيل أولى بها» ١١

وأثبت المشروع اللبناني إمكانية الاستفادة من نهر الليطاني لصالح لبنان ، وأنه لا علاقة لإسرائيل بمياهه من قريب ولا من بعيد .

وقد صدر تقرير من مكتب خبراء إستصلاح الأراضي الأمريكي في عام ١٩٥٤ أكد أنه «يمكن الاستفادة من كل مياه الليطاني في لبنان» (١٠)

كما شكلت الحكومة اللبنانية «مصلحة الليطاني» التي استندت إلى إحدى الدراسات التي ذكرت أن معدل تصريف النهر يقارب ٣٥٠ مليون متر مكعب سنوياً .

وقررت بناء على ذلك تنفيذ سد القرعون بطاقة ٢٢٠ مليون متر مكعب وانتهى العمل به في عام ١٩٦٨ وأقيم على مقربة منه محطة للكهرباء .

وتأخر تنفيذ مشاريع الري . . وكان من المقرر أن يخصص من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ مليون متر مكعب لري منطقة الجنوب .

وتعتبر أطماع إسرائيل في مياه نهر الليطاني أطماعاً قديمة فمنذ عام ١٩٥٤ طالبت إسرائيل بحوالي ٥٥٪ من إيراد نهر الليطاني «تحت دعوى أن لبنان لا يستطيع إستغلال سوى سبع إيراد النهر» .

وقد صرح ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل الأسبق في يوليو ١٩٦٧ بأن «إسرائيل العطشى لا يمكنها أن تقف مكتوفة اليدين وهي ترى مياه الليطاني تذهب هدراً إلى البحر وأن القنوات باتت جاهزة في إسرائيل لإستقبال مياه الليطاني المحولة» (١١) .

وبدأت إسرائيل بعد إحتلالها لجنوب لبنان عام ١٩٨٢ في «تنفيذ مخطتها لسرقة مياه لبنان على النحو التالي :

(١) نقل خط الأسلاك الشائكة خلف نبع الوزاني وصادرت مياهه .

(٢) استخدام أنابيب مصفاة الزهراني لجر مياه الحاصباني .

(٣) البدء في شق نفق يبلغ طوله ١٧ كيلوا متراً لسحب مياه الليطاني إلى داخل أراضي إسرائيل المنخفضة .

(٤) يعرض مشروع النفق أكثر من ٢٥٠ قرية لبنانية جنوبية للموت عطشاً إضافة إلى القضاء على مئات الأفدنة من بساتين الحمضيات على الساحل بين صور وصيدا» (١٢) .

وتطلع الإسرائيليون شمالاً إلى مياه جنوب لبنان وغرباً إلى مياه النيل واتبعوا في ذلك طريقين

مختلفين حيث تجد الآن .

أ - عبرت قوات إسرائيل حدود لبنان في مارس ١٩٧٨ ثم على نطاق أوسع في يونيو ١٩٨٢ فاستولت على المناطق الرئيسية لمياه الجنوب اللبناني وبخاصة حوض نهر الوزاني الرافد الرئيسي لنهر الحاصباني . وذكر بعض الخبراء أن إسرائيل أقامت « شبكة تحتية تم من خلالها الإستيلاء على مياه جوفية في الجنوب يجرى ضخها إلى بحيرة طهرية » .

ب - تطلع الإسرائيليون إلى مياه النيل بعد زيارة الرئيس السادات للقدس وما أعقبها من خطوات سلام بين الطرفين وحاولوا من خلال التوصل إلى اتفاقات الحصول على كميات من مياه النيل إلا أنهم لم يتوصلوا إلى نتيجة في هذا الصدد (١٣) .

الإستيلاء على نهر الوزاني :

أكد محافظ الجنوب اللبناني في أواخر أكتوبر ١٩٨٠ أن « إسرائيل قد إستولت على منبع الوزاني الواقع على بعد كيلو متر واحد إلى شمال الحدود مع إسرائيل » . وقال : أن إسرائيل أقامت حاجزا من الأسلاك حول منبع النهر » (١٤)

وقامت السلطات الإسرائيلية في أبريل ١٩٩١ بوضع سياج من الأسلاك الشائكة حول نبع نهر الوزاني جنوب لبنان وبدأت في مد الأنابيب داخل نفق لسرقة مياه النهر إلى داخل فلسطين المحتلة وحلرت المواطنين من الإقتراب من النهر أو إستخدام مياهه « كما قامت وحدات من جيش الإحتلال الإسرائيلي بالعمل ليلاً وتحت الأضواء الكاشفة بعمل حفريات في منطقة نبع الوزاني » .

وأكد القادمون من جنوب لبنان أن إسرائيل تقوم بحفر نفق تحت الأرض بعمق ثلاثة أمتار تقريباً لربط نهر الوزاني وهو أحد روافد نهر الحاصباني بمنطقة الجليل الأعلى .

ولم تبعد إسرائيل فكرة كون مياه لبنان « ملكاً خاصاً لها » واعتبارها الخزان الأكبر للمياه فهي تستولي على ١٤٠ مليون متر مكعب سنوياً من نهري الحاصباني والوزاني اللبنانيين .

وتسيطر إسرائيل على ٣٠ كيلو متراً بطول مجرى نهر الليطاني أكبر الأنهار اللبنانية منذ الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٨٢ . كما أنها لم تترك أي منبع للمياه في لبنان إلا واستغلتها لصالحها فقامت بتشبيت مواسير ضخمة في نبع « العين » ونبع « الوزاني » لتوصل المياه إلى داخل إسرائيل وقامت بربط التفرعات الصغيرة على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية بشبكة المياه بمنطقة الجليل بالأراضي المحتلة كوضع يد على المياه دون نقاش » (١٥) وهكذا تحصل إسرائيل على ما يعادل ٤٠٪ من احتياجاتها المائية من الأراضي العربية المحتلة ، ولضمان ثبات هذه النسبة أدمجت مصادر

المياه بالأراضي المحتلة بالنظام الحكومي الإسرائيلي لتكون متمكنة تماماً من المياه الفلسطينية» (١٦)

وقد اكثرت إسرائيل في السنوات الأخيرة من الحديث عن جر مياه نهر الليطاني وكان هذا أحد أهدافها الرئيسية من غزو لبنان في عام ١٩٨٢ والإبقاء على الشريط الحدودي حتى الآن بحجة

المحافظة على أمنها الشمالى خاصة وأنها تعاني حالياً من نقص واضح فى المياه» (١٧)

وعلى الرغم من أن نهر الليطاني ينبع داخل الأراضى اللبنانية ويصب على ساحلها الجنوبي على مسافة ٢٠ كيلو متراً إلى الشمال من الحدود الإسرائيلية إلا أن إسرائيل تشير النقاش حول الليطاني معللة ذلك بأن مياهه تذهب هدراً إلى البحر .

وتلمح إسرائيل إلى استعدادها لإظهار المرونة والتساهل حيال مسألة تقاسم مياه نهر الأردن إذا ما اشتركت فى استثمار مياه نهر الليطاني» (١٨) .

كما يؤكد بعض المراقبين أنه « لم يكن وراء غزو إسرائيل للبنان هدف واحد من الأهداف التى أعلنتها إسرائيل على العالم ، وإنما كانت وراء مياه نهر الليطاني » والتى يمكن أن توفر لإسرائيل ٤٠٠ مليون متر مكعب وهو حجم المياه التى كان معروف أن إسرائيل تحتاجها مع مطلع سنة ١٩٨٥» (١٩) .

وتؤكد إسرائيل أن مشكلات المياه فى لبنان ترتبط بطرق التنمية لا بضالته الموارد المائية .

وقد شكلت الفوائض المائية فى لبنان ولاسيما فى حوض الليطاني « موضوعاً لمشاريع من أجل تصدير المياه إلى الجنوب » وذلك منذ بدء البحث فى مشاريع لاستغلال مياه المنطقة ، وكان من مجموعة المشاريع هذه مشاريع المياه الوطنية لإسرائيل (مثل مشروع وايزمن سنة ١٩٢٠ ، ومشروع هايز الذى أعد بطلب من الوكالة (اليهودية سنة ١٩٤٦) وقد طُرحت مجموعة مشاريع أخرى بمبادرة عربية : بحث فى مشروع التحويل الذى طرحته جامعة الدول العربية . . نقل مياه الحاصباني (مياه لبنانية بحسب أصحاب المشروع فى ذلك الوقت ، ووقعت تحت سيطرة إسرائيل فيما بعد) إلى دولة الأردن ، عبر قناة تمتد كما كان مفترضاً ، شرقى مرتفعات الجولان (قناة التحويل السورية) ولاتمر فى إسرائيل (٢٠) .

وتسريت معلومات فى عام ١٩٨٥ عن قيام إسرائيل بشق نفق كبير لجر مياه الليطاني قرب بلدة مرجعيون . وكانت الدراسات الجيولوجية ، والطوبوغرافية لتحديد مسار النفق قد بدأت فعلاً فى عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ وهى الآن بانتظار الظروف السياسية والإقليمية للبدء فى فتح النفق أمام الماء المتدفقة» (٢١) .

وقد أحاطت إسرائيل ما فعلته بنهر الليطاني بأسوار من السرية « ولم تتح الفرصة لأحد أن يقطع بما فعلته فى الليطاني وكل ما يثار فى هذا الصدد ينقصه الدليل المادى» (٢٢)

وربما كانت أول إشارة فى هذا الصدد قد جاءت على لسان شهود عيان من الصحفيين الأمريكيين الذين قالوا فى عام ١٩٨٢ أنهم « رأوا أنابيب ضخمة يحملها الإسرائيليون معهم يحفرون لها الأرض وراء القوات الإسرائيلية الغازية للبنان » .

ونقلت وكالات الأنباء فى عام ١٩٨٤ ما يعنى أن « إسرائيل قد أتمت تحويل نهر الليطاني إلى بحيرة طبريا . . عن طريق استخدام أنابيب مدفونة تحت الأرض » (٢٣)

وقد أشارت صحيفة البيان الصادرة في دولة الإمارات في ١٩٨٩/١٢/٤ إلى ماورد على لسان خبير مياه أمريكي هو (جون كولارس) أستاذ الجغرافيا في جامعة ميتشجان ونشرته بعض الصحف عن أن « إسرائيل تحصل على مياه من شبكة مياه نهر الليطاني »

وذكرت الصحيفة أن ما أشار إليه الخبير الأمريكي من « سطر إسرائيل على مياه نهر الليطاني ، ليس جديداً على أحد من الذين يتابعون قضية - أو حرب - المياه بين العرب وإسرائيل »
ويؤكد كثير من الخبراء من العرب والأجانب أنه « عند نقطة ما في بلدة مرجعيون اللبنانية يتم تحويل مياه نهر الليطاني لتتدفق منه إلى إسرائيل » (٢٤)

كما نقلت وكالة (ق . ن . أ) عن مصادر مطلعة في جنوب لبنان في ١٩٩٠/١/١٨ قولها أن « إسرائيل أوشكت على الإنتهاء من مد خط أنابيب تحت الأرض بين الشريط الحدودي المحتل وشمال فلسطين المحتلة - لنقل المياه الجوفية اللبنانية بالإضافة إلى مياه نهر الوزاني الى بحيرة طبريا وبعض المستوطنات الإسرائيلية القريبة من الحدود » .

وأقيم خط نقل المياه بتكنولوجيا متطورة جداً بحيث يخضع لرقابة إلكترونية تسمح بإيقاف ضخ المياه عند إصابة أى جزء من الخط بشكل فوري وحتى يتم الإصلاح ، وفي نفس الوقت تظهر منطقة الإصابة على الفور على خريطة للخط موجودة في داخل إسرائيل بالقرب من الحدود مع لبنان » (٢٥)
وقد وضع خط الأنابيب تحت الأرض بمسافة ٧ أمتار في داخل نفق أسمنتى .

وأقامت إسرائيل ثلاث محطات مركزية لسحب المياه الجوفية من باطن الأراضي اللبنانية في القطاعين الأوسط والشرقي ومحطة في المنطقة القريبة من القطاع الغربي من الشريط الحدودي المحتل بجنوب لبنان .

وقد تكلفت المحطات الثلاث حوالى ١١ مليون جنيه إسترليني وتقوم بضخ حوالى ١٠٠ ألف متر مكعب من المياه إلى بحيرة الحولة) داخل إسرائيل ، وإلى محطة أخرى بالقرب من منطقة الجليل لإستخدامها في الزراعة والشرب » (٢٦)

وقد أشارت الحكومة اللبنانية في يوليو ١٩٩٠ إلى معلومات وصلتها بأن « إسرائيل وضعت مخططاً يهدف إلى تحويل مياه نهر الليطاني وهو من أكبر الأنهار اللبنانية وأكثرها غزاره عبر أقينية وقساطل إلى صحراء النقب لإستخدامها في عملية توطين المهاجرين اليهود السوفيت وإقامة مستوطنات جديدة لهم » (٢٧)

وحينئذ لجأ لبنان الى مصر طالباً مساعدتها وتدخلها لدى إسرائيل لوقف سرقة مياهه الجنوبية . وحثت حكومة الدكتور سليم الحص سفير مصر لدى لبنان حسن شاش على نقل طلب المساعدة إلى الحكومة المصرية بشكل سريع في ١٩٩٠/٧/٢٥ على أن يتابع الحص هذا الموضوع بنفسه خلال زيارته لمصر في أواخر الشهر نفسه لحضور اجتماع وزراء الخارجية للدول الإسلامية » (٢٨)

وأعلن لبنان في أوائل عام ١٩٩٠ أن « إسرائيل قضت دونات من مزارعه الحدودية بعد أن طردت سكانها اللبنانيين حيث عمدت الى تسييجها وضمها إلى حدودها ، ونظمت رحلات ليهود

الفلاشا إليها فى محاولة لإغرائهم بالسكن فيها» (٢٩)

وتستولى إسرائيل باحتلالها جزءاً من الجنوب اللبنانى على ما يتراوح بين ٢٥٠ إلى ٣٥٠ مليون متر مكعب من المياه اللبنانية سنوياً

وقام مبعوث الأمم المتحدة كلارك فالجرين فى أوائل يونيو ١٩٩٠ بإعداد دراسة ميدانية عن موضوع « المياه فى جنوب لبنان » (٣٠) وذلك بعد أن تقدم لبنان بشكوى إلى المنظمة الدولية طالباً التحقق من أن إسرائيل تحول قسماً من المياه اللبنانية إليها . . . وقام فالجرين بتفقد مجرى نهر الليطانى فى منطقة مرجعيون أثناء إعداد دراسته المقدمة إلى الأمم المتحدة .

وتعتبر سوريا ولبنان والأردن والضفة الغربية المحتلة هى « أكثر المناطق المهددة من جراء سحب المياه وسرقتها من قبل إسرائيل التى دأبت وبانتظام على سرقة وإهدار مصادر المياه الفلسطينية . حيث استغلت إسرائيل تحكمها فى قطاع كبير من جنوب لبنان منذ عام ١٩٨٢ فى تحويل مجرى روافد الأنهار التى تنبع من جبل الشيخ « حرمونه » إلى الأراضى الخصبية فى شمال إسرائيل » .

وقامت إسرائيل بتحويل مجرى نهر الحاصباني عن طريق نفق يوفر لها كمية مياه إضافية تبلغ سعتها ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً » (٣١)

وقد أكد رئيس مجلس النواب اللبنانى السابق كامل الأسعد أنه « لاحقاً ستخلى إسرائيل جنوب لبنان » ولكنه عبر عن مخاوفه من احتمالات أن تقدم إسرائيل على إستغلال المياه اللبنانية فى الجنوب ، خاصة وأن المياه تذهب هدراً فى البحر بدلاً من إستفادة لبنان منها بسبب الماطلة التى حصلت فى تنفيذ مشروع الليطانى نتيجة تدخلات خارجية خفية » . (٣٢)

وأعرب الأسعد عن تحفظه بشدة على المشاريع التى تطرحها الحكومة اللبنانية فى ذلك الوقت والتى تتضمن استغلال مياه الجنوب فى مشاريع كهربائية على حساب استغلالها فى مشاريع الرى التى يستفيد منها المواطنون فى الجنوب .

ويشير اليشع كالى (٣٣) إلى أن « هناك اليوم حساسية عربية (لبنانية وغير لبنانية) إزاء موضوع تصدير المياه اللبنانية إلى إسرائيل . وهذه الحساسية (التي لم يعد لها - من وجهة نظر إسرائيل - ما يبررها الآن) تشكل عنصراً مهماً فيما يتعلق بالممكن من مشاريع لإستغلال مياه الليطانى خارج لبنان (فى الأردن و الضفة الغربية وقطاع غزة) ، لأنه لا بد لنقل هذه المياه إلى أى موقع فى الجنوب من أن يتم عبر إسرائيل .

وهكذا يمثل الجنوب اللبنانى « فجوة كبيرة فى إستراتيجية الأمن القومى العربى » (٣٤) باعتباره يجاور شمال إسرائيل وقد بصرها نحوه باستمرار . . . ولهذا لا بد من سبل للمواجهة، وذلك من خلال إقامة مشاريع زراعية ، وصناعية ، وتجارية ، عربية لبنانية ، تأخذ الأولوية فى الدراسة والتنفيذ ومع تخصيص الميزانية الكفيلة بتحقيقها . فضلاً عن تشجيع الهجرة نحو الجنوب ، وذلك لأن تعزيز الطاقة البشرية يشكل سداً منيعاً أمام أطماع إسرائيل التوسعية سواء بالنسبة للمياه أو الأرض .



هوامش الفصل السادس

- (١) البشع كالي ، المياه والسلام ، مصدر سابق ، ص ٢٥
- (٢) صحيفة الحياة الصادرة في لندن في ١٩٩٠/١/٢٤ دراسة بعنوان « أطماع الصهيونية في أنهار لبنان بدأت العام ١٩١٦ »
- (٣) صحيفة الحياة الصادرة في لندن في ١٩٩٠/١/٢٤ المصدر السابق
- (٤) نفس المصدر .
- (٥) صحيفة الحياة في ١٩٩٠/١/٢٤ المصدر السابق
- (٦) صحيفة الاتحاد في ١٩٨١/٢/١٢ دراسة بعنوان « الليطاني .. النهر الذي تخطط إسرائيل لسرقته »
- (٧) نفس المصدر .
- (٨) ، (٩) المصدر السابق .
- (١٠) صحيفة الحياة الصادرة في لندن ١٩٩٠/١/٢٤
- * خصائص نهر الليطاني :
 - يبلغ طوله حوالي ١٧٠ كيلو متراً
 - يجري بشكل بطيء عند المنبع في « نبع العليق » إلى الشمال من مدينة بعلبك وبلدة القرعون حيث توجد بحيرة القرعون .
 - ثم يجري بشكل متعرج في سهل البقاع حتى يصل إلى بلدة مرجعيون ومنها إلى جبل عامل .
 - يتجه بعد ذلك نحو الغرب ليصب في البحر الأبيض المتوسط إلى الشمال من مدينة صور الساحلية ويطلق عليه هناك اسم نهر القاسمية .
 - يبلغ متوسط تصريف النهر من ٣٩ إلى ٦٣ متراً مكعباً في الثانية (صحيفة الحياة نفس المصدر).
- (١١) صحيفة الوطن الكويتية في ١٩٩٠/١/١٨ تحقيق بعنوان : « ونحن لاهون بأحاديث السلام .. إسرائيل تخطط لحرب ماثية ضد العرب » .
- (١٢) صحيفة الوطن ، نفس المصدر.
- (١٣) الحياة في ١٩٩١/٤/١٦
- (١٤) الإذاعة - الإستماع - ليبيا ١٩٨٠/١٠/٢٨
- (١٥) صحيفة الوفد ١٩٩١/٦/١٤
- (١٦) صحيفة الوفد ١٩٩١/٦/١٤
- (١٧) صحيفة الحياة الصادرة في لندن في ١٩٩٠/١/٢٤
- (١٨) صحيفة الخليج ١٩٩٠/١/٢٨
- (١٩) صحيفة البيان في ١٩٨٩/١٢/٤
- (٢٠) البشع كالي ، المياه والسلام ، ص ٦٦ ، ٦٧
- (٢١) صحيفة الحياة الصادرة في لندن في ١٩٩٠/١/٢٤
- (٢٢) صحيفة البيان الصادرة في دولة الإمارات في ١٩٨٩/١٢/٤
- (٢٣) صحيفة البيان الصادرة في دولة الإمارات المصدر السابق
- (٢٤) المصدر السابق
- (٢٥) صحيفة عمان في ١٩٩٠/١/١٩ خبر بصفتها الأولى بعنوان « خط أنابيب إسرائيلي لسرقة مياه لبنان »
- (٢٦) نفس المصدر .
- (٢٧) صحيفة البيان ١٩٩٠/٧/٢٦
- (٢٨) صحيفة البيان ، نفس المصدر .
- (٢٩) صحيفة البيان ، نفس المصدر .
- (٣٠) صحيفة السياسة الكويتية في ١٩٩٠/٦/١٢
- (٣١) صحيفة الرأي العام الكويتية في ١٩٨٩/٥/٣
- (٣٢) البشع كالي ، المياه والسلام ، ص ٦٧
- (٣٣) صحيفة الرأي العام الكويتية في ١٩٨٩/٥/٣
- (٣٤) هناء إبراهيم ، الاستلاب الإسرائيلي للمياه اللبنانية مجلة صامد الإقتصادى ، العدد ٨٩ ص ١٤٠

الفصل السابع

مصر والنيل وتطلعات إسرائيل

« مامن رحلة يمكن أن تكون مهدنة للأعصاب مثل رحلة على متن النيل من القاهرة الى جزيرة (فيلة) فالأيام تمر عليك تباعاً وأنت تصعد مع التيار دون أن يتغير من المنظر فى عمومهِ شئ »

*

(آلان مورهد)

فى كتابه « النيل الأزرق »

* بشكل كتابها آلان مورهد « النيل الأزرق » و« النيل الأبيض » دراسة واحدة متكاملة فى تاريخ نهر النيل فى القاهرة الى ١٩٠٠ ويعالج الكتاب الثانى الأحداث خلال الفترة من ١٨٥٦ إلى ١٩٠٠ بينما رجع آلان مورهد نصف قرن حتى عام ١٧٩٨ ليعالج أحداث تلك الفترة فى الكتاب الأول .

نبذة تاريخية :

حضارة مصر « نهرية » :

كانت الحضارة المصرية عبر كل العصور « حضارة نهرية » ، وقامت أساساً على وجود النهر ، فمن المعلوم أن وادى النيل فى شطره المصرى عبارة عن تكوين فيضى من ترسيبات الطمي الذى يجلبه النيل فى فيضانه السنوى ومن ثم كانت الزراعة وماتزال إلى حد كبير عصب الإقتصاد القومى المصرى»^(١)

وحظى النيل بشرف الذكر فى القرآن الكريم فى مواضع عدة « فلم يرد نهر فى سياق الفخر غيره.. ولم يُطلق على نهر اسم (البحر) غيره ، ولم يُطلق على نهر لفظة الجمع « الأنهار » غيره ، فهو فى القرآن الكريم : « اليم » ، وهو « البحر » ، وهو « الأنهار »^(٢)

ولا يوجد نهر فى الدنيا له من الفضل على إقليم ، مالنهر النيل من الفضل على مصر وساكنيها ، فالترية المصرية - التى تعد أخصب التريات فى العالم - منقول جلها أو كلها من فوق جبال الحبشة البركانية بواسطة فيضان النهر السنوى . ومن ثم فإن وادى النيل - فى شطره المصرى - من أسوان حتى البحر المتوسط - تكوين رسوبى حمله النهر من فوق جبال الحبشة ليلقيه فى الصحراء مكوناً ذلك الوادى الخصيب الذى شهد مولد حضارة من أعرق حضارات الأرض بل أعرقها ، صارت أمناً ومنبعاً وأصلاً لكل الحضارات التالية »^(٣) .

كما أن نهر النيل بالنسبة لمصر والمصريين ليس مجرد مجرى مائى عابر فى طريقه إلى منتهاه ، شئ ما يمكن أن تستمر الحياة به أو بدونه « إنه مصر . الوجود المصرى أرضاً وحضارة . هو الذى كان الملتقى حيث تجمع الناس حوله ليستقروا وليبتكروا الزراعة واستئناس الحيوان وتشبيد أول منزل وأول قرية ، هو الذى أوجد هذا الرباط القوى الذى لا ينفصم بين سكانه ليغدوا شعباً متماسكاً متحضراً يسبق العالم وبذهله . . نهر يتفاعل مع أهله فيعطيهم الخير فى سخاء ليمنحوه الحب والولاء إلى حد القداسة عرفاناً بالجميل »^(٤) .

البعد النيلى (النهر المؤثر) ١

يتحدث الدكتور جمال حمدان عن البعد النيلى كأحد الأبعاد الأربعة الأساسية لمصر قائلاً « لأن مصر هى النيل ، أو أن النيل هو مصر فما من رباط لمصر بخارجها أقوى وأعمق من النيل ، وما من منطقة خارجية يمكن أن تربط بها مصر أكثر وأشد من تلك التى يربطها بها النيل . ولهذا كان حقاً وحتماً أن يجىء البعد النيلى فى طبيعة أبعادنا الخارجية أولاً ومحورياً فى بعدنا الأفريقى على وجه التحديد ثانياً »^(٥) .

وتتعدد الأبعاد والجوانب فى كيان مصر ويعتبر الدكتور جمال حمدان صاحب موسوعة شخصية

مصر ^(٦) أن هذا التعدد « نتيجة منطقية ، منتظرة ومتوقعة للموقع الثورى فى قلب مثلث القارات . فمصر حلقة وصل بين العالم المتوسطى وبين حوض النيل برمته » ومعنى هذا أن مصر لها بعدان أساسيان هما البعد الأفريقى والبعد الآسيوى ، وكل منهما ساهم فى تكوين شخصيتها وتحديد لونها بنسبة معينة فالبعد الأفريقى أمدنا بالحياة - بالماء والسكان ، ولكن البعد الآسيوى أمدنا بالحضارة والثقافة والدين منذ العرب . وحتى فى العصر الحديث وفى الجانب السياسى تمثل البعدان فى حركات الوحدة السياسية التى دخلتها مصر : مع السودان أولاً ثم مع سوريا بعد ذلك .

وهكذا تتحدد لنا فى المحصلة العامة أبعاد أربعة فى توجيه مصر : الآسيوى والأفريقى على مستوى القارات والنيلى والمتوسطى على المستوى الإقليمى .

واعتماد الجغرافيون أن يقسموا مجرى كل نهر إلى أقسام ثلاثة ، لكل قسم خواصه وميزاته : الحوض الأعلى ، والأوسط ، الأدنى . ويشتمل الحوض الأعلى للنيل على منابع النيل الإستوائية وهى تقع فى هضبة البحيرات ، وعلى أحواض بحر الجبل وبحر الزراف ، وبحر الفزال ونهر السوبات ^(٧) . ويلاحظ أن كل أنهار الدنيا تنبع من الشمال وتنحدر إلى الجنوب باستثناء نهر النيل .. إنه - على النقيض - ينبع من الهضبة الإستوائية جنوباً وينحدر إلى الشمال الجغرافى .

...

ولهذا يقول مؤلف كتاب « النيل والمستقبل ، ماذا جرى للنيل ولما بعد الإستوائية ؟ » ^(٨) إن أى أحد من قبل لم يرحل رحلتى على النيل ومعه من منابعه الإستوائية إلى منابعه الأثيوبية ثم يهوى معه قرابة ٢٠٠٠ متراً إلى مستوى الصفر عند بحر الإسكندرية ! أحد من قبل لم يمش مع النيل طوع أمره واتجاه تياره ، ٦٧٠٠ كيلو متر كاملة من نهر لوفير ونزا حتى مصبى النيل فى دمياط ورشيد ! « وقد تتبع فى رحلته الطويلة الشاقة جريان النهر وأسواره عبر حدود سبع من دول النيل : بوروندى ، رواندا ، تنزانيا ، أوغنده ، السودان ، أثيوبيا ، مصر .

النيل « المبارك » :

إن فيضان النهر هو الظاهرة الطبيعية التى تدين لها مصر برخائنها وثروتها ولعل ذلك يبرز صفة « المبارك » التى غالباً ما ارتبطت باسم النهر العظيم فى كتابات المؤرخين المصريين خاصة فى عصر سلاطين المماليك ^(٩) .

وكان بلوغ الفيضان فى نهر النيل تمام الستة عشر ذراعاً ، هو علامة الوفاء - فى عصر المماليك - التى عندها يستحق الحجاج .. ولهذا سميت « بماء السلطان » وظلت علامة الوفاء طوال عصر سلاطين المماليك وذلك بالرغم من أنها لم تكن كافية لرى كل الأراضى الزراعية - ومع مضى السنين أصبح الرقمان سبعة عشر ذراعاً ، وثمانية عشر ذراعاً رقمين عاديين . بينما كان خمسة عشر ذراعاً وثمانية عشر ذراعاً يمثلان النقطة الحرجة التى يصل إليها منسوب النيل هبوطاً وارتفاعاً ^(١٠) .

وكانت زيادة نهر النيل تبدأ عادة فى شهر بؤونة من شهور القبط، وتستمر طوال شهرى أبيب ومصرى وإذا كان النيل زائداً ظل طوال شهر توت وتبدأ مياه الفيضان فى الإتحسار .. فى عشرين بابه، أى أن مدة الفيضان حوالى ثلاثة شهور وخمسة وعشرين يوماً وتلاحظ بداية الفيضان فى أسوان» (١١).

وكان فيضان النيل السنوى محط اهتمام كل المصريين على اختلاف طبقاتهم ، يرقبون ميعاد مجيئه ، ويحسبون حسابه ، فإذا حدث أن جاء فيضان النهر مبكراً عن مواعده أو تأخر عن ميعاد الوفاء عُد ذلك من النوادر الجديرة بالتسجيل ، وربما صنفوا له الأغاني والأشعار» (١٢).

كيف كان يتم قياس زيادة نهر النيل وإعلاتها ؟ :

يؤخذ قاع النيل (وهو مابقى من الماء القديم فى النهر ليكون أساساً لمحسب عليه الزيادة) فى السادس والعشرين من شهر بؤونه ، وكان النداء على الزيادة يبدأ فى اليوم التالى . وفى عصر كل يوم يقيس صاحب المقياس مقدار الزيادة ، وفى صباح اليوم التالى يخرج المنادون يعلنون مقدار زيادة النيل بالأصابع فقط دون أن يصرحوا بلزاع (أى دون التصريح بعدد الأذرع ، وذلك خوفاً من حدوث الإضطرابات بين جموع العامة إذا كان النيل ناقصاً) (١٣).

وكانت وظيفة «مناديو البحر» مشابهة لدور وسائل الإعلام فى عصرنا الحاضر من حيث نقل اخبار النهر اليومية إلى عامة الناس .

وقد اعتبرت زيادة النيل فى كل العصور بمثابة «ترمومتر» الثروة القومية (١٤) وتحدث مهندس فرنسى بارز كان يعمل فى خدمة الحكومة المصرية وهو مسيو فكتور برميت Victor Prompt فى المعهد المصرى فى ٢٠ من يناير عام ١٨٩٣ عن بعض مشاكل هيدروجرافية Hydrograhy النيل، وكان منهمكاً منذ سنين فى بحث مسألة خزن المياه لاستعمالها فى الصيف واقترح فى بادئ الأمر تشييد خزان عند أسوان (١٥)، وذهب فى محاضراته أبعد من ذلك حيث «ناقش موضوع إمكانية إنشاء خزانات كبيرة عند مخارج بحيرتى فكتوريا وألبرت، أو عند التقاء السواط بالنيل الأبيض وقدر تصريف الفيضان بحوالى ٧٥ بليون متر مكعب فى مدة خمسة أو ستة شهور، وأوضح قائلاً أنه بينما الخزانات يمكن خزن كمية أكثر من المياه لاستعمالها فى الصيف ولم يعترض أحد على خطابه هذا» ولكن برميت ذهب إلى استنتاجات غير معقولة وتحمل الكثير من المبالغة، غير أن «رغبة بريطانيا فى السيطرة على حوض النيل ووضع مصر تحت رحمتها زادت بلاشك منذ توضيحات برميت هذه» (١٦).

النيل وقصة السد :

كان بناء السد العالى فى مصر يمثل مشروعاً وطنياً يهدف إلى استغلال الموارد الإقتصادية المحلية على نحو أكثر كفاءة وخاصة الموارد المائية التى كانت تضيع هدراً إلا أن «مضاعفات هذا المشروع قد أدت إلى تدخل أطراف دولية عديدة (الولايات المتحدة ، الإتحاد السوفيتى ، الدول الغربية الكبرى) والى تصاعد الخلافات أو الاحتجاجات الإقليمية (أثيوبيا ، السودان) ثم أخيراً وهو الأهم كان

مشروع السد العالى وراء حرب عدوانية شاركت فيها ثلاث بلدان (فرنسا - بريطانيا - إسرائيل) ضد مصر [العدوان الثلاثى] ، وكانت المحصلة النهائية هى تغير نمط التحالفات الدولية لدول المنطقة على نحو ما كان يتوقعه أحد (١٧)

وإذا كان من الصعب اعتبار السد العالى أو موضوع المياه سبباً وحيداً لكل هذه التطورات فإنه « يمكن القول أنه كان السبب المباشر وراء هذا كله وبالتالى يصبح من الضرورى لنا فى الوقت الراهن » عدم الإعتماد بشكل مكثف فى تحقيق المشروعات العربية المائية والزراعية على الدول الغربية والصناعية أو شركائهم دولية النشاطات ، أو الدول الإقليميه غير العربية ، لأن الأخيرة ليست لها مصلحة حقيقية فى تمكين الوطن العربى من تحقيق أمنه المائى والغذائى » (١٨)

ومنذ قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، كان من أهم أهدافها استغلال إمكانيات البلاد على أحسن وجه الإستغلال لتطوير الحياة فى مصر ولهذا « أجالت حكومة الثورة النظر فيما كان أمامها من مشروعات إنتاجية ، فوجدت أن مشروع السد العالى هو أوفى المشروعات بتحقيق الهدف المنشود ، وسرعان ما أولته عنايتها ، ووضعت على رأس المشروعات جميعاً » (١٩)

ورقفت العديد من العقبات فى سبيل تنفيذ هذا المشروع العملاق إلى أن « وقف الرئيس جمال عبد الناصر فى مساء ٢٦ يوليو ١٩٥٦ يذيع على الملأ قصة السد العالى ، وما كان وراءها من محاولات المفرضين ، ويعلن تأميم قناة السويس ، وتصميم الشعب على تنفيذ مشروع السد العالى مهما كلفه من جهد أو مال » . .

وتتابعت الأحداث بعد مادوى صدى المشروع فى جميع أنحاء العالم « وجرت الأحداث تهاجاً . . فتحالفت قوى الشر على الوقوف فى سبيل نضال هذا الشعب لتحقيق آماله مستخدمة فى ذلك ألواناً مختلفة من الضغط الخائف » (٢٠)

وأخذت مصر تتدبر أمر تمويل بناء السد العالى عن طريق قروض تستخدم فى إستيراد المعدات اللازمة لتنفيذه . « وأهدت بريطانيا والولايات المتحدة استعدادهما لتقديم المساعدة اللازمة بالإشتراك مع البنك الدولى للإتشاء والتعمير »

وأوفد البنك خبراء إلى مصر ودرسوا المشروع وأطمأنوا على سلامته من كافة الوجوه . . « وكان المقروض بعد أن اتفق ما إنتهى إليه خبراء البنك الدولى من دراساتهم مع ما سبق أن إنتهت اليه لجنة الخبراء العالميين أن تسير الأمور فى مجراها الطبيعى لو خلصت النوايا التى صدرت عنها عروض التمويل - إلا أن الأمور سارت على نقيض ذلك لإقتران العروض بشروط مختلفة » (٢١)

وكانت تلك الشروط تهدف إلى « تمكين النفوذ الغربى من العودة للتسلل إلى المنطقة عن طريق الرقابة الأجنبية على شئوننا الإقتصادية » (٢٢) وكان على مصر أن تخوض « معركة التمويل » إلى نهايتها بعد تردد الغرب بحجة ما أسموه « الشك فى قدره مصر على الوفاء بالتزاماتها المالية » رغم ما أجمعت عليه التقارير والإحصاءات المختلفة من سلامة اقتصاديات المشروع وبحجة أخرى زعمها

الغرب وهى « احتمال قيام خلاف على توزيع مياه النيل بين مصر والسودان ، وما قد يكون هناك من منازعات حول مصالح الأنهار الأخرى التى تقع عند منابع النيل ، كالتيسير وأوغندة . . وأهدوا استعدادهم للتوسط فى فض هذه المنازعات المحتملة » (٢٣) .

ورفضت مصر شروط الغرب التى اقترنت بعروض التمويل لما تنطوى عليه من مساس بسيادتها القومية وسيطرة على استقلالها الإقتصادى .

وتم وقف العمل فى التجهيزات والأعمال التحضيرية للمشروع فى فبراير ١٩٥٦ . . انتظاراً لما تسفر عنه مفاوضات التمويل . . . « وفجأة فى ١٩ يوليو من عام ١٩٥٦ ، أعلنت كل من أمريكا وبريطانيا تخليها عن المساهمة فى المشروع »

وبعد مضى أسبوع واحد أعلن الزعيم جمال عبد الناصر فى ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦ فى خطاب تاريخى تفصيل « قصة السد العالى ، وما كان وراءها من مناورات لإخضاع هذا المشروع لأهواء المفرضين » .

وكانت الثورة قد توسمت فى السد العالى ذلك « المشروع الرائع الذى يرسى بنا على الإقتصادى على دعائم قوية ، ويحرره من كل تدخل أجنبى » (٢٤) ولهذا فقد أولته عنايتها . . وتبنت الثورة مشروع السد العالى بعد أن تبينت مزاياه وتفوقه على سائر المشروعات الأخرى التى كانت تطرح حينئذ . . « وفى ٨ أكتوبر عام ١٩٥٢ صدر قرار من مجلس قيادة الثورة بالبدء فى دراسة المشروع ولم يكن قد مضى على قيام الثورة سوى ٧٥ يوماً فقط » (٢٥) . . ودعيت لجنة من الخبراء العالميين المتخصصين فى تصميم السدود وتنفيذها لبحث المشروع من جميع جوانبه . . وكانت اللجنة مكونة من : كارل ترزاكى ، س . ستيل ، لورنز ستراوب (الأمريكيين) ، وأندريه كوين (الفرنسى) ، وماكس بروس (المانى) . وانتهت الدراسات المستفيضة إلى الحكم بصلاحية المشروع وصدر تقرير موحد عن خبراء اللجنة الدولية (ديسمبر ١٩٥٤) أظهر مدى إجماعهم على تأكيد سلامة المشروع من كافة الوجوه .

ثم بدأ مشروع السد العالى يدخل مرحلة التنفيذ فى أواخر عام ١٩٥٨ . . وأنشئت وزارة خاصة للسد العالى فى عام ١٩٦١ (وكان الوزير هو موسى عرفة) حتى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ حيث تولى هذا المنصب المهندس محمد صدقى سليمان) وفى ١٥ مايو عام ١٩٦٤ تم تحويل مجرى النهر العظيم . . فكانت حركة المياه هى حركة ١٥ مايو الحقيقية فى تاريخ مصر . . .

وفى مارس من عام ١٩٦٤ أطلق على وزارة الأشغال اسم « وزارة الري »

ويعتبر بعض خبراء المياه الإسرائيليين أن « العملية الأهم والأكثر إثارة للإعجاب فى مجال قطاع المياه العذبة فى مصر خلال الفترة ١٩٤٧ - ١٩٦٧ هى بناء السد العالى فى أسوان » (٢٦) - وتأتى هذه الإشادة من جانب إسرائيل لتخفى وراءها رغبة كامنة دفينية تهدو فى القول بأن السد يسمح باستغلال كميات ضخمة من المياه سواء فى مصر نفسها أو فى الدول المجاورة وهنا تكمن رغبة إسرائيل فى الحصول على المياه من النيل ولكننا أردنا أن نشهد فى هذا الموضع شهادة أعداء

عبد الناصر للسد العالى وخير الشهادة ما شهدت به الأعداء .

ولعل قضية تحويل السد والإعتلاء - الأمريكى - عن تحويله ثم نجاح عبد الناصر فى بنائه « تلخص قصة أول زعيم أحسن مدى خطورة مشكله المياه فى صراع الحركة القومية العربية ضد أعدائها . (٢٧) النيل والحياة السياسية :

« النيل قوام الحياة المصرية بشتى وجوها ، هذه حقيقة بديهية لاشك فيها . .

وكان للنهر أثره الكبير فى حياة البلاد السياسية بشكل مباشر - كما كان له أثره فى حياتها الإقتصادية والإجتماعية - فإذا قصر النهر عن حد الوفاء تسبب ذلك فى حدوث حالة من الفوضى الشاملة التى تسود كل البلاد ، إذ يتبع الغلاء والوباء هبوط النيل فى أحيان كثيرة وتضطرب الأمور ، وتكثر حوادث الإعتداء على موظفى الدولة مثل والى والمحتسب ، وقد يعزل السلطان المحتسب أو والى إذا نسب إليه سوء التدبير أثناء هذه الأزمات ، كما كان بعض هؤلاء الموظفين يستقبل من تلقاء نفسه (٢٨)

وكان هبوط النيل عن حد الوفاء ، أو زيادته عن المنسوب العادى للفيضان ، يمثل خطراً حقيقياً على الحياة المصرية آنذاك وكارثة قومية يخشى الجميع حدوثها . ذلك أن النيل هو مصدر مياه الرى الوحيد فى مصر تقريباً فإذا قصر عن الوفاء فات أوان الزراعة ، وإذا زاد عن حده العادى أغرق البلاد ، وتأخرت الزراعة (٢٩)

وكان كتاب ملتر الشهير « إنجلترا فى مصر Englad in Egypt » قد نشر فى عام ١٨٩٢ . . وكان لتحذيره من خطر التدخل فى إمداد مصر بالمياه تأثير على تسوية مشكلة أوغندا « ولاقت الحكومة البريطانية تعضيداً فى مسأله الإستيلاء على أوغندا أشار إليه كتيب صغير بالقول : « ان ترك أوغندا الى أية دولة متمدينة يعرض مصر فى الحال للخطر ، إذ أن تحويل أو سد مجارى المياه فى النيل يمنع عنها المياه ، ويهلك أهلها من الجوع » .

وأورد الدكتور على إبراهيم عبده بعض ماكتبه اللورد الفريد ملتر فى عام ١٨٩٢ عن النيل حيث قال أن « من المزعج أن نفكر فى أن إمداد المياه المنتظم بواسطة النهر العظيم ، الذى هو بالنسبة لمصر ليس مسألة رخاء ورفاهية بل فى الواقع مسألة حياة ، سيتعرض دائماً للخطر طالما أن مياه أعلى النيل ليست تحت سيطرة مصرية » ، وتساءل قائلاً « من ينبئنا بما يحدث لو أن دولة متحضرة كبرى ، أو أن دولة لديها مهارة فنية قامت فى يوم ما بمشروعات هندسية فى أعالي النيل ، وحولت المياه اللازمة للرى الصناعى فى مصر من أجل رى تلك المنطقة رياً صناعياً ؟ » .

وذلك باعتبار أن « من يستولى على أعالي النيل يملك زمام مصر » ، هكذا قال سكوت منكريف منذ أهوام طويلة « فدولة معمدينة فى أعالي النيل يمكنها أن تهنى قناطر هير مخرج فكتوريا نيانزا وتسيطر عليها كما تسيطر منشعتر على ثرلمير Thirlmere ، وسوف تكون هذه العملية سهلة .

ولوقت مرة فإن إمداد النيل سوف يكون فى أيدى هذه الدولة المتمدنة، وإذا نشبت حرب بينها وبين مصر فإنها تستطيع أن تفرقها بالفيضان أو تقطع عنها المياه عندما تشاء . . . ولهذا أدركت بريطانيا منذ احتلالها لمصر فى عام ١٨٨٢م مدى « أهمية أعالي النيل بالنسبة لمصر فطالما كانت هذه الأجزاء فى أيدى دولة متأخرة فلا خطر منها على وادى النيل ومصر ، ولكن إذا إنتقلت إلى أيدى دولة قوية متمدنة ، فإن هذه الدولة تستطيع أن تصبح خطراً كبيراً وأيقنت بريطانيا أنها « لو أرادت أن تحتفظ بمصر فلا بد من حماية النيل » (٣٠)

محاولات استخدام مياه النيل كسلاح سياسى ضد مصر :

يلاحظ الراصد لتطورات العلاقات السياسية بين دول حوض النيل ، أنه كان ثمة محاولات عديدة - ومنذ القدم - من جانب بعض هذه الدول لاستخدام المياه كسلاح سياسى ترفعه فى وجه مصر بين الحين والآخر ، (٣١)

فعل سبيل المثال وفى الماضى الهيد كثيراً ما كان الأحباش يلوحون أحياناً بإهانة مسلمى الحبشة وتحويل مجرى نهر النيل عن مصر حتى يموت أهلها جوعاً . وقد كان حكام الحبشة يهرون مواقفهم تلك كنوع من الإنتقام إزاء ما وصفوه بسوء معاملة الأقباط المصريين وقياداتهم الدينية . ١. على أن لعبة السياسة المائية واستخدامها كسلاح مضاد لم تبرز كإحدى أدوات الصراع الدولى فى المنطقة إلا مع الإستعمار الحديث ، ومع إزدياد حركة التقدم الفنى التى زادت بدورها من أهمية عامل المياه فى الحياة الإقتصادية . (٣٢)

ففى البداية فكر البرتغاليون فى السيطرة على مياه النيل حتى يتسنى لهم خنق مصر بعد أن نجحوا قبل ذلك فى ضربها اقتصادياً بتحويل التجارة الدولية إلى طريق رأس الرجاء الصالح بدلاً من طريق البحر الأحمر فالسويس عبر الأراضى المصرية . ومن أجل تحقيق هذا الهدف لم يتردد البرتغاليون فى الإتصال بملك الحبشة لإقناعه بشق مجرى يمتد من منابع النيل الأزرق - الذى هو الرافد الرئيسى لنهر النيل حتى أنه قيل بأن مصر إنما هى « هبة النيل الأزرق » - حتى البحر الأحمر وذلك لحرمان مصر من المياه فيموت أهلها جوعاً (٣٣) .

وقد ورث البريطانيون هذا الدور عن البرتغاليين فكانوا - أى البريطانيون - يوعزون إلى بعض القوى السياسية - سواء فى أثيوبيا أو أوغندا أو السودان بفكرة الإدعاءات المائية أو التلويح بها أو حتى التلميح لها فى علاقاتهم مع مصر خاصة فى فترات التوتر (٣٤) .

الوضع القانونى لنهر النيل منذ عام ١٨٩١ :

توجد عدة إتفاقيات تنظم الوضع القانونى لنهر النيل، وقد عقدت هذه الإتفاقيات بين بريطانيا باسم مصر والسودان وبين الدول التى تقع فيها منابع النيل وروافده وتتمثل فى ٩ وثائق دولية تحكم توزيع واستخدام مياه النيل، وقعت الست الأولى منها قبل عام ١٩٣٩ وجميعها بالترتيب الزمنى كما يلى :

أ- معاهدة سنة ١٨٩١ بين بريطانيا وإيطاليا التي كانت تحتل إريتريا في ذلك الوقت، لتحديد نفوذ كل منهما في منطقة شرق أفريقيا . . وتعهدت فيهما إيطاليا بعدم إقامة منشآت على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر تأثيراً ملموساً على تصرفه في النيل .

ب- الإتفاقيات الموقعة بين بريطانيا وأثيوبيا وبينهما وإيطاليا . . والموقعة في أديس أبابا في ١٥ مايو عام ١٩٠٢ وتتعلم بتعيين الحدود بين الحبشة والسودان وتعهدت أثيوبيا في المادة الثالثة منها بعدم القيام بأية إنشاءات على النيل الأزرق أو بحيرة تانا نهر السوبات من شأنها اعتراض سريان مياهها إلى النيل بالإمفاقفة الحكومة البريطانية وحكومة السودان .

ج- معاهدة سنة ١٩٠٦ : بين بريطانيا والكونغوالحرية (زائير) الموقعة في لندن :

وقد اشتملت المادة الثانية من المعاهدة التي وقعت في ٩ مايو ١٩٠٦ على تعيين الحدود بين الكونغو والسودان . . وتعهد الكونغو في المادة الثالثة على عدم إقامة أية منشآت بالقرب من نهري السليكي وتانجو أو عليهما يكون من شأنها أن تقلل من المياه التي تصب في بحيرة البرت بدون موافقة حكومة السودان .

د- المذكرات المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا في ديسمبر سنة ١٩٢٥ :

وتعترف فيها إيطاليا بالحق المسبق لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والنيل الأبيض وتعهدت ألا تقيم عليهما أو على فروعهما أو روافدهما أية إنشاءات من شأنها أن تؤثر تأثيراً ملحوظاً في المياه التي تصل إلى النهر الرئيسي كما تعهدت بريطانيا في مقابل ذلك بتأييد نفوذ إيطاليا الإقتصادي في أثيوبيا . .

هـ- الإتفاقية الموقعة بين بريطانيا ومصر: (الآخرة نهاية عن السودان وكينيا وتجانيفيا وأوغندا) في عام ١٩٢٩ (٣٥)

«وتنص على عدم القيام بأي عمل أو مشروع على النيل أو فروع أو على البحيرات التي تمثل موارد النيل ومصادره دون موافقة مصر خاصة إذا كانت هذه المشروعات تمس كمية المياه التي تنالها مصر أو تضر بمصر بأية صورة» (٣٦)

و- اتفاقية عام ١٩٣٤ بين بريطانيا (نهاية عن تنزانيا) وبلجيكا (نهاية عن رواندا وبوروندي) والموقعة في لندن بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٣٤ :

وهي خاصة بنهر الكاجيرا أحد روافد مجموعة بحيرة فكتوريا - ويمر هذا النهر على الحدود الفاصلة بين الدولتين . وتعهد الدولتان في المادة الأولى بإرجاع ما يحول من مياه النهر بغرض توليد الكهرباء إلى مجراه الطبيعي قبل أن يصل النهر إلى الحدود المشتركة بين الدولتين .

ز- معاهدة ١٩٣٩ بين مصر وبريطانيا (نهاية عن السودان وكينيا وتجانيفيا وأوغندا) . .

تعهدت فيها بريطانيا بعدم القيام دون إتفاق سابق مع مصر بأية إنشاءات للرى أو لتوليد الكهرباء ، يكون من شأنه الإضرار بمصالح مصر أو إنقاص مناسيب المياه التى تصل إليها أو تعديل تاريخ وصولها .

وحددت هذه المعاهدة نصيب مصر فى مياه النيل بمقدار ٤٨ مليار متر مكعب فى السنة ، ونصيب السودان بمقدار ٤ مليار متر مكعب فى السنة وهو الحق المكتسب لكل منهما .

ج - معاهدة سنة ١٩٥٣ بين مصر وبريطانيا :

(المذكرات المتبادلة بين الدولتين والأخيرة نياية عن أوغندا فى الفترة من يوليو ١٩٥٢ إلى يناير ١٩٥٣) وتتعلق بإشتراك مصر فى بناء سد Owen «أوين» لتوليد الطاقة الكهربائية فى أوغندا عند مخرج بحيرة فكتوريا . . وتخزين مياه للرى فى مصر .

ط - معاهدة سنة ١٩٥٩ بين مصر والسودان :

وقد جاءت مكملة لاتفاقية سنة ١٩٣٩ وترمى إلى التعاون التام فى تنظيم الإرتفاع الكامل بمياه النيل البالغ متوسط تصرفه السنوى عند أسوان ٨٤ مليار متر مكعب فى السنة وأصبح نصيب مصر من مياه النيل بعد بناء وتشغيل السد العالى ٥٥.٥ مليار متر مكعب فى السنة ، ونصيب السودان ١٨.٥ مليار متر مكعب فى السنة ، والباقى ومقداره ١٠ مليار متر مكعب يضيع بالتبخر فى بحيرة السد العالى . وعندما تتم كل من مصر والسودان مشروعاتهما الخاصة باستصلاح الأراضى فلن تفقد مياه كثيرة من مياه النيل فى البحر .

وتعتبر معاهدة ١٩٥٩ نموذجاً فى مجال العلاقات الدولية بالنسبة للأنهار الدولية فقد تضمنت عدة مبادئ متطورة تنظم حقوق الدول الواقعة على نهر مشترك فقد نظمت تعاون الدولتين فى مجال استخدام مياه النيل عن طريق لجنة مشتركة تقوم بدراسة المشروعات المختلفة لمصالح الدولتين ، كما راعت العدالة فى توزيع المياه والتعويض عن الضرر واحترام الحقوق المكتسبة ، وتعمل هذه الاتفاقية لدى رجال القانون الدولى « نموذجاً لاتفاقية حول تقسيم مياه الأنهار الدولية فهى تحتوى على أفكار ومبادئ متقدمة تحكم تقسيم الجهود والأعمال المتعلقة بنهر دولى »

الحوض الدولى :

وإذا طبقنا تعريف الحوض الدولى كما جاء فى أحكام هلسنكى لعام ١٩٦٦ على نهر النيل شمال القاهرة نجد أن هذا الحوض يمتد شرقاً إلى جبال سيناء دون أن تعترض كل هذه المنطقة ضمن حوض النيل ولا يعتد بوجود قناة السويس فى منتصف المسافة فهذه القناة صناعية وليست طبيعية ، ويؤيد هذا خرائط تاريخية تبين أنه كان للنيل سبعة فروع وليس فرعان فقط وأن أحد هذه الفروع كان يصب فى بحيرة البردويل فى شمال سيناء ، وعلى ذلك فتحول جزء من نصيب مصر فى مياه النيل الى سيناء . إجراء سليم سواء اعتبرت سيناء داخل حوض النيل أو خارجه لأن من حق الدولة استغلال نصيبها فى مياه النهر داخل حدودها بالطريقة التى تحدد أهدافها .

وأخيراً فإن جميع هذه الإتفاقيات التى تحدد الوضع القانونى لنهر النيل لم تأت بأحكام استثنائية خاصة وإنما هى تعكس أولاً الوضع التاريخى لحقوق مصر كما تعكس فى مضمونها القواعد التى إستقر عليها الفقه والعرف الدوليان . (٣٧)

ولكن البعض يذكر أنه « رغم وجود كل تلك الإتفاقيات الدولية والتى ارتبطت بها بريطانيا باسم مصر أثناء فترة الإحتلال البريطانى لمصر ولبعض تلك الدول » فليس لها وزن حقيقى حالياً سوى أنها أثارت نغرات الوطنية الضيقة فى هذه الدول وقاداتها « . . . » وبمجرد إستقلال هذه الدول أعلنت رسمياً عدم اعترافها بهذه الإتفاقيات التى اعتبرتها « جائرة » ووقعت فى غيابها . . .

ولم يتم بعد حسم موضوع سريان هذه الإتفاقيات من عدمه لا من الناحية القانونية ولا من الناحية السياسية « (٣٨) » .

نظر الجفاف وحد الخطر :

أكدت أخطر دراسة أعدتها ثلاث هيئات علمية مجتمعة فى مصر عن المياه التى أمام السد العالى فى ١٩٨٥ أنه « إذا جاءت مياه الفيضان فى نهر النيل فى ذلك العام بنفس كمية العام السابق (١٩٨٤) فستتعرض مصر « لكارثة مروعة » تستوجب تشكيل وزارة طوارئ (مثل وزاره الحرب) لمحاولة إنقاذ الموقف .

ويؤدى إنخفاض كمية الفيضان إلى إنخفاض منسوب المياه فى بحيرة ناصر . . . وإذا وصل الإنخفاض إلى ١٥٥ متراً فإن هذا الحد يقترب من حد الخطر الحقيقى وهو ١٥٠ متراً . وهذا المنسوب يسمى بالسعة الميتة ونوضح ذلك فيما يلى :

السعة الميتة :

تتمثل فى إنخفاض منسوب مياه النيل عن ١٥٠ متراً وهو يؤدى إلى ما يلى :

أ - عدم إمكانية توليد كهرباء من السد العالى لأنه لا يمكن تشغيل التوربينات فى هذه الحالة .

ب - لا بد أن تقوم الدولة حينئذ بتغيير الدورة الزراعية لاستبعاد المحاصيل التى تستهلك مياهها بنسبة عالية مثل الأرز وقصب السكر .

ج - أن استهلاك مياه من السعة الميتة للبحيرة معناه ببساطة أنها ستكون مياهها راکدة بها نسبة عالية من البكتريا والأعشاب بسبب عدم تجديد هذه المياه .

د - ستحتاج مياه الشرب إلى معالجات أكثر تعقيداً وإلا سيصبح هناك خطورة منها على صحة الإنسان .

هـ - توقف الملاحة النهرية فى النيل بسبب انخفاض منسوب المياه .

و - القضاء على الجزء الأكبر من الثروة السمكية فى بحيرة السد العالى .

هذا بخلاف التأثير على الأراضى الزراعية والكهرباء (٣٩) .

وكان الحديث عن الجفاف قد اندلع كالحريق ، عندما نشرت صحيفة «التايمز» البريطانية يوم الخميس ٥ نوفمبر ١٩٨٧ تحقيقاً صحفياً مثيراً لمراسلها في القاهرة «أيان موراي» تحت عنوان ينبع «مهد الحضارة العظيم.. يجف» أو The mighty Cradle Of Civilization Is Drying Up! ولا يعتبر التنبؤ بجفاف النيل خبراً جديداً بل «سبق الجميع إلى هذه النبوءة السوداء» ، عالم الجغرافيا السويسري شوارتز سنة ١٩٢٦ في كتابه «مواد للدراسة الكوارث» (٤٠)...

...

وبقى السؤال المفعم بلهفة الحياة معلقاً منذ ذلك الحين : هل يفيض النهر كل عام أو يفيض ١٢؟ - وقام وزير الأشغال العامة والموارد المائية المصري بكتابة مقال في صحيفة الأهرام في ١٢/١٢/١٩٨٧ لتوضيح حقيقة التقرير الذي نشرته (التايمز) وقال أن ما نشرته الصحيفة يختلف كثيراً و تقرير سير ماكدونالد ، بل وصل الأمر بمراسل التايمز أن قام بتزييف الحقائق ودس المعلومات المفترضة التي فيها كثير من التجاوزات . . والهدف مما نُشر هو إثارة الهلبله ، والغموض وتوجيه النقد لمشروعات مثل السد العالي وعمل دعاية مضادة وسيئة ضد السياحة في مصر . وعقد مجلس الشعب المصري جلسة خاصة في ١٢/١٢/١٩٨٧ ومحدث عشرون نائباً وتقدم أربعة نواب بطلبات إحاطة . ثم نشرت الأهرام في ٣١/٢/١٩٨٨ رسالة من الخبير البريطاني لوزير الري تكذب مانشرته التايمز .

وكان مجلس الشورى المصري قد عقد عدة جلسات على امتداد أربعة أيام من ٢/٢/١٩٨٨ إلى ١٥/٢/١٩٨٨ لمناقشة موضوع مياه النيل ، كما عقدت ندوة بمركز النيل للإعلام والتعليم والاتصال التابع للهيئة العامة للإستعلامات تحت عنوان « ترشيد استهلاك المياه » (٤١) .

وفي خطابه بمناسبة احتفال عيد العمال (أول مايو) عام ١٩٨٨ قال الرئيس حسنى مبارك : «إذا جاء إيراد النيل هذا العام أقل من معدله في العام الماضى فإن ذلك يؤثر على الإنتاج الزراعى، ويؤدى إلى النقص فى الطاقة الكهربائية بما يؤثر ذلك على قوة الإضاءة وتشغيل المصانع، أن هذه الآثار سوف تظهر بصورة جلية إذا تحقق احتمال نقص مياه النيل عن معدلها فى العام الماضى» (٤٢) .

ولم يكن إيراد مياه النيل الذى وصل إلى مصر طوال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ يزيد عن ٣٥ مليار متر مكعب سنوياً ولما كانت مصر تستهلك ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنوياً من هنا بدأ الإعتماد على السحب من المخزون المائى خلف السد العالى .

ويجىء هذا المخزون المائى من خلال الفائض عن حاجة مصر الذى يحتجز فى بحيرة ناصر.. فإذا جاء الإيراد المائى ٨٠ مليار متر مكعب مثلاً تقوم وزارة الري بسحب الـ ٥٥.٥ مليار ويترك الباقي كمخزون فى البحيرة وإذا كان الإيراد ١٠٠ مليار تسحب نفس الكمية ويترك الباقي

كمخزون وهكذا.

تراجع نصيب الفرد من مياه النيل إلى ١٠٤٧ م^٣ فى عام ١٩٨٩ .

أوضحت الدراسات الخاصة للمجالس القومية المتخصصة استمرار تناقص ما يخص الفرد فى مصر سنوياً من مياه النيل حيث تراجع من ١٦٥٢ م^٣ فى عام ١٩٧٠ إلى ١٤٠٧ م^٣ فى عام ١٩٨٩ وتقدر أن تواصل هذه الكميات تراجعها لتتخفض بنسبة ٥٠٪ مع عام ٢٠٠٠ وإلى ٥٨٪ عام ٢٠١٠ .

وهكذا فإن الظروف الراهنة لتصاعد الزيادة السكانية واتساع الفجوة الغذائية تؤكد الارتباط الوثيق بين الأمن الغذائى والأمن المائى لمصر خاصة وأن مصر تعتمد أساساً على مياه النيل لرى حوالى ٩٨٪ من أراضيها المزروعة وفى تلبية احتياجات الصناعة والشرب والأغراض المنزلية .. فى حين أن نصيب مصر من المياه لا يزال مقصوراً على ما حددته اتفاقية مياه النيل بين مصر و السودان سنة ١٩٥٩ وهو ٥٥.٥ مليار متر مكعب فى العام (٤٣).

وهكذا يتمثل «الزوال الحقيقى» الذى يهدد أمن مصر الغذائى فى أن موارد مصر النيلية لن تزيد مع كل المشروعات المستقبلية عن ٦٥ مليار متر مكعب فى حين أننا مجبرين لمواجهة الزيادة الهائلة فى السكان على إستصلاح ربع مليون فدان سنوياً ولا مفر ..» (٤٤)

مصر ودول حوض النيل :

تشارك تسع دول أفريقية فى إمتلاك جزءٍ ما من حوض نهر النيل وهى مصر، السودان، أثيوبيا ، أوغندا ، زائير ، كينيا، رواندا ، بوروندى وتنزانيا ، غير أن هناك دولتين فقط تعتمدان على مياه النيل فى حياتهما ويقائهما بشكل أساسى وهما مصر والسودان ، مع ملاحظة أن الأخير أقل اعتماداً على النيل حيث أن لديه زراعة يعتمد ربحها على مياه الأمطار إلى حد كبير بعكس مصر .

أما باقى دول حوض النيل (السبع) فلديها إما أمطار وفيرة أو مصادر أخرى من مياه الأنهار والبحيرات .. ويلاحظ أن ثلاث دول منها ذات «أهمية حاسمة» لقدرتها على تعديل ما يصبه النهر من مياه رغم أن ذلك هو «أبعد احتمال ممكن» كما يقول جون واترورى أستاذ مادة السياسة والعلاقات الدولية بجامعة برنستون ... تلك الدول الثلاث هى أثيوبيا التى تسيطر على بحيرة تانا ومنابع نهر النيل الأزرق ، وعطبرة اللذين يوفران أكثر من ٦٠٪ من مجموع المياه التى تصب فى نهر النيل وكل من أوغندا أو زائير تتقاسمان بحيرة إلبرت التى تعرف الآن ببحيرة موبوتو ... والتى يمكن أن تصبح يوماً ما موقع تخزين رئيسى من أجل التحكم فى مياه النيل الأبيض (٤٥).

وهكذا توضح خريطة دول حوض نهر النيل بجملاء مدى تشعب وتشابك الأنهار والبحيرات المختلفة التى تصب جميعاً فى ذلك الجزء الشمالى من النهر الذى يبدأ من الخرطوم فى السودان حتى ساحل البحر الأبيض المتوسط فى مصر (٤٦)

ويمكن للمشكلة أن تتفاقم فى حالة «سعى دول المنبع لتنفيذ مشروعات مائية دون التنسيق مع

دول المصب النيلية مما قد يضر بمصالحها ، الأمر الذى يتنافى بالطبع مع الأحكام والأعراف والمواثيق المنظمة للعلاقات بين دول المنبع والمصب (٤٧)

وتؤكد بعض الدراسات أن « العوامل الطبيعية لعبت دوراً بالغ الأهمية فى تشكيل جغرافية حوض النيل على النحو الذى يؤمن حقوق مصر فى مياه النهر ، ويلغى التعارض بين مصالح دوله عن طريق » إلغاء الحاجة إلى هذه المياه فى أغلب قطاعات النهر باستثناء حالة وحيدة هى مصر (٤٨) وبوجه عام فقد كانت السياسة المائية بالنسبة إلى مصر وعبر تاريخها الطويل هى « مسألة حياة أو موت » وكان هدف تأمين مياه النيل يتصدر دائماً قائمة أولويات السياسة الخارجية المصرية إن لم يكن أحد موجهاتها الرئيسية (٤٩)

• الاتحاد دول حوض النيل « مجموعة الأندوجو » (١٩٨٣)

وهو اتحاد مكون من السودان وأغندا وزائير وبورندى ورواندى ومصر ، بالإضافة إلى تنزانيا وكينيا وأثيوبيا كمراقبين .

وعقد الاجتماع الأول لوزراء المجموعة فى الخرطوم عام ١٩٨٣ ، والثانى فى كينشاسا عام ١٩٨٤ ، أما الثالث فعقد فى القاهرة عام ١٩٨٥ والرابع فى كينشاسا عام ١٩٨٦ والخامس فى القاهرة عام ١٩٨٨ والسادس فى أديس أبابا عام ١٩٩٠ والسابع فى أديس أبابا فى ٢٧ فبراير ١٩٩١ (٥٠)

أهداف مجموعة الأندوجو:

تتمثل أهداف المجموعة فيما يلى :

(١) الإسهام (كمبتدى) لتبادل وجهات النظر والمعلومات حول القضايا ذات الإهتمام المشترك للدول الأعضاء .

(٢) المساهمة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك الدول من خلال التعاون الإقليمى .

(٣) العمل على تنبيه شعوب تلك الدول الى أهمية موارد مياه نهر النيل وإلى ضرورة تنميتها وحسن إدارتها .

الدعوة لإنشاء منظمة للتعاون النيلي:

- يعتبر ضمان أمن حوض النيل ضرورة حيوية لتحقيق الأمن القومى المصرى والسودانى والأمن القومى لدوله جميعاً ، ولا يقتصر تحقيق أمن النيل على مجراه فى مصر والسودان ولكنه يشمل حوض نهر النيل من منابعه الإستوائية الأثيوبية وعلى طول امتداده مما يؤكد أهمية التخطيط لتحقيق أمن منابع النيل بوصفه هدفاً قومياً لجميع دول حوض النيل .

وذكر تقرير أعده مجلس الشورى المصرى فى عام ١٩٩٠ عن « إطار التعاون بين دول حوض النيل فى مجال الأمن الإقليمى » أن العلاقات بين مصر وأثيوبيا لها أهمية خاصة « فهما الدولتان اللتان يجب أن تقوم بينهما علاقات طيبة حيث أن أثيوبيا تتمتع بمركز خاص فى حوض النيل لكونها الدولة

التي تسيطر على الجزء الأهم من منابع النيل
ودعا التقرير إلى دراسة فكرة إنشاء منظمة للتعاون النيلي تعمل على تحقيق التعاون في شتى
المجالات بين دول حوض النيل وفي مقدمتها الأمن القومي^(٥١).

مصر والسودان:

تشكل مسأله مياه النيل ركناً أساسياً وهاماً في العلاقات المصرية السودانية ، إلا أن الحديث
عنها ظل على طول تاريخنا الحديث لا يتعدى طاولة المفاوضات الرسمية والحكومية لتثبيت الحقوق في
مياه النيل وفي ضبط النهر وإدارته بما يضمن حقوق البلدين ، وهو حديث ينحصر في الأطر الفنية
والهندسية والقانونية للوصول إلى إتفاقيات حولها ، وفي غالبية الأحيان أدت مثل هذه المفاوضات
إلى الإحتكاك والجمود في العلاقات .

وفي هذا الإطار يظل الحديث عن مياه النيل محاطاً بهالة من التحفظات والمحاذير الحكومية
والرسمية والتي تتعلق بأمور السيادة والحقوق الإقليمية . شأنه في ذلك شأن كثير من الأنهار
الدولية^(٥٢).

وقد حاول الإستعمار قديماً أن يشير الضغينة بين مصر والأقطار الجنوبية التي تشترك في مياه نهر
النيل وأخذ « يشير السودان بصفة خاصة ضد مشروع السد العالي ، ليتخذ من ذلك ذريعة يحمل بها
مصر على قبول شروط الدول الغربية التي اقترنت بعروضها لتمويل السد العالي .

وبدأت الجفوة بين الشقيقتين . . وكان أول مظاهرها نزاع مفتعل أثير في فبراير عام ١٩٥٨ حول
الحدود الإقليمية بين مصر والسودان ، في المنطقة الملاصقة للبحر الأحمر . . فقد أدخلت حكومة
السودان جزءاً من الأراضي المصرية في تقسيمها للدوائر الانتخابية السودانية ، وذلك برغم أن
الخرائط الرسمية التي أصدرتها حكومة السودان نفسها ، تؤيد تبعية هذه المنطقة لمصر^(٥٣).

وكانت مصر في ذلك الوقت تستعد لإجراء الإستفتاء على الوحدة بين مصر وسوريا ، فكان عليها
أن ترسل لجان الإستفتاء إلى هذه المنطقة (حلايب).

وانتهز الإستعمار الفرصة للوقعية بين مصر والسودان ، ولكن مصر الحريصة دائماً على
مساندة السودان وتوثيق روابط الأخوة معه ، قطعت طريق الدس والوقعية بأن أجلت تسوية هذا
الموضوع ، وكان ذلك تفادياً لتوسيع شقة الخلاف بين الشقيقتين ورغم ذلك قام السودان في يوليو عام
١٩٥٨ بتجاوز الحدود التي رسمتها اتفاقية مياه النيل للتخزين في خزان سنار ، مما يضر بالمصالح
الزراعية في مصر التي اعترضت على هذا الإجراء « لما فيه من مجافاة لأحكام الاتفاقية المذكورة ،
فضلاً عن الإفتئات على الحقوق المكتسبة لمصر في مياه النيل » ولكن السودان رفض الإعتراض على
أساس أن الاتفاقية « قد وضعت دون مراعاة لمصالح السودان وأنها أبرمت بين بريطانيا ومصر قبل أن
يستقل عنهما السودان ، وأن الحكومة السودانية لم تعترف في أى وقت من الأوقات ، بأن الاتفاقية
ملزمة لها » .

وفندت مصر أوجه الرفض السوداني مشيرة إلى أن إتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩ «لم تنشئ لمصر حقاً جديداً في مياه النيل ، فقد إكتسبت مصر هذا الحق على مر السنين المتعاقبة، فأصبح حقاً طبيعياً و تاريخياً ، لايجوز إغفاله بعد أن رتبت مصر حياتها عليه ، كما أن الإطلاع على نص الإتفاقية يظهر مدى منافاة حجة السودان للحقيقة .

ومنذ أن وقع الإنقلاب العسكرى فى السودان بقيادة الفريق عبود فى ١٧/١١/١٩٥٨ .. ووضعت الحكومة العسكرية فى قائمة أولوياتها الوصول مع الحكومة المصرية إلى صيغة تنظم الإستفادة المثلى من مياه النيل وتعيد النظر فى إتفاقاته السابقة» (٥٤) .

وقد حدثت أزمة فى ذلك الحين بين مصر والسودان بعد البدء فى بناء السد العالى.. وحشدت مصر قواتها على الحدود الجنوبية « تمهيداً للحرب من أجل نصيبها فى مياه نهر النيل » والذى اعتبرت الإعتداء عليه إعتداءً على أمنها القومى .

وانفجرت الأزمة بعد تراجع ابراهيم عبود حاكم السودان فى تلك الفترة .

إلى أن تم توقيع إتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان فى ١٩٥٩ (٥٥)

ولم يكن من المتوقع أو من المعقول أن يشير مشروع السد العالى لخلافات مع السودان ولا أن ترجع مصر فى أمر هذا المشروع إلى الدول الأفريقية الجنوبية «وهى تقيمه فى أراضيها لتستغل به ما يصل إليها من فائض إيراد النهر ، قبل أن يلقى به فى البحر سدى» كان المفهوم فقط حق السودان فى التعويض عما تغمره مياه السد العالى من الأراضى السودانية .

ولاريب فى أنه « لو ترك الأمر لمصر والشعب السودانى دون تدخل أو وساطة أو إثارة من الدول الأخرى لأمكن تسوية الموضوع بين القطرين فى غير عناء أو مشقة » (٥٦)

وحدثت عدة تغييرات سياسية داخلية فى السودان عام ١٩٥٨ حيث أمسك الجيش السودانى بزمام الأمور بقيادة الفريق ابراهيم عبود فى ١٧ نوفمبر من ذلك العام ، وقد بادر فأعلن أن الخلافات بين السودان والجمهورية العربية المتحدة هى «خلافات مفتعلة » لايمكن بأى حال من الأحوال أن يسمح السودان بتدخل بريطانيا فى موضوع مياه النيل أو أى أمر آخر يخص السودان» (٥٧)

وقدم وفد سودانى الى القاهرة فى ٧ أكتوبر من عام ١٩٥٩ « للتفاهم على مسائل مياه النيل والتجارة والشئون المالية وهى المسائل التى أثرت بسببها المنازعات فى ذلك الوقت .. وشكلت عدة لجان فرعية .. واستمرت المفاوضات شهراً وأسفرت عن توقيع ثلاث إتفاقيات.

١- اتفاق للإنتفاع الكامل بمياه النيل (الموقع فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩) .

٢- اتفاق التجارة والدفع .

٣- اتفاق تنظيم الجمارك بين البلدين .

وتم الإتفاق على أن تنشئ مصر السد العالى عند أسوان كأول حلقة من سلسلة مشروعات

التخزين المستمر لمياه النيل ، وعلى أن يقيم السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق .. وكذلك
أيه أعمال أخرى تراها السودان لازمة لاستغلال نصيبها » (٥٨)

وقد تناولت الإتفاقية مشروعات ضبط مياه النيل وزيادة إيراده لصالح التوسع الزراعى فى
البلدين، وهى المشروعات التى اقترح إقامتها فى المناطق الإستوائية للإنتفاع بالمياه التى تضيع فى
المستنقعات التى قمر بها روافد نهر النيل، فقضت الإتفاقية بأن تقتسم مصر والسودان بالتساوى
صافى ماتوفره هذه المشروعات من مياه، كما يتحمل البلدان تكاليف إنشاء هذه المشروعات مناصفة
وتضمنت الإتفاقية نصاً يقضى بأن « تتفق حكومتا البلدين على رأى موحد ، فى كل مايتصل
بشؤون مياه النيل فى أى بلد من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين » (٥٩) ولأهمية
هذه الإتفاقية نورد نصها الكامل ضمن الملاحق .

مشروع قناة جومجلى :

يعتبر مشروع قناة جومجلى باكورة مشاريع تقليل الفاقد من مياه النيل كأحد المشاريع التى توفر
أسباب النمو والنهوض الإجتماعى والزراعى والصناعى فى ظل جهود التكامل بين شعبى وادى
النيل .

ووفقاً لإتفاقية مياه النيل المعقودة بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ فقد اتفق البلدان على قيام
مشروعات زيادة إيراد النهر بتقليل الفاقد من المياه الضائعة .

* يهدف مشروع قناة جومجلى إلى تقليل الفاقد من مستنقعات بحرى الجبل والزراف .
* يبلغ طول القناة ٣٦٠ كيلو متراً من بور سودان حتى ملتقى القناة بنهر السوبات عند مصبه
بالنيل الأبيض .

* يبلغ المكعب الإجمالى للحفريات بالقناة ١٠٠ مليون متر مكعب .

* تستوعب القناة ٢٥ مليون متر مكعب من المياه يومياً .

* صممت قناة جومجلى بحيث تكون صالحة للملاحة بينما يستخدم الجسر الشرقى للقناة كطريق
ترابى مهد وسيتم تشييد مراسى للسفن على طول القناة ، وكذلك أماكن التقابل للبواخر
تسهيلاً لحركة الملاحة .

* ستنشأ المعديات والكبارى لتسهيل إنتقال المواطنين والعربات وقطعان الماشية والحيوانات بين
ضفتى القناة .

* يوفر المشروع مياهاً إضافية قدرها ٤.٧ مليار متر مكعب من المياه عند ملكال مقسمة مناصفة
بين مصر والسودان للإستفادة بها فى التوسع الزراعى بالبلدين (٦٠)

وقد بدأ النزاع بين الحكومة السودانية والشركات الفرنسية بعد أن توقفت تلك الشركات عن
إستكمال حفر قناة جومجلى فى منتصف الثمانينيات بعد تدهور الأمن فى جنوب السودان مع بداية

حركة التمرد عام ١٩٨٣ .

رفعت الحكومة السودانية الأمر لهيئة محكيم دولية اتخذت قرارات خاصة لم يتم تنفيذها بالكامل... وتحصر حكومتا السودان ومصر على إنتهاء حفر قناة جونجلي التي تساهم فى زياده حصتهما من مياه النيل .

كما قامت الهيئة المشتركة لمياه النيل فى اجتماعها بالخرطوم فى أواخر سبتمبر ١٩٩١ بمناقشة آخر تطورات الأزمة والنزاع القانونى بين الحكومة السودانية والشركات الفرنسية (٦١) .

مصر وأثيوبيا ونهر النيل :

يقول ألان مورهد فى كتابه (النيل الأزرق) أن الحديث كان يدور - بين الحين والحين - عن أثيوبيا وكيف يسعها أن (تدمر) مصر والسودان بإنشاء سلسلة من السدود العالية عبر أخدود النيل الأزرق ، أو بتسميم المجرى» وكان ذلك منذ عام ١٩٥٠ ثم أثير مرة أخرى فى عام ١٩٥٦ «عندما حاول البريطانيون غزو مصر» ولكن هذا كله - كما يقول مورهد - «من قبيل الهراء والهذيان بطبيعة الحال، ففى النيل الأزرق من الماء ما يكفى لجرف أية عقبة صناعية» (٦٢)

وقد كان لدى الايطاليين - بعد غزوهم أثيوبيا فى سنة ١٩٣٥ - مشروع خيالى يقوم على سد مخرج النيل الأزرق الحالى من بحيرة (تانا) . وكان فى عزمهم أن يصرفوا مياه البحيرة فى السهول الخصبة الغربية ، عن طريق نفق يبلغ طوله ثلاثين كيلوا متراً ، بيدأنهم لم يكثوا فى بلاد الحبشة إلا ستة أعوام ، فلم يتخذوا شيئاً من الخطوات لتحقيق هذه الفكرة .

وقد ألحزت الولايات المتحدة الأمريكية دراسة عن مياه النيل . . خلال الفترة من ١٩٥٨ - ١٩٦٤ «قامت بهذه الدراسة آنذاك لصالح أثيوبيا التى كانت فى ذلك الوقت حليفاً مطيعاً للولايات المتحدة» وكانت الدراسة تهدف إلى إستصلاح ٤٠٠ ألف هكتار من الأراضى الواقعة على الحدود السودانية - الأثيوبية وإنتاج كمية ضخمة من الكهرباء لتحقيق مستلزمات هذا المشروع «الذى إن تحقق يحرم مصر والسودان من خمسة بليون متر مكعب من الماء» ويلاحظ أن الولايات المتحدة قامت بهذا المشروع «زمن نضال عبد الناصر من أجل التحرر الوطنى الإجتماعى، وكانت بمشروعها هذا تلوح لعبد الناصر بسلاح جديد خطير» (٦٣) باعتبار أن مصادر النيل الأساسية تأتى من النيل الأزرق بأثيوبيا .

وهكذا تعود بداية التهديد الأثيوبى لمياه النيل إلى عام ١٩٥٩ عندما اتفقت الحكومة الأثيوبية مع مركز الدراسات والأبحاث الأمريكية لتقديم دراسة متكاملة لتطوير الإمكانات المائية لمشاريع الرى والطاقة فى حوض نهر النيل الأزرق . . وكان ذلك إبان تحالف أثيوبيا مع الولايات المتحدة فى حين كانت مصر ترتبط بعلاقات قوية مع الإتحاد السوفيتى .

وقد عرض باحث أمريكى يدعى «دالى وايتنجتون» فى عام ١٩٨٥ هذه الدراسة المذكورة على ندوة نظمها مركز البحوث والدراسات الإنمائية التابع لجامعة الخرطوم وقامت صحيفة «السودان الحديث»

الصادرة فى الخرطوم بنشر هذه الدراسة (فبراير ١٩٩٠) حيث أثارت ردود فعل واسعة لدى المسئولين فى السودان . . ووصفت بأنها « أخطر وثيقة مائية فى التاريخ » (٦٤).

ولم تكن فكرة إقامة سدود وخزانات أثيوبية على النيل الأزرق معروفة قبل الدراسة الأمريكية التى قدمت لحكومة هيلاسلاسى [المشار إليه آنفاً] . . إلا أن تلك الدراسة تلتها سلسلة من الدراسات التى تبحث فى جدوى تنظيم الإتياب المائى فى بحيرة تانا . .

وتشكل المياه الواردة إلى مصر من أثيوبيا وحدها ٨٥٪ من إجمالى المياه المتمثلة فى حصة مصر فى نهر النيل . . وهذا يضع أثيوبيا على رأس قائمة أولويات السياسة الخارجية المصرية (٦٥).

وقامت فرقة من الباحثين الأمريكيين - فى عام ١٩٦٠ - بمهمة فحص وتجري المنابع الحقيقية للنيل الأزرق « ولأول مرة درس هذا الأخدود - أخدود النيل الأزرق - دراسة تفصيلية، وقد صار فى استطاعة المهندسين راكبي طائرات الهليكوبتر أن يهبطوا هبوطاً عمودياً عند أشد المواقع خفاء على طول ذلك الأخدود العظيم » (٦٦).

ويلتقى النيل الأزرق مع النيل الأبيض عند الخرطوم - ويفقدان بذلك الاتحاد شخصيتهما المتميزتين - « ويزود النيل الأزرق المجرى المشترك بستة أسباع حجمه الكلى ($\frac{3}{4}$) من الماء ، ويظل ستة أشهر فى السنة متدفقاً فى انصبابه من جبال أثيوبيا بقوة أشبه بتيار المد العاتى ، ويبلغ من قوة هذا الفيضان المائى فى شهر يونيه وجسامته أن النيل الأبيض يرتد على أعقابهِ عند الخرطوم متوقفاً عن الجريان حيث هو ، مخلياً الطريق للنهر الشاب الدافق الحيوية الذى يهدر فى انصبابه واندفاعه . . ولا يهدأ ثوران هذا الإندفاع الهائل إلا فى شهر يناير ، وعندئذ يبدأ النيل الأبيض فى إثبات وجوده ككرة أخرى » (٦٧).

وتتمتع منطقة القرن الأفريقى وخاصة أثيوبيا بالنسبة لمصر بأهمية خاصة لاتوازىها أية منطقة أفريقية أخرى وذلك لأنها قريبة بل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصلحة جوهريّة مصرية هى منابع نهر النيل حيث أن حوالى ٨٤٪ من مياه النيل التى تصل إلى مصر تنبع من أثيوبيا .

وتحصر مصر على وجود علاقات مع أثيوبيا فى كل الظروف بغض النظر عن أية خلافات . . فلا بد من الحفاظ على حد أدنى من العلاقات وهذا ما حدث رغم تباين المواقف بين الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والإمبراطور هيلاسلاسى . . وحدث مثله فى السبعينيات رغم الصدام بين منجستو والرئيس السادات . .

ويلخص الدكتور بطرس غالى نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية سابقاً وأمين عام الأمم المتحدة حالياً موقف مصر من أحداث أثيوبيا بعد الانقلاب على منجستو عام ١٩٩١ قائلاً « إن مصر حريصة على وحدة وسلامة الكيان الأثيوبى من مخاطر الانقسام والفرقة التى تزيد من الصراع بين أبناء الوطن الواحد . فأمننا القومى مرتبط بوحدة وسلامة الأراضى الأثيوبية وتحقيق المصالحة الوطنية بين أبنائه » (٦٨).

مشاريع أثيوبيا على النيل :

قامت أثيوبيا بدراسة أربعة مشروعات بمعاونة مكاتب خبرة أمريكية وسوفيتية وبمعاونة فنية اسرائيلية وتمثل هذه المشروعات فى :

أ - مشروع سد فنشا على النيل الأزرق وبدأ العمل به سنة ١٩٨٤ .

ب - مشروع الليبرد على نهر السواط .

ج - مشروع سينت على نهر عطبرة .

د - مشروع خور الفاشى على الحدود الأثيوبية - السعودية .

وسوف تؤثر هذه المشروعات على مصر بمقدار ٧ مليارات متر مكعب سنوياً أى حوالى ٢٠٪ من الإيراد الكلى لمصر من النهر .

وكان هذا مما دفع ببعض المهتمين بشئون المياه إلى الحديث عن «مؤامرة أثيوبية إسرائيلية» تسعى إلى التحكم أو التقليل من كميات المياه المتدفقة من نهر النيل إلى كل من مصر والسودان. « (٦٩)

وقد وجهت مصر تحذيراً إلى إسرائيل وأثيوبيا فى ١٧/١/١٩٩٠ بعدم العبث بمياه النيل . وذلك بعد تلقيها تقريراً عن «أنشطة اسرائيلية فى أثيوبيا يمكن أن تؤثر على مجرى نهر النيل.. وعن قيام الإسرائيليين باستكشاف إمكانية بناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج ضخم للتنمية الزراعية والرى فى أثيوبيا . . . وقد شوهد مهندسوهم وهم يجرون اختبارات للتربة فى منطقة أبى ومنطقة بحيرة تانا بالقرب من النيل الأزرق»

وبعثت مصر برسالة إلى أديس أبابا عبر ليبيا حول منتصف يناير ١٩٩٠ تفيد بأن «القاهرة لن تسمح بأية محاولة لإعاقة مجرى نهر النيل» (٧٠)

وطلبت الخارجية المصرية من الحكومة الإثيوبية (التي تشرف على منابع النيل) تفسيراً واضحاً لمدى تأثير السدود التى تبنيتها على بحيرة تانا على تدفق المياه بمعدلاتها الطبيعية إلى النيل الأزرق . وقد جاء الرد الأثيوبى مطمئناً ، وبالرغم من ذلك طاف الرئيس حسنى مبارك جواً بمنطقة السدود الأثيوبية ليطمئن بنفسه على أن مصر لن تتأثر بها .

وكان هذا الإطمئنان ضرورة بعد ما قيل عن إستعانة أثيوبيا بخبراء اسرائيليين لتنفيذ هذه السدود وعن رغبة اسرائيل فى «خلق مصر مائياً من ناحية المنبع» (٧١)

وكانت بعض الدراسات قد أشارت إلى أن السدود الثلاثة التى تزمع اسرائيل إنشاها بالقرب من بحيرة تانا ، ونهر «أبى» أحد روافد نهر النيل ستحقق لأثيوبيا التحكم فى ٨٢٪ من مياه النيل مما يهدد كلاً من السودان ومصر بشكل مباشر « (٧٢)

وقد أكد السفير سيد أبو زيد مدير ادارة مجلسى الشعب والشورى بالخارجية المصرية فى أول

يوليو ١٩٩١ بأن « وزارة الخارجية تتابع باهتمام شديد هذا الموضوع وأصدرنا بياناً رسمياً بذلك حتى يكون بمثابة رسالة موجهة إلى جميع الأطراف » وقال : « إننا أرسلنا لسفارتنا في تل أبيب باستفسار حول هذا الموضوع وتلقينا رداً من الحكومة الإسرائيلية تنفى فيه مشاركتها في إقامة أية مشروعات أثيوبية على نهر النيل ، على أن المشروعات الأثيوبية المقترحة تبلغ نحو ٣٢ مشروعاً منذ عام ١٩٥٨ وكانت تكلفتها نحو ٣ مليارات دولار ارتفعت إلى نحو ١٠ مليارات دولار وهناك صعوبات فنية في إقامة العديد من هذه المشروعات » .

وقد نفى المهندس عصام راضى وزير الري في ١٩٩١/٧/٢ اعتزام إسرائيل إقامة سدود بأثيوبيا موضحاً « أن الدراسة التي قامت بها تخرج عن دول حوض النيل واختصت بمشروعات على نهر اشبيلي (في الصومال) البعيد عن مشروعات النيل .

مصر وأوغندا :

لاتعارض مصر في قيام مشروعات مائية في أى من دول حوض نهر النيل طالما لا تؤثر في حصتها من مياه النهر . وقد أجاب الرئيس حسنى مبارك خلال اجتماعه بوفد الاتحاد الصحفيين الأفارقة في ١٩٩١/٥/٢٣ على سؤال بشأن مشروعات أوغندا عند منابع النيل بقوله :

« نحن نتقبل هذا طالما لا يؤثر على كميات المياه الآتية لمصر ، فنحن نتعاون في إطار الإستغلال المشترك لمياه النيل » .. وأضاف الرئيس : إن أوغندا ستقيم بعض المشروعات على منابع النيل في الجنوب ولهذا كانت زيارة الرئيس الأوغندى لشرح هذه المشروعات وبيان مدى تأثيرها على مياه النيل .

وقد أشارت أنها صحفية (البيان الإماراتية - ١٩٩١/٧/٢٨) إلى أن « مصر وجهت في سرية تامة إنذاراً إلى البنك الأفريقى تطالبه فيه بوقف تمويل مشروعات تنمية مياه النيل في أوغندا لأنها تضر بمصلحة مصر . وتحذره من تمويل أى مشروعات تقام على نهر النيل في أى دولة دون الحصول على موافقه صريحة من مصر » . واستجاب البنك الأفريقى ، وقام بوقف تمويل مشروعات أوغندا .

وكانت مصر قد فوجئت في أوائل عام ١٩٩١ بأن أوغندا « تقيم مشروعات جديدة على نهر النيل دون التنسيق مع باقى دول حوض نهر النيل » .

وقد أرسل الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية حينئذ عدة خطابات إلى وزير خارجية أوغندا ، ثم الرئيس الأوغندى لكنه لم يتلق أى رد منها ..

ولم تجد مصر أمامها خياراً إلا أن تخطر بنك التنمية الأفريقى الذى يمول هذه المشروعات لوقف التمويل لأنها تضر بمصالح مصر باعتبارها دولة المصب بالنسبة لنهر النيل ، وأوقف البنك بالفعل تمويل المشروع (٧٣) .

وقام الرئيس الأوغندى بزيارة سريعة للقاهرة في أوائل يوليو ١٩٩١ لم تستغرق أكثر من ٤

ساعات فقط وتم خلالها توقيع خطابات متبادلة بين مصر وأوغندا تتعهد فيها الأخيرة «بعدم تنفيذ مشروعات على النيل إلا بموافقة مصر» .

وقد أدلى المهندس عصام راضى وزير الري بتصريحات صحفية فى ١٩٩١/٧/٢ عقب عودته من زيارة أوغندا قال فيها: «إن مصر لا تمنع إقامة أوغندا لمشروعات مائية بشرط ألا يؤثر على حصة مصر» .

وبالنسبة لتوسعة توريينات خزان ايون فقد اتفق على تبادل الخطابات للإلتها . من المشروعات المستقبلية مع المحافظة على وصول الإيراد الطبيعى لمصر» .

مصر وكينيا :

قام الوزير المصرى للأشغال والموارد المائية بزيارة نيروبي فى يناير عام ١٩٨٧ وأجرى مباحثات مع نظيره الكينى وبحثا سبل التعاون المشترك بين البلدين وإمكانية الإستعانة بالخبرة المصرية فى استغلال الموارد المائية المتوافرة هناك» .

وما زالت مصر توالى جهودها من أجل العمل على انضمام كينيا إلى تجمع (الأندوجو) ولو بصفة مراقب حيث أن كينيا وأثيوبيا لم تقررا بعد الإلتزام إلى ذلك التجمع الإقليمى» .

مهام الدبلوماسية المصرية تجاه حوض النيل :

يتحتم على الدبلوماسية المصرية القيام بمهام كثيرة وهامة لمواجهة مشكلة النقص فى الموارد المائية خلال العقدين القادمين وأبرزها ما يلى :

- ١ - تدعيم العلاقات الثنائية القائمة بين مصر ودول حوض النيل كل على حدة .. وتشمل ثمانية دول بجانب مصر وهى السودان وأثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، كينيا، زائير، رواندا، بوروندى .
- ٢ - تدعيم التعاون على المستوى الثنائى أو الجماعى بدول حوض نهر النيل فى جميع المجالات الإقتصادية والسياسية والتجارية والثقافية والتعليمية والمواصلات .. الخ .
- ٣ - إقناع دول حوض النيل بأهمية موضوع المياه عامة وبموضوع نهر النيل بوجه خاص وإبراز المزايا التى تتحقق للدول التسع فى حالة تنفيذ مشاريع على مصادر وروافد نهر النيل بالتنسيق بين هذه الدول .

٤ - يجب على الدبلوماسية المصرية أن «تولى عناية كبرى للقضايا المتعلقة بنهر النيل فى المرحلة المقبلة وقضايا المياه على المستويين العربى والدولى» (٧٤)

٥ - يجب على السياسة المصرية «التحسب لما قد ينجم عن بعض المواقف التى يمكن أن تتخذها بعض دول حوض النهر كإلغاء العمل بالإتفاقيات القائمة أو إقامة المشاريع على النهر دون التشاور مع مصر ، وهذا مما يؤثر على حصة مصر من المياه .. هنا بجانب التحسب لإحتمالات اللجوء للمحاكم الدولية فى حالة نقص بعض الدول للإتفاقيات القائمة وهكذا

ينبغي على الدبلوماسية المصرية أن تركز على تأكيد أهمية التعاون المشترك بين دول حوض نهر النيل بشكل يضمن تحقيق المصالح الإقتصادية لكافة دوله .

الدعوة لإنشاء سلطة عامة (هيئة) لمياه النيل

حاولت السياسة المصرية فى عدة مناسبات أن تطرح تصورات أو تدعو إلى إتخاذ إجراءات نحو التعاون الإقليمى لضبط النهر (نهر النيل) وإن كان ذلك قد تم بدون إتخاذ خطوة سياسية رسمية لإنشاء هيئة عامة أو جماعة عامة لنهر النيل « (٧٥)

ويلاحظ أن الدول « المدعوة للمشاركة فى العملية التفاوضية لإنشاء هيئة مشتركة لضبط مياه النهر وإنشاء مشروعاته الكبرى هى الدول التسع الموجودة حالياً فى حوض وادى النيل ، كما يدعو [الدكتور عبد الملك عودة والدكتور حمدى عبد الرحمن] الى إنضمام الصومال وجيبوتى إليها لأن بعض أنهار الهضبة الأثيوبية تتحد نحو الشرق والجنوب الشرقى » .

استراتيجية مصر المائتة للسنوات القادمة :

حدد المهندس عصام راضى وزير الرى المصرى استراتيجية مصر خلال السنوات القادمة فى أنها تتمثل فى توفير ١١ مليار متر مكعب من المياه من أجل التوسع الأفقى فى الزراعة لزيادة الرقعة الزراعية بمقدار ١.٧ مليون فدان «

وتتجه مصر الآن للإستفادة القصوى من المياه الجوفية حيث توجد «أنهار من المياه الجوفية بصحراء مصر الشرقية» (٧٦)

ويمثل هذا المصدر «ثروة طبيعية ينبغي استغلالها .. وتعتبر الخزانات الجوفية فى منطقة الوادى من الخزانات العالية الكفاءة «

وتم استغلال ٢.٦ مليار متر مكعب سنوياً من المياه الجوفية رغم أن هذا الرقم « يمكن أن يزداد إلى ٤.٩ مليار متر مكعب سنوياً من الخزانات الجوفية بالدلتا والصحارى المتاخمة ، ويمكن استغلال مليار متر مكعب من المياه الجوفية فى شرق النيل وغربه .. كما يمكن استغلال ١.٣ مليار متر مكعب سنوياً لرى الأراضى المستصلحة حديثاً» (٧٧)

وقدم الدكتور محمد عبد الهادى راضى مدير معهد بحوث توزيع المياه دارة لندوة كلية الزراعة جامعة القاهرة فى ٢٤/٣/١٩٩٠ حول «منطلقات السياسة المائية لمصر وأهم خطوطها الأساسية» .

وطرحت الدراسة اقتراحاً بإنشاء هيئة أفريقية لتنمية الموارد المائية يكون مقرها مصر « (٧٨)

كما اقترح المهندس محمود القاضى وكيل وزارة الرى السابق ضرورة استكمال قناة جونجلي التى توقفت منذ عام ١٩٨٣ بسبب الإضطرابات فى جنوب السودان، ويستغرق استكمالها حوالى ثلاث سنوات .

وقدم الدكتور علاء الحديدى من وزارة الخارجية دراسة عن السياسة الخارجية المصرية تجاه نهر النيل، وتضمنت تحليلاً علمياً شاملاً لعلاقات مصر بدول حوض نهر النيل .

ويحتاج تنفيذ مشروعات تقليل الفاقد من المياه (تخفيف الهدر) الحاصل فى هضبة البحيرات عند منابع النيل إلى :

١- تكاليف باهظة .

٢- مفاوضات دبلوماسية مكثفة للوصول إلى اتفاقيات مع دول النهر، (٧٩)

ويوضح رئيس معهد بحوث المياه - لصحيفة الشرق الأوسط ١٩٩١/٦/٤ أن «احتياجات مصر المتزايدة من المياه تقدر بنحو ٧٢ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ فى حين أن حصتها من النيل لا تتجاوز ٥٧ مليار متر مكعب .

ويرى لحل نقص المياه فى مصر ما يلى :

(١) ضرورة « الإسراع بإنشاء قناة جولى بالإتفاق مع السودان لزيادة حصة مصر ولتوفير الماء المبدد مع ضرورة استقطاب الفوائد المائية التى يمكن أن توفر كمية من المياه تقدر بنحو ٥ مليارات متر مكعب .

(٢) إعادة النظر فى التركيب المحصولى والتركيز على التوسع الرأسى والأراضى الزراعية .

(٣) استخدام التكنولوجيا فى مجال الرى لتناسب الظروف المائية .

(٤) الاستفادة من مياه الصرف بعد معالجتها فى الزراعة والتى تصل كميتها إلى ٧ مليارات متر مكعب .

حماية مصالح مصر الاستراتيجية فى نهر النيل :

تسلزم حماية المصالح المصرية الاستراتيجية فى مياه النيل ضرورة إلزام مصر بما يلى :

أ - أن تعطى الأسبقية الأولى لاهتماماتها بحسن استخدام مياه النيل والتى يهدر منها أكثر من ٨ مليارات متر مكعب فى البحر [إنخفضت الى أقل من ٢ مليارا] .

ب - حماية النيل من التلوث والقاذورات والمحافظة على كل قطرة ماء .

ج - ضرورة قيام مصر بالتدخل لحل النزاعات السياسية بين دول حوض النيل لأن الخطر حقيقى وقائم ويمس الأمن القومى لدول المنطقة إن لم يكن من نقص المياه فمن التدخلات الأجنبية .

د - العمل على ضم أثيوبيا وكينيا إلى تجمع (الأندوجو) .

هـ - وضع خطة شاملة لإقامة المشروعات والإنشاءات تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للتنمية .

و - حل جميع النزاعات والحروب بين دول القرن الأفريقى على المستوى الإقليمى والدولى للقضاء على المجاعة فى أفريقيا (٨٠) .

الاحتياجات المائية لمصر (١٩٨٥ - ٢٠٠٠)

٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	الاحتياجات المائية السنوية بالمليار لتر مكعب في حالة عدم الترشيد
٥٢,٠	٥٢,٠	٥٢,٠	٥٢,٠	- الأراضي المنزرعة حالياً
٨,٠	٧,٠	٦,٠	٥,٣	- مياه الشرب والمصانع
٢,٥	٣,٠	٣,٥	٤,٠	- ما يصرف إلى البحر
١٦,١	١٢,٦	٨,٤	٤,٢	- الأراضي الجديدة
٧٨,٦	٧٤,٦	٦٩,٩	٦٥,٥	المجموع

نقلا عن المجالس المتخصصة الدورة الثالثة (سبتمبر - يوليو ١٩٧٦) ص ١٣٠

اتجاهات السياسة الخارجية المصرية في تأمين مياه النيل :

في سياق حديثها عن «مياه النيل» في سياسة مصر الخارجية تؤكد بعض الدراسات أن «ثمة استمرارية في الخط السياسي المصري فيما يتصل بهدف تأمين مياه النيل ، بحث يمكن القول بأنه قد ظل دوماً أحد الثوابت بل وأحد الموجهات العليا للنظام السياسي المصري على امتداد التاريخ .

وقد تنوعت أساليب السياسة المصرية في تحقيق هذا الهدف . «إذ تراوحت ما بين العمل على السيطرة وبسط النفوذ كما كان الحال في عهد محمد علي وبعض حلفائه وفي ظل حكومات ما قبل ثورة ١٩٥٢ ، إلى إنتهاج سياسة التعاون ومبدأ حسن الجوار في ظل حكومات ما بعد الثورة .. مع عدم استبعاد أسلوب الحسم ، والمواجهة إذا كان ذلك لمقتضى أو عند ضرورة» (٨١) .

مخاطر تواجه مياه النيل :

تتمثل أكبر مشكلة تواجه مصر بالنسبة للمياه في تلك المشروعات التي تقوم بها الدول المشاركة في حوض نهر النيل ومنها :

أ - قيام أثيوبيا بإعداد مشروع لسحب حوالى أربعة مليارات متر مكعب من المياه سنوياً بهدف رى حوالى ١٢٠ الف هكتار من أراضيها وهذا المشروع «تسبب في مشكلة بين الطرفين» (٨٢) ب - من المتوقع أن تقوم كينيا بتحويل كمية من مياه بحيرة فكتوريا .

ج - أشار تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية إلى أن «السودان يعد مشروعاً لتحويل جزء من مياه النيل إلى المملكة العربية السعودية من خلال خط مواسير» . وإن كان ذلك المشروع لا يزال مجرد فكرة غير أنه قد يجد طريقه إلى التنفيذ في يوم ما .

وعموماً فإن «توازن القوى بين دول حوض النيل والأعراف والسوابق تشير كلها إلى إستبعاد احتمال الإعتداء العسكرى أو الغزو أو التوسع بين دول حوض النيل» (٨٣)

وتكمن قدرة مصر على التغلب على أو التقليل من أزمته المائية المتوقعة مستقبلاً فى عاملين أساسيين :

أولاً : اللجوء إلى الأساليب التقليدية فى خفض كمية المياه المهدورة عن طريق التسرب إلى باطن الأرض أو التبخر من خلال تحديث القنوات والترع المائية ، وشبكة المياه ، وفى الاستفادة القصوى من المياه العادمة عبر تحديث وتوسيع شبكة المجارى وبناء المزيد من محطات التنقية ، وبناء المزيد من السدود والبرك لتجميع مياه الأمطار .

ثانياً : إيجاد تفاهم سياسى طويل المدى بين الدول المشاركة فى مياه النيل « (٨٤) » وهى دول مجموعة الأندوجو .

ويبدو أنه لا مفر أمامنا - فى مصر - من الاتجاه إلى خزان الحجر الرملى النوبى الذى يحتوى على ٦٠٠٠ مليار متر مكعب من أعذب المياه - كما ذكر الدكتور محمد عثمان رئيس مركز بحوث الصحراء « من أجل ذلك كانت الدعوة لعقد مؤتمر عالمى عن خزانات المياه الجوفية الكبرى تحت رعاية الدكتور يوسف والى وإشراف مركز الصحراء بحضور خبراء من كل أنحاء العالم . وصحبت الدعوة للمؤتمر آمال فى أن يقول الخبراء كلمتهم الحاسمة حول تجدد أو انقطاع مياه مصر الجوفية « لنفجر كل ينابيعها ولتتمدد مصر الخضراء فوق ملايين الأفدنة الصفراء فى العوينات والفرافرة وكل الوادى الجديد » (٨٥)

أبعاد أزمة المياه فى مصر :

تعتمد مصر فى الحصول على احتياجاتها المائية على نهر النيل كمصدر وحيد لاغنى عنه للحصول على المياه العذبة وهو يكاد يشكل ما بين ٨٦٪ إلى ٩٩٪ من مصادر المياه فى مصر . وهكذا يعتمد أمن مصر القومى على نهر النيل دون منازع سواء للشرب أو الزراعة أو المواصلات أو غيرها من الأعمال الإقتصادية الأخرى .

وقد انعكس الجفاف الذى ضرب شرق أفريقيا فى النصف الثانى من الثمانينيات بصورة سلبية على المصادر التى يتغذى منها نهر النيل وخاصة النيل الأزرق الذى ينبع من أثيوبيا ، والنيل الأبيض الذى ينبع من أوغندا مما أدى إلى ظهور مخاوف فى مصر من التعرض لخطر الجفاف .

وكانت القاهرة ، قد استنفرت منذ أن خيم على النيل شبح الجفاف عام ١٩٧٩ وبدأت « تشارك بجدية فى كل مؤتمرات العالم الباحثة عن المياه ، وتقيم المؤتمرات » (٨٦) .

وكانت الحكومة المصرية فى عام ١٩٦٧ قد أعدت تقريراً بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية قام برسم صورة وحصر لوضع مصادر المياه المتاحة لمصر وكانت « تدعو إلى الحزن والقلق » على حد تعبير صحيفة الرأى العام الكويتية فى ١٩٨٩/٥/٤ وذلك لأن « المياه المتاحة من النيل كما أوضح التقرير كميتها محدودة وهى تستغل بالكامل » .

ويعتمد مصر شبه الكلى على نهر النيل فى مياه الشرب والرى (حوالى ٩٥٪) وفى الكهرباء .
... يعد واحدة من أكبر المشاكل التى تواجه مصر فى مجال المصادر المائية» (٨٧)

وقد بدأ الخبراء والمتخصصون فى إعداد «تصورات لمواجهة ندرة المياه فى المستقبل مع تزايد السكان وازدياد حاجتهم لمياه الشرب واستصلاح الأراضى .

وصدرت دارسات مختلفة تشير إلى أن مصر والسودان سيواجهان انخفاضاً فى المياه لأول مرة فى التاريخ . وبرزت مسألة تأمين مياه النيل والحفاظ على الحصص التى أجازتها الإتفاقات كأبرز القضايا التى يعيرها المسئولون فى البلدين كل اهتمام .

وكان الجفاف الذى ضرب أفريقيا طوال عقد كامل قد أدى إلى استنزاف احتياطي مصر من مياه النيل حيث تعرضت مصر لثلاث سنوات متتالية من الجفاف لم يخفف من وطأتها سوى وجود احتياطي من الماء الاستراتيجي خلف السد العالي .

وكان من الممكن فى حالة استمرار الجفاف لسنة رابعة على التوالى أن تحل أزمة بالزراعة المصرية فى مستوى الكارثة»

العجز المائى فى مصر وأسبابه :

تواجه مصر عجزاً فى الموارد المائية يصل إلى ٦٣٥ مليارات متراً مكعباً من المياه .. وكانت وزارة الرى منذ عام ١٩٨٥ قد قدرت أن تبلغ مواردها المائية عام ١٩٩٢/٩١ (نهاية الخطة الخمسية الثانية) ٦٩٨٠ مليار متر مكعب على أن تستهلك الاستخدامات العادية ٦٢١ مليار متر مكعب ويتبقى ٧٧ مليار متر مكعب للتوسع الأفقى فى الأراضى المستصلحة .

وترجع أسباب هذا العجز المائى إلى ما يلى :

* عدم تنفيذ المرحلة الأولى من قناة جونجلي (٢ مليار متر مكعب)

* عدم إتمام مشروع تخزين المياه المتجه للبحر (١.٥ مليار م . م)

* نقص كمية المتوقع من المياه الجوفية بحوالى (١.١٥ مليار م . م)

* نقص كمية مياه الصرف بحوالى (١.٧ مليار كتر مكعب)

وهكذا تكون جملة العجز فى الموارد المائية ٦.٣٥ مليار متر مكعب (٨٨).

وتشير بعض المصادر أن مصر ستعانى من عجز مائى عام ٢٠٠٠ يقدر بحوالى ١١ مليار متر مكعب ، وفى عام ٢٠٣٠ سيبلغ حوالى ٥١ مليار متر مكعب وذلك مع افتراض ثبات مساحة الأراضى الزراعية فى مصر أما إذا زادت هذه المساحة فإن العجز المائى فى مصر عام ٢٠٠٠ سيزيد عن ١٧ مليار متر مكعب .

ومن ناحية أخرى فإن عدد سكان دول حوض النيل سيصل عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ١٧٧ مليون نسمة منهم ٧٢ مليون نسمة فى مصر ، ٣٤ مليون فى السودان ، و٧١ مليون نسمة فى أثيوبيا ،

وذلك فى مقابل ١٣٠ مليون نسمة (عدد سكان حوض النيل عام ١٩٩٠) (١٨٩) .

وكانت بعثة تقصى الحقائق التى أوفدها برنامج الأمم المتحدة للتنمية لزيارة مصر ودول حوض النيل (يونيو ١٩٨٩) قد ذكرت فى تقرير لها « أن مصر ستواجه نقصاً فى المياه فى المستقبل القريب إلا إذا عمدت إلى إتخاذ الإجراءات الاحتياطية بالسرعة اللازمة »

كما أن حاجة مصر إلى المياه ستزداد نظراً للإتفجار السكانى .. و يبلغ عدد سكان دول حوض النيل حالياً حوالى ٢٥٠ مليون نسمة ومن المتوقع أن يزداد لأكثر من الضعف بحلول عام ٢٠٤٠ وفقاً لبعض المصادر ..

وهكذا تتعرض دول حوض النيل التسع « فعلاً ومنذ الآن لمشاكل وتحديات بيئية ومائية واجتماعية كثيرة » (٩٠)

ونستنتج من ذلك أن « الأمن المائى إذن فى خطر ، ومخاطرة تهدد الأمن القومى المصرى .. مثلما يتهدد بنفس القدر الأمن الإقليمى لكل دول حوض النيل ، وضغوط الجفاف قد تدفع بعض دول النيل إلى التعرض لتصرفات النهر بمشروعات منفردة ، تفاقم نقص إيراد النيل وتدفع دول النهر إلى نزاعات ومواجهات دموية ، ولا حل لتجنب استباحة الدماء من أجل الماء إلا الوصول إلى حد أدنى من التفاهم المشترك بين دول النيل حول توزيع مياهه . بما يحقق المصلحة المرسله للجميع » (٩١)

قضية مياه النيل :

- قال الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء فى فبراير ١٩٩٠ فى تعقيبه على مناقشات الأعضاء . لبيان الحكومة بمجلس الشعب مخاطباً المجلس انه « لاتوجد حكومة عاقلة تستطيع أن تفرط فى مياه النيل » .

وأضاف أن مصر تبدى تخوفها مما يحدث فى أثيوبيا لذلك نحن نبذل جهوداً دبلوماسية وفنية للتنسيق مع دول حوض النيل .. وهكذا أوضحت كلمات رئيس الوزراء أن هناك قضية تتعلق بمياه النيل .

كما تحدث المهندس عصام راضى وزير الرى عن مشروعات أثيوبيا على النيل الأزرق فقال أنها « لم تتعد مرحلة الدراسة ، وحينما تدخل أى دراسة فى المراحل التنفيذية التى تؤثر على نصيبنا من المياه فإننا سنكون على يقظة تامة وسنمنع إتخاذ أية خطوة فى هذا الشأن » .

وكان الوزير قد صرح قبل ذلك بأن تلك المشروعات قد توقفت تماماً بسبب اعتذارات الجهات الدولية الخاصة بالتمويل عن تمويلها حرصاً على العلاقات مع دول حوض النيل ، وحفاظاً على حصة كل دولة من هذه الدول من مياه النيل طبقاً للإتفاقيات الموقعة بهذا الخصوص (٩٢) .

وقد طالب أعضاء مجلس الشعب فى مصر فى يناير ١٩٩٠ أن تلجأ الحكومة المصرية إلى مجلس الأمن لتشكيل قوة دولية لضمان تنفيذ الإتفاقيات الدولية الخاصة بحوض نهر النيل (٩٣) .

الاهتمام الرسمي المصري بمشكلة المياه :

أظهرت القيادة السياسية في مصر اهتماماً متزايداً بحجم وخطورة هذه المشكلة وتمثل ذلك فيما يلي:

أ - تم تشكيل لجنة تتبع رئيس الوزراء مباشرة لتابعة مايتعلق بمشكلة المياه وتضم وزارة الأشغال والموارد المائية ووزارة الزراعة ومندوبين عن الوزارات المعنية بشئون حوض نهر النيل (٩٤).

ب - توجد لجنة دائمة في وزارة الخارجية المصرية لنفس هذا الغرض .

ج - نظمت وزارة الخارجية المصرية أول ندوة دولية في أفريقيا عن مشكلة المياه تحت عنوان «الندوة الدولية للسياسات وتكنولوجيا المياه في أفريقيا» بالتعاون مع البنك الدولي ، والمجلس الأمريكى للإستراتيجية الدولية عقدت في يونيو ١٩٩٠ .

بعض تصريحات المسئولين :

صرح مصدر مصرى مسئول في ٩ / ١ / ١٩٩٠ بأن «مصر وأثيوبيا ودولاً عديدة لها مصالح حيوية مشتركة وأن هذه المصالح يجب أن تعتبر غير قابلة للمساس» كما أن مصر تتابع بانتباه تطورات الوضع في هذه المنطقة» (٩٥)

وأدلى السيد / عمرو موسى عندما كان مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة بتصريحات لصحيفة «الشرق الأوسط» السعودية قال فيها أنه «لم يحدث حتى الآن أى مساس بالاتفاقيات الخاصة بمياه النيل ، وما أثير عن وجود تهديدات ليس جزءاً من الواقع بل جزء من التصورات ، والسياسة المصرية تجاه مياه النيل منسقة وتأخذ في الاعتبار مصالح الجميع والحفاظ على الإلتزامات الدولية وأكد أن مصالحنا في مياه النيل غير مهددة وأن هذا الأمر محل اعتبار الدبلوماسية المصرية» . (٩٦)

وقد أشارت صحيفة الرأي الأردنية في ١ / ٢ / ١٩٩٠ إلى مقالته المهندس عصام راضى وزير المياه من أن «مصر لا يمكن أن تسمح لدول حوض نهر النيل بالجنوب بأن تفعل ما فعلته تركيا بمياه نهر الفرات تجاه العراق وسوريا» وكان يقصد قيام تركيا بحجز مياه الفرات لمدة شهر كامل .

وفي حوار أجرته صحيفة (عكاظ السعودية) مع الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وأمين عام الحزب الوطنى الديمقراطى في ٢٥ / ٣ / ١٩٩١ سألتها الصحيفة :

- هل هناك قلق معين تجاه النيل بسبب توتر العلاقات المصرية - السودانية ؟

* فأجاب الدكتور والى : أن مياه النيل هي مسألة أمن قومى بالنسبة لمصر بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان ومدلولات وعلى امتداد تاريخ العلاقات الأزلية بين شعبى وادى النيل في مصر والسودان كان أمن واستقرار كل منهما في قلب أولويات مهام العمل الوطنى للبلدين على حد سواء ، مهما شهدت العلاقات من مد وجزر لا تتنافى مع الحقائق الراسخة ، وأى تهديد للمصالح الوطنية المصرية ستواجهه السودان مع مصر وهذا ما تؤكد دروس التاريخ (٩٧) .

وقد حذر الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية من خطر تناقص المياه فى منطقة الشرق الأوسط . وقال فى حديث لمجلة آخر ساعة فى ٢٤/٤/١٩٩١ : ينبغى عدم « الخلط والربط بين نهر النيل وموارد المياه فى الشرق الأوسط » ذلك أن « الوضع يختلف بين دول حوض النيل عنه بين الدول التى تتقاسم أنهار الشرق الأوسط مثل سوريا والعراق وتركيا فيما يتعلق بنهر دجلة والفرات ، والأردن وسوريا ثم إسرائيل التى إحتلت منابع نهر الأردن فى عام ١٩٦٧ »

وقال الدكتور غالى « بالنسبة لنهر النيل فإن الأساس الذى يقوم عليه ينبع من التنسيق والتعاون بين دول حوض النيل » ، وأشار إلى أن « مصر تشجع التعاون الإقليمى وشبه الإقليمى من أجل التغلب على مشاكل المياه وتحقيق أمنها القومى » (٩٨).

وذكرت صحيفة الصحراء المغربية فى ٩/٥/١٩٩١ أن فوزى الأبراشى مساعد وزير الخارجية المصرى دعا إسرائيل إلى الإلتسحاب من الأراضى المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة وبعد ذلك يمكن بحث موضوع التعاون بينها وبين الفلسطينيين فى مجال استخدام المياه .

وجاء ذلك رداً على سؤال لمراسلة راديو صوت أمريكا فى القاهرة حول استخدام إسرائيل المياه العربية . وقال الأبراشى أن مصر ترفض إدخال هذا الموضوع فى مباحثات السلام ولا بد من تنفيذ قراراتى مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ وكذلك تنفيذ القرار ٤٢٥ الخاص بالإلتسحاب من جنوب لبنان .

- وأكد أن استخدام إسرائيل لمياه الضفة الغربية وغزة استغلال غير قانونى .

وكان الدكتور اسامة الهاز قد أعلن فى أكثر من لقاء عن أن السنوات القادمة « ستشهد صراعاً فى المنطقة على المياه » (٩٩)

كما حذر تقرير لمجلس الشعب المصرى فى يوليو ١٩٩١ من محاولات إسرائيل لسرقة المياه المصرية من الخزان الجوفى الضخم الذى يقع عند الحدود المشتركة بين مصر وإسرائيل . . وتقدر كمية المياه المتواجدة بهذا الخزان بحوالى ٢٠٠ مليون متر مكعب .

وكشف التقرير عن قيام إسرائيل بسرقة ١٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه العربية سنوياً . وأوضح أن المشروعات الإسرائيلية لم تتوقف عند سحب المياه فقط بل قامت بإنشاء سد فى منطقة الكتلة قرب حدودها مع مصر لمنع تسرب مياه الأمطار والسيول إلى الأراضى المصرية.. كما حذر التقرير من دخول إسرائيل لعبة صراع القوى فى أفريقيا وخاصة فى منطقة حوض النيل (١٠٠).

وقال الفريق أول محمد حسين طنطاوى وزير الدفاع فى حديث للأهرام فى ٥/١٠/١٩٩١ : « إن مصر ستقابل أى محاولة للسيطرة على مياه النيل بالردع » وقال : « يجب ألا ننسى أن نهر النيل هو شريان الحياة لمصر » . لذلك « فإننا لا نغفل احتمالات اللجوء إلى تنفيذ بعض أعمال الردع بعد استنفاد مختلف الطرق السلمية فى حالة محاولة أحد الأطراف السيطرة على نهر النيل أو التحكم فى مياهه وفرض الأمر الواقع » .

وأضاف : « أن الإرتباط الوثيق بين مصالح مصر النيلية وأمنها القومى يدفعها إلى وضع

استراتيجية شاملة لمواجهة التهديدات ومحاولات أى طرف السيطرة على حصة باقى الأطراف من مياه النيل» .

مجلس الشعب المصرى وقضية المياه :

أعدت لجنة الشئون العربية فى مجلس الشعب دراسة عن أزمة المياه فى المنطقة العربية أكدت فيها أن منطقة الوطن العربى وأفريقيا تعتبر من أكثر مناطق الصراع الدائم وأن قضية المياه أصبحت أخطر من قضية النفط وأن عقد التسعينيات سيكون عقد المياه ، وأية حروب قادمة بالمنطقة العربية ستكون بسبب المياه» (١٠١)

وطالبت الدراسة بضرورة قيام مصر بالبحث عن مصادر بديلة لمياه الأنهار وتنميتها ، والإهتمام بالأبحاث الخاصة بتكنولوجيا تحلية مياه البحار والمحيطات بالاستعانة بالطاقة الشمسية المتوافرة بسخاء بدول الشرق الأوسط وأفريقيا ، ودراسة إمكانية الزراعة باستخدام مياه البحار . . . واللجوء لإستخدام مياه الصرف الصحى بعد معالجتها فى الزراعة وكذلك التوسع فى سحب المياه وتنمية الموارد المائية واستغلال مجارى السيول وإقامة السدود لتخزينها . والإهتمام بالإستفادة القصوى بمياه الأمطار على السواحل الشمالية وعدم التهاون فى فقد أى كمية من مياه الأنهار إلى البحر» .

وأكد الدكتور مصطفى الفقى سكرتير الرئيس للمعلومات فى ندوة المتغيرات العالمية بهيئة الكتاب فى ١٥/٣/١٩٩٢ أن «مصر يقظة تماماً لكل مايس سلامة نهر النيل بإعتباره شريان الحياة فى مصر، وأن مايشاع عن سدود أقامتها إسرائيل عند منابع النهر للتأثير على حصة مصر من مياه النيل هو كلام غير صحيح، وأنه لم يتأكد لمصر أن هناك شبهة احتمال فى مثل هذه المشروعات» (١٠٢) .

ثانياً : تطلعات إسرائيل تجاه مياه النيل :

تصدى كتاب مصريون كثيرون للإدعاءات الصهيونية بوجود فائض مائى مصرى ، وكشفوا الأطماع الإسرائيلية فى مياه مصر ومن أشهر هؤلاء الصحفى والكاتب الكبير الاستاذ/كامل زهيرى ، (نقيب الصحفيين الأسبق) مؤلف كتاب «النيل فى خطر» والباحث المصرى سيد زهرة الذى يقول : « أن كل قطرة مياه قد تذهب من النيل إلى إسرائيل ستكون على حساب الإقتصاد المصرى» (١٠٣) .

وكشف الأستاذ كامل زهيرى فى كتابه القيم «النيل فى خطر» عن أن حركة الصهيونية كانت تخطط منذ أيام اللورد كرومر ويهود وهرتزل والملكة فكتوريا والمندوبى عباس حلمى وبطرس باشا غالى للحصول على مياه النيل وتحويلها إلى سيناء للتعوّن لمدة ٩٩ عاماً بناء على مشروع عرضه هرتزل على كرومر ، ثم رفضه جارسن وكيل وزارة الأشغال على أسس فنية» . .

وأثبت هذا الكتاب « بوثائق لا يمكن دحضها » أن هناك وقائع قديمة ووثائق خفية قد أغفلتها كتابات مؤرخينا وساستنا حتى عظمائهم وأكثرهم نزاهة ووطنية فهم لم تشر إلى المشروع الصهيونى القديم المعروف عام ١٩٠٣ «فلا الرافعى ، ولا مذكرات محمد فريد ، أو عباس حلمى ، أو أية مذكرات نشرت حتى الآن أشارت إلى مشروع تحويل مياه النيل عام ١٩٠٣» وقد يرجع ذلك إلى

السرية المطلقة التي أحاط بها هرتزل مشروعه مما جعل هذه الصفحة سرّاً مطبقاً لم تتكشف في حينها لأحد من الوطنيين». وكانت غاية كتاب (النيل في خطر) إثبات أن :

١- هناك مشروعاً قديماً وأطماعاً قديمة منذ عام ١٩٠٣

٢- أن هناك أيضاً مشروعاً آخر ، ظهر عام ١٩٧٤

وقد ظهرت مشروعات الحصول على مصادر المياه العربية منذ عام ١٩١٩ في المذكرة الصهيونية المقدمة إلى مؤتمر السلام بباريس وكانت تنص على أن «تبدأ حدود فلسطين عند نقطة البحر الأبيض بالقرب من صيدا ، وتتبع منابع المياه النابعة من سلسلة جبال لبنان حتى جسر القرعون ثم إلى البير وتتبع الخط الفاصل بين حوض وادي القرن ووادي اليتيم . وتتجه جنوباً ، لتتبع الخط الفاصل بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ» (١٠٤)

وبرغم أن إهتمام إسرائيل بمصادر المياه يركز على المياه المتدفقة إليها عبر نهر الأردن واليرموك أو عبر نهري اللبثاني والزهراني في جنوب لبنان بصورة مباشرة ، إلا أن هدفها الإستراتيجي يتركز عادة على مياه نهر النيل «الأغزر والأكثر تدفقاً والأضمن استمراراً على مدى التاريخ»

وهكذا ترجع الأطماع الصهيونية في نهر النيل إلى عام ١٩٠٣ ، أي قبل إنشاء إسرائيل بزمن طويل ، حين أشار مشروع هرتزل إلى أهمية مياه النيل إلى سيناء ، حيث كانت الحركة الصهيونية تفكر في إتخاذها وطناً قومياً لليهود .

وقد حاولت إسرائيل منذ قيامها المطالبة بوصول مياه النيل إليها تحت شعار الإستصلاح والتسوية السياسية أحياناً ، خاصة بعد ما تردد في أواخر السبعينيات عن صدور وعد شقوى من الرئيس أنور السادات بتحقيق هذه الرغبة أثناء مفاوضات تحقيق السلام وتوقيع كامب ديفيد .

وتبذل إسرائيل محاولات جديدة بهذا الصدد تحت شعار جديد وهو «الماء مقابل السلام» ولا تجد قبولاً لإستحالة ذلك نتيجة لحاجة مصر أولاً وأخيراً إلى المياه (١٠٥) .

وقد أعد اللواء محمد جمال مظلوم دراسة عن مشاكل المياه في منطقة الشرق الأوسط (أوائل عام ١٩٩٠) أشار فيها إلى أن الموارد المائية في المنطقة ستكون المصدر الرئيسي للنزاع بين هذه الدول .

وبينت الدراسة أن أطماع إسرائيل في نهر النيل قديمة وتجددت بعد التوقيع على إتفاق السلام مع مصر عام ١٩٧٨ إذا تقدمت بمشاريع عدة لاستغلال مياه النهر مع مصر وطلبت نسبة ١/٢ من مياه نهر النيل من خلال مشروعين أطلق عليهما اسما مشروع كالي ، ومشروع يائير . . ولم توافق مصر مبررة رفضها باستحالة تنفيذ المشروع لأسباب عدة أهمها حاجة مصر للمياه (١٠٦) . .

الربط بين العرثيات المائية والمفاوضات السلمية:

ذكرت أنباء صحفية ابتداءً من ١٩٩١/٧/٢٨ نقلاً عن مصادر في القاهرة أن وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر تطرق خلال جولته بالمنطقة في ذلك الحين إلى « قضية توزيع مصادر المياه في

المنطقة لتكون محل نقاش واتفاق داخل مؤتمر السلام على إعتبار « أنها أحد الأسس التي يجب أخذها في الحسبان ، ويجب أن تكون محل اتفاق بين الأطراف العربية وإسرائيل وصولاً الى سلام مستقر ودائم » وفقاً لتعبير بيكر .

وقد تجنب الجانب المصري مناقشة هذه النقطة بالذات أو التعرض لها . وذكرت صحيفة الحياة (١٩٩١/٧/٢٨) « أن مصر سترفض أى نقاش أو بحث يقحم مياه النيل في هذا الإطار » .

وكانت مجلة « الأسبوع العربي » اللبنانية قد ذكرت في ١٩٩١/٤/٢٢ أن جيمس بيكر يبحث خلال جولاته في الشرق الأوسط مشكلة المياه في المنطقة . . وقالت أن العرتيبات المائية بين العرب وإسرائيل تسبق في فكرة السلام الإقليمي الأمريكي العرتيبات السياسية ، وأضافت أن « واشنطن تعتبر حرب الخليج هي آخر الحروب في المنطقة وبعدها تتركز الطاقات على التنمية وفي طليعتها الماء الذي هو مشكلة دول المنطقة » .

محاولات إسرائيل للحصول على مياه النيل :

أبدت إسرائيل رغبتها في منتصف السبعينيات في الحصول على ١٠٪ من إيراد نهر النيل وهو ما يمثل ٨ مليارات متر مكعب وهي الكمية التي تحل مشكلة المياه في إسرائيل .

وتعتبر إسرائيل أن نهر النيل هو « الحل الوحيد » لمشاكلها المائية لعدة قرون قادمة (١٠٧) .

مشروعات تكشف التطلعات الإسرائيلية :

أ - مشروع كالي وبائير :

اقترح الإشع كالي (مهندس مياه إسرائيلي) وبعض خبراء المياه الإسرائيليين أن تقوم مصر بمد قطاع غزة بالمياه ، حيث يحتاج ٧٠٠ ألف فلسطيني إلى ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً بزعم أن مصر كانت تشرف على قطاع غزة قبل احتلاله عام ١٩٦٧ (١٠٨) .

ويقوم الاقتراح على أساس أن مصر تمد قطاع غزة بما يعادل ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً وهي نسبة تعادل نحو ٢٠٪ من استهلاك مصر من المياه ولكنها كمية لها معنى كبير - كما يقولون - بالنسبة لإسرائيل ، غير أن مصر لن توافق على سحب مياه النيل لحل مشكلة المياه في غزة بهذا الشكل الذي تطلبه إسرائيل (١٠٩) .

ب - مشروع أمريكي لتحلية مياه سيناء (١٩٦٨) :

كانت الولايات المتحدة تعتزم إقامة مشروع في سيناء في عام ١٩٦٨ لتحلية المياه بالطاقة النووية لإستزراع سيناء وصحراء النقب وغزة وترحيل الفلسطينيين لهذه المناطق لضمان إقامة سلام دائم بالمنطقة . وكان صاحب الفكرة هو مدير هيئة الطاقة النووية الأمريكية ستراوس . وألغيت الفكرة كما يقول الدكتور أمين الحشاش (أول أمين عام لهئية الطاقة الذرية في مصر) ولكنه يضيف :

« لماذا لا تقيم الولايات المتحدة مثل هذا المشروع ما بين صحراء مصر وليبيا ؟ » (١١٠) .

ج - إقترح رئيس جامعة تل أبيب :

قدم البروفيسور حاييم بن شاهاار الرئيس السابق لجامعة تل أبيب « إقتراحاً مشيراً للجدل » أثناء انعقاد « ندوة التعاون الإقتصادي لدول الشرق الأوسط في مدينة لوزان » .

ويتلخص الإقترح في أن « إسرائيل تسعى إلى إقناع مصر بضرورة منحها حصة من مياه النيل لا تتجاوز نسبة الواحد في المائة » .. على أن يتم نقل هذه الكمية من المياه « بواسطة أنابيب ، وذلك بهدف استخدامها في مشاريع التنمية الزراعية داخل قطاع غزة وخارجه » (١١١)

وقد تصدى لهذا الإقترح الدكتور محمد سيد أحمد « فانتقد مضمون الإقترح لأن مصر .. تحتاج إلى كل قطرة مياه .. ولأن اشتراكها مع أوغندا وأثيوبيا والسودان وزائير تقيد كل محاولة للتدخل في جريان نهر النيل » .

د - رغبة إسرائيل في توصيل مياه النيل إلى النقب :

اقترح المهندسون الإسرائيليون منذ سنوات إقامة مشروع ضخم لجلب مياه النيل إلى النقب الشمالي عن طريق توسيع ترعة الإسماعيلية بصورة تسمح بالتدفق المطلوب لنحو مليار متر مكعب سنوياً تستغل إسرائيل منها ٨٥٠ مليون متر مكعب في مشروعات الإستيطان الزراعي في النقب والباقي يحول لقطاع غزة .

ويقوم الإقترح الإسرائيلي على أساس نقل المياه عن طريق أنابيب تحت قناة السويس ثم سحارة مبطنة بالخرسانة المسلحة تسير نحو العريش بمحاذاة طريق غزة حتى خان يونس ، حيث يمتد أحد الفروع إلى غزة والآخر إلى النقب الشمالي ويصل طول هذه القناة إلى ٢٥٠ كليو متراً .

ويضمن المشروع بذلك - في حالة تطبيقه - رى النقب وجزء من سيناء ، وقدرت تكلفة المتر المكعب من المياه ١٣٤ سنتاً منها ٤ سنتات تدفع لمصر بأرقام عام ١٩٧٤ ، (١١٢)

وهكذا كشفت إسرائيل عن مخطط استراتيجي يتضمن « تحويل نسبة ١٪ من مياه النيل إلى صحراء النقب عن طريق مقايضة المياه بالسلام ، إما بالتراضي بين الأطراف وإما بالإجبار عن طريق التعاون مع الدول المتحكمة في منابع النيل مثل أثيوبيا وكينيا » (١١٣) وترى إسرائيل أن نهر النيل هو الحل الوحيد لمشاكلها المائية لعدة قرون قادمة !

هـ - محاولة شراء مياه النيل من المنبع (إثيوبيا) :

أشار البعض إلى مخطط إسرائيلي تمثل في تهجير اليهود الفلاشا إلى إسرائيل في مايو ١٩٩١ مقابل شراء مياه النيل من المنبع وإعادة ضخها إلى إسرائيل - .. كما حصلت إسرائيل على وضع مميز في جزيرتي « دهلك » و « فاتيما » على البحر الأحمر وتلوح إسرائيل بمثل هذا الوضع المميز لتهديد مصر والضغط عليها للموافقة على شراء مياه النيل » (١١٤)

و - تجفيف مستنقعات السوءان لصالح إسرائيل

* كشفت أنباء صحفية في بيروت (١٩٩١/٦/٦) عن « مشروع سرى تقدمت به إسرائيل إلى المجموعة الأوربية لحل مشكلة المياه في منطقة الشرق الأوسط تحت عنوان «المياه والسلام» وتناول المشروع في ٥٠ صحيفة - مطامع إسرائيل المائية في السنوات المقبلة والوسائل الكفيلة بحل هذه المشكلة بعد نقص مصادر المياه .

وأكدت صحيفة «الديار» اللبنانية حصولها على نسخة من هذا المشروع الذي أرفق بخرائط ورسوم بيانية وجداول إحصائية » (١١٥)

كما أشار بعض الخبراء الإسرائيليين إلى أن المشروع يعد جزءاً من مشروع مخطط اقتصادي شامل للمنطقة في حال حدوث سلام يتطلب تطبيقه في بعض الأحيان التوصل إلى تسويات دولية ومنها ، الاتفاق على زيادة تدفق نهر النيل من السودان عن طريق تجفيف بعض المستنقعات هناك . . مما سيؤدي إلى زيادة مياه النيل بنحو ٢٥٪ » (١١٦)

إسرائيل وسحب المياه الجوفية من سيناء

بدأت إسرائيل في الأسابيع الأولى من عام ١٩٩٠ في تنفيذ « مشروع ضخم لسحب المياه الجوفية المخزونة في أراضي سيناء والنقب بعد دراسة استمرت أربع سنوات لتقدير كميات المياه الجوفية في صحراء سيناء المصرية وخاصة أمام صحراء النقب عن طريق الأقمار الصناعية بالاستشعار عن بعد ، وما يمكن سحبه والطرق المثلى لذلك لاستغلالها في الزراعة » .

وقدّرت المياه المسحوبة في ذلك الوقت بحوالى ٣٠ مليون متر مكعب من المياه . كما قدرت كميات المياه المخزونة في صحراء سيناء بأكثر من ٢٠٠ مليار متر مكعب .

وقد رصدت الحكومة الإسرائيلية مبلغ ٥٠ مليون دولار لتنفيذ مخطط سحب المياه الجوفية من الصحراء المصرية لتسهيل عمليات بناء المستوطنات الجديدة في المناطق القريبة من حدودها مع مصر» (١١٧)

ويعتبر اليشع كالى « من أشهر الذين درسوا مشروع جر المياه من النيل و الذى أخذ عنه كل الذين تحدثوا عن الموضوع لاحقاً » ومنذ ١٩٧٩/١٠/١٣ نشر مقالاً بصحيفة يدهعوت أحرؤنوت الإسرائيلية يطرح فيه المشروع الذى وصفه بأنه عبارة عن : « حل نموذجي لضائقة المياه في إسرائيل » (١١٨) .

ورغم ذلك يتحدث الإسرائيليون عن نهر النيل باعتباره « مصدر مياه إستثنائي بكمياته قبل كل شئ اذ تتاهز كميات المياه التى تتدفق فيه من الجنوب فى اتجاه مصر نحو عشرين ضعف إجمالى كميات المياه المتوفرة ، والتى يمكن أن توفر لكل من إسرائيل (بما فى ذلك الضفة وغزة) والأردن ولبنان معاً (وهى دول يبلغ عدد سكانها ربع سكان مصر) .

ويزعم اليشع كالى أن « استغلال المياه فى بحيرة النيل وفى النقاط ذات الزراعة الضعيفة والواقعة شمالاً، يتسم بالإفراط والإسراف (بحكم الإمكانيات التقنية المتوفرة) . يدل على ذلك بأن قيمة إنتاج المياه (مساهمة المياه فى الإنتاج الزراعى) قليلة نسبياً حيث تبلغ نحو ٤ - ٦ سنتات للمتر المكعب الواحد . . فى حين تبلغ نحو ١٠ سنتات للمتر المكعب فى الأردن ولبنان ونحو ٣٠ سنتاً أو أكثر للمتر المكعب فى إسرائيل (١١٩) .

وقد أشار بعض المهتمين إلى أن فشل إسرائيل فى التوصل إلى إتفاق مع مصر بشأن مياه النيل « لن يمنعهم من تكرار المحاولة . ولعلهم يحاولون فتح خط جديد نحو نهر النيل من خلال مدخلهم الأثيوبى » (١٢٠)

توجهات إسرائيل نحو أثيوبيا :

فشلت إسرائيل خلال العقدين الماضيين - السبعينيات والثمانينيات - فى تحقيق حلمها « التاريخى » بجر مياه النيل عبر صحراء سيناء إلى النقب لتعمير صحاريها .

وتحاول إسرائيل أن تضغط على مصر و السودان للتضييق على موارد هما المائية والنيلية ، عبر دول المصادر ومهابط الأمطار وبحيرات وأحواض تجمع مياه النيل فى أقصى الجنوب »

ولما كانت أثيوبيا « هى الأهم بالنسبة لمصر والسودان من حيث إمداد النيل بكميات ضخمة من مياهه عن طريق الأمطار المتساقطة على الهضبة الحبشية . . فلذلك مدت إسرائيل بصرها مباشرة إلى أثيوبيا . . لتقدم لها خلاصة خبراتها العلمية والتكنولوجية فى استخدام المياه الإستخدام الأمثل وفى إقامة السدود على روافد النيل الأمر الذى سيؤثر بالضرورة على نسبة المياه المتدفقة إلى كل من مصر والسودان . . وفى هذا تهديد مباشر للأمن القومى للبلدين » (١٢١)

العلاقات الأثيوبية الإسرائيلية:

كانت أثيوبيا هى « آخر دولة أفريقية تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل تنفيذاً لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية وذلك فى أكتوبر ١٩٧٣ ثم ظلت محتفظة بعلاقات متنوعة معها رغم عدم وجود تمثيل دبلوماسى بين البلدين . .

وفى ٣ نوفمبر ١٩٨٩ استعادت أثيوبيا علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع إسرائيل . . وبعد أسابيع قليلة ذكرت صحيفة « اندهندنت » البريطانية فى ٦ / ١ / ١٩٩٠ أن خبراء إسرائيليين يعملون لحساب الحكومة الأثيوبية يجرون دراسات تمهيدية لبناء ثلاثة سدود فى منطقة بحيرة تانا ونهر أبابى الذى يصب فى النيل الأزرق . .

وبدا منذ ذلك الحين أن إسرائيل تسعى للضغط على دول حوض النيل خاصة مصر والسودان من خلال تقديم المساعدات لأثيوبيا لتشجيعها على إقامة مشروعات لتحويل جزء من مياه النيل الأزرق (١٢٢)

كما تحاول إسرائيل إقناع أثيوبيا باستصلاح حوالي ٤٠٠ ألف هكتار من الأراضي على الحدود الأثيوبية السودانية بما يستهلك نحو خمسة مليارات من الأمطار المكعبة من المياه سنوياً وتلك وسيلة ضغط على مصر لن تقبل بها القاهرة بسهولة إذا أثرت على حصتها من مياه النيل» (١٢٣)

التعاون الإسرائيلي الأثيوبي بشأن المياه:

* تم الإتفاق بين اسرائيل وأثيوبيا على «قيام شركة اسرائيلية بإعداد الدراسات التنفيذية الخاصة بأحد المشروعات الزراعية فى جنوب أثيوبيا» والتي يمولها «برنامج الأمم المتحدة للتنمية» . ويهدف المشروع إلى تحقيق التنمية الزراعية على مساحة ٣٠٠ ألف دونم ويشتمل على إنشاء سد على نهر شبيلي» (١٢٤)

ولدى أثيوبيا منذ الستينيات دراسات - سبق الإشارة إليها - لإقامة ٣٣ مشروعاً على منابع النيل (النيل الأزرق - بحيرة تانا - نهر السوبات - نهر عطبرة) وكان قد أعد لها أحد المكاتب الاستشارية الأمريكية .

ويمكن لهذه المشروعات أن توفر لأثيوبيا ٧ مليارات متر مكعب من المياه ولكن تكلفتها تزيد على ١٠ مليارات دولار ولذلك فهي لم توضع موضع التنفيذ حتى الآن نظراً لنقص الموارد والخبرة الفنية .

كما تحاول إسرائيل معاونة إثيوبيا على تنفيذ بعض هذه المشروعات بتقديم خبرتها فى هذا المجال ووفقاً لما ذكرته صحيفة (الإنديبندنت) البريطانية فى ١٦/١/١٩٩٠ فإن «اسرائيل وأثيوبيا تتعاونان فى إقامة مشروعات للمياه على منابع النيل فى الهضبة الأثيوبية . . وبالرغم من نفى مسئولى البلدين فإن الأنباء التى تواترت فى الصحف الغربية والإسرائيلية قد أزاحت الستار عن بعض أبعاد التعاون بين البلدين فى مجالات المياه إضافة إلى المجالات العسكرية والأمنية والفنية .

ويشكل تطور علاقات التعاون بين اسرائيل وأثيوبيا تهديداً مباشراً للأمن القومى المصرى من عدة جهات أبرزها مايتصل بالمياه حيث أن أثيوبيا تمد مصر كما هو معروف بـ ٨٥٪ من مياه النيل الواردة عند أسوان ، وإن كانت قدرة أثيوبيا على التحكم فى تدفق كميات المياه المنحدرة من الهضبة الإثيوبية شبه منعدمة بسبب نقص التجهيزات والتمويل والخبرة الفنية ، إلا أن أثيوبيا تظل مصدر التهديد الرئيسى لحصة مصر من المياه .

فإذا تولى طرف قادر - وراغب فى مساعدة أثيوبيا - على القيام ببعض المشروعات التى تؤثر على حصة مصر من المياه حالياً أو فى المستقبل لإن ذلك يشكل تهديداً حقيقياً للحصة الحالية من المياه ناهيك عن استبعاد امكانية زيادتها وإنشاء مشروعات مشتركة بين مصر وأثيوبيا (١٢٥) .

وكانت اسرائيل قد نفت تورط شركة الخبرات الزراعية «تاهاال» فى أعمال إنشائية قد تؤدى إلى التأثير على مجرى نهر النيل الأزرق» وسارعت السفارة الأثيوبية فى القاهرة إلى نفى هذه الأنباء مؤكدة حرص بلادها على عدم الإضرار بالأمن المائى المصرى .

واعتبرت القاهرة أن بيانات التراجع والنفي غير كافية لإشاعة الإطمئنان والعزوف عن انتهاك
السيادة المائية لذلك احتفظت لنفسها بحق المراقبة » (١٢٦)

أسباب التعاون الإسرائيلي الأثيوبي

تقوم إسرائيل بإدارة صراعها مع الدول العربية بطريقة خفية من خلال تحسين علاقاتها بدول
أفريقيا وخاصة أثيوبيا حيث تقيم الحكومة الأثيوبية ٢٣ مشروعاً على النيل الأزرق بتمويل أمريكي
.. وقد جاءت المحاولات الإسرائيلية في أثيوبيا نتيجة لفشل محاولات إسرائيل الخاصة بمد مياه النيل
إليها عبر سيناء .

وتقبل إسرائيل عادة نزوح المستعمر للتحالف مع دول التخوم المجاورة للوطن العربي - مثل
أثيوبيا وتركيا ، وإيران - وتسمى إلى إيجاد شكل من أشكال الارتباط الاستراتيجي معها لمواجهة
النظام العربي وتخفيف ضغطه عليها .

وكان الرحيل السوفيتي من أثيوبيا قد خلق حالة فراغ استراتيجي فيها .. وكانت إسرائيل هي
« الدولة الوحيدة الراغبة والقادرة على القيام ببعض مهام الشريك الإستراتيجي تلبية لرغبة
أثيوبيا » (١٢٧)

وتتشارك أثيوبيا مع إسرائيل في الرغبة في تحجيم القوة العربية وفي الحيلولة دون تحويل البحر
الأحمر إلى بحيرة عربية خاصة وأن ثوار إريتريا يتلقون دعماً من بعض الدول العربية .. بل اهتمت
إسرائيل بتطوير علاقاتها مع إريتريا التي استقلت عن أثيوبيا ..

موضوع عربي قومي

« قد يبدو مشروع أو وعد تزويد (الكيان الصهيوني) بمياه النيل للوهلة الأولى مشكلة مصرية
داخلية ، لاتعنى سوى مصر وحدها ... وربما يثور التساؤل عنه وجه اهتمام الأمانة العامة لجامعة
الدول العربية بهذا الموضوع وعن وجه خطورته ، حتى يكون موضوعاً من الموضوعات التي تطرح على
مؤتمر القمة العربي ، ولهذا ترى الأمانة العامة أن تؤكد منذ البداية أن هذا الموضوع ليس موضوعاً
محلياً ، أو أن أبعاده قطرية ضيقة .. وإنما هو موضوع عربي قومي في المقام الأول » (١٢٨) .

وكما أوضحت فصول كتاب « النيل في خطر » أن فكرة مشروع تحويل مياه النيل إلى صحراء
سيناء لتوطين اليهود فيها تعود إلى عام ١٩٠٣ وبينت خطورة وجدية المفاوضات بين هرتزل
وتشميرلين ، وبينه وبين كرومر وبطرس غالي ، وكشف الكتاب بعض أسباب فشل هذا المشروع ومنها
ما هو فني يتصل بكميات مياه النيل التي طلبتها الصهيونية لرى سيناء ومنها صعوبة تنفيذ فكرة
الأنفاق تحت قناة السويس فنياً في ذلك الوقت ..

ولكن عاد هذا المشروع للظهور مرة أخرى في أواخر السبعينيات على صفحات الصحف
الإسرائيلية « دون أن تنتبه إليه تماماً الصحافة العربية أو تعلق عليه بما يتناسب مع خطورته » فقد
نشرت صحيفة « معاريف » الإسرائيلية في ٢٧ سبتمبر ١٩٧٨ .. مانعه كالتالي :

« كتبت الصحف الأمريكية منذ بضعة شهور بأن هناك اقتراحاً إسرائيلياً بأن تقوم مصر ببيع المياه من نهر النيل لإسرائيل وبالفعل فإن الفكرة كلها فكرة إسرائيلية . وهى فكرة المهندس اليسع كالى ، الذى يعمل فى شركة تاحال ، الذى نشر منذ أربع سنوات ونصف مقالاً عن هذا الموضوع فى مجلة « أوت » .

ومضت صحيفة معاريف تقول .

لقد كان عنوان مقال اليسع كالى هو « مياه السلام » وقد كتبه « لحل مشكلة المياه التى ستضطر إسرائيل لمواجهتها لبضع سنوات قادمة . ويرى اليسع كالى أن حل المشكلة موجود فى جلب مياه من دول مجاورة . أى « إحضار مياه من نهر النيل إلى النقب « الشمالى »

وأعطى اليسع كالى فى مقاله تصوراً اقتصادياً للمشروع موضحاً أن مشاكل المياه لدى إسرائيل يمكن أن تحل على المدى البعيد بواسطة استخدام نسبة ١٠٪ من مياه نهر النيل (٨٠٠ مليار متر مكعب أى حوالى ٨٠ مليون متر مكعب فى السنة) وتستطيع إسرائيل أن تحصل على حوالى ٣٠ متر مكعب فى الثانية . ويتم نقل المشروع بواسطة أنابيب تحت قناة السويس وتم فى قناة من الإسماعيلية إلى خان يونس تبلغ حوالى ٢٥٠ كيلوا متراً » (١٢٩) .

وحدث بعد ذلك أن أعلن الرئيس السادات يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر ٧٩ وبعد أربعة عشر شهراً من مقال « معاريف » أنه أعطى إشارة البدء فى حفر ترعة السلام بين فارسكور والتينة عند الكليو ٢٥ طريق الإسماعيلية وبورسعيد لتتجه نحو قناة السويس لتروى نصف مليون فدان . وقد التفت الرئيس السادات إلى المختصين وطلب منهم عمل دراسة علمية ، كاملة لتوصيل مياه النيل إلى القدس لتكون فى متناول المؤمنين المترددين على المسجد الأقصى ومسجد الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى . وقال الرئيس السادات « ونحن نقوم بالتسوية الشاملة للقضية الفلسطينية سنجعل هذه المياه ، مساهمة المسلمين تخليداً لمبادرة السلام » .

وقال « باسم مصر وأزهرها العظيم وباسم دفاعها عن الإسلام تصبح مياه النيل هى أبار زمزم لكل المؤمنين بالأديان السماوية الثلاثة . ولما كان مجمع الأديان فى سيناء بالوادي المقدس طوى رمزاً لتقارب القلوب فى وجهتها الواحدة إلى الله سبحانه وتعالى فكذلك ستكون هذه المياه دليلاً جديداً على أننا دعاة سلام وحياة وخير » (١٣٠) .

وكانت مجلة أكتوبر التى تحدثت فى عددها الصادر فى ١٤ أكتوبر ١٩٧٩ عما أسمعه به مشروع زمزم وحاولت أن تصيغ مشروع تحويل مياه النيل إلى القدس عبر النقب بصيغة دينية ، وكان الدين يسمع بالعنازل عن السيادة الوطنية ، وإهداء اليهود شريان الحياة للشعب يعتمد منذ آلاف السنين على الرى من النهر » (١٣١)

وقد أورد كتاب « النيل فى خطر » نصوص المراسلات المتبادلة بين السادات وبيجن والمملك الحسن حول مشروع « زمزم الجديدة » وقال السادات فى رسالة لبيجين فى ١٣ أغسطس ١٩٨٠ « إننى

عرضت أن أمدكم بمياه يمكن أن تصل إلى القدس مارة عبر النقب حتى أسهل عليكم بناء أحياء جديدة للمستوطنين في أرضكم . . ولكنك أسأت فهم الفكرة وراء اقتراحى وقلت أن التطلعات الوطنية لشعبكم غير مطروحة للبيع . وفى الواقع فلم يدر هذا بخلدى إذ عرضت عليكم تعاوناً قد يؤدى إلى الخروج بحل مرضٍ للطرفين»

ويتحدث الخبير الإسرائيلى اليسع كالى عن ذلك فى كتاب «المياه والسلام» قائلاً : « كان الرئيس السادات قد تعهد فى فترة شهر العسل التى تلت اتفاق كامب ديفيد تأمين تزويد إسرائيل بمياه النيل ، لكن الفكرة هوجمت بعنف فى الصحف وأدينَت شعبياً (لاسيما من قبل أطراف معارضة)، ومن الواضح - وفقاً لوجهة النظر الاسرائيلية - أن من شأن المعارضة الشعبية لهذا الموضوع أن تكون عاملاً مهماً حتى فى مقابل موقف حكومى إيجابى » (١٣٢)

وقد كان إعلان الرئيس السادات عن اعتزامه توصيل مياه النيل إلى صحراء النقب بمثابة « القشة التى قصمت ظهر بعير العلاقات بين القاهرة وأدياس أبابا » حيث « هاج الرئيس الإثيوبى منجستو هيلا ميريام وهاجم السادات وقال أنه لن يسمح بتوصيل مياه النيل إلى إسرائيل ، وأنه سوف ينفذ عدداً من المشروعات والخزانات على بحيرة تانا والنيل الأزرق تحرم مصر من مياه المنابع الأثيوبية !! ورد السادات بأن مصر سوف تحارب من أجل حقوقها المكتسبة والموثقة فى مياه النيل ا وفى أول خطاب لمنجستو فى أديس أبابا وقف وأمامه على المائدة زجاجة دم . . حتى إذا جاءت سيرة السادات وتهديده بالحرب أمسك منجستو بالزجاجة وطرحها بعنف على الأرض فانكسرت وتطايرت الدماء قطرات فى كل اتجاه . . ثم هتف « فليأت السادات وسوف يجدنا فى انتظاره » (١٣٣)!

وجاء الرئيس حسنى مبارك . . فاعاد النظر فى سياسة مصر الأفريقية ، وبصفة خاصة تجاه أثيوبيا ، انتهج معها سياسة التقارب وتطبيع العلاقات . . زارها أكثر من مرة ووثق علاقاته بالرئيس منجستو هيلا ميريام إلى درجة حميمة ، وبالرئيس ميليس زيناوى فكان هذا السعى فى الطريق الصحيح وفى الاتجاه الذى يخدم مصلحة مصر ودول حوض النيل جميعاً .

الطرح الإسرائيلى لفكرة (المياه والسلام)

وفقاً لوجهة نظر اسرائيلية فإن « التعاون المصرى الإسرائيلى » فى مجال المياه له وجهتان ممكنتان كما يقول كالى: الأولى : إستغلال المياه المصرية فى الزراعة المصرية ، والثانية ، شراء مياه مصرية ونقلها شمالاً - شرقاً من أجل إسرائيل و/ أو نقلها بوساطة إسرائيل إلى الضفة الغربية والأردن . وهو مشروع نقل مياه النيل نحو الشرق . .

والمنطق الاسرائيلى الذى يقف وراء هذا المشروع هو أن « كميات ضئيلة بالمقياس المصرى (نحو نصف فى المائة من الإستهلاك) لا تشكل عنصراً مهماً فى الميزان المائى المصرى وغير مستهلكة اليوم، يمكن نقلها بصورة مجدبة اقتصادية فى اتجاه الشمال إلى قطاع غزة والنقب الاسرائيلى - مع امكانية نقلها - ضمن شروط محددة - حتى إلى الضفة الغربية والأردن .

وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أن « تزويد النقب الاسرائيلي بمياه النيل أقل كلفة من تزويده بمياه بحيرة طبريا » وترى ضرورة قيام تبادل : مصر تروى النقب بمياه النيل، وفي المقابل تزويد اسرائيل الضفة الغربية والأردن .. بمياه طبريا (١٣٥) .

فكرة تزويد سلطات الحكم الذاتي بمياه النيل :

ويعتبر اليسع كالي أن فكرة قيام مصر بتزويد سلطات الحكم الذاتي بالمياه لم يجر بحثها في مصر، وأن طابع معارضة تزويد اسرائيل .. يفسح المجال للإقتراض أن تزويد الحكم الذاتي غير مرفوض سلفاً وأن له حظوظاً من النجاح (على حد تصوره) .

وفي كل الأحوال يبدو وأن ذلك يتطلب اعترافاً مصرياً بأن الأمر يشكل مساعدة مصرية للفلسطينيين ومساهمة في السلام الإقليمي المقبول في مصر، كما يشكل تعويضاً مادياً ملاحماً (١٣٦) .

وصف بنهية المشروع الإسرائيلي الخاص بتوصيل مياه النيل لإسرائيل

يقوم المشروع وفقاً لوجهة نظر اسرائيل على توسيع قناة السلام (ترعة السلام) وقناة سيناء المصرية المتفرعة منها من أجل نقل ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً في حال إقتصار التزويد على قطاع غزة .. ونحو ٥٠٠ مليون متر مكعب في حال تزويد مستهلكين آخرين محتملين ..

وذلك بقدرة تتراوح بين ٤٤ متراً مكعباً / في الثانية و٩ أمتار مكعبة. في الثانية قياساً بذلك . وسيبلغ طول القناة بدءاً من قناة السويس (التي تجتازها في أنبوب) حتى حدود إسرائيل ، نحو ٢٠٠ كيلو متراً - وفي حال تزويد الأردن أو الضفة الغربية (بصورة غير مباشرة) تضاف إلى منشآت المشروع أجزاء تعمل على نقل المياه من طبريا إلى الأردن والضفة الغربية (١٣٧) .

وليس ثمة رد على أفكار اسرائيل أبلغ من قول وزير سابق للرى في مصر هو المهندس عبد العظيم أبو العطا حين قال :

« لو تطرق إلى ذهن أي مصري في أي عهد أو في أي زمان إمكانية تصدير مياه النيل لكان ذلك أمراً ممكناً وميسوراً للدول العربية المجاورة مثل ليبيا التي لا توجد لديها أي موارد مائية سطحية للمياه ومثل الأردن التي تقوم حياتها كلها على توفر ثلث مليار فقط من هذه المياه .. »

ولكن لا مصر ولا السودان تمتلك أو تستطيع أن تحول مياه النيل خارج حوضه أي خارج وادي النيل (١٣٨) .

وقد أكد الدكتور يوسف والي نائب رئيس وزراء مصر - وزير زراعتها والأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي في الخامس من نوفمبر ١٩٩٢ « أن مصر لن تشرك أي دولة أخرى في مياه النيل مع دول حوض النيل التسع » (١٣٩)



هوامش الفصل السابع

- (١) محمد عوض محمد ، نهر النيل ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ١٩٦٣ نقلًا عن د . قاسم عبده قاسم ، النيل والمجتمع المصري ، ص ١٣
- (٢) د . نعمات أحمد فؤاد ، صحيفة الشعب العدد ٧٨ في ٢١ / ١٠ / ١٩٨٠ نقلًا عن " كامل زهيري ، النيل في خطر ط ٣ ، ص ٢٤٣
- (٣) دكتور قاسم عبده قاسم ، النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، ط ١ ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٧٨ ص ٧
- (٤) د . عبد العظيم أبو العطا ، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل ، ص ١٨٨
- * معنى كلمة النيل :
يقول الدكتور أحمد الرفاعي بيومي (مدير معهد علوم البحار بأكاديمية البحث العلمي) أن كلمة النيل لها أكثر من معنى : فقد قيل أنها مأخوذة عن كلمة «نيلوس اليونانية ومعناها النهر» .
وقيل أنها عربية جاءت من النيل ومعناها الأخذ والعطاء .
وجاء في قاموس «لسان العرب» أن النيل هو نهر مصر ، حماها الله وصانها .
وفي « مختار الصحاح » أن النيل هو فيض مصر .
المصدر: صحيفة السياسى (دار التعاون) - ١١ / ٧ - ١٩٨٢
- * الفهرس المفسر لما كتب عن مياه النيل :
قام البروفيسور روبرت كولنيز أستاذ التاريخ بجامعة كاليفورنيا بسانت بربرا بإعداد كتاب قيم عن نهر النيل صدر في عام ١٩٩١ في كل من لندن وميونخ ونيويورك وملبورن عن دار هانس زل للنشر ، ويتضمن بعض ماكتب عن نهر النيل من مؤلفات ومراجع ومقالات ورسائل دكتوراه ويحمل عنوان : الفهرست المفسر لما كتب عن مياه النيل .
المصدر: الأهرام ١٩٩١ / ٧ / ٢٦
- (٥) د . جمال حمدان ، شخصية مصر ، دراسة في عبقرية المكان، الجزء الرابع ، عالم الكتب ، يوليو ١٩٨٤ ص ٤٣٠
- (٦) د . جمال حمدان ، المصدر السابق ص ٣٩٩
- (٧) د . على إبراهيم عبده ، أضواء على المنافسة الدولية في أعالي النيل ، سلسلة كتب سياسية ، العدد ٣٣٣ (مطابع النوار القومية ، ١٩٦٣) ص ٨
- (٨) عبد التواب عبد الحى ، النيل والمستقبل ماذا جرى للنيل ومنابعه الاستوائية ؟ ص ٩
- (٩) د قاسم عبده قاسم ، النيل والمجتمع المصري ، ص ١٢٣
- (١٠) د . قاسم عبده قاسم النيل والمجتمع المصري ، ص ١٦ ، ١٨
- (١١) د . قاسم عبده قاسم النيل والمجتمع المصري ، ص ١٤ ، ١٥
- (١٢) و (١٣) د . قاسم عبده قاسم النيل والمجتمع المصري ، ص ٣٩ ، ٤٠
- (١٤) د . على إبراهيم عبده ، أضواء على المنافسة الدولية في أعالي النيل ص ١٠٩ ،
- (١٥) د . على إبراهيم عبده ، أضواء على المنافسة الدولية في أعالي النيل ، ص ٥٩
- (١٦) نفس المصدر ص ١٠٧
- (١٧) د . حمدى الطاهرى ، مستقبل المياه في العالم العربى القاهرة ، (د . ن) ، ١٩٩١ ص ٣٥
- (١٨) د . حمدى الطاهرى ، مستقبل المياه في العالم العربى القاهرة ، (د . ن) ، ١٩٩١ ص ٣٥
- (١٩) موسى عرفة ، السد العالي ، دار المعارف ، ١٩٦٥ ، ص ١٥ ، ١٦
- (٢٠) موسى عرفة ، السد العالي ، دار المعارف ، ١٩٦٥ ، ص ٣٥ - ٣٧
- (٢١) و (٢٢) موسى عرفة ، السد العالي ، دار المعارف ، ١٩٦٥ ، ص ٣٥ - ٣٧
- (٢٣) موسى عرفة ، نفس المصدر
- (٢٤) موسى عرفة ، السد العالي ، دار المعارف ، ١٩٦٥ ، ص ١٥ ، ١٦
- (٢٥) موسى عرفة ، السد العالي ، دار المعارف ، ١٩٦٥ ، ص ١٥ ، ١٦
- (٢٦) إيشع كالى ، المياه والسلام ، ص ٢٤
- (٢٧) غسان شهابى ، مجلة صامد العدد (٨٩) ص ١٤٨ .
- (٢٨) د . قاسم عبده قاسم ، النيل والمجتمع المصري ص ٤٩ ، ٥٠
- (٢٩) نفس المصدر السابق

- (٣٠) انظر : د . على إبراهيم عبده ، مصدر سابق ص ٣٢ ٤٢
- نقلاً عن Ernest L Bentley : Handbook the Uganda Question
- (٣١) د . أحمد الرشيدى ، مياه النيل فى سياسة مصر الخارجية ، بحث مقدم لمركز الدراسات بكلية الاقتصاد (١٩٨٨) ص ١٠ .
- (٣٢) نقلاً عن - يوسف فضل حسن ، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية ، بيروت ١٩٨٤ ، ص ٣٩ .
- (٣٣) د . أحمد حسن الرشيدى ، مصدر سابق ص ١١
- (٣٤) د . جمال حمدان شخصية مصر ج ٢ - ص ٩٢٦
- (٣٥) المجلة المصرية للقانون الدولى المجلد (٣٧) عام ١٩٨١ ص ٥٠
- (٣٦) د . محمود سمير أحمد معارك المياه المقبلة فى الشرق الأوسط ، دار المستقبل العربى ، ١٩٩١ ص ٢٨
- (٣٧) المجلة المصرية للقانون الدولى ، مصدر سابق
- (٣٨) د . محمود سمير أحمد معارك المياه المقبلة فى الشرق الأوسط ، رؤية مستقبلية حول أهمية المياه كعامل سلم أو حرب فى السنوات القادمة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٩١ ص ٢٦ - ٢٩
- (٣٩) صحيفة الوفد ١٩٨٥/٢/٢١ دراسة بعنوان « مصر معرضة لكارثة رهيبه إذا جاء فيضان هذا العام منخفضاً »
- (٤٠) عبد التواب عبد الحى ، المصدر السابق
- (٤١) قضية نقص مياه النيل . الأبعاد والآثار والمواجهة إصدار هيئة الإستعلامات ١٩٩٠ ص ٢٧
- (٤٢) الأهرام ١٩٨٨/٥/٢
- (٤٣) انظر الأهرام ١٩٩٠/٧/٢١
- (٤٤) خميس البكرى ، الأهرام ١٩٩٢/١٠/٢٤ ص ٢٠
- (٤٥) جون واتر بورى ، مصر الوحيدة المحتاجة لمياه النيل ، صحيفة الراى العام الكويتية ١٩٩٠/٧/٩
- (٤٦) د . علاء الحديدي ، السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل ، السياسة الدولية (١٠٤) مصدر سابق .
- (٤٧) بطرس غالى ، إدارة المياه فى وادى النيل ، السياسة الدولية مصدر سابق .
- (٤٨) د . أحمد حسن الرشيدى ، مياه النيل فى سياسة مصر الخارجية . بحث مقدم إلى المؤتمر الثانى للبحوث السياسية الذى نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد ، بجامعة القاهرة (٣-٥ ديسمبر ١٩٨٨ ص ٢٢)
- (٤٩) نفس المصدر ص ٣
- تعنى كلمة اندوجو فى اللغة السواحلية (الأخوة) .
- (٥٠) د . بطرس غالى ، إدارة المياه فى وادى نهر النيل ، السياسة الدولية العدد (١٠٤) أبريل ١٩٩١ ص ١١٧
- (٥١) صحيفة الشرق الأوسط ١٩٩٠/٤/٧
- (٥٢) م . يحيى عبد المجيد ، مسألة مياه النيل ، ندوة العلاقات المصرية السودانية ، مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة ١٩٩٠ ، ص ١٧٧
- (٥٣) موسى عرفة ، السد العالى ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ ، ص ٧٨ و ٧٩ .
- (٥٤) الشرق الأوسط ١٩٩٠/١٢/١٣
- (٥٥) عادل حمودة ، المياه تدعم الأمن أم تشعل الحرب ؟ (صوت الكويت ٩١/٤/٣)
- (٥٦) موسى عرفة ، المصدر السابق ص ٧٩
- (٥٧) نفس المصدر ص ٨١
- (٥٨) انظر موسى عرفة ، المصدر السابق ص ٨٣
- (٥٩) (٢١) . موسى عرفة المصدر السابق ص ٨٤
- (٦٠) مشروع قناة جونجلى . كتيب من إصدار الهيئة العامة للإستعلامات (د.ت)
- (٦١) صحيفة الشرق الأوسط ٩١/٩/٢٦
- (٦٢) آلان مورهد ، النيل الأزرق ، ترجمة نظمي لوقا ، دار المعارف ١٩٦٦ ص ٣٦٦
- (٦٣) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه فى الشرق الأوسط ، دمشق دار كنعان ١٩٩٠ ، ص ٨٠٧
- (٦٤) محمد دفع الله ، من يحى منابع النيل الأزرق من المؤامرة ؟ صحيفة الرياض ١٩٩٠/٣/١٣
- (٦٥) د . علاء الحديدي ، مصدر سابق
- (٦٦) آلان مورهد ، النيل الأزرق ، ص ٣٦٦
- (٦٧) صحيفة الشرق الأوسط فى ١٩٩١/٦/١

- (٦٨) صحيفة الشرق الأوسط السعودية ١٩٩١/٦/١ .
- (٦٩) صحيفة الشرق الأوسط السعودية ١٩٩١/٦/٩
- (٧٠) صحيفة الخليج ، فى ١٩٩٠/١/٢١
- (٧١) عادل حمودة ، المياه .. تدعم الأمن ، أم تشعل الحرب ؟ صوت الكويت . ١٩٩١/٤/٣
- (٧٢) صحيفة الشرق الأوسط فى ١٩٩١/٦/٤
- (٧٣) صحيفة الجمهورية ١٩٩١/٧/٢
- (٧٤) اشرف محسن محمد ، أمجد ماهر عبد الغفار ، ندوة نهر النيل .. السياسة الدولية العدد (١٠٤) ص ١٧٥
- (٧٥) د. عبد الملك عودة ، د. حمدي عبد الرحمن ، التعاون الإقليمي فى القرن الأفريقى وحوض النيل . السياسة الدول (العدد ١٠٤)
- (٧٦) صحيفة الشرق الأوسط ١٩٩١/٦/٤
- (٧٧) صحيفة الشرق الأوسط ١٩٩١/٦/٤ المصدر السابق
- (٧٨) الأهرام فى ١٩٩٠/٣/٢٣
- (٧٩) أسباب القلق المصرى .. (ضمن دراسة عن المياه) صحيفة البيان ١٩٨٩/١٢/١٤ .
- (٨٠) رشاد إبراهيم محجوب (لواء) نهر النيل ومصالح مصر الإستراتيجية صحيفة الجمهورية ١٩٩١/٧/٢
- (٨١) د. حسن أحمد الرشيدى ، مياه النيل فى سياسة مصر الخارجية بحث مقدم إلى المؤتمر الثانى للبحوث السياسية .. كلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ٣- ٥ ديسمبر ١٩٨٨ ص ١٥
- (٨٢) الأخبار ، ١٩٩١/٦/٩
- (٨٣) د. محمود سمير أحمد ، معارك المياه المقبلة فى الشرق الأوسط دار المستقبل العربى . ١٩٩١ ص ١
- (٨٤) د. عمران أبو صبيح ، مجلة صامد الإقتصادى ، العدد ٨٩ ص ١٢
- (٨٥) خميس البكرى ، الأهرام ١٩٩٢/١٠/٢٤
- (٨٦) د. علاء الحديدى ، مجلة السياسة الدولية ، مصدر سابق
- (٨٧) الراى العام الكويتية ١٩٨٩/٥/٤
- (٨٨) الأخبار ١٩٩١/٤/٢٣
- (٨٩) انظر : د. عمران أبو صبيح . المياه والصراع فى الشرق الأوسط ، مجلة صامد - الإقتصادى. العدد ٨٩ ، سبتمبر ١٩٩٢ ص ١٢ ، ص ٢٥
- (٩٠) د. محمود سمير أحمد ، معارك المياه المقبلة .. فى الشرق الأوسط .. رؤية مستقبلية حول أهمية المياه كعامل سلم أو حرب فى السنوات القادمة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٩١ ص ٢١ ، ٢٢
- (٩١) عبد التواب عبد الحى . النيل والمستقبل . مصدر سابق
- (٩٢) صحيفة السياسة الكويتية (فبراير ١٩٩٠)
- (٩٣) دراسة بعنوان : «بهدف إنشاء سدود على النهر وتحويل مجراه ، تعاون اسرائيلى أثيوپى لسرقة مياه النيل» صحيفة السياسة الكويتية (د.ت)
- (٩٤) الجمهورية ١٩٩١/٨/٢٦
- (٩٥) د. علاء الحديدى ، السياسات الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل ، السياسة الدولية . العدد ١٠٤ - ابريل ١٩٩١
- (٩٦) صحيفة الشرق الأوسط ١٩٩٠/١/١٠
- (٩٧) صحيفة عكاظ السعودية فى ٢٥ مارس ١٩٩١ حوار أجراه (كامل الفقى ص ٢٢ .
- (٩٨) البيان ١٩٩١/٤/٢٥
- (٩٩) صحيفة السياسة الكويتية فى ١٩٩١/٥/٢٢
- (١٠٠) صحيفة عمان ١٩٩٢/٧/٢٤
- (١٠١) صحيفة الشرق الأوسط ، ١٩٩١/٧/٢٨ تقرير بعنوان « لجنة الشئون العربية فى البرلمان المصرى تحذر "الحرب القادمة بسبب المياه" »
- (١٠٢) الأهرام فى ١٧ / ٣ / ١٩٩٢ «الفقى : مصر نقطة تماماً لكل مايمس سلامة نهر النيل »
- (١٠٣) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه ، ص ٣٦ ، ٣٥
- (١٠٤) كامل زهيرى . النيل فى خطر .. الطبعة الثالثة - كتاب الأهالى رقم (١٧) يناير ١٩٨٩ ص ٢٠٩ .
- (١٠٥) صلاح الدين حافظ الأهرام ١٩٩٠/١/١٠

- (١٠٦) صحيفة الحياة ٩٠/٢/١٠
- (١٠٧) رشاد إبراهيم محجوب ، مصدر سابق
- (١٠٨) الحياة ١٩٩٠/٢/٢٨
- (١٠٩) الاتحاد ١٩٩١/٦/١٦
- (١١٠) تحقيق بعنوان « نقطة الماء في خطر وستكون سبب أخطار جديدة » المياه تتحول إلى مشاريع وشروط سياسية ، والأنهار العربية ستزخر السلام عن المنطقة » جريدة الشرق الأوسط في ١٩٩١/٦/٤
- (١١١) انظر : سليم نصار : تسخين أطراف العالم العربي من أثيوبيا إلى تركيا . . إسرائيل تحاصر النفط العربي بإستراتيجية الماء . ، صحيفة الحياة الصادرة في لندن ي ١٩٩٠/١/٢١
- (١١٢) صحيفة الشرق الأوسط ١٩٩١/٦/٤
- (١١٣) ، صحيفة الوفد ١٩٩١/٦/١٤
- (١١٤) صحيفة الوفد المصدر السابق
- (١١٥) صحيفة السياسة الكويتية في ١٩٩١/٦/٧ خبر بعنوان « مؤامرة اسرائيلية لمقايسة السلام بالمياه ، مشروع سري لإسرائيل لحل مشكلة المياه ، مياه الأردن لا تكفى ، ومخطط «لزعحف على النيل»
- (١١٦) صحيفة البيان الصادرة في دولة الإمارات في ١٩٩١/٦/٧ خبر بعنوان مشروع صهيوني سري لحل مشكلة المياه في الشرق الأوسط »
- (١١٧) صحيفة الشرق الأوسط في ١٩٩٠/٢/٢٥
- (١١٨) حمد سعيد الموعد ، حرب المياه .. ص ٣٤ ، ٣٥
- (١١٩) اليشع كالى ، المياه السلام ، ص ٣٩
- (١٢٠) الحياة في ١٩٩١/٤/١٦
- (١٢١) صلاح الدين حافظ ، نحن واسرائيل . . في حرب المياه ، الأهرام ١٩٩٠/١/١٠
- (١٢٢) عز الدين شكرى ، التعاون الإسرائيلى الأثيوبى ، السياسة الدولية ، العدد (١٠١) .
- (١٢٣) صلاح الدين سليم ، إسرائيل وأزمات المياه مصدر سابق .
- (١٢٤) عز الدين شكرى ، التعاون الإسرائيلى الأثيوبى والأمن القومى المصرى ، السياسة الدولية ، العدد (١٠١) يوليو ١٩٩٠
- (١٢٥) عز الدين شكرى ، التعاون الإسرائيلى الأثيوبى ، والأمن القومى المصرى . مصدر سابق
- (١٢٦) صحيفة الحياة الصادرة في لندن في ١٩٩٠/١/٢١ مقال سليم نصار بعنوان « إسرائيل تحاصر النفط العربي بإستراتيجية الماء .
- (١٢٧) عز الدين شكرى ، التعاون الإسرائيلى الأثيوبى والأمن القومى المصرى ، مصدر سابق
- (١٢٨) من تقديم كتاب «نهر النيل . . الماضى والحاضر والمستقبل »
- (١٢٩) كامل زهيرى ، النيل في خطر ط ٣ ، كتاب الأهالى رقم (١٧) يناير ١٩٨٩ ، ص ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧
- (١٣٠) مجلة أكتوبر - العدد ٤٦ في ١٩٧٩/١٢/٢٤ نقلاً عن كامل زهيرى ، النيل في خطر ، ط ٣ ، كتاب الأهالى رقم (١٧) يناير ١٩٨٩ ص ١٦
- (١٣١) كامل زهيرى ، النيل في خطر ، ط ٣ ص ٢١١
- (١٣٢) اليشع كالى ، . المياه والسلام ص ١٤٨ .
- (١٣٣) عبد التواب عبد الحى . النيل والمستقبل ، ص ١٤٤
- (١٣٤) عبد التواب عبد الحى . النيل والمستقبل ، ص ١٤٦
- (١٣٥) اليشع كالى ، المياه والسلام ، ص ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٠
- (١٣٦) نفس المصدر ، ص ١٤٨
- (١٣٧) اليشع كالى ، المياه والسلام ، ص ٩٠ - ٩٢
- (١٣٨) عبد العظيم أبو العطا ، صحيفة الشعب ، ١٩٨٠/٩/٢٣ نقلاً عن كامل زهيرى النيل في خطر ، ص ٢٢٣-٢٢٥
- (١٣٩) ورد ذلك خلال المؤتمر الشعبى الذى عقد في المنصورة بمحافظة الدقهلية في ٥ نوفمبر ١٩٩٢ - المصدر صحيفة الأخبار - ١٩٩٢/١١/٦ (المانشيت الرئيسى : مصر لن تشرك أحداً في مياه النيل)

الفصل الثامن

**ترشيد استهلاك المياه وتنمية الموارد المائية
في مصر والدول الإفريقية**

أولاً : فى مصر :

- ١ - بداية وعى الجماهير بمشكلة المياه .
- ٢ - الترشييد واجب قومى ووطنى وإنسانى .
- ٣ - تجارب عملية لترشييد استهلاك المياه .
- ٤ - المفهوم الحقيقى لوفاء النيل (حماية النيل) .
- ٥ - محاولات مصر لتنمية مواردها المائية .

(أ) قناة جونجلى

(ب) مشروع بحر الغزال

(ج) مشروع مستنقعات مشار

(د) تقليل البخر من بحيرة ناصر

(هـ) تقليل الفاقد المتجه للبحر

(و) تحديد خزانات المياه الجوفية

(ز) مشروع نقل مياه نهر الكونغو لمصر .

ثانياً : فى العالم العربى :

هناك عدة أمور ضرورية لترشييد استهلاك وتنمية الموارد المائية وأهمها :

- ١- إجراء تقييم للوضع المائى العربى الراهن .
- ٢- ضرورة التنسيق والتعاون المشترك .
- ٣- تشكيل لجنة لتنمية لموارد المائية .
- ٤- الدعوة إلى «نظام مائى» عربى .
- ٥- استخدام طرق الرى الحديثة .
- ٦- مقترحات لمواجهة أزمة المياه .

أولاً: ترشيد استهلاك المياه وتنمية الموارد المائية في مصر:

تتعدد الجهود والمحاولات التي تبذل من أجل ترشيد استهلاك المياه في مصر . . . وتتكامل هذه الجهود مع المحاولات التي تسعى إلى تنمية موارد المياه المتاحة .
وتتضمن أعمال تنمية مصادر المياه تدعيم الشبكات والخزانات والروافع والحملة الميكانيكية ، ومراكز الصيانة ، وذلك بهدف تطوير خدمة توصيل المياه للمستهلكين . . .
وتنفيذ الأعمال الخاصة بالإحلال والتجديد وفقاً للأولويات (١) .

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التعرف على بداية وعى الجماهير في مصر بمشكلة المياه والإتجاه إلى الترشيح - خاصة وقت الأزمات والخوف من الجفاف - بإعتباره واجباً قومياً ووطنياً بل وإنسانياً . . .
وتتكامل عملية ترشيح الإستهلاك مع محاولات تنمية موارد المياه ويمكن تتبع ذلك من خلال الصفحات التالية :

١- بداية وعى الجماهير بمشكلة المياه في مصر:

تشير بعض الدراسات إلى أن الجماهير بوجه عام « تتمتع بوعى محدود حول أهمية موارد المياه » بحيث أنها « لم تكن على وعى بأزمة المياه حتى أغسطس عام ١٩٨٤ حينما اكتشفت أن منسوب المياه خلف السد العالي ضئيل إلى الحد الذي قد نواجه معه عواقب وخيمة إذا لم تسقط أمطار كافية في بحيرة تانا الأثيوبية .

وبدا الرأى العام المصرى « شديد الحساسية والإهتمام بكل ما يحدث فى أثيوبيا خشية أن يؤثر ذلك على نصيب مصر من مياه النيل » .

وبعد أن سقطت الأمطار على بحيرة تانا ، وعاد منسوب المياه إلى ماكان عليه خلف السد العالي لم يعد الرأى العام فى مصر يهتم بمشكلة المياه « ١٠

ويحب التأكيد هنا على أن نقطة البدء فى مواجهة قضية المياه ينبغي أن تكون هنا فى مصر . . . وأن العبء الأكبر يقع على عاتق سياستنا الداخلية وتعاملنا مع موارد المياه وضرورة المحافظة عليها بإعتبار أن الوفرة الذى يتحقق عن طريق « ترشيح الإستهلاك » يعد بمثابة أسلوب لتنمية موارد المياه وزيادة كمية المياه المتاحة . . . وقد أكد الرئيس حسنى مبارك على « أهمية ترشيح استهلاك المياه » خلال لقائه مع الكتاب والمفكرين وقيادات الصحافة فى ٢٣/٩/١٩٨٧ بمقر الهيئة العامة للكتاب . . . وكان الرئيس مبارك يرد حينئذ على سؤال للدكتور مهدى علام حول « أننا لا زلنا نستخدم أنماطاً قديمة فى إستخدام المياه لزراعة الوادى رغم أن هناك طرقاً متقدمة كالرى بالتنقيط وغيره واستخدام تكنولوجيا الزراعة .

وتمثل الزيادة السكانية الكبيرة مشكلة فى هذا المجال إضافة إلى إرتفاع استهلاك الفرد فى مصر من المياه بنسبة كبيرة ، وكما ذكر المهندس حسب الله الكفرواى (٢)

« فإن متوسط استهلاك الفرد كان يبلغ ١٥٠ لتراً من المياه عام ١٩٨٢/٨١ وزاد إلى ١٦٦ لتراً في عام ١٩٨٧/٨٦ وسوف يصل في عام ١٩٩٢ إلى ٢٠٢ لتراً طبقاً لأحدث التقديرات » . وكان هذا التقدير في أواخر عام ١٩٨٨ .

٢ - ترشيد المياه في مصر واجب قومي ووطني وإنساني :

تعتبر قضية الترشيد أحد الموضوعات الهامة المؤثرة في مسار التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد وذلك في ضوء محدودية موارد المياه . . . بالإضافة إلى أن أسلوب استخدام المياه وتوزيعه يؤثر على خصوبة التربة وكفاءتها الإنتاجية . . .

ولا يمكن النظر إلى قضية الترشيد على أنها تخص وزارة الأشغال العامة والموارد المائية أو وزارة الزراعة وحدهما بل ينبغي أن يكون الجهد مشتركاً بين جميع الأجهزة إضافة إلى الجهود الشعبية بحيث يشعر كل فرد على أرض مصر أن عليه « واجباً قومياً مقدساً » . . .

فعليه أن يحافظ على كل قطرة ماء ، ويجب أن يستقر في ذهن كل مواطن أهمية قطرة الماء وقيمتها من أجل تحقيق أقصى حد من الاستفادة من مواردنا المائية . . . فقد أصبح « واجباً قومياً ووطنياً وإنسانياً أن نحافظ على هذه الموارد » (٣)

تطور إنتاج مياه الشرب من ١٩٥٢ إلى ١٩٨٧

ارتفع معدل استهلاك الفرد من المياه في عام ١٩٨٢/١٩٨١ إلى ١٥٠ لتراً

التاريخ	عدد السكان	إنتاج مياه الشرب
عام ١٩٥٢	٢١ مليون نسمة	١.٤٢٥.٠٠٠ متر مكعب يومياً
عام ١٩٨٢/١٩٨١	٤٣ مليون نسمة	٦.١٥٤.٠٠٠ متر مكعب يومياً
عام ١٩٨٧/١٩٨٦	٥٠ مليون نسمة	٨.٣٧٢.٠٠٠ متر مكعب يومياً

وزاد متوسط استهلاك الفرد إلى ١٦٦ لتراً عام ١٩٨٧/١٩٨٦ .

وكان متوقعاً أن يصل هذا المتوسط عام ١٩٩٢ إلى ٢٠٢ لتراً (٤)

وتبدو لنا أهمية المياه وضرورة حرصنا عليها بصفة دائمة وبإصرار شديد عندما نتبين حقيقة هامة

هي التناقص المطرد في نصيب الفرد سنوياً من مياه النيل . كما يتضح من الجدول التالي :

الموارد المائية واستخداماتها

البيان	عام ١٩٧٠	عام ١٩٨٩	عام ٢٠٠٠ (المتوقع)
نصيب الفرد سنوياً من مياه النيل فى مصر نسبة الهبوط	١٦٥٢ م ^٣ -	١٠٤٧ م ^٣ ٪٣٧	٨٤٠ م ^٣ ٪٥٠

*** المصدر: تقرير مجلس الشورى عن الموارد المائية واستخداماتها (١٩٩٠/٥/٢٦)**

*** ونتبين من قراءة الجدول السابق أن «حسن استخدام» الموارد المائية فى مصر يصبح «واجباً أساسياً وقومياً بالنسبة لمجتمعنا وبالنسبة للأجيال المقبلة بحيث لا تهدر قطرة من هذه المياه فهى بمثابة شريان الحياة وركيزة الحضارة والتقدم .**

وهناك فكر وتقليد خاطئ لدى غالبية الزراع فى مصر يتمثل فى الاعتقاد بأن «زيادة كمية المياه التى تروى بها أرضه سوف تؤدى إلى زيادة فى الإنتاج ووفرة فى المحصول»

وهذا مفهوم خاطئ وينبغى تغييره حيث أن زيادة الإنتاج لا ترتبط بكثرة المياه بقدر ما ترتبط بحكمة الاستفادة منها فالزيادة فى استهلاك المياه تؤدى إلى ارتفاع مستوى الماء الأرضى مما يترتب عليه ضعف التربة وتدهور الإنتاج .^(٥)

٣ - تجارب عملية لترشيد استهلاك المياه :

أجريت تجارب عملية لمدة ٦ سنوات منذ بداية الثمانينيات فى ثلاث مناطق لتطوير الري وترشيد استخدام المياه . . وانتهت بالفعل (عام ١٩٨٥) إلى وضع أكفأ الأساليب لاستخدام المياه ودلت نتائجها على أن تنفيذ أعمال التطوير والترشيد على المستوى القومى يؤدى إلى توفير نسبة من ١٠ إلى ١٥ ٪ من المياه المستخدمة حالياً فى الزراعة سنوياً .

٤ - المفهوم الحقيقى لوفاء النيل (حماية النيل) :

يقول المهندس عصام راضى وزير الري « أن وفاء النيل بالفعل ضرورى وحتمى ، وهو كما نراه يتمثل فى حمايته من الأضرار التى تهدده بالتلوث وبالإعتداء على ضفافه وغير ذلك » وإذا كان النيل عظيماً وفياً لنا . . فلماذا لا تكون أوفياء له ؟

وتزداد كثافة الإجراءات التى تتخذها الدولة فى هذا الصدد يوماً بعد يوم ، وعلى سبيل المثال قامت أجهزة وزارة الري فى عام ١٩٨٥ بحصر مصادر مسببات التلوث للنيل فبلغت حوالى ٣٠٠٠ مصدر وهى جملة المصانع والمراكب السياحية ، ومصبات الصرف الصحى لبعض المدن والقرى وكذلك بعض منشآت القطاع العام .

وتعاونت أجهزة الدولة المختلفة كوزارة الصحة وشرطة المسطحات المائية وأجهزة الصرف الصحى وقامت بتوجيه الإنذارات لأصحاب هذه المنشآت . .

وتم اعتماد ٣٠ مليون جنيه من وزارة الري (عام ١٩٨٥) لمعالجة مخلفات المصانع الأكثر خطورة فى تلوث مياه النيل وخمسة ملايين جنيه لوحدات معالجة الصرف الصحى بوحدات النقل النهري ، ووحدات إزالة الزيوت والشحوم وغيرها من المخلفات التى تسبب إضراراً بالغاً بالنيل .

وقد تقرر منذ عام ١٩٨٥ أن تكون وزارة الري هى الجهة الوحيدة التى لها حق إعطاء تصاريح اشغال وإقامة أى أعمال أو مشروعات أو منشآت على النيل منعاً لتلوث النهر مستقبلاً .

كما أجرت وزارة الري العديد من الإتصالات مع وزارة الزراعة وللحد من استعمال المبيدات الكيماوية فى الأغراض الزراعية وغيرها والتى تؤدى إلى تلوث المياه فى المجارى المائية (٦) .

وذكر بعض المسئولين فى شركات القطاع الخاص التى دخلت مجال استصلاح الأراضى فى مصر أنه فى حالة السماح بمد مياه النيل فى قنوات إلى الصحراء «يمكننا زيادة رقعة مصر الزراعية بمقدار ثلاثة أمثالها على الأقل» (٧) .

كما أكد البروفيسور جون واتر برى أستاذ الإقتصاد السياسى فى الشرق الأوسط والمتخصص فى الشئون المصرية أن «سياسة مصر المائية لابد وأن تراعى ترشيد الإستهلاك ولا بد من إعادة تعليم الفلاح المصرى كيفية الإستفادة من المياه على أكمل وجه ولكنه انتقد سياسة الري فى مصر لأن كميات كبيرة من المياه - على حد قوله - تضيع نتيجة عمليات الري والصرف المكشوف وبالتالى يذهب ثلث المياه المستخدمة فى الزراعة هباء (٨) .

٥ - محاولات مصر لتنمية مواردها المائية :

ارتبطت مصر مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية من أجل تنفيذ مشروع متكامل لتنمية الموارد المائية واستخدامها وقد بدأت مصر تنفيذ هذا المشروع منذ أكتوبر عام ١٩٧٧ ويهدف هذا المشروع إلى تنمية الموارد المائية بمناطق أعالي النيل لتقليل الفاقد بمناطق المستنقعات من خلال عدة مشروعات من أهمها مايلى :

أ - قناة جونجلى

التي تقرر حفرها فى جنوب السودان بطول ٣٨٠ كيلو متراً وعرض ١٢٠ متراً وعمق ٥ أمتار . . وتبدأ هذه القناة من قرية جونجلى بجنوب السودان لتنتهى عند نهر السوبات بالقرب من مكان المركز الرئيسى لإدارات الري المصرية .

ويقول المهندس الدكتور أحمد فهمى الحبير بمشروعات الأمم المتحدة للمياه أنه كان من المقرر أن تعطى قناة جونجلى لمصر ٥ مليارات متراً مكعباً من المياه سنوياً ولقد تعطل تنفيذها بسبب أحداث جنوب السودان .

(١) أسباب حفر قناة جونجلي :

لما كانت كميات كبيرة من المياه تضيع فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف و تقدر بحوالى نصف الإيراد المائى الذى يدخل هذه المنطقة (حوالى ١٥ مليار متر مكعب) . . لهذا كان التفكير فى حفر مجرى إضافى لتخزين جزء من تصرفات النهر الحالية داخل قناة تضمن توصيل هذه الحصة الإضافية من المياه إلى النيل الأبيض بأقل حد ممكن من الفاقد .

مراحل المشروع :

وضع مشروع قناة جونجلي بحيث تمر عملية التنفيذ بمرحلتين :

المرحلة الأولى : تتمثل فى حفر قناة بطول ٣٦٠ كيلو متراً تبدأ من مدينة «بور» وتنتهى غرب مصب نهر «السوبات» . . وتم تنفيذ ٧٠٪ من أعمال الحفر ثم توقف منذ نوفمبر ١٩٨٣ بسبب الأوضاع الأمنية فى جنوب السودان .

أما المرحلة الثانية : فتتضمن استكمال حفر قناة جونجلي لتتسع لتعبر تصرف يبلغ ٤٣ مليون متر مكعب من المياه فى اليوم . .

وتوفر المرحلتان حوالى ٧,٥ مليار متر مكعب من المياه (٩)

(٣) أهمية مشروع قناة جونجلي :

تتمثل أهمية المشروع فى تقليل الفاقد من المياه، وطبقاً لاتفاقية الإنتفاع الكامل بمياه النيل المعقودة فى عام ١٩٥٩ تمت الموافقة وأسندت عمليات الحفر لشركات فرنسية بإتمام التنفيذ لهذا المشروع لتضاف موارد مائية جديدة لكل من البلدين (مصر والسودان) تسهم فى زيادة الرقعة الزراعية حيث يصل العائد من تنفيذ المرحلة الأولى إلى نحو ٣.٨ مليار متر مكعب سنوياً . ومن المرحلة الثانية نحو ٩ مليارات متر مكعب سنوياً ، وهناك عدة مشاريع أخرى منها الشركة العربية الأفريقية للمياه الجوفية وتعتبر شركة من شركات التكامل لحفر الآبار ودراسات البحث عن المياه الجوفية وقد باشرت الشركة تنفيذ التعاقد وبدأت الأعمال التى أسندت إليها فى السودان . .

وقد تم تسليم خزان جبل الأولياء للإدارة السودانية وفق بروتوكول وقع بالخرطوم فى ٢٨ فبراير عام ١٩٧٧ .

ب - مشروع بحر الغزال

يبلغ مجموع التصرفات السنوية للمجارى المائية الموجودة فى منطقتى شمال بحر الغزال وجنوب بحر الغزال حوالى ١٢ مليار متر مكعب سنوياً لا يصل منها حالياً للنيل الأبيض سوى نصف مليار متر مكعب سنوياً . ويقوم مشروع شمال بحر الغزال على أساس حفر قناة لتجميع مياه الأنهار فى المنطقة وتوصيلها إلى النيل الأبيض .

ويهدف مشروع جنوب بحر الغزال إلى حفر قناة لتجميع مياه الأنهار في الجزء الجنوبي من المنطقة ثم يتجه شرقاً إلى بحر الجبل عند قرية شامبي . ويمكن بتنفيذ المشروع توفير حوالي ٧ مليار متر مكعب من المياه تفيد مصر والسودان .

جـ - مشروع مستنقعات مشار

يضيع من نهر السواط بمستنقعات مشار وحوض النهر حوالي ٤ مليارات متر مكعب من المياه في السنة ويهدف المشروع إلى تجميع مستنقعات مشار في مجرى رئيسي يبدأ من نهر الهارد عند فم خور مشار وينتهي إلى النيل الأبيض عند بلدة ميلوت وسوف يوفر هذا المشروع هذا القدر من الفاقد للاستفادة به في التوسع الزراعي في كل من مصر والسودان .

د - تقليل البخر من بحيرة ناصر

تتعرض بحيرة السد العالي (بحيرة ناصر) إلى فقد كمية كبيرة من المياه تقدر بحوالي ١٠ مليارات متر مكعب في العام بسبب عوامل التبخير والترسيب . وبالتالي فإن الأمر يستلزم إجراء دراسات وبحوث مستفيضة من أجل الهبوط بهذا الفاقد إلى أقل حد ممكن مما يؤدي إلى توفير موارد مائية إضافية (١٠) .

هـ - تخفيض فاقد كميات المياه المتجهة إلى البحر الأبيض

ذكر المهندس عصام راضى وزير الري في تصريحات لصحيفة الأخبار في ٢٣/٤/٩١ أننا لمحجنا منذ عام ٨٥/٨٦ حتى (الآن) في تخفيض كميات المياه التي كانت تذهب إلى البحر من مياه السدة الشتوية إلى ١.٨ مليار متر مكعب بعد أن كانت أربعة مليارات متر مكعب حيث نزلت التصرفات إلى ٧٠ مليون/ يوم وهو الحد الذي تحتاجه الملاحة النهرية . . وهناك محاولات لتجربة إمكانيات التخفيض .

أسباب ترك كميات من المياه تتجه نحو البحر

وترجع الفكرة الأساسية لترك وزارة الأشغال كميات من مياه نهر النيل تنطلق من السد العالي حتى المصب إلى عدة عوامل هامة وهي تتلخص فيما يلي :

أ - وجود محطات لمياه الشرب والري على طول مجرى نهر النيل وفرعيه والترع الرئيسية وهي تأخذ المياه على مناسيب معينة إذا نزلت عنها لاتعمل المحطات .

ب - هناك فواقد ناتجة عن عدم استخدام مياه لأي أسباب .

ج - أن مخرّات السيول في الوجه القبلى تنزل إلى النهر .

د - مواسم مطر غزيرة أحياناً تنتهى إلى النهر أو المصارف . .

هـ - الملاحة والنقل النهري بكل أهميته .

و - احتياجات محطة كهرباء أسوان « ١ » وأسوان « ٢ » .

ز- عنصر الحفاظ على مجرى النهر نفسه فضلاً عن كل الأعمال الصناعية عليه من قناطر وكبارى .. الخ (١١) .

وعادة يتم تصريف مياه من خزان السد العالى تبلغ حوالى ٢.٧ مليار متر مكعب فى فترة السدّة الشتوية وتنساب إلى البحر المتوسط دون أى إستغلال لها فى الزراعة .. وكان هذا الفاقد فى السنوات القليلة الماضية يجاوز ٤ مليارات متر مكعب من المياه .. وهناك دراسات لإستقطاب هذه المياه وتخزينها فى واحد أو أكثر من ثلاثة مواقع مقترحة لتخزين المياه فى فترة السدّة الشتوية وهى :

أ - منخفض ودائ الريان ..

ب - منخفض وادى النطرون .

ج - البحيرات الشمالية (المنزلة - البرلس - إدكو - مريوط)

ومن المرجح تخزينها فى البحيرات .

ويكون التخزين بعد طرد المياه المالحة منها عن طريق إنشاء جسور تحيط بشواطئ البحيرات حتى يمكن رفع منسوب المياه العذبة إلى مستوى حوالى متر ، ثم إعادة استخدام هذه المياه المخزونة فى استصلاح الأراضى .

و- تحديد خزانات المياه الجوفية :

تطالب بعض الدراسات العلمية المتخصصة بتحديد خزانات المياه الجوفية المتوفرة بالعالم العربى ، والعمل على سرعة الإستفادة منها لسد الفجوة والعجز المائى وخاصة استغلال الخزان الإرتوازى النوبى الذى يغطى مساحة ٢٤ مليون كيلو متر مربع وتغذى مياهه مناطق الواحات بالصحراء فى ٤ دول عربية هى مصر وليبيا وشمال السودان وتشاد ، ويعتبر من أكبر الخزانات الجوفية فى العالم .

ويدعو بعض المتخصصين إلى التركيز على ترشيد استخدام المياه من خلال «خلق وعى عربى بأهمية وحجم مشكلة العجز فى المياه، وتطوير عمليات تنمية واستغلال جميع مصادر المياه بالوطن العربى وخاصة الإستغلال الأمثل للمياه الجوفية (١٢)» .

ز- مشروع نقل مياه نهر الكونغو إلى مصر :

(حلم إضافة مصدر مائى جديد)

يقول العالم المصرى الدكتور المهندس محمد البهى العيسوى (١٣) الخبير الجيولوجى العالمى «أن الحل لمشاكل مصر المزمنة يقدمه لنا نهر الكونغو هذا العملاق الذى ينافس نهر النيل قوة وطولاً وإن كان يحمل من الماء أضعاف ما يحمله النيل»

والحل كما يقول: «أن نأخذ بعضاً من مياه نهر الكونغو التى تضيع هباءً فى المحيط الأطلسى ولا يستفيد بها أحد إلا الأسماك .. وإذا كنا نخطط الآن لإضافة مصدر جديد ودائم للطاقة الكهربائية من فلات سغانلى لبل وليفنجستون والنجا على نهر الكونغو لتوليد

الكهرباء ونقلها إلى أوروبا عبر شمال أفريقيا فإن الأخطار والأهم « أن ندرس بجدية مشروع نقل مياه الكونغو إلى مصر .

ويمكن شق عدد من القنوات ورفع منسوب المياه في عدد من روافد نهر الكونغو . . حتى تصل مياه هذا النهر إلى روافد نهر بحر العرب في جنوب السودان . .

ويمكن خلق مجرى آخر يتجه شمالاً عبر غرب السودان إلى جنوب الصحراء الغربية المصرية وجنوب ليبيا - مع الاستفادة بالأنهار الجافة الموجودة في جنوب الصحراء الغربية .

ويلاحظ أن منابع النيل الأبيض عند بحر العرب تكاد تتلامس مع منابع نهر الكونغو مثل أنهار الأوينجي والبومبو .

ولا تتعدى مسافة القناة التي يمكن أن تصل بين روافد نهر الكونغو وروافد نهر بحر العرب ٥٠ كيلوا متراً فقط .

ويمكن لمصر أن تحصل على ٥٠ مليار متر مكعب من المياه كل سنة من الفائض من مياه نهر الكونغو التي تهدر في المحيط . . وهذا مما يخلق « ثورة خضراء » في مصر « تحيل كل صحارينا إلى نباتات خضراء » حيث يمكن إضافة ٥ ملايين فدان إلى الرقعة الزراعية المصرية دون مجهود . . كما تمتلئ خزانات المياه الجوفية في مصر بمياه متجددة بدلاً من الاعتماد على مياه مخزونة من أيام العصر المطير قبل ١٥ ألف سنة (١٤) .

نهر الكونغو أو العملاق :

يوصف هذا النهر بأنه « عملاق » وهو ثاني أنهار أفريقيا بعد نهر النيل طولاً . . فالنيل طوله ٤٩٣٧ ميلاً بينما يصل طول نهر الكونغو إلى ٢٩٠٠ ميل .

ويحمل نهر الكونغو رغم قصر قامته من الماء ضعف ما يحمله نهر النيل !!! .

كما يبلغ تصرف نهر الكونغو ١٩ ألف متر مكعب في الثانية الواحدة (أي ٦٨٤٠٠ مليون متر مكعب في الساعة الواحدة) بينما يبلغ تصرف النيل في الثانية الواحدة ٩ آلاف متر مكعب من الماء (٣٢.٤٠٠ مليون متر مكعب في الساعة الواحدة) .

ويلاحظ أنه يضيع ٨٠٪ من مياه نهر الكونغو في المحيط الأطلسي الذي يمتلئ لنحو ١٠٠ ميل بطمي هذا النهر العملاق قبل أن تظهر المياه المالحة الصافية !! .

وتعتبر هذه المياه الضائعة بمثابة « الأمل أمام بلاد أفريقيا الصحراوية » على حد قول الدكتور محمد البهي عيسى .

ويزر نهر الكونغو بدولتين اثنتين فقط هما : الكونغو (عدد سكانه أقل من مليوني نسمة) وزائير (وتعداد سكانها نحو ٣١ مليون نسمة) .

ويمكن أن يتحقق هذا الحلم بتنفيذ هذا المشروع العظيم بحفر قناة الخمسين كيلو متراً وذلك

بالإتفاق مع الدولتين ومع الدول التى ستنتفع بمياه نهر الكونغو وهى أوغندا والسودان وليبيا بجانب مصر .

مشروع استخراج الطاقة الكهربائية من شلالات نهر الكونغو :

تحدث وزير الكهرباء المهندس ماهر أباطة إلى صحيفة الأهرام (١٤/٩/١٩٩١) عن حلم استخراج الطاقة الكهربائية من مساقط شلالات ستانلى فيل وليفنجستون على نهر الكونغو فى زائير . وقال أن هذا الحلم فى طريقه إلى أن يصبح حقيقة واقعة . وحيث يعطى هذا المشروع العظيم طاقة كهربائية هائلة مقدارها ٥٠ ألف ميجاوات وهى تساوى ٢٥ ضعفاً لما يعطيه السد العالى . . وقد تكلفت دراسته نحو ٥ ملايين دولار .

وسوف تم خطوط الكهرباء من زائير حتى مصر مارة عبر زائير والكونغو وأوغندا أو السودان إلى مصر ومنها إلى الأردن وسوريا ، ومنها إلى تركيا وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا . وسوف يكون المركز الرئيسى للتحكم فى هذه الطاقة الكهربائية الهائلة وتوزيعها فى القاهرة . . ويتم دفع مقابل بالدولار كرسوم على مرور خطوط الكهرباء بالدول التى تمر بها . . تماماً مثل خطوط أنابيب البترول .

ويمكن لأية دولة يمر بها الخط الكهربائى العملاق أن تأخذ ما تحتاجه عن طريق تركيب محطات محولات على أراضيها على أن « تدفع ثمن ماتستهلكه » . وسوف يوفر هذا الخط الكهربائى لمصر كل ما تحتاجه من طاقة كهربائية ويوفر النفط والغاز المصرى ويسعر أرخص . . ويمكن لهذا الربط الكهربائى أن يمثل بداية ونموذجاً لتنفيذ فكرة توصيل مياه نهر الكونغو إلى مصر وبعض الدول الأفريقية كما سبق الإشارة .

ثانياً : ترشيد استخدام المياه فى العالم العربى :

ذكرت جويس ستار رئيسة مجموعة أبحاث تكونت حديثاً تحت اسم « مبادرة الماء العالمية » أن دول الشرق الأوسط تسيء استخدام موارد الماء الشحيحة بتلويث هذه الموارد والإسراف فى إستغلالها^(١٥).

وكانت الأمم المتحدة قد عقدت مؤتمراً للمياه فى عام ١٩٧٧ فى الأرجنتين « لحث العالم على المحافظة على أغلى ثروة طبيعية يملكها الإنسان وهى الماء . . كما حث المؤتمر على استخدام أساليب ترشيد استعمال المياه . . وهذا يبين نظرة العالم الخارجى إلى دول الشرق الأوسط فى هذا المجال مما يستدعى الأتى :

١ - إجراء تقييم للوضع المائى العربى :

ويرى البعض^(١٦) أن « المهم فى عالم العرب اليوم هو إجراء تقييم أدق للوضع (المائى) من خلال دراسة علمية وموضوعية تتناول موضوع المياه من مختلف جوانبه الفنية والاقتصادية، والسياسية

الراهنة والمستقبلية ذلك أن الموضوع يمثل خطورة كبرى تتزايد يوماً بعد يوم في ضوء تفاقم الأوضاع المائية في دول المنطقة وكياناتها بما في ذلك إسرائيل .

ويطالب بعض المراقبين بضرورة^(١٧) أن ينتبه العرب لهذا التحدى الذى يؤكد أن «حرب المياه قادمة في التسعينات أو بالأصح توترات المياه» مع ملاحظة أن المسألة ليست قضية انتباه أو مواجهة ولكنها «قضية توازن قوى» بوجه عام .

ويدخل في هذا المجال تقييم الوضع المائى على المستوى القطرى فى داخل كل دولة عربية مع الإهتمام ببناء السدود والمنشآت المائية التى تعمل على تنمية موارد المياه العربية .

وقد نهجت المملكة المغربية على سبيل المثال سياسة بناء السدود لتخزين أكثر ما يمكن من المياه « ففى خلال ٣٠ سنة شيدت ٣٥ سداً تخزن حجماً إجمالياً قدره حوالى ١٠ مليارات متر مكعب . . إضافة إلى عمليات إقامة السدود التلية - من التلال - لخلق توازن بين المناطق وخصوصاً لتنمية وتطوير الوسط القروى»^(١٨)

٢ - التعاون والتنسيق المشترك :

يرى الدكتور فوزى حماد رئيس هيئة الطاقة الذرية المصرية أنه « يتعين على الدول العربية إزاء النقص الشديد فى المياه مع نهاية القرن الحالى أن تتحرك للتعاون والتنسيق المشترك من أجل تدبير المياه اللازمة لأغراض الحياة المختلفة فى هذه المنطقة من العالم والتى تعم الصحارى معظمها »^(١٩)

٣ - تشكيل لجنة لتنمية الموارد المائية :

أوصى المؤتمر الإقليمى الأول لتحلية المياه بالطرق النووية الذى عقد بالقاهرة (ابريل ١٩٩١) بضرورة تشكيل لجنة لتنمية الموارد المائية ، ووضع السياسات والخطط اللازمة لتنظيم دور التنمية والترشيد فى هذا المجال وخاصة فى دول شمال أفريقيا وهى مصر وليبيا وتونس والجزائر» وأوصى المؤتمر كذلك بضرورة إقامة مركز تدريب وبحوث على المستوى الإقليمى يعنى بمسائل إزالة الملوحة من المياه وفتح الباب لاتضمام أية دولة بالإضافة إلى «إقامة مشروع مشترك لمفاعل تجريبى يستخدم فى إزالة الملوحة»^(٢٠)

٤ - الدعوة إلى نظام مائى عربى :

يوكد العديد من الخبراء على حاجة الوطن العربى إلى «عقد مؤتمر عربى لتنمية الجهود من أجل توفير المياه على غرار العقد الدولى الذى خصصته الأمم المتحدة للمياه العذبة وتوفيرها لكل الشعوب (١٩٨١ - ١٩٩٠)» وذلك لكى يتحقق أكبر قدر من «الأمن المائى» العربى . . فالعرب مطالبون بتطوير نظام مائى عربى جديد .

وتتحدث بعض الدراسات عن أسلوب مواجهة أزمة المياه على المستوى الشعبى فى العالم العربى والذى يقتضى ضرورة «ترشيد استهلاك المياه» من خلال «زيادة الوعى المائى» لديهم. حيث ينبغى

أن تدق أجراس الخطر من الآن - كما يقول أحد الباحثين - ويردد معه «أحرصوا على نقطة المياه» وذلك بإعتبار أن أزمة المياه هي «صراع المستقبل ويحق» . (٢١)

٥ - استخدام طرق الري الحديثة :

ترى (ساندرا بوستال) خبيرة شئون المياه بمعهد وورلد ووتش بواشنطن أنه «يمكن استخدام المال والماء بكفاءة أكثر من خلال استخدامهما لتعزيز نظام الري عن طريق الرش وإعادة دورة مياه الري المستخدمة ، وإقامة نظم الري بواسطة التنقيط ، السقي عندما تحتاج المزروعات فعلاً لذلك» (٢٢)

٦ - مقترحات لمواجهة أزمة المياه في الشرق الأوسط :

هناك إقتراح يرى أن الحل الأمثل لمشكلة المياه في الشرق الأوسط هو إنشاء هيئة لتوزيع المياه على غرار هيئة وادي تنيس الأمريكية وإعداد خطة لتوزيع المياه بالعدل بين دول المنطقة ، والبحث عن مصادر جديدة للمياه . وهذا ما صرح به السفير سمير أحمد عضو الوفد المصري في مؤتمر ثلاثا حول مصادر المياه ، (٢٣) عام ١٩٩١ .

وتقترح تركيا مشروع (أنابيب السلام) الذي يتكلف حوالى ٢٠ مليار دولار لنقل الماء من نهرين تركيين جنوباً عبر سوريا إلى منطقة الخليج (٢٤)

ويرى البعض أن هناك طريقين لا ثالث لهما للحفاظ على الحق العربي الأول : العمل على صعيد دولي . . والثاني : طريق العمل العربي المشترك بحيث يكون عبء تمويل حماية الحقوق المائية العربية عبئاً عربياً مشتركاً في التمويل وفي المواقف السياسية للدول المخاطرة عنها على اعتبار أن الأمن المائي العربي هو بأهمية الأمن القومي والأمن العسكري (٢٥) بل وهو مقدم عليهما .

تجلية مياه البحر :

تكلف تجلية المتر الواحد من المياه حتى الآن ٣ دولارات طبقاً لتقديرات أحد المسؤولين من وزارة الري المصرية (الأخبار ٢٣/٤/١٩٩١) وبذلك فإن تجلية ١٥ مليار متر مكعب تتكلف ٤٥ مليار دولار (أى حوالى ١٢ مليار جنيه) . . وهذا يظهر مدى قيمة الحفاظ على كمية المياه التى تهدر في البحر الأبيض وضرورة تخزينها في بحيرة البرلس (بتكلفة حوالى ٢٤٠ أو ٢٥٠ مليون جنيه فقط) . وقد دخلت مصر عصر تجلية مياه البحر بالطاقة الذرية منذ سنوات في المناطق النائية والقرى السياحية وتتجه إلى التوسع في ذلك من أجل زيادة رقعة الأراضي الزراعية.. ولهذا عقدت هيئة الطاقة الذرية مؤتمراً حول «تجلية مياه البحر» وحضره خبراء من دول المغرب العربي (دول شمال أفريقيا) (٢٦) .

ويؤكد معظم الخبراء على أن الطريق لحل المشاكل الحالية الخاصة بنقص المياه يتمثل في «المزيد من التعاون بين دول منطقة الشرق الأوسط» ، ولكن يعوق هذا التعاون وجود «السياسات المتعارضة والتحالفات بين هذه الدول» إضافة إلى «وجود العداوات الكثيرة العرقية والدينية وأيضاً

ويمكن لهذا التعاون أن يأخذ أشكالاً مثل :

أ - عقد مؤتمر على مستوى عالٍ يعمل على تركيز الإهتمام على هذا الموضوع . . . ويقوم المؤتمر بفحص السياسات الحالية للمياه فى محاولة لزيادة أوجه التعاون .

ويمكن لمثل هذا المؤتمر أن يعقد تحت رعاية الجامعة العربية أو مجلس التعاون الخليجى أو أى منظمة إقليمية أخرى .

ب- تشكيل هيئة تعاون عربية أو إقليمية فى مجال شئون المياه . . . تكون لها فاعلية تتمتع بتأييد شديد ومشاركة من كل دول المنطقة . . . على أن تتعامل هذه الهيئة مع المسائل الإستراتيجية والعملية التى تظهر من جراء هذه العضلة (نقص المياه) التى تواجه الدول الأعضاء .

ج- إنشاء مركز أبحاث يعمل فى داخل إطار هذه الهيئة التعاونية ، ويتعامل مع المسائل المائية المتعلقة والموجودة بالمنطقة .

د - تبنى إدارة جيدة واستخدام أمثل للموارد المائية المتاحة . . . مع تقديم الدول الأعضاء فى الهيئة التعاونية المقترحة التبرعات للمساعدة فى تحقيق أى نجاح فى مجال الأبحاث بفرض تطوير الطرق الفنية وتحسين التكنولوجيا التى تعمل على توفير استخدام المياه وزيادة إنتاج المحاصيل التى تستهلك كمية قليلة من المياه » (٢٨)

وهكذا تفرض قضية المياه نفسها على الدول العربية «وتحتاج بالضرورة إلى مزيد من الإتصال والتعاون بين الدول العربية سواء المعنية مباشرة بهذا الجانب أو ذاك منها ، أو على مستوى أوسع بحيث يمكن معالجة الأزمة على نحو يحفظ المصالح والحقوق العربية ويجنب العرب أيضاً - أو بعض دولهم - مخاطر الدخول فى منازعات جديدة قد لا يكون الوقت أو الظروف ملائمة لها . وبالطبع فإن التناول الدعائى لهذه القضية الحيوية ينطوى على مخاطر عديدة الآن وفى المستقبل أيضاً » (٢٩)

وقد أوصى مؤتمر عمان حول الموارد المائية للدول العربية (١٩٨٩/٤/٤) بضرورة «إعطاء الموارد المائية للوطن العربى وخاصة المشتركة منها مع دول غير عربية إضافة إلى البعد القومى بعداً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً كمرتكز للأمن المائى والغذائى العربى وذلك من خلال مايلى :

أ - استغلال المياه العربية المشتركة بين أكثر من دولة عربية ضمن مبادئ الأخوة ووحدة الهدف والمصير .

ب - السعى والإسراع فى إبرام الإتفاقيات لتقاسم الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية وغير معادية طبقاً لقواعد العدالة والأعراف والإستعمال العارى . على أن ترمى الدول العربية بكل وزنها طرفاً واحداً فى المحادثات للوصول إلى الإتفاق المنشود .

ج- الإلتزام بالإجماع العربى المتعلق بحقوق العرب من مياه نهر الأردن الدولية الذى توصلت إليه اللجنة الفنية المشكلة من جامعة الدول العربية عامى ١٩٥٤ - ١٩٥٥ .

د- توفير التمويل الكافى من صناديق التمويل لتنفيذ مشاريع المياه العربية غير المستغلة وخاصة الآتية من دول غير عربية بهدف ممارسة الحقوق العربية فى استعمالها .

هـ- الطلب إلى صناديق التمويل المتخصصة عدم الإقدام على دعم مشاريع فى أراضى دولة غير عربية على مياه مشتركة دون الوصول إلى اتفاقيات تقاسم هذه المياه بين الدول العربية المشاركة فيها (٣٠) .

و- تشكيل هيئة متخصصة ضمن جامعة الدول العربية للنظر فى اقتسام المياه المشتركة بين الدول الأعضاء فيها .

ويمكن لهذه الهيئة أن تكون ذات فعالية فى مواضع المياه المشتركة مع دول غير عربية .

ز- تعتبر المياه العربية جزءاً من الوطن العربى ولها من واجب الحماية ما لارض الوطن وإنسانه ، وتقع على الدول العربية كافة مسئولية الدفاع المشترك عنها والسعى لدى المحافل الدولية لإدانة أى عدوان على هذه المياه أو أى تجاوز غير قانونى عليها» (٣١)

ويهبب بعض المتخصصين فى شئون المياه بالمستولين العرب «بأن ينتبهوا بأن الأمن المائى العربى يواجه مشكلة أساسية تتمثل فى أن الأنهار فى الوطن العربى (النيل والفرات ودجلة والسنغال) والتى تنبع من خارج أراضيه ، وتشاركه فيها دول أخرى . تمثل ٦٠٪ من الموارد السطحية فى البلاد العربية» (٣٢)

وتعطل هذه المشكلة :

(١) العمل المستمر للتنسيق والتعاون مع الدول العربية للوصول إلى اتفاق لإقتسام هذه المياه وتنظيم تشغيل المنشآت القائمة والتى ستقام على هذه الأنهار .

(٢) دراسة هذه الأمور بصورة شاملة واتخاذ مواقف جماعية جادة تجاه مسلسل التعديات على المياه العربية مع مراعاة الأمن القومى العربى ممثلاً فى المياه التى هى أصل الحياة»

وكان وزير الكهرباء والماء فى دولة الإمارات العربية المتحدة (حميد ناصر العويس) فى ١٤/٥/١٩٩١ طرح تصوراً حول نقل المياه عبر الأنابيب بين الدول المختلفة وذلك للمساهمة فى توفير المياه للدول الشحيحة فى المياه . وأشار إلى « مشاريع عديدة فى هذا المضمار مثل مشروع تركيا وإيران لد أنابيب للدول المجاورة» .

وقد تضمن طرح الإمارات لضمان عدم قطع مياه الأنابيب مستقبلاً ما يلى :

(١) الحماية من أية مشاكل بسبب التغييرات فى العلاقات الدولية مما يؤثر على امدادات المياه فيها .

(٢) أن تكون اتفاقيات الأنابيب بين الدول ضمن نظام دولي معترف به وموقع عليه من قبل جهات دولية لضمان تدفق المياه بين الدول دون تعرض هذه الدول لضرر نتيجة اتخاذ قرارات قد تؤدي إلى حرمانها من المياه» (٣٢)

فكرة نقل جبال جليد :

تعتبر من بين الأفكار الطموحة لمواجهة أزمة المياه في المنطقة فكرة «نقل جبال جليد من القطب الشمالي أو الجنوبي في محاولة لاستغلال التقدم التكنولوجي للتغلب على المشاكل الطبيعية» (٣٤)

مصانع التقطير (معالجة المياه) :

وتعود نقطة الضعف في هذه المصانع إلى العيوب المتمثلة فيما يلي :

(١) أن مصانع التقطير تكون عرضة للتدمير سواء بقصد أو بغير قصد في حالة التعرض لعدوان خارجي .

(٢) تعتبر أهدافاً واضحة لعمليات التخريب من أي جهة معادية باعتبارها مصانع استراتيجية .

(٣) يمكن للمياه أن تتعرض للتلوث خاصة بالنفط مثلما تعرضت مياه الخليج لبقع ضخمة من النفط السائل أثناء حرب تحرير الكويت ولا زالت تتعرض في أماكن أخرى نتيجة غرق بعض الناقلات .

(٤) التكلفة العالية لهذه المصانع تجعل الدول - مثل دول الخليج - تتجنب الاعتماد على هذه المصانع كمصدر للمياه وذلك لأن « عملية التقطير عملية مكلفة من حيث الطاقة المستخدمة والتكلفة المالية » (٣٥)

وأخيراً فإن ما يواجهه العالم العربي عموماً من تحديات على صعيد تحقيق الإكتفاء الذاتي المائي والإستخدام الأمثل للموارد المائية يطرح بالحاح ضرورة بلورة وعى عربي مشترك لحيشيات هذه المسألة وأبعادها الإستراتيجية ، تمهيداً لوضع سياسات ملموسة ورشيدة لمواجهة هذه التحديات « سياسات تحول مستقبلاً دون وقوعنا في خطر التبعية المائية » (٣٦)



هوامش الفصل الثامن

- (١) الأخبار ١٩٩٢/٣/٢٢ ص ٣
- (٢) الأهرام ١٩٨٨/١١/٩
- (٣) انظر تقرير مجلس الشورى مصدر سابق .
- (٤) الأهرام ١٩٨٨/١١/٩
- (٥) الأهرام ١٩٨٥/٩/٢٣
- (٦) الأهرام ١٩٨٥/٩/٢٣ : تحقيق بعنوان «شبح الجفاف يتراجع .. ونهر النيل يقول كلمته الأخيرة»
- (٧) المهندس حسين عثمان (شقيق عثمان أحمد عثمان أكبر رجال الأعمال المصريين) وفقاً لصحيفة الشرق الأوسط (٩١/٩/٢٤)
- (٨) نشرة المعلومات الصادرة عن قسم المعلومات والأبحاث بالتعاون مع نادي الأهرام .
- (٩)، (١٠) تقرير مجلس الشورى عن الموارد المائية واستخداماتها ١٩٩٠/٥/٢٦ ص ١٦
- (١١) صحيفة الأخبار ١٩٩١/٤/٢٣
- (١٢) الأهرام ١٩٩٠/٣/٢١ د. ابراهيم حميدة ، مشاكل مصادر المياه في الوطن العربي .
- (١٣) تطلق عليه مجلة الجيوجرافيكال مجازين الأمريكية الشهيرة لقب «كاهن الصحراء الأعظم» وذلك لإكتشافاته الجيولوجية وتتبعه لخطوات انسان ماقبل التاريخ (الأهرام ١٩٩١/٩/١٤)
- (١٤) الأهرام ١٩٩١/٩/١٤ - المصدر السابق
- (١٥) صحيفة البيان في ١٩٩١/٣/٢٣
- (١٦) فايز سارة (كاتب وصحفي سوري) دراسة بعنوان «المياه مفتاح الحرب المقبلة في الشرق الأوسط صحيفة الحياة (١٩٩١/٤/١٦) .
- (١٧) صحيفة السياسة الكويتية في ١٩٩٠/٤/١٨ تقرير بعنوان «الشرق الأوسط يشهد حرب المياه في التسعينات» .
- (١٨) صحيفة (الحركة) المغربية في ١٥، ١٦ مارس ١٩٩٢ ، دراسة بعنوان « توفر المياه وتخطيط تعبئتها وتوزيعها بصفة محكمة أساس تنفيذ جميع المخططات التنموية»
- (١٩) ، (٢٠) صحيفة عمان ١٩٩١/٥/١٠
- (٢١) أحمد يوسف القرعي ، تقديم ملف « أزمة المياه في الشرق الأوسط وأفريقيا ، السياسة الدولية، العدد (١٠٤) أبريل ١٩٩١ ص ١١٤
- (٢٢) صحيفة السياسة الكويتية في ٨٩/١٠/٣١
- (٢٣) الأهرام ١٩٩١/٣/٢٣
- (٢٤) السياسة الكويتية ١٩٩١/٣/٢٣
- (٢٥) سوليم حداد ، تركيا واسرائيل وحرب «التعطيش» صحيفة الرأي الأردنية ١٩٩٠/١/١٣
- (٢٦) صحيفة الشرق الأوسط ١٩٩١/٦/٤
- (٢٧) د. رمزي مسلم ، الموارد المائية في الشرق الأوسط ، صحيفة الرأي الأردنية ٨٩/٤/٢٦
- (٢٨) د. رمزي مسلم ، المصدر السابق
- (٢٩) د. عبد الحميد الموافي ، قضية المياه بين القانون الدولي ومحاولة التلاعب بالخلافات العربية ، صحيفة عمان (١٩٩٠/١/١٩)
- (٣٠) صحيفة الرأي الأردنية ١٩٩٠/٢/١
- (٣١) ، (٣٢) المهندس سوليم حداد ، مسلسل التعديات على المياه العربية ، صحيفة الرأي ، في ١٩٩٠/٢/١
- (٣٣) المصدر السابق
- (٣٤) السياسة الكويتية ١٩٩١/٥/١٥
- (٣٥) د. رمزي مسلم ، دراسة بعنوان: الموارد المائية في الشرق الأوسط (الحلقة الثانية)، صحيفة الرأي - الأردنية - ١٩٨٩/٤/٢٦ ص ١١ .
- (٣٦) د. كمال حمدان (باحث لبناني) . العرب مطالبون بتطوير نظام مائي جديد صحيفة الخليج ، ١٩٩٠/١/٢٨ .

ملاحق الدراسة

(وثائق هامة)

اتفاق

بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان

للإنتفاع بمياه نهر النيل

إنه في يوم الثامن من نوفمبر سنة ١٩٥٩ بمقر وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة ، اجتمع كل من ،
السيد / زكريا محيي الدين وزير الداخلية المركزي ورئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة
ومعالى السيد / اللواء محمد طلعت فريد عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووزير الإستعلامات
والعمل ورئيس وفد جمهورية السودان

لتوقيع الإتفاق الخاص بالإنتفاع الكامل بمياه نهر النيل بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان ،
وبعد أن تبادلوا وثائق التفويض الخاصة بهما والتي وجدت صحيحة ومستوفاة بتحويل كل منهما في التوقيع
نيابة عن حكومتيهما ،

قام المندوبان المفوضان بالتوقيع على الإتفاق المذكور وإشهاداً على ذلك حرر المحضر من نسختين أصليتين
باللغة العربية إقراراً لما تقدم

عن
حكومة جمهورية السودان
إمضاء
اللواء طلعت فريد

عن
حكومة الجمهورية العربية المتحدة
إمضاء
زكريا محيي الدين

نظراً لأن نهر النيل في حاجة إلى مشروعات لضبطه ضبطاً كاملاً وزيادة إيراده للإنتفاع التام بمياهه
لصالح جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة على غير النظم المعمول بها الآن ،
ونظراً لأن هذه الأعمال تحتاج في إنشائها وإدارتها إلى اتفاق وتعاون كامل بين الجمهوريتين لتنظيم الاستفادة
منها واستخدام مياه النهر بما يضمن مطالبهما الحاضرة والمستقبلية ،
ونظراً إلى أن اتفاقية مياه النيل في سنة ١٩٢٩ قد نظمت بعض الاستفادة بمياه النيل ولم يشمل مداها
ضبطاً كاملاً لمياه النهر فقد اتفقت الجمهوريتان على ما يأتي :

أولاً : الحقوق المكتسبة الحاضرة :

١- يكون ما تستخدمه الجمهورية العربية المتحدة من مياه نهر النيل حتى توقيع هذا الإتفاق هو الحق
المكتسب لها قبل الحصول على الفوائد التي ستحققها مشروعات ضبط النهر وزيادة إيراده المنوه عنها
في هذا الاتفاق ومقدار هذا الحق ٤٨ مليار من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنوياً .

٢- يكون ما تستخدمه جمهورية السودان في الوقت الحاضر هو حقها المكتسب قبل الحصول على فائدة

المشروعات المشار إليها. ومقدار هذا الحق أربعة مليارات من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنوياً.

ثانياً: مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين:

١- لضبط مياه النهر والتحكم في منع إنسياب مياهه إلى البحر توافق الجمهوريتان على أن تنشئ الجمهورية العربية المتحدة خزان السد العالي عند أسوان كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل .

٢- ولتمكين السودان من استغلال نصيبه توافق الجمهوريتان على أن تنشئ جمهورية السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق وأى أعمال أخرى تراها جمهورية السودان لازمة لاستغلال نصيبها .

٣- بحسب صافى الفائدة من السد العالي على أساس متوسط إيراد النهر الطبيعي عند أسوان فى سنوات القرن الحالى المقدر بنحو ٨٤ ملياراً سنوياً من الأمتار المكعبة ويستبعد من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للجمهوريتين وهى المشار إليها فى البند (أولاً) مقدرة عند أسوان كما يستبعد منها متوسط فاقد التخزين المستمر فى السد العالي فينتج من ذلك صافى الفائدة التى توزع بين الجمهوريتين .

٤- يوزع صافى فائدة السد العالي المنوه عنه فى البند السابق بين الجمهوريتين بنسبة ١٤.٥ للسودان إلى ٧.٥ للجمهورية العربية المتحدة متى ظل متوسط الإيراد فى المستقبل فى حدود متوسط الإيراد المنوه عنه فى البند السابق ، وهذا يعنى أن متوسط الإيراد إذا ظل مساوياً لمتوسط السنوات الماضية من القرن الحاضر المقدر بـ ٨٤ ملياراً وإذا ظلت فواقد التخزين المستمر على تقديرها الحالى بعشرة مليارات، فإن صافى فائدة السد العالي يصبح فى هذه الحالة ٢٢ ملياراً ويكون نصيب جمهورية السودان منها ١٤.٥ ملياراً ونصيب الجمهورية العربية المتحدة ٧.٥ ملياراً . ويضم هذين النصيبين إلى حقهما المكتسب فإن نصيبهما من صافى إيراد النيل بعد تشغيل السد العالي الكامل يصبح ١٨.٥ ملياراً للجمهورية السودان، ٥٥.٥ ملياراً للجمهورية العربية المتحدة .

فيإذا زاد المتوسط فإن الزيادة فى صافى الفائدة الناتجة عن زيادة الإيراد تقسم مناصفة بين الجمهوريتين .

٥- لما كان صافى فائدة السد العالي المنوه عنه فى الفقرة (٣) يستخرج من متوسط إيراد النهر الطبيعي عند أسوان فى سنوات القرن الحالى مستبعداً من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للبلدين وفواقد التخزين المستمر فى السد العالي فإنه من المسلم به أن هذه الكمية ستكون محل مراجعة الطرفين بعد فترات كافية يتفقان عليها من بدء تشغيل خزان السد العالي الكامل .

٦- توافق حكومة الجمهورية العربية المتحدة على أن تدفع لحكومة السودان مبلغ خمسة عشر مليوناً من الجنيهات المصرية تعويضاً شاملاً عن الأضرار التى تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين فى السد العالي لمنسوب ١٨٢ (مساحة) ويجرى دفع هذا التعويض بالطريقة التى اتفق عليها الطرفان والملحقة بهذا الاتفاق .

٧- تتعهد حكومة جمهورية السودان بأن تتخذ إجراءات ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السكان السودانيين الذين ستغمر أراضيهم بمياه التخزين بحيث يتم نزوحهم عنها نهائياً قبل يوليو سنة ١٩٦٣ .

٨- من المسلم به أن تشغيل السد العالي الكامل للتخزين المستمر سوف ينتج عنه استغناء الجمهورية العربية المتحدة عن التخزين فى جبل أولياء . ويبحث الطرفان المتعاقدان مايتصل بهذا الاستغناء فى

الوقت المناسب .

ثالثاً : مشروعات استغلال المياه الضائعة فى حوض النيل :

نظراً لأنه يضيع الآن كميات من مياه حوض النيل فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر السواط ومن المحتم العمل على عدم ضياعها زيادة لإيراد النهر لصالح التوسع الزراعى فى البلدين فإن الجمهوريتين توافقان على ماياتى :

١- تتولى جمهورية السودان - بالاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة - إنشاء مشروعات زيادة إيراد النيل بمنع الضائع من مياه حوض النيل فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعة ونهر السواط وفروعه وحوض النيل الأبيض ويكون صافى فائدة هذه المشروعات من نصيب الجمهوريتين بحيث توزع بينهما مناصفة ويساهم كل منهما فى جملة التكاليف بهذه النسبة أيضاً .
وتتولى جمهورية السودان الإتفاق على المشروعات المتوه عنها من مالها وتدفع الجمهورية العربية المتحدة نصيبها فى التكاليف بنفس نسبة النصف المقررة لها فى فائدة هذه المشروعات.

٢- إذا دعت حاجة الجمهورية العربية المتحدة ، بناء على تقدم برامج التوسع الزراعى ، الموضوعة إلى البدء فى أحد مشروعات زيادة إيراد النيل المتوه عنها فى الفقرة السابقة بعد إقراره من الحكومتين فى وقت لا تكون حاجة جمهورية السودان قد دعت إلى ذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة تخطر جمهورية السودان بالبعد الذى يناسبها للبدء فى المشروع وفى خلال سنتين من تاريخ هذا الإخطار يتقدم كل من الجمهوريتين ببرنامج للإنتفاع بنصيبه فى المياه التى يدبرها المشروع فى التواريخ التى يحددها لهذا الإنتفاع ويكون هذا البرنامج ملزماً للطرفين . وعند انتهاء السنتين فإن الجمهورية العربية المتحدة تبدأ فى التنفيذ بتكاليف من عندها . وعندما تنهيا جمهورية السودان لاستغلال نصيبها طبقاً للبرنامج المتفق عليه فإنها تدفع للجمهورية العربية المتحدة نسبة من جملة التكاليف تتفق مع النسبة التى حصلت عليها من صافى فائدة المشروع على ألا تتجاوز حصة أى من الجمهوريتين نصف الفائدة الكاملة للمشروع .

رابعاً : التعاون الفنى بين الجمهوريتين :

١- لتحقيق التعاون الفنى بين حكومتى الجمهوريتين والمسبر فى البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر وزيادة إيراده وكذلك استمرار الارصاد المائية على النهر فى أحباسه العليا توافق الجمهوريتان على أن تنشأ هيئة فنية دائمة من جمهورية السودان ومن الجمهورية العربية المتحدة ، بعدد متساوٍ من كل منهم يجرى تكوينها عقب توقيع هذا الإتفاق ويكون اختصاصها :

(أ) رسم المخطوط الرئيسية للمشروعات التى تهدف إلى زيادة إيراد النيل والإشراف على البحوث اللازمة لها لوضع المشروعات فى صورة كاملة تتقدم بها إلى حكومتى الجمهوريتين لإقرارها .

(ب) الإشراف على تنفيذ المشروعات التى تقرها الحكومتان .

(ج) تضع الهيئة نظم تشغيل الأعمال التى تقام على النيل داخل حدود السودان كما تضع نظم التشغيل للأعمال التى تقام خارج حدود السودان بالاتفاق مع المختصين فى البلاد التى تقام فيها هذه المشروعات .

(د) تراقب الهيئة تنفيذ جميع نظم التشغيل المشار إليها فى الفقرة (ج) بواسطة المهندسين الذين

يناط بهم هذا العمل من موظفي الجمهوريتين فيما يتعلق بالأعمال المقامة داخل حدود السودان وكذلك خزان السد العالي ، سد أسوان وطبقاً لما يبرم من اتفاقات مع البلاد الأخرى عن مشروعات أعالي النيل المقامة داخل حدودها .

(هـ) لما كان من المحتمل أن تتوالى السنوات الشحيحة الإيراد وتتوالى انخفاض مناسيب التخزين بالسد العالي لدرجات قد لا تساعد على تمكين سحب احتياجات البلدين كاملة في أية سنة من السنين فإنه يكون من عمل الهيئة أن تضع نظاماً لما ينبغي أن تتبعه الجمهوريتان لمواجهة مثل هذه الحالة في السنوات الشحيحة بما لا يوقع ضرراً على أى منهما وتتقدم بتوصياتها في هذا الشأن لتقرها الحكومتان .

٢- لتمكين اللجنة من ممارسة اختصاصها المبين في البند السابق ولاستمرار رصد مناسيب النيل وتصرفاته في كامل أحباسه العليا ينهض بهذا العمل تحت الإشراف الفني للهيئة مهندسو جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة في السودان وفي الجمهورية العربية المتحدة وأغندا .

٣- تصدر الحكومتان قراراً مشتركاً بتكوين الهيئة الفنية المشتركة وتدير الميزانية اللازمة لها من اعتمادات البلدين . وللهيئة أن تجتمع في القاهرة أو الخرطوم حسب ظروف العمل . وعليها أن تضع لائحة داخلية تقرها الحكومتان لتنظيم اجتماعاتها وأعمالها الفنية والإدارية والمالية .

خامساً : أحكام عامة :

١- عندما تدعو الحاجة إلى إجراء أى بحث في شئون مياه النيل مع أى بلد من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين فإن حكومتى جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة ، يتفقان على رأى موحد بشأنه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المشار إليها . ويكون هذا الرأى هو الذى تجرى الهيئة الإتصال بشأنه مع البلاد المشار إليها .

وإذا أسفر البحث عن الإتفاق على تنفيذ أعمال على النهر خارج حدود الجمهوريتين فإنه يكون من عمل الهيئة الفنية المشتركة أن تضع - بالإتصال بالمختصين في حكومات البلاد ذات الشأن- كل التفاصيل الفنية الخاصة بالتنفيذ ونظم التشغيل وما يلزم لصيانة هذه الأعمال. وبعد إقرار هذه التفاصيل واعتمادها من الحكومات المختصة يكون من عمل هذه الهيئة الإشراف على تنفيذ ما تنص عليه هذه الإتفاقات الفنية .

٢- نظراً إلى أن البلاد التى تقع على النيل غير الجمهوريتين المتعاقدتين تطالب بنصيب في مياه النيل ، فقد اتفقت الجمهوريتان على أن يبحثا سوياً مطالب هذه البلاد ويتفقا على رأى موحد بشأنها وإذا أسفر البحث عن إمكان قبول أية كمية من إيراد النهر تخصص لبلد منها أو لآخر فإن هذا القدر محسوباً عند أسوان يخضع مناقشة بينهما .

وتنظم الهيئة الفنية المشتركة المنوه عنها في هذا الإتفاق مع المختصين في البلاد الأخرى مراقبة عدم تجاوز هذه البلاد للكميات المتفق عليها .

سادساً : فترة الإنتقال قبل الإنتفاع الكامل من السد العالي :

نظراً لان انتفاع الجمهوريتين بنصيبهما المحدد لهما في حافى فائدة السد العالي لن يبدأ قبل بناء السد العالي الكامل والاستفادة منه فإن الطرفين يتفقان على نظام توسعتهما الزراعى في فترة الإنتقال من الآن إلى

قيام السد العالي الكامل بما لا يؤثر على مطالبهما المائية الحاضرة .
سابعاً : يسرى هذا الإتفاق بعد التصديق عليه من قبل الطرفين المتعاقدين على أن يخطر كل من الطرفين
الطرف الآخر بتاريخ التصديق بالطريق الدبلوماسى .
ثامناً : يعتبر الملحق رقم (١) والملحق رقم (٢) (أ) و(ب) المرفقان بهذا الإتفاق جزءاً لا يتجزأ منه.
حرر بالقاهرة من نسختين أصليتين باللغة العربية بتاريخ ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩ هـ الموافق ٨ نوفمبر
سنة ١٩٥٩

عن
حكومة جمهورية السودان
إمضاء
اللواء طلعت فريد

عن
حكومة الجمهورية العربية المتحدة
إمضاء
زكريا محيى الدين

ملحق رقم (٢)

الاتفاقية الاردنية السورية لتوزيع مياه نهر اليرموك ٤ يونية ١٩٥٣

تعترف الحكومتان أن لأسباب طبيعية وفنية يجدر الحصول على المياه الإضافية التى يحتاج إليها الأردن
وعلى القوى الكهربائية التى تحتاج إليها الدولتان بصورة اقتصادية وعملية عن طريق انشاء مشروع (اليرموك)
وجاء فى المادة (٨) ما يلى :

(أ) تحتفظ سورية بحقها فى مياه جميع الينابيع التى تنفجر فى أراضيها فى حوض نهر اليرموك وروافده
باستثناء المياه التى تنفجر قبل السد تحت المنسوب (٢٥٠) متراً وتحتفظ بحق الانتفاع من المياه التى
ترد من مجرى النهر وروافده فيما بعد السد لإرواء الأراضى السورية التى فى حوض اليرموك الأسفل
والممتد شرق بحيرة طبرية أو لغيرها من المشروعات السورية.

(ب) ويحق للأردن أن يتصرف فى المياه المنبثقة من الخزان ومركز التوليد المشترك فى المقارن لتوليد الطاقة
الكهربية فى مركز العدسية وإرواء الأراضى الأردنية وغيرها من المشروعات الأردنية كما يحق لها أن
يستغل للغايات نفسها ضمن الأراضى الأردنية التى تفيض عن الحاجات السورية .

(ج) توزيع الطاقة الكهربائية التى يمكن توليدها فى مركز المقارن بين سورية والأردن بنسبة ٧٥٪ لسورية
و ٢٥٪ للأردن على ألا تقل حصة سورية من هذه الطاقة عن ثلاثة آلاف كيلو وات خلال المدة التى
ما بين منتصف ابريل ومنتصف نوفمبر من كل سنة وإذا نقصت حصة سوريا التى تنالها بموجب هذه
الفقرة عن خمسة آلاف كيلو وات وكانت فى حاجة لقوة اضافية لمشروعاتها فيحق أن تأخذ - بموجب

أسعار الكلفة من مركز توليد العدسية أو المقارن على حسب حاجتها الطاقة الإضافية اللازمة لبلوغ الطاقة التي تنالها حتى خمسة آلاف كيلوات.

وجاء في المادة (٩) مايلي :

نفقات الدراسة :

يقدم الأردن الأموال اللازمة للقيام بالأبحاث والدراسات لتمهيدية والنهائية اللازمة لمنشآت المقارن .

نفقات الإنشاء :

تشرك سورية والأردن في نفقات منشآت المقارن وتوزيع هذه النفقات بينهما بنسبة ٩٥٪ للأردن و ٥٪ لسورية. تشترك سورية والأردن في نفقات إدارة وصيانة منشآت المقارن. وجاء أخيراً في المادة (١٠) مايلي :

«تشكل لجنة سورية أردنية من رعايا الدولتين لتنفيذ أحكام هذه الإتفاقية وتنظيم الحقوق والإلتزامات التي اكتسبتها وقبلتها الحكومتان وممارسة هذه الحقوق والإلتزامات والنظر في جميع القضايا التي تنشأ عن تطبيقها وأعلنت وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أنها خصصت للمشروع مبلغ ٤٠ مليون دولار وقررت منظمة الأمم المتحدة تخصيصها لتحسين أحوال اللاجئين الفلسطينيين .

ملحق رقم (٣)

مشاريع المياه

(أ) مشروع بنجر ١١ يولية ١٩٥٢

يعتوخي المشرح :

أولاً- تنمية وادي الأردن إلى أقصى حد ممكن دون الدخول في مفاوضات دولية لأن مثل هذه المفاوضات ربما لا تكون مجدية في الوقت الحاضر .

وثانياً - أعد المشروع بحيث يمكن فيما بعد إدماجه بأي مشروع لاحق يعتمد على استعمال بحيرة طبرية للخرن . وجاء في ايضاح المشروع أيضاً أن المشروعات السابقة كانت متأثرة بافتراض يقول بعدم وجود مواقع ملائمة لتخزين المياه على نهر اليرموك نفسه .

وإذا لابد من خزن مياه اليرموك في بحيرة طبرية إذا ما أريد استثمارها . غير أن الأبحاث التي قام بها المهندس (بنجر) اسفوت عن اكتشاف مواقع ملائمة لإنشاء سد على نهر اليرموك في جوار محطة مقارن ويمكن تخزين مياه اليرموك كلها في هذا الموقع ومن ثم يصبح النهر مستقلاً عن أي ارتباط ببحيرة طبرية وهذا الإكتشاف غير التفكير السابق حول الموضوع بأكمله . . واسفر عن المقترحات (الحالية) لإستثمار مياه اليرموك على نطاق واسع وللتنمية الزراعية في وادي الأردن .

واقترح المشروع أن تصرف اليرموك السنوي يبلغ ٤٨٠ مليون متر مكعب من الماء خصص منها مقدار ٦٥ مليون متر مكعب لسورية والباقي وقدره ٤١٥ مليون متر مكعب خصص للأردن . واقترح المشروع ايضاً استثمار ١١٢ مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن بالضع فيكون مجموع كمية المياه التي خصصها للأردن

٢٥٧ مليون متر مكعب تكفى رى ٤٣٥.٠٠٠ دونم .

ويتألف المشروع من الأمور التالية :

(١) إنشاء سد عند محطة مقارن وذلك كما يلى :

- ارتفاع السد عن سطح البحر ١٧٨ متراً .
- ارتفاع السد فوق الأرض ١٣٠ متراً .
- ارتفاع سطح المياه فى الخزان عن سطح البحر ١٧٥ متراً .
- طول السد ٥٠٠ متراً .
- سمك السد فى قاعدته ٤٦٠ متراً .
- سمك السد عند سطحه ١٢ متراً .
- يبنى السد من التراب والصخور .
- استيعاب الخزان ٥٠٠ مليون متر مكعب من الماء .
- مساحة الخزان السطحية ١٢ كم .

(٢) إقامة محطة كهرباء تحت السد مباشرة تستطيع أن تولد طاقة كهربية لاتقل عن ٨ آلاف كيلو وات ساعة وتصل إلى الحد الأقصى عندما يكون الرى فى أعلى درجته أى ١٥ ألف كيلو وات ساعة .

(٣) إقامة قناة ونفق من محطة الكهرباء فى جوار قرية العدسية يتوقع أن يتولد منها طاقة كهربية لاتقل عن ٣٥ ألف كيلوات .

(٤) إنشاء ناظم محول بعد محطة الكهرباء لتحويل المياه إلى قناة الغور الشرقية .

(٥) إنشاء قنوات رئيسية تتفرع من الناظم الذى عند العدسية إلى الجنوب حتى نقطة تبعد ثلاثين كم تقريباً . وهنا تتفرع القناة إلى فرعين أولهما استمرار لقناة الغور الشرقية التى تجرى المياه فيها بقوة الجاذبية حتى البحر الميت تقريباً والأخرى (سيفون) ينقل قسماً من المياه إلى الضفة الغربية للأردن بمحطة للضخ تبنى عند نقطة التفرع .

إنشاء محطة الضخ المشار إليها فى الفقرة (٥) .

إنشاء قناة موازية على الضفة الغربية لتصريف المياه على الضفة حتى البحر الميت .

ونص المشروع على إقامة سدود ومحطات كهربية على وديان الأردن وفى جنوب اليرموك وعلى إنشاء سد صغير على نهر الأردن لضخ مياهه الى وادى الأردن .

ب - مشروع جوردن كلاب رئيس لجنة وادى نهر تنيس ٢١ أغسطس ١٩٥٣

يقوم هذا المشروع على تنظيم ينابيع المياه فى الحولة والحصباني ثم تخزينها فى بحيرة طبرية كى تستعمل فى رى المناطق الزراعية فى الأردن وسورية ولبنان واسرائيل بغض النظر عن الحدود السياسية وقدرت تكاليف المشروع بنحو ١٣٠ مليون دولار وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها مسئولية العمل على تنفيذ المشروع ، فرصدت مبالغ من المال لهذا الغرض ، وأوفد رئيسها السابق مستر ايزنهاور فى أكتوبر عام ١٩٥٣ مندوباً شخصياً عنه مستر أريك جونستون لعرض المشروع على العرب واليهود ابتغاء الحصول على موافقة الطرفين عليه .

وتضمن النقاط التالية :

- (١) إنشاء سد على نهر الحصباني العلوى لتخزين فائض الإيراد الشتوى للنهر أمام هذا السد .
 - (٢) تحويل مياه نهر بانياس والدان والحصباني فى ترعة تنشأ لحمل مياه هذه الأنهار لغرض رى الأراضى فى حوض الحولة الأعلى ومنطقة (هاشجار) وتلال الجليل ووادى باقتيل ووادى جزريل .
 - (٣) تحويل مياه نهر اليرموك إلى ترعة الغور الشرقية وإلى بحيرة طبرية حيث يفاد من المياه المتجمعة فى هذه البحيرة من نهر اليرموك ونهر الأردن فى رى الأراضى الزراعية فى منطقة الغور الممتدة ومن بحيرة طبرية والبحر الميت .
 - (٤) إنشاء ترعة رئيسية شرق نهر الأردن وترعة رئيسية أخرى غربه مع مايلزم من قناطر توزيع على بحيرة طبرية لحمل مياه هاتين الترعتين بسهولة لرى الأراضى التى على ضفتى النهر وسيستلزم ذلك القيام بالأعمال اللازمة لرفع منسوب بحيرة طبرية بمقدار مترين .
 - (٥) تخفيف مستنقعات الحولة لزراعتها والإفادة من المياه التى كانت تضيع فيها بالبخر والترسب وذلك بتوجيهها إلى بحيرة طبرية لتخزينها .
 - (٦) إنشاء مايلزم من الأعمال والترع للتحكم فى المياه الدائمة بالوديان التى تقع جنوب بحيرة طبرية .
 - (٧) إنشاء الخزانات لحفظ مياه فيضانات الوديان على حسب ماتظهر الأبحاث التفصيلية .
 - (٨) استثمار مياه الآبار لأغراض الرى وذلك فى المناطق التى يتضح فيها صلاحية ذلك كما فى وادى الغور «وياقتيل»
 - (٩) إنشاء قناة تأخذ مياهها من أمام سد الحصباني وتقام عليها محطة لتوليد القوى الكهربائية بالقرب من تل حى (داخل فلسطين المحتلة) .
 - (١٠) استنباط القوى الكهربائية من نهر اليرموك وذلك بإنشاء سد المقارن على النهر المذكور مع إنشاء قناة تأخذ مياهها من أمامه وتقام عليها محطة لتوليد القوى الكهربائية بالقرب من عدسية .
- أهم أعمال مشروع جونسون :

١ - خزان نهر الحصباني :

اقترح المشروع هذا الخزان على نهر الحصباني أمام التقائه بنهر الأردن بنحو عشرين كم على أن يكون إنشاؤه بارتفاع ٩٠ متراً لتخزين ١٦٥ مليون متر مكعب أمامه ونظراً لأن متوسط التصريف السنوى لنهر الحصباني فى هذا الموقع (١٣٠) مليون متر مكعب فإنه اقترح تخزين مياه فيضان هذا النهر سنوياً أمام الخزان حتى يتم ملؤها بالسعة المذكورة ثم تعمل الموازنات عليه فى باقى شهور السنة على حسب الإحتياجات مع مايريد من تصريف نهري بانياس ودان .

٢ - تحويل مياه بانياس والدان والحصباني :

اقترح المشروع إنشاء سد تحويل على نهر بانياس وذلك لغرض تحويل مياه هذا النهر إلى ترعة يجرى إنشاؤها ابتداء من موقع هذا السد ثم تتجه إلى الغرب حتى تلتقى بنهر الدان حيث تنشأ قنطرة على هذا النهر لغرض تحويل مياهه مع مياه ينابيع تل القاضى إلى الترعة المذكورة التى تستمر فى جريانها بعد ذلك مسافة

نحو ثلاثة كيلو مترات حيث تصب فيها مياه نهر الحصباني .

وتصب المياه المحولة بعد ذلك في التربة بعد نحو ٩٧ من الكيلو مترات بعد التقائها بنهر الحصباني ويصبح تصريف التربة في هذا الموقع نحو ١٤ متراً مكعباً واقترح أن تمتد التربة من هذا الموقع نحو ١٠٤ كيلو مترات إلى الجنوب أي أن مجموع طولها من مبدئها عند نهر بانياس يبلغ ١٢٠ كم .

وهذه التربة ستمد منطقة المحولة بمياه الري عند مرورها إلى شرقى المنطقة كما إنها عند نهايتها (تجاه مدينة طبرية وعلى بعد نحو خمسة كيلو مترات غرب هذه المدينة) يتفرع عنها جملته فروع تخترق منطقة تلال الجليل ووادي «جزول» لرى هذه المنطقة . وستنشأ هذه التربة في بعض أجزائها في الصخر وفي معظم طولها تر في التراب . على أنه من المقترح تبطين هذه التربة لتقليل الفاقد من الماء بفعل الترشيح .

٣ - تحويل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية وترعة الغور الشرقية والغربية .

اقترح إنشاء سد تحويل على نهر اليرموك ومن المياه المجمعة أمام هذا السد توقف ترعة الغور للرى كما تؤخذ تحويلة إلى بحيرة طبرية وستصب المياه الخارجة من محطة القوى الكهربائية (بعد سرية) أمام السد المذكور.

ومن المقترح جعل التحويل إلى بحيرة طبرية بحيث تكفى حمل جميع مياه نهر اليرموك التى لاتدخل في ترعة الغور الشرقية مما يجعل تصريف هذه التحويل يصل إلى نحو ٧٥٠ مليون متر مكعب في الفيضان . وستخصص ترعة الغور الشرقية لرى منطقة الغور الشرقية وسيكون تصريفها عند مبدئها حوالى ١٦ مليون متر مكعب وهى تستمد ما بها من نهر اليرموك أمام السد التحويلي المنوه عنه أو من المخزون ببحيرة طبرية وذلك بواسطة خاصة .

وستمتد ترعة الغور الشرقية إلى الجنوب بطول حوالى ١٠٠ كيلو متر لتغذية جميع مشاريع الري التى تتفرغ منها في هذا الطول لرى منطقة الغور الشرقية .

أما ترعة الغور الغربية فستأخذ مياهها من المخزون ببحيرة طبرية وسيكون تصريفها عند مبدئها حوالى ١٣ مليون متر مكعب وستمتد هذه التربة إلى الجنوب بطول حوالى ١٠٠ كيلو متر لتغذية جميع فروع الري التى تتفرع عنها في هذا الطول لرى منطقة الغور الغربية

ومن المقترح أنه في حالة تعذر تنفيذ الجزء الشمالى في ترعة الغور الغربية (بسبب الظروف الطبوغرافية في هذا الجزء) يحمل التصريف اللازم لمنطقة الغور الغربية من بحيرة طبرية عن طريق ترعة الغور الشرقية حتى وادى كفرلجبة حيث يمر هذا التصريف في قناة بطول حوالى ٤.٥ كيلو متر عبر نهر الأردن إلى ترعة الغور الغربية .

وتمشياً مع الأعمال المتقدمة فإنه يتحتم القيام بالأعمال اللازمة لضمان إمكان رفع منسوب المياه ببحيرة طبرية بمقدار مترين .

٤ - تخفيف مستنقعات الحولة :

اقترح تخفيف بحيرة الحولة وأراضى المستنقعات الممتدة شمالها وذلك لغرض استصلاح هذه الأراضى وريها وزراعتها وفي الوقت نفسه تقليل مايفقد من المياه في المنطقة بالهجر مع منع انتشار الملاريا وللوصول إلى أغراض التخفيف المذكورة فإنه اقترح تخفيض وتوسيع مخرج بحيرة الحولة مع إنشاء ترعة يكفى قطاعها حمل مياه الفائض من فيضانات نهر بانياس ودان والحصباني حيث قد باتى فيضان هذه الأنهار وقت امتلاء خزان

الحصاني مما يحتم تجفيف مياه الفيضان المذكورة إلى نهر الأردن وقد تم بالفعل تجفيف بحيرة الحولة .

٥ - التحكم في المياه الدائمة بالواديان

اقترح أن يكون ذلك بإنشاء السدود والقناطر والترع على حسب ما تظهره الأبحاث التفصيلية .

٦ - حفظ مياه فيضان الواديان :

اقترح أن يكون ذلك بإنشاء السدود والخزانات والترع والقناطر ويقدر أقصى ما يمكن استغلاله سنوياً من مياه فيضان هذه الواديان بالأعمال المذكورة بنحو ٧٤ مليون متر مكعب .

٧ - استثمار مياه الأبار :

اقترح استثمار مياه الأبار لأغراض الري حينما تتضح صلاحية ذلك بتكاليف معقولة . ويمكن الإعتماد على بعض هذه الأبار كلية في مناطقها لأغراض الري كما أنه يمكن استعمال بعضها للمساعدة في ذلك بالمناطق التي لا تتمتع بري كامل وينتظر وجود الأبار التي تصلح لذلك في كل من وادي الغور ووادي بافتول .

٨ - محطة توليد كهربائية بالقرب من تل حى :

اقترح إنشاء قناة من أمام سد الحصاني تسير إلى الجنوب حتى تصبح بالقرب من قرية تل حى في التربة الرئيسية المجمعة لمياه أنهار الحصاني ونياس ودان بانحدار قدره نحو ٢٨٩ متر ويفاد منه في إنشاء محطة توليد القوى الكهربائية بقوة قدرها نحو ٧٠٠٠٠ كيلو وات .

٩ - سد المقارن على نهر اليرموك ومحطة قوى عذسية :

اقترح إنشاء سد المقارن على نهر اليرموك بارتفاع ٨٥ متراً وسعة ٧٣ مليون متر مكعب من المياه يفاد منها في أغراض الري بحوالي ٢٤ مليون متر مكعب سنوياً على أن يرتفع هذا السد في المستقبل إلى ارتفاع ٩٥ متراً بسعة ١٩٥ مليون متر مكعب من المياه يفاد منها في أغراض الري بحوالي ٥٦ مليون متر مكعب سنوياً .

واقترح إنشاء تحويلة تبدأ من أمام هذا السد ثم تعود فتصب في نهر اليرموك أمام سد التحويلة (الذي تتغذى من أمامه ترعة الغور الشرقية والتحويلة المقترحة إلى بحيرة طبرية) على أن يقام على هذه التحويلة محطة قوى كهربائية عند السد بقوة قدرها (٢٣٠٠٠٠) كيلو وات للسد بارتفاع ٥٨ متراً) تزداد في المستقبل إذا ارتفع السد ٩٥ متراً) إلى (٣٨٠٠٠٠) كيلو وات .

الجدول التالي يبين كمية المياه المخصصة لكل بلد على حسب مشروع جونستون :

المنطقة	المساحة المقررة بالمشروع (دونم)	المقتر بالمتز للدونم في السنة	كميات المياه التي يحصل عليها		
			٢م سنوياً	من الوديان ٢م سنوياً	المجموع ٢م سنوياً
سوريا	٣٠٠.٠٠٠	١٥٠٠	٤٥	-	٤٥
الأردن	٤٩٠.٠٠٠	-	٤٩٧	٢٧٧	٧٧٤
اسرائيل	٤١٦.٠٠٠	-	٢٨٩	١٠٥	٣٩٤
المجموع	٩٣٦.٠٠٠	١٥٠٠	٨٣١	٣٨٢	١٢١٣

د : خريطة توضح مشروع الإنماء الموحد للمصادر المائية ل وادي نهر الأردن « مشروع إريك جونستون »

د- ملاحظات اللجنة الفنية العربية على مشروع جونستون يناير سنة ١٩٥٤

- (١) أهمل المشروع الحدود السياسية على الرغم من أهميتها .
- (٢) لن يفيد لبنان من هذا المشروع شيئاً مع أن نهر الحصباني في أراضيهم وقد شمل المشروع إنشاء سد على هذا النهر في الأراضي اللبنانية على حين جعل المياه التي تخزن أمامه لمصلحة إسرائيل في الوقت الذي للبنان في حوض النهر نفسه مساحة تصل إلى ٣٥ ألف دونم صالحة للزراعة ولا ينقصها سوى إعداد مياه الري لها من الحصباني .
- (٣) معظم المياه التي قدرها المشروع للأردن ستخزن في بحيرة طبرية وهذه البحيرة جميعها مع شواطئها في المنطقة المحتلة ولا شك أنه سينتج عن هذا الوضع أن الأردن سيكون تحت رحمة إسرائيل وحكومتها فيما يتعلق بخزن المياه وكذلك فيما يتعلق بتحويلها إلى قناتي الغور الشرقية والغربية .
- (٤) يلاحظ أن ما خصص للعرب من المياه يبلغ ٨١٩ ألف متر مكعب على حين تتدفق المياه من ينابيع عربية في لبنان والأردن وسورية ومن الينابيع الأخرى التي على ضفتي النهر وجميعها على وجه التقريب في منطقة الأردن وهذه المياه تتدفق بالكميات التالية :
نهر الحصباني ١٥٧ مليون متر مكعب وينابيع الضفة الشرقية ١٢٣ مليون متر مكعب .
نهر بانياس ١٥٧ مليون متر مكعب وينابيع الضفة الغربية ١٤٥ مليون متر مكعب .
نهر اليرموك ٥٤٧ مليون متر مكعب .
- (٥) ذكر مشروع جونستون أن مساحة الأراضي التي في إسرائيل والتي تفيد من المشروع ٤١٦ ألف دونم مع أن في منطقة الحولة العليا سبعة آلاف دونم و ١٥ ألف دونم في مثلث اليرموك تفيد حالياً من المياه أو بعبارة أخرى فإن مجموع المساحة ٤٣٨ ألف دونم وليس ٤١٦ ألف دونم .
- (٦) في حوض بانياس بسورية عشرون ألف دونم صالحة للزراعة ولا ينقصها سوى مشروع للري من هذا النهر وقد أهملها مشروع جونستون بأكملها . ويشمل المشروع تحويل جزء كبير من مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية وقناة الغور الشرقية لمصلحة إسرائيل على حين لا تفيد سورية من مشروع هذا النهر الذي ينبع من أراضيها إلا بـ ٣٠ ألف دونم تحتاج إلى ٤٥ مليون متر مكعب من مياه النهر مع أن لسورية في هذا الحوض ٦٨ ألف دونم تمتد إلى سهول جوران وتحتاج إلى المياه للري وكل ذلك إلى جانب مساحة أخرى بين المقارن والعديسة .
- (٧) لم يتضمن المشروع الموحد ري الأراضي السورية في المليحة شمال شوق بحيرة طبرية حيث لمجد أراضي زراعية مساحتها ٤٠ ألف دونم يروي منها ١٥ ألف دونم من نهر الأردن حالياً ويمكن ٣٠ ألف دونم أن لم تفيد من مياهه .
- حدد المشروع الموحد مساحة الأراضي الأردنية التي ستروي من مياه حوض النهر بـ ٤٩٠ ألف دونم حين أن هناك مساحات أخرى قابلة للزراعة إذا توفرت لها المياه اللازمة ، وإلى جانب كل ذلك فإن ملوحة بحيرة طبرية تبلغ ٣٠٠ جزء من المليون على حين أن ملوحة اليرموك تبلغ ٨٨ جزءاً من المليون فقط ، فإذا تحول اليرموك إلى بحيرة طبرية فإن المياه التي ستوزع على الأراضي الأردنية ستزداد ملوحتها بسبب ذلك
- أما بالنسبة للطاقة الكهربائية فقد جعل مشروع جونستون الطاقة التي ستولد من سد الحصباني لإسرائيل

وتقدر بـ ٢٧ ألف كيلو وات ساعة أو ما مجموعه ٨٤ مليون كيلو وات سنوياً وتتضمن المشروع فى الوقت نفسه توليد طاقة من نهر اليرموك تقدر بـ ٢٣ ألف كيلو وات ساعة مع أن هذه القوة يمكن أن تكون ٣٨ ألف كيلو وات ساعة .

وأهم من كل ذلك أن مراحل التنفيذ ضمنت لإسرائيل نفعاً مبكراً قبل الأردن الذى لن يفيد من المشروع إلا فى مرحلة الثانية فى حين أن الطاقة التى ستولد من سد المقارن لن تنشأ إلا فى المرحلة الرابعة أو بعد مدة طويلة من إنشاء المحطة الأولى لمصلحة إسرائيل .

و- المشرع العربى بشأن نهري اليرموك والأردن سنة ١٩٥٤

رأت اللجنة الفنية العربية أنه يستحيل عملياً وضع مشروع لإستغلال موارد المياه بحوض نهر الأردن وروافده على أساس إغفال الحدود السياسية بين البلاد التى فى أحواض هذه الأنهار وأنه لذلك يجب أن يوضع مشروع استغلال مياه الأنهار المذكورة بحيث تؤخذ بعين الإعتبار الحدود القائمة بين هذه البلاد وبحيث يكفل المشروع لكل دولة ضمن حدودها الإنتفاع برى الأراضى الصالحة للزراعة التى فى مناطق ينابيع وأحواض الأنهار فعلاً مع إفادة هذه المناطق مما يمكن توليده من القوى الكهربائية فيها .

المخطوط الرئيسية للمشروع العربى :

ونقشياً مع المبادئ المتقدمة رأت اللجنة الفنية العربية أن يشمل المشروع العربى ما يلى :

(أ) استغلال مياه نهر اليرموك لأغراض الري وتوليد القوى الكهربائية .

(ب) استغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية لأغراض الري وتوليد الكهرباء . (ج) استغلال مياه نهر الأردن وروافده ، جنوب بحيرة طبرية لأغراض الري .

(د) استغلال مياه الوديان والأبار .

استغلال مياه نهر اليرموك لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية :

ورأت اللجنة أن يكون استغلال مياه نهر اليرموك بتخزينها فى مجرى هذا النهر لأغراض الري وتوليد القوى الكهربائية لمصلحة الأردن وسورية وعلى حسب الإتفاقية المبرمة بينهما فى ٤ من يونيو سنة ١٩٥٣ .

ورأت اللجنة عدم اللجوء إلى تخزين مياه هذا النهر فى بحيرة طبرية وذلك للأسباب الآتية :

(١) إن هذه البحيرة تقع كل شواطئها فى إسرائيل وسينتج عن استعمالها كخزان رئيسى لنهر اليرموك أن تكون الأردن تحت رحمة إسرائيل فيما يتعلق بخزان المياه التى تحتاج إليها كذلك فى تمويلها لترعته الغور الشرقية والغربية .

(٢) إن متوسط الملوحة فى مياه نهر اليرموك نحو ٨٨ جزءاً فى المليون على حين يبلغ متوسط الملوحة فى مياه بحيرة طبرية نحو ٣٠٠ جزء من المليون وسينتج عن ذلك ضخامة زيادة ملوحة المياه التى يستعملها الأردن من نهر اليرموك فى حالة تخزين مياهه فى بحيرة طبرية .

(٣) إن استعمال بحيرة طبرية كخزان لمياه نهر اليرموك يؤدى إلى ضياع كميات كبيرة من مياه النهر بالبخر . ومعلوم أن الفاقد من مياه هذه البحيرة فى الوقت الحاضر يبلغ نحو ٣٠٠ مليون م٣ سنوياً ويلاحظ أنه فى حالة تخزين مياه نهر اليرموك فى حدى مناطق حوض هذا النهر نفسه (المقارن أو وادى خالد) لن يزيد فاقد البخر عن ١٥ مليون من الأمطار المكعبة سنوياً .

(٤) بمراجعة تصريفات نهر اليرموك خلال عشرين سنة يتضح أنه إذا خزنت مياه هذا النهر في بحيرة طبرية على أساس جعل سعة التخزين فيه ٨٣٠ مليوناً من الأمتار المكعبة على حسب تقدير مشروع جونسون فإن ذلك سيؤدي إلى ضياع كميات من المياه التي ستزيد عن هذه السعة ، وقد وجد أن كمية المياه الضائعة خلف البحيرة في هذه الحالة تصل إلى ١٥٠ مليوناً من الأمتار المكعبة سنوياً وهذا الفاقد هو غير الفاقد بالبحر الذي سبق التنويه عنه .

(٥) سيؤدي التخزين في بحيرة طبرية على حسب اقتراح جونسون إلى ارتفاع المياه فيها بمقدار مترين مما سيؤثر حتماً على معالم الأماكن المقدسة المنتشرة على شواطئ هذه البحيرة .

وترى اللجنة أن يكون استغلال مياه نهر اليرموك لمصلحة سورية والأردن كما يلي :

(١) ينشأ سد تخزيني بحوض النهر عن المقارن أو وادي خالد بحسب ما تظهر الأبحاث الفعلية وتجعل سعة التخزين الكلية أمام هذا السد ٤٠٠ مليون م^٣ منها ١٠٠ مليون م^٣ كتخزين ثابت لأغراض توليد الكهرباء وللمقابلة رسوب الطمي بحوض الخزان وباقي سعة الخزان وقدرها ٣٠٠ مليون م^٣ متضمن سحباً سنوياً من الخزان مقداره ٣٧٥ مليوناً من الأمتار المكعبة .

(٢) ينشأ سد تخزيني على نهر اليرموك بالقرب من العدسية لضمان سحب التصريف المتوسط بين موقع الخزان على اليرموك عند المقارن أو وادي خالد والعدسية وهو يبلغ نحو ٦٠ مليوناً من الأمتار المكعبة سنوياً .

وتقدر سعة الخزان المطلوبة لهذا الغرض والشاملة للتخزين الموسمي بنحو ١٠٠ مليون من الأمتار المكعبة .

(٣) وبذلك يكون مقدار ما يمكن سحبه سنوياً من الخزائين السالفي الذكر (٣٧٥+٦٠=٤٣٥) مليون من الأمتار المكعبة .

فإذا نقصنا من ذلك ١٥ مليون من الأمتار المكعبة نظير فاقد البحر بحوض الخزائين فإن باقى ما يمكن سحبه يصبح ٤٢٠ مليوناً من الأمتار المكعبة وهو ما يمكن الإنتفاع به على الوجه الآتى :

أ - في سورية :

٩٠ مليوناً من الأمتار المكعبة سنوياً تؤخذ مما يمكن سحبه من الخزان وذلك لتأمين احتياجات الأراضى السورية الصالحة للزراعة أمام خزان المقارن أو وادي خالد والتي تعلقو منسوب ٢٥٠ في سهل حوران بجبهة مزيريب وتل شهاب وتبلغ مساحتها نحو ٦٨٠٠٠ دونم ثم استصلاح وري ٢٢ ألف دونم منها فعلاً ١٠ ملايين من الأمتار المكعبة سنوياً لرى الأراضى الصالحة للزراعة في وادي اليرموك بين موقع السد عند المقارن أو وادي خالد والعدسية .

ب - في الأردن :

٣٣٠ مليوناً من الأمتار المكعبة سنوياً يجرى سحبها في ترعة الغور الشرقية لأغراض الري فيكون المجموع ٤٢٠ مليون م^٣ سنوياً .

(٤) إنشاء محطة لتوليد القوى الكهربائية عند موقع سد خزان اليرموك عند المقارن أو وادي خالد .

(٥) إنشاء قناة تأخذ مياهها من أمام سد خزان اليرموك (عند المقارن أو وادي خالد) وتوجه إلى الغرب حتى العدسية حيث تنشأ محطة أخرى لتوليد القوى الكهربائية .

ويمكن استغلال محطتي القوى الكهربائية المتقدم ذكرهما (عند موقع السد بالمقارن أو وادي خالد وسد العدسية) لمصلحة الأردن وسورية على حسب الاتفاقية المعقودة بين البلدين في ٤ يونية سنة ١٩٥٣ استغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية لأغراض الري وتوليد القوى الكهربائية :
رأت اللجنة الفنية العربية أن يكون استغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية بحيث يضمن :
ري المساحات الصالحة للزراعة بأحواض هذه الأنهار في لبنان وسورية واسرائيل .
في لبنان :

إن مساحة قدرها ٣٥ ألف دونم بحوض نهر الحصباني يحتاج ريها من مياه النهر إلى نحو ٣٥ مليوناً من الأمطار المكعبة سنوياً

ملاحظة :

(١) اسقط المشروع الأمريكي الموحد من حسابه ري أية أراض سورية بحوض نهر بانياس مع أن هذا النهر ينبع ويمر في الأراضي السورية .

(٢) مساحة ٢٢٠٠٠ دونم في منطقة البطيحة شمال شرق بحيرة طبرية يحتاج ريها من مياه النهر إلى نحو ٢٢ مليوناً من الأمطار المكعبة سنوياً .

ملاحظة

تتمتع بالري فعلاً من هذه المنطقة في الوقت (الحاضر) مساحة تقدر بـ ١٥٠٠٠ دونم تروى من نهر الأردن. ومع ذلك أغفل المشروع الموحد إدراج أية مساحات في هذه المنطقة ضمن المساحات المقرر ارتفاعها منه.

ج - في اسرائيل :

(١) إن مساحة ٧٨٠٠ دونم بمنطقة الحولة يحتاج ريها من مياه النهر إلى نحو ٦٦ مليوناً من الأمطار المكعبة سنوياً .

ملاحظة :

يدخل ضمن هذه المساحة نحو ٧٠٠٠ دونم تتمتع فعلاً بالري في الوقت الحاضر .

(٢) أن مساحة ٣٠٠٠٠ دونم بمنطقة (ايليت هاشاحار) يحتاج ريها من مياه النهر إلى نحو مليوناً من الأمطار المكعبة .

(٣) أن مساحة ٢٢٠٠٠ دونم بمنطقة وادي (بانقيل) يمكن ريها من الأبار بها ولا يحتاج إلى شيء من مياه النهر .

استغلال الإتحاد الكبير في نهر الحصباني لتوليد القوى الكهربائية لمصلحة لبنان حيث يتبع ويمر هذا النهر : وتنفيذاً للأغراض المنوه عنها في الفقرتين (١) و (٢) ترى اللجنة القيام بالأعمال الآتية :

(١) إنشاء سد تخزيني على نهر الحصباني أمام موقع التقاء هذا النهر بنهر الأردن بنحو عشرين كم .

(٢) إنشاء قناة تأخذ من أمام سد الحصباني لغرض ري الأراضي اللبنانية الصالحة للزراعة بحوض هذا النهر والتي سبق التنويه عنها والتي تبلغ نحو ٣٥ ألف دونم تحتاج لريها من مياه النهر إلى نحو ٣٥ مليوناً من الأمطار المكعبة سنوياً .

(٣) إنشاء محطة لتوليد القوى الكهربائية الناتجة عن سقوط المياه من قناة الرى السالفة الذكر نهر الحصباني.

(٤) إنشاء قناة تستمد مياهها من نهر بانياس خلف بلدة بانياس لغرض رى الأراضى السورية الصالحة للزراعة على يمين النهر ومقدارها نحو ١٢ ألف دونم تحتاج لريها من مياه النهر إلى نحو ١٢ مليوناً من الأمطار المكعبة سنوياً وقد شرعت سورية فعلاً فى إنشاء هذه القناة .

(٥) إنشاء قناة تستمد مياهها من نهر بانياس خلف بلدة بانياس لغرض رى الأراضى السورية الصالحة للزراعة على يسار نهر بانياس مقدارها نحو ٨٠٠٠ دونم تحتاج لريها من مياه النهر إلى نحو ٨ ملايين من الأمطار المكعبة سنوياً .

(٦) تجميع التصريفات الباقية فى نهر بانياس والدان والحصباني بعد استقطاع احتياجات لبنان من نهر الحصباني واحتياجات سورية من نهر بانياس كما نوهنا عن ذلك سابقاً فى قناة تسير شمالى منطقة الحولة مبتدئة من نهر بانياس متجهة نحو الغرب حتى تصب مياهها فى نهر الأردن بعد أن تؤخذ منها قنوات الرى اللازمة لرى أراضى اسرائيل بمنطقة الحولة (وهى نحو ٧٨٠٠٠) دونم تحتاج لريها من مياه النهر إلى ٦٦ مليوناً من الأمطار المكعبة ومنطقة ايليت هاشا حار (وهى نحو ٣٠٠٠٠ دونم تحتاج لريها من مياه النهر إلى ٣٠ مليوناً من الأمطار المكعبة) أما منطقة وادى باقينال ومساحتها نحو ٢٢ ألف دونم فيمكن ريها من الأبار التى بها

استغلال مياه نهر الأردن ورافده لاغراض الرى جنوب بحيرة طبرية :

يتضح مما سبق أن كميات المياه التى ستؤخذ من التصريفات الواردة إلى نهر الأردن ورافده شمال بحيرة طبرية كما يأتى :

٣٥ مليون م ^٣ لرى الأراضى اللبنانية بحوض نهر الحصباني	
٢٠ السورية بمنطقة البطحية	
٢٢ السورية بحوض بانياس	
٦٦ الاسرائيلية بمنطقة الحولة	
٣٠ بمنطقة ايليت هاشا حار .	

١٧٣ مليون م^٣ المجموع

أما باقى تصريف نهر الأردن ورافده شمال بحيرة طبرية فينسب إلى هذه البحيرة حيث يجرى باستمرار لتأمين الاحتياجات اللازمة لرى المساحات الأتية :

فى إسرائيل

(١) مساحة ٢٦٠٠٠ دونم بمنطقة المثلث وتحتاج من مياه النهر إلى ٤٥ مليون م^٣ سنوياً

(٢) مساحة ٧٨٠٠٠ بمنطقة الغور الغربية وتحتاج من مياه النهر إلى ٣٩ مليون م^٣ سنوياً المجموع

٨٤ مليون م^٣ سنوياً

فى الأردن :

(١) استكمال أراضى الغور الشرقية وتقدر كميات المياه اللازمة - خلف بحيرة طبرية - لهذا الغرض

كمايلي :

كمية المياه اللازم تدبيرها من النهر لرى أراضى الغور ٣٩٥ مليون م٣ سنوياً
التي يمكن سحبها من نهر اليرموك لرى أراضى الغور الشرقية ٣٣٠ مليون م٣ سنوياً
فيكون الباقي هو مايلزم سحبه من خزان بحيرة طبرية لاستكمال
رى أراضى الغور الشرقية ٦٥ مليون م٣ سنوياً

(٢) رى أراضى الغور الغربى تقدر كميات المياه الأزمة
خلف بحيرة طبرية لهذا الغرض به ٣٠٥ ملايين م٣ سنوياً
المجموع ٣٧٠ مليون م٣ سنوياً
وعلى هذا الأساس تكون كميات المياه اللازم سحبها خلف بحيرة طبرية :
لإسرائيل ٨٤ مليون م٣
للأردن ٣٧٠ مليون م٣
المجموع ٤٥٤ مليون م٣

استغلال مياه الوديان والأبار :

لقد شملت موارد المياه التى اعتمد المشرع العربى فى استغلالها :

(أ) التصريف المستمر فى الوديان وهو مستعمل فعلاً للرى فى
الوقت الحاضر ويقدر به ٢٦٨ مليون م٣ سنوياً
(ب) تصريف الأبار ويقدر به ٤٠ مليون م٣ سنوياً
التحكم فى مياه فيضانات الوديان ويقدر به ٧٤ مليون م٣ سنوياً
المجموع ٣٨٢ مليون م٣ سنوياً

ز- تصريح أنتونى إيدن وزير خارجية بريطانيا (٤ أبريل ١٩٥٥) بشأن التسوية بين العرب وإسرائيل
فى ٤ أبريل ١٩٥٥ جرت مناقشة فى مجلس العموم البريطانى تناول فيها وزير خارجية بريطانيا أنتونى
إيدن العلاقات بين العرب وإسرائيل بالتصريح التالى :

ليس فى الإمكان إجراء تسوية بين العرب وإسرائيل إلا إذا شملت تلك التسوية :

أولاً - تسوية مشكلة اللاجئين

ثانياً - تسوية مشاكل الحدود

ثالثاً - تسوية مشكلة مياه الأردن

وأن الحكومة البريطانية على استعداد للدخول فى شكل جديد من الضمانات للوصول إلى تسوية
تلك المشاكل الحيوية الثلاث فإذا توصلت تلك البلدان إلى تسوية بينها فإنها تكون على استعداد
لموازنة تلك التسوية وإذا أمكن الوصول إلى تلك التسوية فإن ماقلته يعنى العمل على جلب السلام
إلى ربوع تلك المنطقة بأن تقدم كل ماملك من سلطة لتدعيم التسوية المنشودة إذا كانت معقولة
ويكتنفها الانصاف .

وفى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٥ ألقى المستر جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة فى ذلك الحين خطاباً أمام مجلس الشئون الخارجية الأمريكية تناول بالبحث مشروع استثمار وادى الأردن ثم انتقل إلى مشكلة فلسطين الرئيسية فاختصرها فى ثلاث نقاط وقال انه مفوض من الرئيس ايزنهاور بمعالجتها فالمشكلة الأولى اقترح حلها بتوطين اللاجئين خارج بلادهم وعودة قسم منهم إلى بلاده ضمن الحد الذى تسمح به الإمكانيات وتدفع له التعويضات المستحقة على إسرائيل عن طريق عقد قرض دولى لإسرائيل ويتوفير الأراضي الصالحة للزراعة لهم باستثمار مياه الأردن .

والمشكلة الثانية إزالة الخوف المخيم فوق الشعبين العربى والاسرائيلى على السواء .

والمشكلة الثالثة إيجاد حدود دائمة بين الفريقين العرب واليهود ويمكن باتخاذ تدابير جماعية لها من القوة ما يردع العدوان أو أية محاولة من الجانبين لتعديل الحدود بين اسرئيل وجاراتها .

وتعرض لوضع مدينة القدس فقال إنه يمكن للولايات المتحدة الأمريكية إذا أمكن الوصول إلى حل المشكلات الأساسية أن تؤيد بحث الأمم المتحدة لهذه المشكلة من جديد وسنورد فيما يلى نص هذا الخطاب :

من أول الأمور التى قمت بها كوزير للخارجية زيارة الشرق الأوسط فقد كنت أتطلع إلى أن أرى بنفسى تلك المنطقة الغنية بثقافتها وتقاليدها القديمة وإن كانت تمزقها المحن المريرة فى الآونة الراهنة .

ولقد قمت فى ربيع عام ١٩٥٣ بزيارة مصر واسرائيل والأردن وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية وعندما قفلت راجعاً من رحلتى تحدثت عن الأثر الذى تركته تلك الزيارة فى نفسى وعن الآمال التى منيت النفس بها للمحادثات التى دارت بينى وبين زعماء شعوب تلك المنطقة .

ولقد أوضحت بعض هذه الآمال حقيقة واقعة وفى ذلك الوقت كانت قاعدة قناة السويس بؤرة الخلاف وكان من الممكن أن يتحول هذا الخلاف إلى مشاحنات أما الآن فقد حلت مشكلة هذه القاعدة بفضل الجهود الصابرة التى اتسمت بروح التوفيق .

وثمة مشكلة أخرى كانت مشار اهتمام كثير من زعماء الشرق الأوسط هى كفالة الأمن لتلك المنطقة فقد كان من الواضح أن الدفاع الفعال يعتمد على التدابير الجماعية وأن هذه التدابير يجب أن تكون - حتى يمكن الإعتماد عليها - تقارباً طبيعياً بين أولئك الذين كانوا يحسون بالمصير المشترك فى وجه ما كان يمكن أن يكون خطراً مشتركاً ولقد أحرزنا هنا تقدماً مشجعاً .

وثمة مشكلة ثالثة أثارت الإنتباه هى الحاجة إلى المياه اللازمة لرى الأراضي ولقد ذكرت فى تقريرى أن من الممكن إستغلال الأنهار التى تجرى فى وادى الأردن . . فى إحالة هذا الوادى إلى مصدر للرزق لا للنزاع وعمد السفير مستر أريك جونستون منذ ذلك الوقت إلى إجراء مباحثات مع حكومات الدول التى يجرى نهر الأردن فى أراضيها وأبدت هذه الحكومات إستعداداً مشجعاً لقبول مبدأ الترتيبات المنسقة لاستغلال هذه المياه ولقد قطعت المشروعات التى وضعت لاستثمار وادى نهر الأردن شوطاً كبيراً إلى الأمام كما أن السفير جونستون يقوم الآن بزيارته الرابعة للبلدان التى يهتماها القيام بجهد فى سبيل إزالة الخلافات البسيطة التى مازالت قائمة .

ولقد قمت فعلاً - كما تمرون - البداية بأن أرحنا العقبات التى تقف فى طريق أمانى شعوب منطقة الشرق الأوسط . وأملى - وهو الأمل الذى سأتحديث عنه الآن - أن يكون الوقت قد حان لأن نجد النفع فى التفكير فى منحنى المزيد من الخطوات نحو الإستقرار والهدوء والتقدم فى الشرق الأوسط .

ما هي المشكلات الرئيسية الباقية ؟

«إنها تلك التي لم تحلها اتفاقات الهدنة التي عقدت في عام ١٩٤٩ وأنهت القتال بين الإسرائيليين مع العرب وقبل أن أتعرض لهذه المشاكل على وجه التحديد . أود أن أثنى ثناء عاطفاً على ما قامت به الأمم المتحدة في سبيل المحافظة على الهدوء وخدمة الإنسانية في تلك المنطقة . وعلى الرغم من هذه الجهود التي لاغنى عنها لاتزال هناك ثلاث مشكلات تحتاج بشكل بارز إلى حل» .

فالمشكلة الأولى هي مأساة التسعمائة ألف لاجئ الذين كانوا يعيشون من قبل في الإقليم الذي تحتله الآن إسرائيل .

والمشكلة الثانية هي ذلك الدثار من الخوف الذي خيم فوق الشعبين العربي والإسرائيلي على السواء . فالدول العربية تخشى أن تسعى إسرائيل بوسائل العنف إلى التوسع على حسابها ويخشى الإسرائيليون أن يحشد العرب بالتدريج قوات متفوقة يستخدمونها لإلغائهم في البحر كما أن الإسرائيليين يعانون الآن من التدابير الاقتصادية التي اتخذت ضدهم .

والمشكلة الثالثة هي عدم وجود حدود ثابتة دائمة بين إسرائيل وجاراتها من الدول العربية وهناك مشاكل أخرى هامة ولكنه إذا أمكن معالجة هذه المشاكل الرئيسية الثلاث أصبح الطريق ممهداً لحل المشاكل الأخرى . ويبدو أن هذه المشاكل الثلاث قابلة للحل ولا ريب في أن الحاجة تدعو إلى ذلك . أن المصادمات التي تقع على الحدود تؤدي بالأرواح أسبوعياً تقريباً وتضرم بضراوة روحاً من البغضاء هي الآن خطيرة بالفعل .

ولقد كادت الآلام التي يعانيها اللاجئون العرب تفوق حد الاحتمال وبالتالي تعرقل إلى حد كبير التقدم الاقتصادي والاجتماعي كما أن الزعماء المسئولين يجدون من العسير عليهم أن يوجهوا كل اهتمامهم ونشاطهم إلى المهمة الإيجابية مهمة خلق ظروف نمو سليم .

والموقف على خطورته الراهنة قد يتطور إلى أسوأ إذا لم يطرأ عليه التحسن فإن الشر يقود إلى شر آخر والسبب والنتيجة أمران من العسير التمييز بينهما فإذا ساء الجو أمكن أن يحجب الحكم السليم في مظهر الحس ما ينطوي على الخطر .

والواقع أن كلا الفريقين يقاسى كثيراً من الموقف الحالي كما أن كليهما يتلهف إلى ما يقدر أن يكون حلاً عادلاً منصفاً للمشكلة على أنه لم يكن في استطاعة أي منهما الإبتداء إلى ذلك السبيل . قد يمكن هذا الموقف أصدقاء الطرفين من أن يسهوا في سبيل الصالح العام ، وواقع الأمر أن هذا حق بوجه خاص لأن المنطقة في حد ذاتها قد لا تكون مالكة لكافة العناصر التي تحتاج إليها تهيئة ظرف كامل مبكر للأمن والرخاء .

ولقد أولت الولايات المتحدة - كصديقة لكل من العرب والإسرائيليين - الموقف تفكيراً عميقاً متسماً بالقلق ولقد وصلت إلى بعض الإستنتاجات التي تساعد - إذا ما خرجت إلى حيز التعبير - الرجال ذوي النوايا الحميدة داخل المنطقة على القيام بجهد إنساني جديد وأنا أطرق هذا الأمر بتحويل من الرئيس إيزنهاور .

١- أن وضع نهاية لمأساة اللاجئين الذين يبلغون تسعمائة ألف (في ذلك الحين) يتطلب تمكين هؤلاء القوم الذين لاحاق بهم من استئناف حياة كريمة محترمة وذلك عن طريق إعادة إسكانهم وإعادة توطينهم إلى أوطانهم في الحدود الممكنة عملياً ولتحقيق هذه الغاية هناك حاجة إلى تهيئة المزيد من الأرض القابلة للزراعة حيث يستطيع اللاجئون أن يجدوا المسكن الدائم وأن يكسبوا رزقهم عن طريق عملهم الخاص .

ومن حسن الطالع أن ثمة مشروعات عملية لإستثمار الحياة تستطيع أن تجعل هذا الأمر ممكناً .

وتعويض إسرائيل للاجئين أمر واجب على أنه من الممكن أن تكون إسرائيل غير قادرة على أن تقدم التعويضات الكافية وإذا كان الأمر كذلك فقد يعقد قرض دولي لتمكينها من دفع التعويضات المستحقة لمثل هذا القرض بحيث تمكن الكثير من اللاجئين من إيجاد طريقة حياة أفضل لأنفسهم .

وفي هذه الحالة (سيوصى) الرئيس إيزنهاور بمساعدة الولايات المتحدة مساهمة كبيرة في مثل هذا القرض كما أنه سيوصى بأن تسهم الولايات المتحدة في تحقيق مشروعات الري واستثمار الأموال الخليفة بأن تسهل عن طريق مباشر أو غير مباشر إعادة توطين اللاجئين .

وسوف تكون تلك المشروعات بالطبع أكثر من مجرد معونة لإعادة توطين اللاجئين فمن شأنها أن تمكن شعوب هذه المنطقة من التمتع بحياة أفضل . ثم أن حل مشكلة للاجئين يساعده على القضاء على الحوادث المتكررة التي ابتليت ونكبت بها القرى الواقعة على جانبي الحدود .

٢- أما المشكلة الأساسية الثانية التي أشرت إليها هي مشكلة الفزع فإن هذا الفزع من الضخامة بحيث لا تستطيع دول المنطقة وحدها أن تحمل محل هذا الفزع شعوراً بالإطمئنان . فلا يمكن أن يتحقق الأمن في هذه المنطقة شأنها في ذلك شأن كثير من المناطق الأخرى إلا باتخاذ تدابير جماعية لها من القوة ما يردع العدوان . لقد فوضنى الرئيس إيزنهاور أن أقول أنه إذا اتبعت حلول للمشاكل الأخرى المتعلقة بالموضوع فإنه سيوصى عندئذ بأن تشترك الولايات المتحدة في ارتباطات تعاهدية رسمية لمنع أو ردع أية محاولة من أى من الجانبين وأن يمد الحدود بين إسرائيل وجاراتها الدول العربية بالقوة وأملى أن تكون دول أخرى على استعداد للإلتزام إلى مثل هذا الضمان للأمن وأن يكون هذا تحت رعاية الأمم المتحدة .

فبمثل تدابير الأمن الجماعية تلك تستطيع هذه المنطقة أن تستريح من تلك المخاوف الشديدة التي تساور كلا الجانبين ولذا تتخلص تلك الأسر التي تقيم حول الحدود من وطأة الإحساس بأن الموت قد يداهمها على حين غرة ولن تكون هناك حاجة لشعوب هذه المنطقة التي تعيش على مستوى منخفض جداً من المعيشة أن تتحمل عبء ما قد يصبح تسابقاً في التسلح إذا لم ينفلت إلى حرب بالفعل كما أن الزعامة السياسية في تلك المنطقة تستطيع أن تركز جهودها للقيام بمهام إنسانية .

٣- وإذا ما كان هناك ضمان للحدود فإن من الطبيعي أن يسبق هذا اتفاق على هذه الحدود وهذه هي المشكلة الكبرى الثالثة فالحدود الفاصلة الحالية بين إسرائيل والدول العربية قد رسمت بموجب اتفاقات الهدنة التي عقدت في سنة ١٩٤٩ * ولم تكن قد رسمت لتكون حدوداً دائمة في كل حال من الأحوال ولكنها عكست بصورة جزئية حالة القتال في تلك المنطقة ومن المسلم به أن مهمة تخطيط الحدود الدائمة مهمة شاقة فليس لدينا دليل واحد نسترشد به ونحن على ثقة منه فقد يبدو على ما يديه كل من الفريقين من حجج متضاربة أن له وجهاته .

ومما يزيد الأمر صعوبة أنه حتى الأقاليم القاحلة اكتسبت أهمية عاطفية ولاشك أن كفة الفوائد الإجمالية للإجراءات التي أجملت هنا أرجع بكثير من كفة مساوئ التعديلات اللازمة لتحويل خطوط الهدنة المحفوفة بالمخاطر إلى حدود يسودها السلام . على الرغم من الدعاوى والمواقف المتضاربة فإننى أعتقد أنه من المستطاع الوصول إلى سبيل للتوفيق بين المصالح الحيوية لكل الأطراف . والولايات المتحدة مستعدة للمساعدة في السعى في سبيل حل إذا رغب في ذلك أطراف النزاع .

٤- وإذا أمكن الوصول إلى حلول للمشكلات الأساسية لمشكلة اللاجئين ومشكلة الخوف ومشكلة الحدود

كان من المستطاع إيجاد حلول للمشاكل الأخرى وهي إقتصادية فى الأكثر تلك المشاكل التى تنشر الآن لهيب العداوة والتنمر . ولكان من المستطاع كذلك الوصول إلى اتفاق بشأن وضع القدس ولأمكن للولايات المتحدة أن تزيد بحث الأمم المتحدة لهذه المشكلة من جديد .

ولم أحاول أن أعد جميع المشكلات التى تدعو الحاجة إلى حلها ولم أحاول أن أفصل الصورة التى يمكن أن يكون عليها حل أى من هذه العناصر ولكننى حاولت أن أبين أن هذه الإحتمالات لا تحتاج من أية دولة أن تقوم بأى عمل فى غير مصلحتها سواء قيسست هذه المصلحة من القوة المادية أو بمقياس الكرامة الوطنية وأعتقد أنى أوضحت أن حكومة الولايات المتحدة مستعدة لتوسيع هذه الإحتمالات بمساهمة من عندها إذا رغب فى ذلك أولو الشأن .

أن لكل من طرفى هذا الصراع ماضيه الكريم وتراثه المنعم بما للمدنية من خدمات فكل منهما عزز تقدم العلوم والفنون وكل منهما يمثل أعظم الأديان وكل منهما يريد أن يحقق حياة كريمة لشعبه وأن يساهم فى نهضة هذا القرن ويحمل نصيبه فيها .

ألا نستطيع أن نأمل فى هذا الوقت ببذل الجهود العظيمة لتخفيف حدة التوتر الذى دام فترة طويلة بين العالمين السوفيتى والغربى ؟ ألا نستطيع أن نأمل أن تسود فى الشرق الأوسط روح ماثلة ؟ هذا ما نرجو فإن روح الوفاق وحسن الجوار أجدى على الشعوب والأمم إذا كان هذا ينطوى على بعض الأعباء فإنها أعباء ستشاطر فيها الولايات المتحدة كما تشاطر فى الإرتياح الذى سيعم جميع الشعوب إذا ما استطاعت السعادة والرضا وحسن النية أن تطرد البغضاء والبؤس من تلك الشعوب التى تكن لها الإحترام والتكريم .

تعليل

وقد علقت الأمانة العامة فى ذلك الحين على خطاب مستر دالاس فى جملة ما علقت به العبارات التالية :

- (١) أنه تخلى عن قرارات الأمم المتحدة الأمر الذى تدعو إليه إسرائيل ومن يناصرها .
- (٢) تجاهل قرار مؤتمر بانكوك الذى يطالب بتنفيذ هذه القرارات .
- (٣) نقل قضية فلسطين من المجال الدولى الواسع الذى سمح لكثير من الأمم الصغيرة والمحايدة بالتفاهم والتكتل إلى أبهى الولايات المتحدة وبريطانيا ومن يشايعهما فى سياستهما .
- (٤) أنه سعى لإيجاد نوع من السيطرة على منطقة الشرق الأدنى دعاء إيدن شكلاً جديداً من الضمانات ودعاه دالاس من ارتباطات تعاهدية رسمية لمنع الاعتداء .

أما رأى حكومة إسرائيل فى مقترحات دالاس فقد أبداه شاريت عندما كان رئيساً للحكومة قال : أنه لا يرى أساساً إيجابياً فى الإستناد إلى مقترحات مستر دالاس فى أن يكون الوضع فى المستقبل بين إسرائيل والبلاد العربية قائماً على قاعدة للسلم ورحب بإمكانية التوصل إلى ذلك دون أن يضحى أى من الفريقين بمصالحه الخاصة وأيد السعى لتعزيز الأمن داخل المنطقة بواسطة جهاز من المعاهدات الدفاعية الرامية إلى تحرير المنطقة من سباق التسلح والحرب الداخلية .

ج - مشروع بيكر وهرزا ١٥ يوليو ١٩٥٥

أعدت هذا المشروع الشركتان الأمريكيتان (مايكل بيكر) و (هرزا) الهندستان بطلب من الحكومة الأردنية وبرنامج النقطة الرابعة الأمريكية وقدم التقرير إلى الحكومة الأردنية فى ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٥ وفيه تصميمات مفصلة لاستثمار مياه البرموك والأردن لرى القسم الأردنى من وادى الأردن ويقترح المشروع

تصميمات لرى (٥٠٤.٠٠٠) دونم من الأراضى فى الأردن وتوليد ١١٦.٨٧٤.٠٠٠ كيلو وات ساعة من الكهرباء وتبلغ تكاليف المشروع كله. ١٩٦.٦٩٣.٠٠٠ دولار منها ١١٦.٨٧٤.٠٠٠ للرى و ٥٣.١٩٩.٠٠٠ للكهرباء ويحتاج بناء الأجهزة والمنشآت إلى ١٢٠. ويقتصر المشروع تخزين القسم الأوفى من مياه اليرموك فى المقارنة وذلك ببناء سد ارتفاعه التمهيدى ٦٨ متراً عن سطح الأرض (٩١ متراً عن سطح البحر) بحيث يستوعب بعد إتمامه ٤٦٠ مليون متر مكعب والسد المرتفع على هذا الشكل ضرورى لتوليد الكهرباء إلى أقصى حد ممكن (أن المشروع الموحد ذكر خطأ مقصوداً أن سداً ارتفاعه ٩٥ متراً يشكل أقصى توليد للكهرباء واقترح ألا يتجاوز الإرتفاع بالمراحل الأولى ٥٨) متراً .

وبهذه النقطة اتفق المشروع مع مشروع بنجر والمشرق العربى غير أنه لما كان موقع المقارن لا يؤمن تخزين مياه النهر كلها فقد اقترح المشروع تخزين الفائض فى بحيرة طبرية بدلاً من تخزينه فى خزان ثان (فى وادى خالد) كما فى (المشروع العربى المعدل).

أما المياه التى يخصصها المشروع للأردن فهى ٧٦٠ مليون م^٣ من مياه الأردن منها ٦٠٥ ملايين تؤخذ من اليرموك والوديان والباقى ومقداره ١٥٥ مليون متر مكعب يؤخذ من المياه المخزونة فى بحيرة طبرية .

ولا تختلف مظاهر الرى الأخرى عن مشروع (بنجر) سوى تحويل الفائض من مياه النهر إلى بحيرة طبرية لتخزينه فيها . ولكنه يختلف عن مشروعى (بنجر) والمشرق الموحد بأن اقترح إنشاء ست محطات لتوليد الكهرباء بدلاً من اثنين مجموع إنتاجهما ٦٧ مليون كيلو وات ساعة . وصمم المشروع بحيث يمكن تنفيذ نواحي الرى فيه دون نواحي الكهرباء .

وقدر أن المشروع يكفى استيعاب وعود ١٦٠.٠٠٠ نسمة بشكل رئيسى فى المزارع بما فى ذلك الميكانيكيين فإذا افترضنا أن نسبة الأعمال الرئيسية إلى الفرعية ٢: ١ فان ٦٤.٠٠٠ شخص آخرين يمكن استيعابهم فى الأعمال الفرعية .

وهكذا فالمشروع كله يستوعب (٢٢٤.٠٠٠ شخص) فى وادى الأردن بزيادة ١٤٣.٠٠٠ شخص عن الذين كانوا أيضاً يرتزقون من الزراعة بوادى الأردن سنة ١٩٥٣ ويقدر المشروع أن قسماً وافراً من الزيادة سينجم عن زيادة إنتاج وحدة الأرض بنسبة تتردد بين ١٤٠٪ و ٣٠٠٪ تقريباً .

ملحق رقم (٤)

نص خطاب الملك الحسن الثانى الموجه إلى المؤتمر الدولى السابع حول الموارد المائية بالرباط (مايو ١٩٩١)

وجه الملك الحسن الثانى خطاباً سامياً للمشاركين فى المؤتمر الدولى السابع حول الموارد المائية الذى افتتح صباح يوم الإثنين ١٣ مايو ١٩٩١ بالرباط واستمر إلى ١٨ من نفس الشهر حول موضوع «الماء والتنمية الدائمة فى أفق القرن الواحد والعشرين»

ولهما يلى نص الخطاب الملكى الذى تلاه الوزير الأول الدكتور عز الدين العرقى :

الحمد لله وحده

الصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة :

إنه لمن دواعي الغبطة والإرتياح أن نشهد افتتاح أشغال الدورة السابعة للمؤتمر العالمى للموارد المائية .
وأن للمغرب شرفاً عظيماً باحتضان هذا الملتقى العلمى الدولى الذى ندعو الله تبارك وتعالى أن يحقق له
سبل النجاح ويمهد لغاياته أهدافه بلوغ المراد .

إن البشرية ألقت تكييف حاجياتها مع الوضع البيئى الذى توجد فيه واستطاعت بذلك أن تنمى إمكاناتها
وتصهرها لتواكب التطور الزمنى . وعرفت الحقب التاريخية التى عاشها الإنسان تطورات جذرية انتقلت معها
أهمية الموارد المستعملة من الحجر إلى الحديد ومن الفحم إلى البترول ومنه إلى الذرة كما انتقلت حاجيات تنقله
من المحيط الضيق لعيشه إلى عبور القارات وصولاً إلى عصر الفضاء ووطء سطح القمر بفضل العبقرية التى
وهبها الله .

لكن الماءبقى يحتل المرتبة الأصلية والمكانة الأثيلة التى ليس لها بديل هذه المادة الطبيعية التى جاءت
مقرونة بالحياة فى كتاب الله عز وجل حيث قال تعالى «وجعلنا من الماء كل شئ حى» فيها يحيى الله الأرض
بعد موتها ويخرج نبات كل شئ ومن ثم كان ارتباطها الوثيق بأسباب التقدم والنماء وشكلت العمود الفقرى
لقيام أعرق الحضارات على امتداد العصور والأحقاب . ولقد جعل الله سبحانه وتعالى من تعاقب الصحو
والغيث نعمة من نعمه التى يجب علينا أن نحمده حمداً لا يليق إلا باسمه فلو دام الصحو فى قطر من الأقطار
لعم الجفاف وكثرت الأمراض وانتشرت العدوى ولو دام الغيث لتعفنت الحقول وسالت الوديان والأنهار فأحدثت
الفيضانات التى تذهب بالجامد والمتحرك .

لكن البارى جلا علاه وهبنا نعمة أخرى هى نعمة العقل والتبصر وأرشدنا إلى الحكمة لتسخير الموارد
المائية وضبط استعمالها لضمان اجتناب الكوارث الطبيعية الحادة .
أيها السادة .

إن نظرية العرض والطلب تجد مدلولها فى شتى الميادين الإنتاجية المرتبطة بالعمل الإنسانى إلا أن العرض
فى مجال الماء يقترن بحكمة الله «والذى نزل من السماء ماء بقدر» .

فالكميات المتوفرة من الماء لا تتغير من حيث التوزيع الجغرافى ولا من حيث الفترات الزمنية والمناطق
التي كانت تعرف خصاصاً ما زالت والأدهى من ذلك أن عامل التلوث أضحى يقلص من الحجم القابل
للاستعمال .

نقل المياه من المناطق الممطرة إلى الجهات التى تعرف خصاصاً .

وعلى العكس من ذلك ما فتئ الطلب على الماء يتزايد إذ تضاعف حجمه مرتين فى الثلاثين سنة الأخيرة .
وهذا ناتج عن النمو الديموغرافى الهائل وتطور مستوى المعيشة وتنمى الإستهلاك بالنسبة للفرد الواحد إضافة
إلى التقدم الصناعى والتكنولوجى والفلاحى (الزراعى) الذى نجمت عنه سلبيات ومفارقات تكمن فى ظاهرة
التلوث . إن على دول العالم أن تعرف اليوم أكثر من أى وقت مضى أن الماء ملك للجميع ونأخذ استشهادنا
مره أخرى من الفرقان فقد قال سبحانه وتعالى فى سورة القمر «ونبئهم أن الماء قسمة بينهم»
فهو بذلك ملك للجميع أينما وجد وبات علينا أن نتأزر ونشد بعضنا البعض وتبادل الخبرات والتقنيات

الكفيلة بالتحكم فى النظم الطبيعية والتعقيدات الناجمة عنها .

وإذا كان الله قدر لبلادنا جغرافياً أن تقع فى منطقة شبه جافة فلقد عملنا على زرع بذور التضامن الوطنى وأمرنا حكومتنا بإيجاد الصيغ الكفيلة بنقل المياه من المناطق الممطرة إلى المناطق التى تعرف خصاصاً وألا تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الآتية فحسب بل تؤمن المياه للأجيال المقبلة . ونحن على استعداد تام لنقل تجربتنا وسطها للدول المحيطة بنا فى إطار التضامن الدولى الذى مافتتنا ننشده فى هذه المادة الثمينة اعتمدنا فى تخطيط المياه منهجاً قوم النظرة الشمولية .

أيها السادة .. من الواجب علينا أن نقول أننا حققنا برعاية الله عملاً جباراً منذ ثلاثين سنة ذلك أننا وضعنا الخطط ورسمنا الاتجاهات ودققنا المواقف وأعلنا الفلسفة التى علينا اتباعها وعياً منا بالدور الفعال للماء فى إحلال التطور الإقتصادى والإجتماعى .

وعليه فقد اعتمدنا فى تخطيط المياه منهجاً قوامه النظرة الشمولية مما يسمح على المدى الطويل بتنظيم هذا القطاع الحيوى وتفادى أزماته واجتناب سوء استعماله والمحافظة على جودته .

ولبلوغ هذه الأهداف كان لزاماً علينا تكثيف الجهود فى سبيل المعرفة الدقيقة لمواردنا المائية السطحية منها والجوفية وإنجاز المنشآت والتجهيزات الضرورية لتسخير المياه اللازمة لتلبية الحاجيات .

إنجاز عشرات السدود وإحداث المجلس الأعلى للماء

فكان إنجاز عشرات السدود من مختلف الأحجام وآلاف الآبار والآثقاب من مختلف الأعماق هدفنا من ذلك سقى المليون هكتار وتلبية حاجيات السكان أينما وجدوا من الماء الشرب (مياه الشرب) . كما اعتمدنا استعمال السقى بالأذرع المحورية وتقنيات الري الحديثة لتلافى تقلبات الطقس وبلوغ غاية الإكتفاء الذاتى من الحبوب .

وشرعنا فى بذل مجهودات عمالة لا تخلو أهمية تتمثل فى التحكم فى مناهج التدبير وتقنيات الإقتصاد فى الماء بكيفية تسمح بالإبتعاد عن التهذير الضياع . كما حرصنا على أن يطبع الحوار والتشاور توجيهات بلدنا فى ميدان الماء .

وهكذا قمنا بإحداث المجلس الأعلى للماء الذى نترأسه شخصياً وهو المنتدى النافع الذى تتم بواسطته ومن خلاله مناقشة توجيهات واختيارات بلدنا فى هذا القطاع مما يضمن مشاركة واسعة للمنتخبين والمسؤولين السياسيين والمستعملين والخبراء فى إتخاذ القرارات .

وفى نفس الاتجاه قررنا سن قانون عصى يسمح بتدبير الموارد المائية والسهر على مراقبة استعمال الماء وحمايته من التلوث والإفراط . كما أعطينا وأمرنا لحكومتنا للمزيد من البحث والمعرفة الدقيقة للمعطيات المناخية والإنتفاع بمزاياها وفى هذا المضمار انطلقت دراسات الاتدروكورونولوجيا وهى علم إعمار الأشجار تسمح بمعرفة تاريخ مناخ بلدنا وفترات الجفاف به على الخصوص .

كما نولى اهتمامنا بالبحوث والتجارب المتعلقة بالتغيرات المناخية وانعكاساتها على الماء اعتباراً للتأثيرات السلبية المرتقبة خاصة فى المناطق الجافة مثل منطقتنا .

وقمنا ببرنامج طموح للبحث فى الأمطار الإصطناعية بغية تعزيز احتياطينا من الماء .

وقررنا إنشاء معهد متخصص توكل إليه مهمة البحث وإنعاش التطور الإقتصادى والإجتماعى بالمناطق

الجافة ارتباطاً بتعبئة المياه .

وكل هذه المحاور التى أوضحنها تظهر بجلاء الهدف السامى الذى حددناه لسياستنا المائية والرامية إلى ترشيد استعمال الماء والحفاظ عليه بصفة عامة تدبيرة تدبيراً محكماً يسمح بتلبية الحاجيات الآتية مع السهر على مصالح الأجيال القادمة .

استعداد كبير للمشاركة فى المجهود الدولى

وعلى هذا النحو يتأهل المغرب لمواجهة تحدى الماء للسنوات القادمة وهو مستعد كل الإستعداد للمشاركة فى مجهود المجموعة الدولية فى هذا المضمار .

ويقينا منا بضرورة تدعيم التعاون الدولى فى هذا المجال نظم المغرب عدة لقاءات واجتماعات دولية بغية التفكير فى مواضيع تستأثر باهتمام المحافل الدولية كالجفاف وتدبير الماء وتشبيد السدود الصغرى والإنتاج الفلاحى والبيئة والتلوث .

كل ذلك يقوم شاهداً على أن المغرب كان على امتداد تاريخه بلد انفتاح يأخذ ويعطى ويتفاعل تأثراً وتأثيراً لصنع حضارة الإنسان متخطياً بانفتاحه الحدود والحواجز حدود المكان وحواجز الزمان .

وأن التجربة التى خاضها المغرب بفضل ربط ماضيه التليد بحاضره المجيد اكسبته خبرة عالمية ومكنت مهندسيه وتقنييه من كفاءة وطنية ودولية اعترفت له المحافل الدولية بنضجها وغناها .
وما نحن نبسط لكم هذه التجربة مساهمة منا فى حل المشاكل العالمية المتعلقة بالماء .

حضرات السادة ... إن مؤتمركم يأتى فى ظروف مواتية تجعلنا ندق ناقوس الخطر لتنبيه العالم أجمع إلى أهمية هذه المادة الحيوية وما يحدى بها من أخطار والتى قد تعصف بها فى المائة سنة المقبلة ونحن واثقون من أن كل بلد عربى يعانى من مشكل الماء أينما كان موقعه الجغرافى وكيفما كان وضعه الإقتصادى وأن هذا الملتقى ليسشكل منبراً لطرح كل القضايا المتعلقة بالماء خصوصاً فى الدول النامية .

وإننا لننادى من خلالكم جميع الدول إلى عقد منتدى على أعلى مستوى فى السنوات المقبلة تشارك فيه جميع بلدان مايسمى بالجنوب بحضور دول الشمال المتقدمة لتدارس المشاكل المتوسطة والبعيدة المدى فى ميدان الماء وتسطير برنامج للمساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية المهدة بالإفتقار إلى الماء .

كما ندعو إلى إنشاء صندوق عالمى خاص لتمويل البرامج المتعلقة بحماية وصيد المياه العالمى من التلوث ومساعدة الدول النامية لتمكينها من تعبئة مياهاها ونقل المعرفة والتقنيات اللازمة للإعتماد على نفسها فى بناء قواعد ثابتة ملائمة فى ميدان الماء ونقتترح رصد جزء من الديون المترتبة على الدول النامية لتمويل هذا الصندوق .

لكل ما تقدم نوالى اشغال مؤتمركم هذا ورعايتنا ونعتبر من الضرورى تنفيذ التوصيات الصادرة عنه خدمة لسعادة البشرية جمعاء . ونحن نرنو معتمدين على الله وعلى عملكم إلى أن يصبح الماء عنصراً وثام وتآخ بين الشعوب ومصدر سلام وطمأنينة بين الأقطار وطبيب لنا فى الختام أن ننوه بالمجهود الذى بذل لإقامة هذا المؤتمر الدولى للموارد المائية وبجميع الذين ساهموا فى تنظيمه وفى التظاهرات المواكبة له سائلين العلى القدير لإشغالكم التوفيق والسداد وبلوغ سبل الرشاد .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

وحرر بالقصر الملكى العامر بالرباط

يوم الاثنين ٢٨ شوال ١٤١١ هـ الموافق ١٣ ماي ١٩٩١ م

جدول يبين الموارد المائية للقطار العربية *

الموارد المائية في الدول العربية موزعة حسب مصادر ها				
القطر	كمية الامطار الهاطلة مليار م ³ /سنة	الموارد السطحية مليار م ³ /سنة	المياه الجوفية المساحة	مليار م ³ /سنة المستغلة
ليبيا	٤٨.٩٨٦	-	٢.٠٦	١.٧٣٥
تونس	٣٩١.٧٧٦	١.٦٧	١.٥٠	٠.٢٠٠
الجزائر	١٩٢.٤٧٦	٣.٥٠	٢.٠٠	١.٧٠٠
المغرب	٨٢.٣٥٢	١٦.٠٠	٧.٥٠	٢.٥
موريتانيا	١٥٧.٢٠٨	-	-	-
العراق	٩٩.٨٦٥	٤٢.٦٠	٢.٠٠	١.٢٠
سوريا	٥٢.٧٤٠	٩.٣٥	٣.٠٠	٢.٥٢٨
الأردن	٦.٧٢٦	٠.٧١٥	٠.٥٠	٠.٢٥٧
لبنان	٦.٨٣٥	٣.٨٠	١.٠٠	٠.٥٠٠
فلسطين	٨.٠٢١	-	-	-
مصر	١٥.٢٥٥	٥٥.٥٠	٣.٦٧٤	٠.٧٦٠
السودان	١٠٩٤.٣٥٧	١٨.٥٠	-	-
الصومال	١٩٠٠.٧	٨.٢٠	-	-
جيبوتي	٣.٩٩٧	-	-	-
السعودية	١٢٦.٧٨٦	-	-	-
الكويت	٢.٢٢٦	-	-	-
الإمارات	٢.٤٧٦	٢.٩٣٢	٤.٦٨٣	٣.٨٣٠
البحرين	٠.٠٠٦	-	-	-
قطر	١.٨٩٠	-	-	-
عمان	١٤.٦٦٦	-	-	-
اليمن الشعبية	٤٦.٠٨٥	-	-	-
اليمن الديمقراطية**	٢١.٠٧٦	-	-	-
الإجمالي	٢٢١٣.٠٠٠	١٦٣.٧٦٨	٢٨.٩١٦	١٥.٢٨٣

* تقرأ عن: «مجلة الوحدة»، الصادرة عن المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، المملكة المغربية العدد (٧٦) يناير ١٩٩١ ص ٢٧

** توحدت اليمن في ٢٢ مايو ١٩٩٠

الاتحاد الكبرى التي تقر بالعالم العربي
- النيل - الفرات - ودجلة

النهر	المتبع	دول الخوض	طول المجرى الرئيسي	مساحة النهر	التصريف
النيل	٨٠٪ من مياه النهر تتبع من أثيوبيا	مصر-السودان-اثيوبيا - زائير أوغندا- رواندا بورندي تنزانيا كينيا	١٧١٨ كم	٢٥٠٠٠٠٠ كم مربع	٨٥.٥ مليار متر مكعب سنوياً (نصيب مصر
الفرات	هضبة الأناتول جنوبى شرق تركيا من جبال طوروس الشرقية	تركية - سورية العراق	٢٣٣٠ كم	٤٤٤.٠٠٠ كم مربع	٢٩ مليار متر مكعب / سنة
دجلة	هضبة تركيا وجبال زجروس فى إيران	تركيا - سورية العراق-وأجزاء بسيطة من إيران	١٧١٨ كم	٢٥٨.٠٠٠ كم مربع	٤٨.٧ مليار متر مكعب / سنة

نص نداء دمشق حول الأمن المائى

فى دول منطقة غربى اسيا

بدعوة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا (الأسكوا) ، اجتمع فى دمشق فى الفترة ما بين ١٣ - ١٦ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٩ فريق الخبراء المختص بشأن الأمن المائى فى منطقة الأسكوا وناقشوا أوراقاً قدمها الخبراء من هذه البلدان وبعض المنظمات الإقليمية والدولية وتدارسوا الوضع المائى فى المنطقة ومتطلبات أمنها المائى والغذائى .

إذ يستذكرون مؤتمر الأمم المتحدة للمياه المنعقد فى ماردل بلاتا عام ١٩٧٧ ويؤكدون على أهمية الأخذ بما تمخض عنه من قرارات وتوصيات، وإذ يستذكرون كذلك البيان حول الأمن المائى العربى الصادر عن ندوة مصادر المياه واستخدامها فى الوطن العربى المنعقدة فى الكويت عام ١٩٨٦، يصدر المجتمعون نداء دمشق التالى :

«بعد انقضاء أكثر من عقد على مؤتمر ماردل بلاتا وثلاثة أعوام على ندوة الكويت ، فإن الوضع المائى فى منطقة غربى أسيا يبدو أكثر أهمية وخطورة مما كان عليه عند الاجتماعين المذكورين فالتردى فى الموارد المائية الجوفية والسطحية كماً ونوعاً فى العديد من أجزاء المنطقة، وتزايد عدد السكان فى بلدانها وفى مدنها بوجه خاص ، وما واكبه من ازدياد فى استهلاك للمياه فى المنازل والصناعة والزراعة وكذلك ما واكبه من إطراد فى

الحاجة إلى الغذاء والإنتاج الزراعى ، ودخول أجيال متتابة فى سوق العمل ، مما يقتضى توفير فرص عمل جديدة لهذه الأجيال التى تعتمد على مصادر محدودة للمياه ، كل هذه العوامل بالإضافة إلى عوامل أخرى تواكبها وبجانب الرغبة فى إطراد هذه الموارد وديمومتها ، تدفع المجتمعين إلى إصدار نذاتهم هذا للدرء الخطر الذى يقترب بسرعة تفوق التوقعات السابقة .

لذا يهيب الخبراء بدول المنطقة ومجتمعاتها وأفرادها وهى مهد حضارات الإنسان وموئل نشوئها وتطورها إلى الإستمرار فى جديتها وتضاعف من استعداداتها لمواجهة هذا التحدى بما فى ذلك :

- ١- التعاون والتكامل والتكافل لتطوير وحماية موارد المياه من التلوث والتردى والنقصان وترشيد استخداماتها ضماناً لديمومة الإستفادة منها لحياة الحاضر وحياة المستقبل ، باعتبار أن مصالح بلدان منطقة الأسكوا فى هذا الأمر مشتركة ، وأن الأمن المائى والغذائى للعضو فيها من أمن الجماعة .
- ٢- تشكيل مجلس إقليمي للمياه ترعاه اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربى آسيا بعضوية خبراء من المنطقة حيثما يلزم ، يتعاون فى مهامه مع المنظمات المراكز العربية والإسلامية والدولية القائمة . ويتكامل بجهوده مع جهودها وتكون طبيعته استشارية ثم يتطور تدريجياً بمرور الزمن وخبراته المكتسبة إلى مجلس تمثلى لبلدان المنطقة .
- ٣- العمل والتعاون على حل أية إشكالات موجودة أو قد تستجد فى اقتسام المياه الدولية والسطحية منها والجوفية وفى حسن إدارتها وتنظيمها .
- ٤- إدانة اغتصاب الكيان الصهيونى للمياه العربية أو المهدد منها بالإغتصاب وتأكيد حق الشعب العربى بالسيادة على هذه المياه .

« نداء يوجهه الخبراء بحسبهم وامنياتهم وتطلعاتهم لخير مجتمعاتهم ووارثيها » .

دمشق فى ١٦ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٩

ملحق رقم (١١)

نص اعلان القاهرة حول المياه الافريقية

القاهرة ٢٥ - ٢٧ يونيو ١٩٩٠

مقدمة

اتخذ اهتمام المجتمع الدولى المتزايد بتنمية وإدارة الموارد المائية مظاهر عديدة فى السنوات الأخيرة . وانعكس هذا الاهتمام فى أنشطة عدد من أجهزة الأمم المتحدة (البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة الخ . .) وهى الأجهزة التى تقدم المساعدة الفنية للبلدان النامية فيما يتعلق بنواح معينة من تنمية موارد المياه ، وكذلك المساعدة المالية التى يقدمها البنك الدولى وبنك التنمية الأفريقى والأجهزة والوكالات الدولية المعنية الأخرى .

- يوجد بأفريقيا العديد من الأنهار والبحيرات التى تعطى صورة عن وجود ثروة كبيرة من الموارد المائية فى القاهرة .

وعلى الجانب الآخر يوجد بأفريقيا أكبر صحراء فى العالم الصحارى شمال خط الاستواء . صحراء كلهارى إلى الجنوب ومناطق شائعة جرداء وشبه جرداء فى معظم أنحاء القارة تقريباً وهناك المحن والدمار الذى ينجم

عن فترات القحط الطويلة في السهل وأجزاء عديدة في بلدان أخرى ، والحاجة الصارخة إلى الغذاء وعلف الماشية والألياف والمرافق الأساسية مثل مياه الشرب والصرف الصحي .

- هذا التفاوت يوضح التناقض الظاهري الموجود في الصورة العامة لموارد المياه واحتياجات قارة من أكبر قارات العالم .

موارد المياه في أفريقيا :

يوجد اعتماد طبيعي متبادل بين الموارد المائية والموارد الطبيعية الأخرى وهذا ما يجب أن تقره وكالات التخطيط والتنمية بصورة كاملة . أن التنمية أو استخدام الموارد المائية في إطار نظام دولي للموارد المائية له انعكاسات هامة على الموارد الطبيعية الأخرى حيث تتوقف تنمية هذه الموارد والحفاظ عليها أو استخدامها على المياه أو على تأثير دورة المياه .

هناك بعض الحقائق التي يمكن أن نذكرها عن موارد المياه في أفريقيا .

أ- نسبة وفرة المياه في أفريقيا حسب وحدة المنطقة بالمليمتري هي أقل نسبة في العالم .

ب- معدل التبخر في أفريقيا أعلى منه في كل القارات الأخرى .

ج- كفاءة مجرى المياه ، أي النسبة بين انسياب المياه وسقوط الأمطار هي أقل نسبة في أفريقيا . وبعبارة أخرى فإن معظم الأمطار الساقطة في أفريقيا لاتصل الأنهار والبحيرات ولكنها تفقد من خلال التسرب أو التبخر .

د- أن القيمة المنخفضة لمجرى الماء تشير إلى أن أفريقيا تمتلك من الأراضي أكثر مما تمتلك من الموارد المائية ، ومن ثم كانت هناك الحاجة إلى التخطيط من أجل الإستغلال الأمثل لهذه الموارد وفقاً لبرامج وسياسات تمت دراستها دراسة جيدة .

دور الماء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا :

أ- أن تنمية موارد المياه في أفريقيا هو ضرورة أساسية لتنمية إمكاناتها الصناعية والزراعية .

ب- أن تنمية الطاقة الكهربائية من مصادر المياه توفر طاقة قليلة التكلفة نسبياً بالنسبة للتنمية الصناعية والمعدنية ، أن الطاقة المولدة من المياه تأخذ دوراً حاكماً مصدر من مصادر الطاقة .

ج- ولقد لعب النقل النهري الداخلي في الأنهار والبحيرات في أفريقيا دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية لبلدان أفريقيا ، ومازال يلعب هذا الدور حتى اليوم ، وتتضح أهمية النقل النهري عندما نعرف أن أفريقيا بها بلدان مغلقة أكثر من أي قارة أخرى في العالم ومازال هناك الكثير الذي يلزم عمله في أفريقيا لتعزيز مرفق النقل النهري الداخلي .

د- أن أهمية مياه الشرب بالنسبة للمجتمعات الريفية والحضرية وبالنسبة للماشية هي من الواضح بحيث لا تحتاج إلى مزيد من التأكيد .

هـ- أن أخطار اعتماد الإنسان كلياً على المطر والآثار المدمرة المترتبة على عدم سقوط المطر أو نقص سقوطه قد اتضحت بصورة مؤلمة من خلال فترات القحط الطويلة في إجراء عدة من أفريقيا ، ولا عجب أن تحظى مكافحة الجفاف بهذه الدرجة العالية من الأولوية .

و- وعلى ذلك يتضح أن تنمية موارد المياه يجب أن ينظر إليها باعتبارها من أهم العوامل لتنمية أفريقيا بشرياً واجتماعياً واقتصادياً وباعتبارها أداة سياسية في تأمين نوعية أفضل من الحياة لشعوب القارة .

توصيات عمل

توصيات العمل هي كما يلي :

أولاً: تقييم توفر المياه :

موارد المياه السطحية والجوفية :

أ - هناك حاجة إلى إعادة النظر في كفاءة الشبكات القائمة لقياس ودراسة الظواهر المائية بغية وتحسين أداء هذه الشبكات وعملها وتغطيتها . ويمكن لهذه الدراسة أن تتضمن معالجة موضوعات تتعلق بالتحديد القياسي للمعدات ووسائل المراقبة والتسجيل ، وبصفة خاصة التوصل إلى تناسق بين الأنظمة الوطنية الموجودة في نفس الحوض الدولي للنهر .

ب - يجب إقامة بنوك معلومات ولاهد من اتخاذ الترتيبات بغية الجمع المنتظم للمعلومات وإعدادها ونشرها بصورة دورية في استمارة متفق عليها وعلى فترات محددة.

ج - على أساس البيانات التي تم جمعها ونشرها يجب عمل تقييم دوري لموارد المياه السطحية ، ويجب تحديث هذه الدراسات من وقت لآخر كلما توفر مزيد من البيانات .

د - بالإضافة إلى مثل هذه الدراسات عن الموارد الإجمالية للمياه هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات التفصيلية حتى يمكن معرفة الكميات التي يمكن استغلالها بصورة اقتصادية للإستعمالات المختلفة من الماء مثل الإستهلاك المنزلي ، والري أو توليد الطاقة .

هـ - لا بد من عمل فهرس لجميع البيانات الموجودة عن المياه الجوفية .

و- يجب أن تشمل شبكات ملاحظة المياه الجوفية على برامج أخذ عينة لتحديد نوعية المياه .

ز- لا بد من مراجعة ماتم عمله حتى الآن في مجال المياه حتى يمكن الإستفادة مما هو قائم وتحديد برامج للبحث في المستقبل فيما يتعلق باحتياجات التنمية ، ولا بد من تكثيف البرامج الحالية والبدء في برامج جديدة كلما كان ذلك ضرورياً .

ح- هناك حاجة إلى تطبيق الوسائل الجيوفيزيائية أي الخاصة بطبيعة الأرض والنماذج والنظائر الرياضية بدرجة أكثر مما هو متبع حالياً لدفع الأنشطة الخاصة بالتنقيب عن المياه وتقييمها قديماً إلى الأمام .

ثانياً: تقييم استخدامات المياه :

أ- يجب عمل تقييم استخدام موارد المياه السطحية والجوفية في أحواض الأنهار كل على حده وكذلك على مستوى قومي ، وذلك فيما يتعلق بموارد المياه اللازمة للمناطق الريفية والمناطق الحضرية والماشية ، والصناعة ، والري ، وتوليد الطاقة المائية الخ ..

ب - وإذا ما كان مثل هذا التقييم قد أجرى بالفعل في وقت ما فلا بد من اتخاذ الترتيبات لمراجعة هذا التقييم وتحديثه .

ثالثاً: تقييم الطلب على المياه :

أ - إن الطلب على المياه للأغراض المختلفة مثل تغذية المناطق الحضرية والريفية بالماء ، والماشية والصناعة، والري أو توليد الطاقة المائية يجب تقييمه من وقت لآخر وفقاً لأهداف التنمية الوطنية وذلك بهدف توفير الأساس للتنمية المستقبلية لموارد المياه الجوفية والسطحية المتاحة .

ب - وحيثما اجريت مثل هذه الدراسات عن الطلب للمياه واكتملت هذه الدراسات بصورة كلية أو جزئية ، فلا بد من توفير الفرص لمراجعتها وتحديثها .

ج - عند إعداد مثل هذه التقديرات عن الطلب تبرز الحاجة إلى استخلاص معايير مشتركة لعمل تنبؤات عن هذا الطلب عن أن تكون هذه التنبؤات من المرونة بحيث تسمح بالتغيرات وفقاً للاختلافات فى الأوضاع الوطنية .

رابعاً : استخدام المياه فى الزراعة :

أ - إن تحقيق إنتاج وإنتاجية مثلى فى الزراعة يستوجب حكمة فى استخدام وتنمية الموارد من الماء والأرض بصورة متكاملة حيث من الضرورى أن ترتبط المياه بسياسات ملائمة لاستخدام الأرض حتى يمكن استخدام الأراضي التى لا تستغل حالياً للإنتاج الزراعى وذلك بهدف زيادة المستويات الحالية للإنتاج الزراعى والغذائى .

ب- يجب تكثيف الجهد لتحديد احتياجات المحصول من المياه حسب المنطقة وطبيعة التربة حتى يمكن استخلاص ممارسات أفضل فى إدارة المياه .

ج- تشكل الفيضانات مشاكل صعبة فيما يتعلق بمراقبة وحماية العديد من أحواض الأنهار فى كثير من بلدان المنطقة . ومن الضرورى أن تشتمل هذه المشاريع على هذا العامل ، أى ضرورة وجود مشروعات وخطط للتنمية الشاملة لأحواض الأنهار .

د- توجد مساحات شاسعة من المستنقعات فى العديد من البلدان ولذلك يجب أن تتضمن مخططات الرى خططاً لإستصلاح وتخفيف هذه المستنقعات حيثما كان ذلك لازماً .

هـ - فى كثير من المناطق الساحلية تبرز مشاكل الملوحة التى تؤثر على نوعية المياه السطحية وكذلك المياه الجوفية ولا بد من أن تتضمن جهود تنمية أحواض الأنهار فى مثل هذه المناطق مراقبة الملوحة .

خامساً : استخدام المياه فى الصناعة :

أ - هناك بعض الأمثلة لإعادة استخدام المياه فى أغراض الصناعية ولكن امكانيات إعادة استخدام المياه فى عدد من بلدان المنطقة مازالت فى حاجة . وبدرجة كبيرة ، إلى استكشافها .

ب - يشكل التلوث الناجم عن الإستخدامات الصناعية مشكلة كبرى بالفعل فى كثير من بلدان المنطقة ، وتقوم بلدان عديدة بإتخاذ التدابير اللازمة لرصد مستويات التلوث بصورة منتظمة ، وتلجأ إلى إصدار الأوامر التنفيذية والتشريعات بغية مراقبة تلوث المياه والحد من هذا التلوث .

هناك حاجة إلى مساعدة خارجية بخصوص المسائل الآتية :-

١- إجراء مسوحات عن المستويات الحالية للتلوث لموارد المياه السطحية والجوفية .

٢- إقامة شبكات رصد للكشف عن التلوث .

٣- إقامة معامل لإجراء تحليل لعينات المياه بصورة منتظمة ودورية .

٤- توفير المعدات والأموال والأيدى العاملة لمكافحة اثار التلوث .

سادساً : استخدام المياه فى توليد الطاقة :

أ - يوجد فى أفريقيا حوالى ثلث إمكانات العالم فى مجال توليد الطاقة من المصادر المائية ولكن السعة

الحالية لجميع مشروعات الطاقة المائية في أفريقيا ليست سوى خمسة في المائة من هذه الإمكانيات ، إن نصيب الطاقة المائية من إجمالي إنتاج الطاقة في أفريقيا هو في تزايد وسوف يستمر في الزيادة مستقبلاً ، الدراسات ومشروعات التنمية التي تمت في الماضي كانت تستهدف تقريباً في معظم الحالات أغراضاً محددة مثل تزويد المراكز الحضرية أو التعدينية أو المنشآت الصناعية بالطاقة ، هو الأمر الذي حد من التنمية الكاملة لهذه الإمكانيات ، ومن الآن فصاعداً يجب إجراء دراسات شاملة لتحديد احتمالات وإمكانيات التنمية في أحواض الأنهار والبلدان والمناطق .

ب - ومن الطبيعي أن الطلب على استخدام المياه لتوليد الطاقة سوف يرتبط بالحاجة إلى توليد الطاقة وهو الأمر الذي يجب أن يقوم على أساس من المسوحات التفصيلية الشاملة ، ليس فقط على المستوى القومي ولكن على المستوى شبه الإقليمي أيضاً ، حيث أن الإستهلاك لن يقتصر بالضرورة على المستوى القومي ، وهذا يؤكد ضرورة إجراء مسوحات عميقة إقليمية وشبه إقليمية .

ج - يجب أن ينظر إلى خطط تنمية الطاقة المائية على أنها جزء لا يتجزأ من مشروعات التنمية الشاملة في قطاع الطاقة بأكمله .

د - يجب أن ينظر إلى تنمية الطاقة المائية باعتبارها مكوناً هاماً في تنمية موارد المياه للأغراض المتعددة في التخطيط الوطني وتخطيط حوض النهر .

سابعاً : الاحتياجات المائية للملاحة :

توصى بشدة بإعداد لوائح للملاحة وذلك بغية إقامة نظام موحد للنقل النهري في أفريقيا ، ووضع اللوائح الأساسية لتنظيم هذه الملاحة .

أ - في أي برنامج يستهدف التنمية الشاملة والمتكاملة لحوض الأنهار ولخدمة الأغراض المتعددة ، وحيث تكون هناك مصالح ملاحية ، لا بد أن تؤخذ ضرورة الحفاظ على الحد الأدنى للسحب في مصبات الأنهار في الاعتبار أثناء إعداد مشروعات التنمية .

ب - يجب أن تكون سياسة تنمية النقل النهري الداخلي جزءاً لا يتجزأ من سياسة النقل الشاملة للقارة .

ج - يجب تنمية وتعزيز التكنولوجيا الملائمة في المسائل المتعلقة بتطهير القنوات وصيانة الممرات المائية ، وإعداد الخرائط الخاصة بالفيضانات وأحواض النهار والمسوحات الجغرافية لمصبات الأنهار والبحيرات الطبيعية والصناعية ، وإعداد لوحات ملاحية وتحديث الموجود منها ، وإقامة عوامات الإرشاد وإشارات السواحل والإرشادات البصرية ووسائل الإرشاد الملاحي الأخرى .

ثامناً : الجفاف :

أ - إن مراقبة الجفاف هو أحد المشاكل التي لها أولوية قصوى في أفريقيا ، وهناك حاجة إلى إعداد برنامج شامل لتنمية موارد المياه في أفريقيا ، يحدد أهدافاً وأغراضاً محددة للمستقبل في المدى القصير والمدى الطويل .

ب - إن استكشاف المياه الجوفية في أفريقيا يحتاج إلى برنامج مكثف لاختيار الآبار والتجويقات المائية .

ج - يجب اتخاذ الترتيبات اللازمة للصيانة السليمة للآبار الموجودة وتنمية آبار جديدة باستخدام موارد وطاقات السكان المتأثرين بذلك في المناطق الريفية على أساس مبدأ مساعدة الذات مع مساعدة إضافية تقدمها الدولة وكذلك الموارد الخارجية .

د - يجب إتمام دراسات الجدوى بأسرع ما يمكن بالنسبة لمشروعات تنمية موارد المياه السطحية والتي حددتها الدراسات التخطيطية السابقة .

تاسعاً مشاكل التخطيط :

أ - إعداد مخططات رئيسية للبلدان وأحواض الأنهار حيث أن توفير تخطيط طويل الأجل سوف يشكل الإستراتيجيات التخطيطية اللازمة لتحقيق الأهداف الموضوعية ، ولابد من زيادة التأكيد على الحاجة إلى سياسة تنمية متعددة الأغراض ، وهناك عدد من البلدان فى حاجة إلى إعداد مخططات رئيسية قومية ولأحواض الأنهار بها ، وهناك مجال لمزيد من تطبيق تقنيات أنظمة التحاليل واستخدام النماذج الرياضية فى المشاكل المتعلقة بالتخطيط .

ب - هناك حاجة إلى دمج مخططات المياه الوطنية فى المخططات الوطنية فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

ج - فى مجال التخطيط تحتاج كثير من البلدان إلى المساعدة فى مجالات تحديد المشروعات وإعداد تقارير الجدوى والتقارير الخاصة بالمشروعات ذاتها .

د - بالنسبة للتخطيط لابد من إعطاء إهتمام إلى الاحتياجات المطلوبة فى مجال إجراء المسوحات الميدانية وإعداد الخرائط الطبوغرافية بما فى ذلك الصور القياسية والأساليب الحديثة الأخرى .

عاشراً : إعداد سياسة مياه :

فى بعض بلدان المنطقة بذلت جهود ولا تزال تبذل لإعداد سياسات وطنية تستهدف التنمية الشاملة لموارد المياه ولكن فى البلدان الأخرى التى لم تفعل ذلك حتى الان تبرز الحاجة إلى صياغة سياسة خاصة بالمياه تتسق مع السياسات الإقتصادية والإجتماعية الشاملة للبلد . إن صياغة سياسة للمياه أمر ضرورى لتخطيط تنمية منتظمة للموارد على مراحل وفقاً لأولويات سبق تحديدها وذلك بغية الوصول إلى الأهداف والأغراض فى مختلف مجالات استخدام المياه .

حادى عشر : تنمية تكنولوجيا مناسبة :

أ - هناك حاجة إلى توضيح مفهوم ومضمون التكنولوجيا الملائمة وبصفة خاصة فى مجال تنمية الموارد المائية فى نطاق البيئة الإقتصادية والإجتماعية للمنطقة وهذا الموضوع يمكن بحثه فى ضوء الحاجة إلى إقامة قدرة تكنولوجية داخل البلدان وفى المنطقة بغية إيجاد حل للمشاكل الوطنية الحقيقية فى مجال تنمية المياه دون اعتماد غير ضرورى على التكنولوجيا المستوردة أو المواد الخام .

ب - إن التوحيد القياسى للمعدات فى بلدان المنطقة سوف يساعد إلى حد ما فى حل مشاكل التشغيل التى تنجم عن نقص قطع الغيار .

ج - إن التوحيد القياسى لنوع التصميمات والمخططات سوف يساعد على تنمية التكنولوجيا الملائمة فى مجال تنمية المياه .

د - إن الجهود المؤسسية من أجل تنمية التكنولوجيا الملائمة فى مجال تنمية الموارد المائية تحتاج إلى كل تشجيع ممكن .

ثانى عشر : السياسة العلمية واحتياجات البحث :

أ - يتم إجراء قدر ملحوظ من البحوث فى العديد من معاهد البحث والمنظمات والجماعات والهيئات

الحكومية وغير الحكومية فى أفريقيا عن المشاكل المتعلقة بتنمية الموارد المائية وتشكل مشاكل تقييم موارد المياه السطحية والجوفية واستخدام وتنمية هذه الموارد مضمون هذا البحث والدراسة ، وهناك حاجة لمراجعة ماتم إنجازه حتى الآن ومعرفة مدى إسهام نتائج البحث فى عملية التنمية وتحديد المجالات التى تحتاج إلى مزيد من البحث .

ب - هناك أيضاً الحاجة إلى دراسة الرغبة فى توفير آلية مؤسسية لاستمرار التشاور والتنسيق فيما بين العاملين فى مجال البحث حتى تخرج حلول تلام مشاكل المياه فى بلدان المنطقة وحتى يكون البحث جزءاً واضحاً فى طابع عملية التنمية .

ثالث عشر : تأثير مشروعات المياه على البيئة :

أ - هناك وعى متزايد بشأن التزايد البيئى لمشروعات المياه ، وتجربى حالياً العديد من الدراسات البيئية فى كثير من بلدان المنطقة .

ومن الآن فصاعداً يجب أن تكون السياسة هى إجراء دراسات عن التأثير البيئى للمشروعات المقترحة أو المشروعات المطروحة قبل تنفيذ المشروع حتى يمكن اتخاذ الإجراء البيئى المطلوب وقت تنفيذ المشروع .

ب - ولقد قامت بالفعل مؤسسات لضمان التمثيل الفعال للمصالح البيئية ، ويجب تدعيم هذه المؤسسات بصورة مناسبة لتمكينها من تحقيق تلك المسئوليات فى مجال مشروعات المياه .

ج - فى البلدان التى لا يوجد بها مؤسسات بيئية حتى الآن يجب اتخاذ التدابير لإقامة المؤسسات التى تلام احتياجاتها وظروفها .

د - أثناء تخطيط وإنشاء مشروعات المياه يجب إعطاء الإهتمام اللازم لصالح حماية وحفظ الحياة البرية حيثما كان لذلك ازماً .

هـ - يجب تنمية السياحة وأماكن الترفيهية فى جميع حالات الخزانات الطبيعية وتلك التى من صنع الإنسان.

رابع عشر : التعاون الإقليمى والدولى :

أ - إن المنظمات القائمة حالياً فى حاجة إلى تدعيم مؤسسى من خلال توفير المعدات والأموال والموظفين .

ب - يرغب عدد من البلدان فى القيام بأعمال أو ترتيبات مشتركة لإجراء دراسات عن تنمية أحواض الأنهار ، وهناك حاجة إلى إتخاذ إجراء ما لتعزيز مثل هذه الجهود للتعاون المشترك فى أحواض الأنهار الدولية والبحيرات .

ج - يجب إضفاء الطابع المؤسسى على الأعمال التى تستهدف القيام بإجراء مسوحات بشأن موارد المياه متعددة الجنسية ورصد نوعية الماء فى أحواض الأنهار الدولية والبحيرات .

د - يجب القيام بعمل لتعزيز الجهود الرامية إلى توحيد وسائل القياس والمعدات وأعداد البيانات وذلك بغية إيجاد تناسق بين الجهود الوطنية المختلفة فى حوض النهر الدولى الواحد أو البحيرة .

هـ - إن الارتباط ما بين موارد مياه أحد أحواض التصريف أو الأنظمة يجعل من الضرورى اتفاق دول الحوض على قواعد دولية تحكم استخدام وتنمية الموارد المائية وهذا الاتفاق ليس فقط أمراً مرغوباً فيه ولكن

يجب أيضاً أن تتخذ هذه الدول الخطوات اللازمة في إطار سلطتها بغية ضمان أن استخدام وتنمية الموارد المائية داخل أراضيها يتم في الواقع وفقاً للمبادئ والقواعد الدولية المعمول بها في ، هذا المجال بما في ذلك أي اتفاقات بين دولتين أو أكثر من الدول المعنية

المعوقات

تنحصر المعوقات الرئيسية نحو استخدام أكثر فعالية وأكثر شمولاً لموارد المياه وتنميتها في المنطقة في الآتي :

- ندرة رأس المال
- ندرة الأيدي العاملة المدربة
- الضعف المؤسسي
- ولمعالجة هذه المعوقات لابد أن يؤخذ في الاعتبار التوصيات التالية :
- خامس عشر : الحاجة إلى رأس المال :
- هناك حاجة إلى المساعدة المالية في كثير من البلدان للأغراض التالية :
- إقامة وتشغيل شبكات موارد المياه الجوفية والسطحية .
- جمع وإعداد ونشر البيانات وإنشاء بنوك للمعلومات .
- إعداد دراسة جدوى قبل التخطيط .
- إعداد تقارير جدوى لمشروعات معينة .
- الإستثمار في إنشاء مشروعات ذات أولوية تمت دراستها بالفعل وثبت جدواها .
- سادس عشر : مسوحات عن الأيدي العاملة :

أ- توفر المسوحات التي تجرى عن الأيدي العاملة الإنجاء والتوجه اللازمين لصياغة برامج تدريب طويلة الأجل وعلى ذلك يجب إعطاء أولوية متقدمة لإعداد مثل هذه المسوحات وفقاً لمعايير واضحة تماماً وتوجيهات محددة مسبقاً

ب- أثناء إجراء هذه المسوحات يجب الأخذ في الاعتبار العوامل الآتية :

١ - يجب أن تكون المسوحات شاملة بحيث تغطي جميع قطاعات تنمية الموارد المائية بما في ذلك تقدير موارد المياه السطحية والجوفية والاستعمالات المختلفة للمياه الشرب للمناطق الحضرية والريفية والمائية وكذلك تكنولوجيات الصرف ، والإستخدام الصناعي للماء بما في ذلك إعادة استخدامه ، والإستخدام الزراعي للرعى ومصائد الأسماك والغابات والتربة والحفاظ على المياه والاستعمالات غير الإستهلاكية مثل توليد الطاقة المائية والنقل النهري الداخلي الخ ..

٢- في كل قطاع من القطاعات السابقة يجب إجراء تقييم الإحتياجات من الأيدي العاملة على المستوى المهني وشبه المهني وكبار وصغار الموظفين والمستوى المتوسط منهم .

٣- يجب النظر إلى المسوحات التي تجرى عن الأيدي العاملة في مجال موارد المياه باعتبارها جزءاً أساسياً من المسوحات عن الإحتياجات الشاملة للأيدي العاملة المدربة في جميع قطاعات التنمية الإقتصادية على أساس الإحتياجات المحددة والفنية لبلدان المنطقة حتى تكون هذه المسوحات

أدوات فعالة حقيقية فى تخطيط السياسة أو تنفيذ المشروع .

سابع عشر : التجنيد من أجل التدريب :

أ - يوجد عدد من المؤسسات والجامعات والكليات والمعاهد الفنية ومراكز التدريب فى حاجة إلى التدعيم والتوسع .

ب - يمكن مراجعة مناهج بعض المعاهد القائمة ومراكز التدريب والتوسع فيها حتى تشمل موضوعات تتعلق بتنمية الموارد المائية .

ج - عدد مراكز التدريب القائمة غير كاف وهناك حاجة إلى إنشاء مراكز تدريب جديدة بناء على طلب بلدان المنطقة فى تخصصات بعينها تحتاجها هذه البلدان .

د - يجب تشجيع التعاون فيما بين البلدان الأفريقية لإقامة مؤسسات تدريب كمشروعات مشتركة فيما بين البلدان الأفريقية ذات المصلحة لتدريب الموظفين المهنيين وشبه المهنيين .

هـ - بالإضافة إلى التعاملات قصيرة الأجل الموجودة فى المشروعات هناك حاجة إلى منح طويلة الأجل عن دراسات فى موضوعات تتعلق بمجال تنمية الموارد المائية .

و - يجب إعطاء إهتمام لإنشاء مراكز تدريب لتنمية الموارد على أساس إقليمي أو شبه إقليمي لتدريب المتخصصين فى النواحي المختلفة لتكنولوجيا تنمية موارد المياه على مستوى الدراسات العليا لخريجي الهندسة من الجامعات والمعاهد الفنية الموجودة مع توفر تدريب على رأس العمل ودورات دراسية لتنشيط معلومات المهندسين الموجودين فى الخدمة .

ز - تطوير مراكز التدريب القائمة لتغطية مناطق اكبر من القارة .

ثامن عشر : مشاكل مؤسسية :

هناك تباين واسع فى الهياكل المؤسسية القائمة على النواحي المختلفة لتنمية الموارد المائية فى بلدان المنطقة ، وهو ما يتفق مع الاختلافات فى الهيكل الإدارى والتقاليد التاريخية ان وجود نظام واحد وموحد ليس ضرورياً ولا ممكناً ويجب إعطاء اهتمام للمقترحات الآتية والتي تأخذ فى الحسبان الإحتياجات المؤسسية على المستوى الوطنى وشبه الإقليمى والدولى .

على المستوى الوطنى :

أ - هناك حاجة فى كثير من البلدان إلى تقوية الإطار المؤسسى القائم لجعله أكثر فاعلية فى تشغيل المكونات المختلفة لتنمية المياه مثل التخطيط والتصميم والإنشاء والصيانة والتشغيل ، ولتوفير مرافق البنية الأساسية اللازمة مثل مكاتب الرسم والمعامل والورش وأوناش الحفر .

ب - ظهر تيار حديث ألا وهو إنشاء هيئات لأحواض الأنهار على المستوى الوطنى ومن الضرورى تقوية هذه الهيئات بغية جعلها أكثر فعالية فى مجال التخطيط المتكامل وتنمية أحواض الأنهار المعنية لاستعمالات المياه جميعها .

على المستوى شبه الإقليمى :

ج - يوجد بالفعل عدد من المنظمات شبه الإقليمية ولكنها فى حاجة إلى تدعيم وفقاً لاحتياجاتها كل على حده وذلك بالتشاور مع هذه المنظمات ومشاركة الحكومات .

د - إعطاء اهتمام لإنشاء معاهد علمية داخل أحواض الأنهار المشتركة بهدف تعزيز الدراسات العلمية وصياغة مخططات على مستوى الحوض من أجل تنميته تنمية متكاملة ، وتعزيز تدريب الأيدي العاملة وتطوير إطار موسسى داخل بلدان الحوض .

على المستوى الدولي :

هـ - على المستوى الدولي هناك حاجة إلى تنسيق مشاركة وكالات الأمم المتحدة فى موارد المياه أو المشروعات المتعلقة بها ، لتنسيق أوثق وتشار بين الوكالات الدولية والحكومات فى إعداد وتنفيذ مشروعات المياه .

تاسع عشر : بنود أخيرة :

تعلن البلدان المشتركة فى مؤتمر القاهرة إلتزامها بأهداف وبنود هذا الإعلان واستعدادها لتنفيذه .
ويعتبر هذا الإعلان وسيلة إضافية لتعزيز التعاون بين البلدان الأفريقية فى إطار الإعتماد الجماعى على الذات بغية تنفيذ خطة عمل لاجوس .

ملحق رقم (١٢)

نص بيلن مؤتمر دبلن

عن المياه والتنمية (يناير ١٩٩٢)

أصدر المؤتمر الدولي المعنى بالمياه الذى عقد فى دبلن بايرلندا فى ختام اجتماعاته فى أواخر يناير ١٩٩٢ «بيان دبلن عن الماء والتنمية» وكذلك التقرير العام لأعمال المؤتمر ، الذى تضمن نتائج أعمال فرق العمل الخاصة بمواضيع «تنمية الموارد المائية وإدارتها المتكاملة» و«تقويم الموارد المائية وتأثيرات تغير المناخ فى الموارد المائية» و«آليات التنفيذ والتنسيق على الصعد العالمية والوطنية والإقليمية والمحلية» و«حماية الموارد المائية ونوعية المياه والنظم البيئية المائية» و«المياه والتنمية الحضرية القابلة للإدامة وتوفير المياه للشرب والإستعمال الصحى فى البيئة الحضرية» و«المياه من أجل تحقيق الإنتاج الغذائى والتنمية الريفية المستدامة وتوفير مياه الشرب والإستعمال الصحى فى الريف» وفيما يلى النص الكامل لبيان المؤتمر :

نقص المياه العذبة وسوء استخدامها يهددان بمخاطر جسيمة ومرتفعة على التنمية المستدامة وحماية البيئة ، ومالم تتخذ فى العقد الحالى ، والذى يليه ، تدابير أكثر فاعلية لإدارة موارد البيئة والأرض فالخطر يهدد على حد سواء صحة البشر ورفاههم وأمنهم الغذائى ، وكذلك التطور الصناعى وأنظمة البيئة التى يعتمدون عليها .

ويعتبر ٣٣٨ خبيراً يمثلون حكومات ١١٣ بلداً اجتمعوا فى المؤتمر الدولي للمياه والبيئة» فى دبلن فى ايرلندا بين ٣١ و٢٦ كانون الثانى (يناير) ١٩٩٢ ، أن وضع الموارد المائية العالمية خطير ، وأن المشاكل البادية ليست احترازية الطابع ولا يقتصر تأثيرها المحتمل فى كوكبنا على المستقبل البعيد فقط انها مشاكل راهنة وهى تؤثر على البشرية الآن وأن بقاء ملايين الناس يتطلب إجراءات مباشرة وفعالة .

ويدعو المساهمون إلى معالجة أساسية جديدة للتنمية وإدارة موارد المياه العذبة ، والتى لا يمكن تحقيقها إلا

عبر الإلتزام السياسى والمشاركة من أعلى المستويات الرسمية إلى أصغر المجتمعات المحلية . وينبغى دعم الإلتزام باستثمارات كبيرة ومباشرة وحملات توعية عامة وتغييرات قانونية وإدارية وتطوير تكنولوجيا وبرامج لبناء القدرات .

ويقدم المساهمون هذا البيان إلى زعماء العالم الذين سيجتمعون فى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية فى ريودى جانيرو فى حزيران (يونيو) ١٩٩٢ ، داعين جميع الحكومات إلى النظر بعناية فى النشاطات المحددة ووسائل تحقيقها المعروضة فى البيان الكامل الصادر عن المؤتمر من أجل ترجمة التوصيات إلى برامج عمل فورية للمياه والتنمية المستدامة .

المبادئ المرشدة

المطلوب إجراءات منتظمة لعكس الاتجاهات الحالية فى الإستهلاك المفرط للمياه وتلوثها ومخاطر الجفاف والفيضانات ، ويطرح تقرير «المؤتمر الدولى للمياه والبيئة» إرشادات للعمل على المستوى المحلى والوطنى والدولى على أساس المبادئ التالية :

- المبدأ الأول :

موارد المياه العذبة الضرورية لإدامة الحياة والتنمية والبيئة محدودة ومعرضة للأذى لأن المياه تديم كل أشكال الحياة فإن إدارتها المستدامة تتطلب معالجات كلية تربط بين التنمية الإجتماعية والإقتصادية وحماية أنظمة البيئة الطبيعية ، وأن تربط الإدارة الفعالة استخدامات الأرض والمياه على امتداد كامل حوض النهر ومستودعات المياه الباطنية .

- المبدأ الثانى :

ينبغى أن تقوم تنمية المياه وإدارتها على أساس قاعدة المشاركة ، التى تشمل المستهلكين والمخططين وصانعى القرار السياسى والجمهور العام . المشاركة العامة تعنى أن القرارات ينبغى أن تتخذ على أدنى المستويات الممكنة وبالمشاورة العامة الكاملة ومساهمة مستهلكى المياه فى تخطيط المشاريع وتنفيذها .

- المبدأ الثالث

تلعب النساء دوراً مركزياً فى توفير المياه وإدارتها ورعايتها . لم ينعكس الدور الحيوى للنساء كمستهلكات للمياه وراعيات للبيئة الحية إلا نادراً فى التدابير الإدارية لتطوير وإدارة الموارد المائية . ويتطلب قبول هذا المبدأ سياسات إيجابية لدعم مساهمة النساء على جميع مستويات برامج الموارد المائية .

- المبدأ الرابع :

يملك الماء قيمة اقتصادية فى جميع جوانب استخداماته وينبغى اعتباره سلعة اقتصادية . وضمن هذا المبدأ ينبغى الاعتراف أولاً بحق كل كائن إنسانى فى الحصول على الماء النقى الضرورى للشرب والحاجات الصحية فى سعر فى المتناول ، وقد أدى الإخفاق فى الاعتراف بالقيمة الاقتصادية للماء فى الماضى إلى استخدامات أهدرت الموارد وأضررت البيئة . إن إدارة المياه كسلعة اقتصادية مهم للتوصل إلى استخدام كفاء ومتساو للمياه يشجع على حفظ مواردها وحمايتها .

جدول العمل

وضع المساهمون في المؤتمر على أساس هذه المبادئ الإرشادية الأولية توجيهات تساعد البلدان في معالجة مشاكل مواردها المائية على نطاق واسع من الجهات وتترتب على تطبيق توجيهات مؤتمر دبلن المنافع الرئيسية الآتية :

- تخفيف الفقر والمرض :

أكثر من ربع سكان العالم لا يزال في مطلع عقد التسعينيات عاجزاً عن سد الحاجات الإنسانية الأولية إلى الغذاء الكافي للأكل ، والماء النظيف للشرب والإستعمال الصحي ويولى برنامج عمل المؤتمر الأولية في تطوير موارد المياه وإدارتها إلى التوفير السريع للغذاء والمياه والرعاية الصحية لملايين الناس المحرومين من هذه الخدمات .

- الحماية من الكوارث الطبيعية :

تحصل خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات والإقتصاد عن نقص الإستعداد لمواجهة كوارث الجفاف والفيضانات وما يرافقها غالباً من الإفتقار إلى المعلومات . وقد تضاعفت الخسائر الإقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية وبضمنها الفيضانات والجفاف ثلاث مرات خلال الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٩٠ وتراجع التطور الإقتصادي في بعض البلدان النامية سنوات عدة بسبب عدم الإستثمار في عمليات جمع المعطيات والإستعداد لمجابهة الكوارث ويقاوم التغير المحتمل في المناخ وارتفاع مستويات البحار المخاطر بالنسبة إلى البعض ، فيما يهدد أيضاً أمن الموارد المائية المتوفرة ويمكن تقليل الأضرار والخسائر في الأرواح الناجمة عن الفيضانات والجفاف في شكل كبير عن طريق الإجراءات التي يوصى بها « تقرير مؤتمر دبلن » .

- حفظ المياه وإعادة استعمالها :

تؤدي الأنماط الحالية في استخدام المياه إلى هدر جسيم ، وهناك فرصة كبيرة للإدخار في تجهيزات المياه الخاصة في الزراعة والصناعة والإستخدامات المنزلية .

وتستهلك الزراعة حوالي ٨٥ في المئة من الماء المستخدم في البلدان النامية ، والذي يحظى على دعم حكومي كبير ، ولا تزيد النسبة ، التي تصل النباتات من هذه الكميات عن ٤٠ في المئة ، فيما يمكن بلوغ مستوى أكفاً في استخدام المياه عبر التغييرات المقترحة في أعمال الري ، ويمكن أن يقلل تدوير المياه من استهلاك الكثير من الصناعات للماء بنسبة ٥٠٪ أو أكثر ، إضافة إلى المنافع المترتبة على ذلك في تقليل التلوث .

وسيشجع إتباع مبدأ « الملوث يدفع » إضافة إلى التسعير الواقعي ، على حفظ المياه وإعادة استعمالها . وتبلغ كميات المياه غير المحسوبة والتي تضيع قبل وصولها إلى المستهلك ٣٦٪ من إنتاج مصالح المياه في المدن ، ويمكن أن تقلل الإدارة الأفضل للمياه هذه الخسائر .

ويمكن أن يوفر الإقتصاد في تجهيزات المياه للزراعة والصناعة والإستخدامات المنزلية كثيراً في الإستثمار في تطوير موارد مائية جديدة مكلفة ويؤثر في شكل كبير على استدامة التجهيزات المائية في المستقبل ويؤدي الإستخدام المتعدد للمياه إلى إقتصاد أكبر ، ويمكن للقواعد الفعالة في طرح المياه والقائمة على أهداف جديدة للتوعية أن تساعد المستهلكين في أسفل المجرى على استخدام المياه التي تتعرض حالياً للتلوث بعد الإستخدام الأول لها .

- التنمية الحضرية المستدامة :

يهدد تقليص تجهيزات المياه الرخيصة بسبب الإضمحلال و التدهور الناجمين عن الإسراف في الماضي . استدامة النمو الحضري . ومع أن الصناعة تعتبر من وجهة النظر الاقتصادية أفضل عائد لاستثمار تجهيزات المياه ، فبعد جيل أو أكثر من الإستخدام المفرط للمياه وطرح مخلفات النفايات البلدية والصناعية أصبحت غالبية مدن العالم الرئيسية في وضع سيئ ، بل يزداد سوءاً وإذا يفرض شح المياه والتلوث تطوير مصادر على مسافات أكثر بعداً تتضاعف مرات عدة النفقات الهامشية لسد الطلبات الجديدة ، إن الإعتماد على تأمين تجهيزات المياه في المستقبل ينبغي أن يقوم على توفير أنظمة ملائمة للسيطرة على إطلاق المياه وطرحها . ولم يعد يمكننا اعتبار تلوث الأرض والمياه بالنفايات ثمناً معقولاً للحصول على فرص العمل والرفاه ، التي يجلبها النمو الصناعي .

- الإنتاج الزراعي :

تعطى الأولوية الكبرى في بلدان عدة لمسألة بلوغ الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي وفي هذا لعبت زراعة الري دوراً متزايداً في إستراتيجيات إطعام السكان المتزايدين . وإذا استطاعت زراعة الري بلوغ غلة المحصول والكفاءة في استخدام المياه التي حققتها البلدان المتقدمة فإن الأراضي المتوافرة والموارد المائية يمكن أن تسد الطلب على الغذاء لفترة ٢٠ أو ٣٠ سنة مقبلة ويمكن التحدي في نقل التكنولوجيا وطرق الإدارة وتوفير الحوافز للفلاحين لقبول الطرق الجديدة وعلى رغم جسامه هذه المهنة فإنها ليست مستحيلة ، إذا تم تبني السياسات والبرامج الملائمة على جميع المستويات المحلية والقومية والدولية .

حماية البيئات المائية

يعتبر الماء جزءاً حيوياً من كل بيئة وموطناً لكل أشكال الحياة . التي يعتمد عليها العيش الكريم للبشر . ويؤدي تدمير مجارى المياه وتلوث أنظمة البيئة إلى تدهور التجهيزات المائية، ومعالجات مكلفة للماء ، ويدمر الثروة والصناعة السمكية والمعارية ، ويحول دون فرص تجديدها . وتقدم الإدارة المتداخلة لأحواض الأنهار الفرصة لحماية البيئات المائية ، ووقاية صحة السكان والبيئة واستدامة الموارد المائية .

حل النزاعات حول المياه

خلال العقود المقبلة ستزداد إلى حد كبير أهمية إدارة مستجمعات المياه الدولية . بسبب ذلك ينبغي إعطاء أولوية كبيرة لإعداد وتطبيق خطط الإدارة المتكاملة والمصادق عليها من قبل جميع الحكومات المعنية ودعمها بالاتفاقات الدولية .

وتعتبر مستجمعات الأحواض ، التي تتضمن المياه السطحية والجوفية أكثر الكينونات الجغرافية ملائمة لتخطيط وإدارة الموارد المائية ، ومن الناحية المثالية يملك التخطيط المتكامل الفعال وتطوير الأنهار أو أحواض البحيرات العابرة الحدود والمتطلبات الإدارية نفسها الخاصة بالأحواض الموجودة داخل بلد واحد . وترتكز الوظيفة الأساسية لمنظمات الأحواض الدولية في تحقيق التوفيق والإنسجام بين مصالح البلدان المتشاطئة ، ورصد كميات المياه ونوعيتها ، وتطوير برامج العمل المشتركة ، وتبادل المعلومات ، وتطبيق الاتفاقات .

وثائق مؤتمر القمة العربى الاول

القاهرة ١٣-١٧/١/١٩٦٤

القرارات

إن مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية، فى دور انعقاده الأول بمقر الجامعة فى القاهرة، من ١٣-١٧/١/١٩٦٤.

إيماناً بعدالة القضية الفلسطينية وإدراكاً لحظورتها .

وتصميماً على إعادة الحقوق السليبة إلى أهلها .

واعتباراً لأن قيام إسرائيل هو الخطر الأساسى الذى أجمعت الأمة العربية بأسرها على دفعه، وانطلاقاً نحو المشاركة الفعلية فى الأعمال البناءة الجماعية التى من شأنها أن توحد كلمة العرب .

يعرب عن ارتياحه إلى أن اجتماعاته قد أسفرت عن إجماع الملوك والرؤساء العرب على إنهاء الخلافات، وتصفية الجو العربى من جميع الشوائب، وإيقاف جميع حملات أجهزة الإعلام.

وبقره: أولاً:

اعتبار أن قيام إسرائيل هو الخطر الأساسى الذى أجمعت الأمة العربية بأسرها على دفعه. وبما أن وجود إسرائيل يعتبر خطراً يهدد الأمة العربية، فإن تحويلها لمياه الأردن سيضعاف من أخطارها على الوجود العربى. لذلك فإن على الدول العربية أن تضع الخطط اللازمة لمعالجة الجوانب السياسية والاقتصادية والإعلامية، حتى إذا لم تحقق النتائج المطلوبة كان الاستعداد العسكرى العربى الجماعى القائم، بعد استكمالها، هو الوسيلة الأخيرة العملية للقضاء على إسرائيل نهائياً .

(ق ق ١١د-١٧/١/١٩٦٤)

ثانياً - من الناحية العسكرية:

إنشاء قيادة عربية موحدة

١ - إنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية فوراً، وذلك حسب التنظيم ووفق الصلاحيات التى صدق عليها مجلس الدفاع المشترك فى دورته الثالثة فى يونيو/حزيران/جوان ١٩٦١.

وتحسب المرتبات التى وافق عليها رؤساء أركان حرب جيوش الدول العربية بتاريخ ١٩٦٣/١/٨.

٢ - يعين القائد العام لهذه القيادة من الجمهورية العربية المتحدة، وتقوم حكومتها بتعيينه، وعليه أن يختار رئيس الأركان الذى يعاونه فى عمله . وقد عين السيد الفريق على عامر قائداً عاماً.

٣ - يكون مقر هذه القيادة عند عملها فى المكان الذى يختاره القائد العام، على أن يبدأ تشكيلها فى كنف الجامعة العربية بالقاهرة إلى أن يكتمل شكلها ويحدد مقرها النهائى .

٤ - يبدأ تشكيل نواة القيادة خلال شهر من تاريخه، ويتم تشكيلها تدريجياً خلال شهرين.

٥ - تلتزم الدول العربية جمعاء بتشكيل وتخصيص القوات التى تقترحها القيادة العامة، ويصدق مجلس

الدفاع المشترك على تشكيلها وتخصيصها. وتلتزم الدول بتسهيل مهمة القائد العام وتنفيذ كافة الوصايا والطلبات التي تصدر منه.

(ق ق ١٢/د١ - ١٧/١/١٩٦٤)

ثالثا - من الناحية الفنية : إنشاء هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده:

الموافقة على توصيات الهيئة الفنية لمياه نهر الأردن، الواردة في تقريرها إلى المجلس المؤرخ في ١٣/١/١٩٦٤، والقيام بتنفيذ هذه التوصيات، لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده، على الوجه الآتي:

١ - إنشاء هيئة خاصة لها شخصية اعتبارية في إطار الجامعة العربية يطلق عليها «هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده» تكون مهمتها الأساسية تخطيط وتنسيق وملاحظة تنفيذ المشروعات العربية الخاصة باستغلال مياه نهر الأردن وروافده، التي تقوم بتنفيذها الدول المعنية.

٢ - يكون لهذه الهيئة مجلس إدارة برئاسة الأمين العام للجامعة العربية. ويشارك في عضويته أربعة أعضاء تعينهم حكومات كل من المملكة الأردنية الهاشمية، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية العربية المتحدة، على أن يجتمع هذا المجلس لمباشرة مهمته في موعد لا يتجاوز ١/٢/١٩٦٤.

٣ - يعين الأمين العام بالتشاور مع مجلس الإدارة الموظفين والفنيين اللازمين لضمان حسن سير الأعمال الموكولة للهيئة.

٤ - يفتح اعتماد خاص بالجامعة العربية لحساب «هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده» قدره ما يعادل ستة ملايين وربع مليون جنيه إسترليني لتمويل المشروعات العربية، حسبما جاء بتوصيات الهيئة الفنية لمياه نهر الأردن بتاريخ ١٣/١/١٩٦٤. وبالطريقة الملائمة التي يراها مجلس إدارة الهيئة.

(ق ق ١٣/د١ - ١٧/١/١٩٦٤)

رابعاً - الجانب المالي :

مشاريع استثمار المياه العربية ومساهمات الدول الأعضاء فيها:

١ - إن المشاريع العاجلة لاستثمار المياه العربية تستلزم نفقات قدرها ستة ملايين ومائتان وخمسون ألف جنيه إسترليني. ويتم سداد هذا المبلغ من قبل الدول العربية بنسبة حصتها في ميزانية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مع مراعاة مقدرة وإمكانات كل دولة. وتقوم الدول الأعضاء بإبداء نصف ما يستحق عليها من المبلغ المشار إليه بأسرع ما يمكن وبإشعار من القائد العام إلى الأمين العامة للجامعة. على أن يتم دفع النصف الثاني في ١/١/١٩٦٥. ولكل دولة أن تدفع ما يزيد عن حصتها المقررة إذا رغبت في ذلك.

٢ - مشاريع الاستثمار الأجل. وهي تستلزم حوالى خمسة وستين مليون جنيه إسترليني. وتقوم هيئة استثمار مياه نهر الأردن وروافده بدراسة هذه المشاريع، تمهيداً للنظر في تحديد المبالغ اللازمة لبصار إلى تنفيذها. كما أن طريق تمويل هذه المشروعات يتم بواسطة عقد القروض. باعتبار أن هذه المشاريع هي مشاريع إنماء.

٣ - أما فيما يتعلق بالمبالغ اللازمة للتعزيزات العسكرية، فقد إتضح أن مجموع المبالغ المطلوبة لهذا الغرض في سوريا والأردن ولبنان والعراق والسعودية يبلغ حوالى مائة وأربعة وخمسين مليون جنيه

إسترليني، مضافاً إليها نفقات إدامة متكررة سنوياً مقدارها إثنتان وعشرون مليون جنيه إسترليني. وذلك على أن تتحمل المملكة العربية السعودية نفقات التعزيزات البرية والبحرية والجوية المطلوبة لها. وقدرها ثمانية وعشرون مليون جنيه. كما تتحمل الجمهورية العراقية نفقات التعزيزات الجوية المطلوبة لها، وقدرها حوالي تسعة عشر مليون جنيه .
وتتم تغطية المبالغ المتبقية وفقاً للطريقة الآتية :

أ- تساهم كل دولة من الدول المشار إليها أعلاه بجزء من تلك النفقات ضمن ميزانياتها وحسب إمكانياتها.

ب - أما المبلغ المتبقى فإن الدول العربية تقوم بتغطيته على أساس مساهمة كل منها حسب إمكانياتها.

ج- حدد المبلغ المطلوب سنوياً بخمسة عشر مليون جنيه إسترليني، ويدفع لمدة عشر سنوات. وتساهم فيه سنوياً المملكة العربية السعودية بثلاثة ملايين والجمهورية العربية المتحدة بثلاثة والعراق بمليون ونصف والكويت بخمسة ملايين وليبيا بنصف مليون. وتساهم باقي الدول الأعضاء في المليونين الباقيين حسب أنصبتها في ميزانية الجامعة

خامساً- إقامة قواعد سليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني؛

أن يستمر السيد أحمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية في اتصالاته بالدول الأعضاء والشعب الفلسطيني بغية الوصول إلى إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره .

سادساً- تشكيل لجنة للمتابعة والتنفيذ:

أن تشكل لجنة خاصة برئاسة الأمين العام للجامعة من ممثلين ملوك ورؤساء الدول الأعضاء منضماً إليها ممثل فلسطين لدى مجلس الجامعة، ويكون اختصاصها:

- ١ - متابعة تنفيذ القرارات السابقة الذكر .
- ٢ - وضع الخطط اللازمة لاسترداد فلسطين إلى أهلها، مستخدمين الوسائل السياسية والاقتصادية والإعلامية ، وخاصة لمنع إسرائيل من تحويل مياه مجرى نهر الأردن.
- و يجتمع دورياً بدعوة من الأمين العام، وتقدم تقريراً بنتائج كل اجتماع لها إلى رؤساء الدول الأعضاء.
- ٣ - أن يقوم وزراء خارجية الدول الأعضاء في أقرب وقت برحلات إلى البلاد المختلفة لهذا المساعي حسب الخطة المقررة.
- ٤ - أن يعقد وزراء الإعلام في الدول الأعضاء اجتماعاً في مقر الجامعة لمعالجة الجانب الإعلامي.

(ق ق ١٦/د١ - ١٧/١١/١٩٦٤)

سابعاً- دورية اجتماع القمة :

أن يجتمع مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية مرة في السنة على الأقل، على أن يكون الاجتماع التالي في شهر أغسطس / آب/ أوت سنة ١٩٦٤ في الإسكندرية.

(ق ق ١٧/د١ - ١٧/١/١٩٦٤)

البيان الخامس

إن مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية، فى دور إنعقاده الأول بمقر الجامعة فى القاهرة، من ١٣ - ١٧ / ١ / ١٩٦٤، بناء على اقتراح السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

وقد تدارس التهديدات، وأعمال العدوان المتصلة التى مارستها إسرائيل منذ إخراجها الشعب العربى الفلسطينى من وطنه، وقيامها قوة إحتلال إستعمارية لأراضيه، تمارس التمييز العنصرى ضد الأقلية العربية، وتتخذ سياسة العدوان والأمر الواقع قاعدة لها، وتصر على التناكس لقرارات الأمم المتحدة المؤكدة لحق هذا الشعب الطبيعى فى العودة إلى وطنه، وتستعين بالإدانات المتكررة التى سجلتها عليها أجهزة المنظمة العالمية

وبعد أن بحث ما أوشكت عليه إسرائيل من القيام بعدوان خطير جديد على المياه العربية بتحويل مجرى نهر الأردن، والإضرار البالغ بحقوق العرب المنتفعين بهذه المياه، إستهدافاً منها لتحقيق المطامع الصهيونية التوسعية بجلب المزيد من قوى العدوان، وإقامة مراكز تهديد أخرى لأمن البلاد العربية وتقدمها وسلام العالم، وقياماً بهواجب الدفاع المشروع.

وإيماناً بحق الشعب العربى الفلسطينى المقدس فى تقرير مصيره والتحرر من الإستعمار الصهيونى لوطنه، وبأن التضامن العربى هو السبيل إلى درء المطامع الإستعمارية، وتحقيق المصالح العربية العادلة المشتركة، ورفع مستوى العيش للسواد الأعظم وتنفيذ برامج الإنشاء والإعمار.

قد اتخذت القرارات العملية اللازمة لإتقاء الخطر الصهيونى الماثل، سواء فى الميدان الدفاعى أو الميدان الفنى، أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطينى وتمكينه من القيام بدوره فى تحرير وطنه وتقرير مصيره.

كما أسفرت إجتماعاته عن إجماع الملوك والرؤساء العرب على إنهاء الخلافات وتصفية الجور العربى من جميع الشوائب وإيقاف جميع حملات أجهزة الإعلام، وتوثيق العلاقات بين الدول العربية الشقيقة، ضماناً للتعاون البناء الجماعى، ودرءاً للمطامع التوسعية العدوانية التى تهدد العرب جميعاً على السواء .

ورأى أن عقد مزيد من هذه الإجتماعات على أعلى المستويات أمر تقتضيه المصلحة العربية العليا. وقرر أن يجتمع الملوك والرؤساء مرة فى السنة على الأقل، على أن يكون الإجتماع (المقبل) فى الإسكندرية فى أغسطس / آب / أوت ١٩٦٤.

قاعدة لعلاقات العربية الدولية:

ويعلم الملوك والرؤساء العرب أن الأمة العربية تهيب بدول العالم وشعوبها التى تقدر حقوق الأفراد فى أوطانها، والشعوب فى الإنتفاع بمواردها وتقرير مصائرهما، أن تكون خير عون لها فى دفع العدوان الإسرائيلى الجديد.

وهم يؤكدون أن العرب فى موقفهم الدفاعى العادل، سينظمون علاقاتهم السياسية والإقتصادية بالدول، على أساس مواقفها من كفاح العرب المشروع ضد المطامع الصهيونية فى العالم العربى.

ويأملون أن فى الدول الإفرقية والأسبوية التى آمنت بمبادئ باندونج والوحيات بميثاق أديس أبابا، وضحت بالكثير فى محاربة الإستعمار، وكافحت التمييز العنصرى، وتعرضت ولا تزال تتعرض للأخطار والمطامع الإستعمارية الصهيونية وخاصة فى إفريقيا - هذه الدول جميعاً ستقدم صادق التأيد والعون للعرب فى نضالهم العادل.

كما يأملون تأييد جميع الدول الحرة المؤمنة بالسلام القائم على العدل .
كذلك يؤمنون بعدالة الكفاح العربى وواجب تأييد تأييده ضد الإستعمار فى الجنوب اليمنى المحتل وعمان،
وبعدالة الكفاح الوطنى فى أنجولا وجنوب إفريقيا وكل مكان بالعالم. فقضايا الحرية والعدل وحدة لا تتجزأ.
ويؤكدون الإيمان بحل المشاكل الدولية بالوسائل السلمية، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة .
كما يؤمنون بمبدأ التعاون السلمى بين الدول وسياسة عدم الإنحياز .
ويوحى من هذا الإيمان كان ترحيب الدول العربية باتفاقية موسكو للحظر الجزئى للتجارب النووية،
ومبادرتها إلى التوقيع عليها، وتأييدها السعى الحثيث للوصول إلى نزع السلاح نزعاً شاملاً كاملاً بالطرق
التي تحفظ السلام بين الدول .
كذلك استوحت الدول العربية من وفاتها للسلام المبنى على الحق والعدل وتصميمها على المساهمة فى ٢٣٩
تقدم اقتصاد العالم والقضاء على التخلف الإقتصادى والإجتماعى، أن قامت بدور رئيسى فى مؤتمر التنمية
الإقتصادية الذى عقد القاهرة فى ربيع سنة ١٩٦٣، زيادة على أنها مقبلة بنفس الروح والعزم على مؤتمر
التنمية والتجارة العالمى الذى (سيعقد) فى هذا العام .
ويرحب الملوك والرؤساء العرب بميثاق الوحدة الإفريقية، ويرون فيه أملاً جديداً للسلام والحرية والمساواة فى
إفريقيا والعالم .
ويؤكدون تصميمهم على تدعيم التعاون الأسبوى الإفريقى، الذى بدأ خاصة منذ مؤتمر باندونج سنة
١٩٥٥ .
ويعبر الملوك والرؤساء العرب فى كل هذا عن وفائهم لواجبهم نحو أممتهم العربية ونحو كرامة الأسرة
البشرية وخدمة السلام والرفاهية فى العالم .



المصادر

أولاً: تقارير ووثائق ،

- ١ - تقرير مجلس الشورى المصرى عن الموارد المائية واستخداماتها (١٩٩٠/٥/٢٦)
- ٢ - سلسلة تقارير مجلس الشورى مجلد (٢) ، تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومى عن موضوع التكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية .
- ٣ - ملف القضية الفلسطينية ، القسم الرابع من سنة ١٩٤٨ إلى ١٩٥٥ إصدار وزارة الإرشاد القومى ، الهيئة العامة للاستعلامات (د . ت)

ثانياً: كتب عربية ،

- ١ - حمد سعيد الموعد حرب المياه فى الشرق الأوسط دار كنعان للدراسات والنشر دمشق ، ١٩٩٠ .
- ٢ - مجدى صبحى ، مشكلة المياه فى المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف ، مؤسسة الأهرام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٧ يناير ١٩٩٢ .
- ٣ - د . حمدى الطاهرى ، مستقبل المياه فى العالم العربى ، القاهرة (د . ن) ، ١٩٩١ .
- ٤ - د . محمود سمير أحمد ، معارك المياه المقبلة فى الشرق الأوسط ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٩١ .
- ٥ - د . على إبراهيم عبده ، أضواء على المنافسة الدولية فى أعالي النيل ، سلسلة كتب سياسية ، العدد (٣٣٣) ، مطابع الدار القومية ، ١٩٦٣ .
- ٦ - عبد التواب عبد الحى ، النيل والمستقبل ، ماذا جرى للنيل ولما به الاستوائية والأثيوبية ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٨ .
- ٧ - موسى عرفة ، السد العالى ، دار المعارف المصرية ١٩٦٥ .
- ٨ - محمد عوض محمد ، نهر النيل ، ط (٥) القاهرة .
- ٩ - د . قاسم عبده قاسم ، النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، ط ١ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٨ .
- ١٠ - نهر النيل .. الماضى والحاضر والمستقبل ، د . عبد العظيم أبو العطا ، د . مفيد شهاب ، دفع الباب رضا (تحرير : فخرى لبيب) ط ١ القاهرة دار المستقبل العربى ١٩٨٥ .
- ١١ - كامل زهيرى ، النيل فى خطر ، الطبعة الثالثة كتاب الأهالى ، رقم (١٧) يناير ١٩٨٩ .
- ١٢ - د . محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولى العام ط ٤ ، مطبعة نهضة مصر ١٩٦٤ .
- ١٣ - د . جمال حمدان ، شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان ، الجزء الرابع ، القاهرة ، عالم الكتب ، يوليو ١٩٨٤ .
- ١٤ - د . عبد العزيز كامل ، فى أرض النيل ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، ١٩٧١ .

ثالثاً: كتب مترجمة ،

- ١ - البشع كالى ، المياه والسلام ، وجهة نظر إسرائيلية ترجمة رنده حيدر ، ط ١ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٩١ .
- ٢ - جون كيلي ، المياه فى فلسطين بؤرة الصراع الدائم ، ترجمة محمود برهوم ، محمد خروب ، ط ١ ، عمان (الأردن) ، دار الكرمل ، ١٩٨٩ .

٣ - آلان مورهد ، النيل الأزرق ، ترجمة د . نظمي لوقا ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٦ .
رابعاً، مجلات عربية متخصصة ،

١ - مجلة صامد الاقصادى ، مجلة محلية اقتصادية اجتماعية تصدر عن دار كتعان مؤسسة صامد ،
دار الكرمل للنشر ، عمان الأردن ، (العدد ٨٨ ، يونية ، ١٩٩٢) ، (العدد ٨٩ ، سبتمبر ١٩٩٢) .

٢ - مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة (عدد ابريل
١٩٩١) .

٣ - مجلة الوحدة ، الصادرة عن المجلس القومى للثقافة العربية ، الرباط ، المغرب (العدد ٧٦ ، يناير
١٩٩١)

٤ - المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد ، ٣٧ ، عام ١٩٨١ .
خامساً، صحف مصرية وعربية ،

* الأهرام

* الأخبار

* الجمهورية

* الوفد

* الحياة "الصادرة فى لندن"

* الشرق الأوسط "السعودية"

* الرياض

* عكاظ

* صوت الكويت الدولى

* الأنباء

* السياسة

* الوطن "الكويت"

* رأى العام

* البيان

* الاتحاد

* الخليج

* عمان

* الوطن "العمانية"

* الصحراء "المغربية"

سادساً، صحف ومجلات اجنبية ،

* صحيفة الاكسبريس الفرنسية .

* لوس أنجيلوس تايمز الأمريكية ١٩٨٨/١/٢٣

* مجلة الاكسبريس الفرنسية ١٩٩١/٨/١٥

المفهرس

٣	- كلمة شكر
٥	- إهداء
٧	- مقدمة
١٧ - ٩	تقديم
		- المياه فى كتاب الله .
		- أهمية المياه .. ورحمة الفيث .
		- العوامل التى تؤثر فى الموارد المائية .
		- أزمة المياه فى الشرق الأوسط وأسبابها
١٧ - ٤٣	الفصل الاول :مسألة المياه والاهتمام العربى والدولى
		- أزمة المياه العربية والوضع المائى الراهن .
		- أسباب الأزمة
		- آمال التعاون وأحتمالات النزاع فى الشرق الأوسط .
		- قدم الاهتمام بقضية المياه .
		- المياه والقانون الدولى .
		- النظريات التى تحكم استخدامات الأنهار الدولية .
		- نماذج لبعض الإتفاقيات الدولية .
		- أهم المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية والوطنية حول المياه (من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٢).
٤٣ - ٦١	الفصل الثانى : الأمن المائى العربى ودعاوى «حرب المياه»
		- الأمن المائى العربى كمسألة إقتصادية .
		- المياه العربية وأزمة الشرق الأوسط .
		- أزمة المياه والأمن المائى العربى :
		. العوامل الخارجية للأزمة .
		. العوامل الداخلية للأزمة .
		- تداعيات أزمة المياه وأثرها على المنطقة .
		- إتهامات إسرائيل للتغلب على الأزمة .
		- الجامعة العربية وأزمة المياه
٦١ - ٨٥	الفصل الثالث : إسرائيل والمياه العربية
		- إهتمام صهيونى مبكر بالمياه .
		- خطر الأطماع الإسرائيلية .
		- تضخيم إعلامى متعمد وأزمة مائية مفتعلة .
		- إستراتيجية إسرائيل المائية .

- الدعوة إلى « حل إقليمي » .
- مشاريع إسرائيل للحصول على المياه .
- التلازم بين الخطرتين الأمنية والمائية لإسرائيل .
- الوضع المائي الحالي في إسرائيل .
- حكومة شامير والأزمة المائية .
- المياه مقابل السلام .

الفصل الرابع : مياه الضفة الغربية وقطاع غزة ٨٥ - ١٠٣

- إسرائيل ومياه الأراضي المحتلة .
- حجم المياه بالضفة الغربية .
- مياه نهر الأردن .
- نهر اليرموك .
- مشروع إسرائيل لاستغلال نهر اليرموك مع الأردن .
- نتائج تحكم إسرائيل في مياه الأراضي المحتلة .
- الإجراءات الأردنية لمواجهة الأزمة المائية .
- إمكانية الاتفاق بشأن المياه .

الفصل الخامس : المياه السورية بين تطلعات إسرائيل وتركيا ١٠٣ - ١٢٥

أولاً : إسرائيل والمياه السورية .

- هضبة الجولان كمصدر للمياه .
- إسرائيل والتخلي عن الجولان .
- إسرائيل ونهر اليرموك .
- حاجة سورية للمياه .

ثانياً : تركيا والمياه السورية .

- تطلع تركيا للدور إقليمي .
- الفرات ينبع من تركيا .
- حجز مياه الفرات لمدة شهر (من ١٣ يناير - ١٩٩٩) .
- الفرات نهر دولي .
- موارد المياه التركية .
- مشاريع تركية المائية .
- أ - مشروع غاب (جنوب شرق الأناضول) .
- ب - بحيرة سد أتاتورك .
- ج - مشروع أنابيب السلام .

- وصف المشروع ، تمويل المشروع ، أهميته ، العيوب الإستراتيجية للمشروع ، وجهة النظر العربية ، مقترحات عربية بشأن أنابيب المياه ، مدى إستفادة إسرائيل من المشروع .
- أفكار الرئيس أوزال بشأن المياه .

- حرب تحرير الكويت وتداعياتها المائية .
- دول الخليج وأنايب السلام .
- دعوة تركيا إلى عقد مؤتمر قمة للمياه .
- استمرار التعنت التركي في مواجهة سوريا والعراق .

الفصل السادس : إسرائيل والمياه اللبنانية ١٢٥ - ١٣٥

- الحركة الصهيونية ومياه لبنان .
- المياه اللبنانية في ظل الانتداب الفرنسي .
- قرار التقسيم وأعلان قيام إسرائيل .
- مشروع « مصلحة اللباني » اللبناني (١٩٥٤)
- الإستيلاء على نهر الوزاني .

الفصل السابع : مصر والنيل وتطلعات إسرائيل ١٣٥ - ١٨١

أولاً : مصر ونهر النيل :

- نبذة تاريخية (حضارة مصر نهريّة) .
- البعد النيلى (النهر المؤثر) .
- النيل المبارك .
- النيل وقصة بناء السد .
- النيل والحياة السياسية .
- الوضع القانونى لنهر النيل منذ عام ١٨٩١ .
- نذر الجفاف وحد الخط .
- مصر ودول حوض النيل (تجمع الاتدجو) .
- مهام الدبلوماسية المصرية تجاه حوض النيل .
- إستراتيجية مصر المائية للسنوات القادمة .
- حماية مصالح مصر الإستراتيجية فى نهر النيل .
- أبعاد أزمة المياه فى مصر .
- العجز المائى المتوقع .
- قضية مياه النيل (قضية قومية) .
- بعض تصريحات المسئولين .

ثانياً : تطلعات إسرائيل تجاه مياه النيل :

- تهديد
- الربط بين الترتيبات المائية والمفاوضات السلمية .
- مشروعات تكشف التطلعات الإسرائيلية :
- أ - مشروع كالى ومايتر
- ب - مشروع أمريكى لتحلية مياه سيناء (١٩٦٨) .
- ج - اقتراح رئيس جامعة تل أبيب .

- د - رغبة إسرائيل فى توصيل مياه النيل إلى .
- هـ - محاولة شراء مياه النيل من النبع (أثيوبيا) .
- د - تخفيف مستنقعات السودان لصالح إسرائيل
- إسرائيل وسحب المياه الجوفية من سيناء
- توجهات إسرائيل نحو أثيوبيا .
- العلاقات الأثيوبية الإسرائيلية .
- التعاون الأسرائيلى الأثيوبى بشأن المياه .
- موضوع عربى قومى .

الفصل الثامن : ترشيد المياه فى مصر والوطن العربى ١٨١ - ١٩٩

أولاً : فى مصر :

- ١- بداية وعى الجماهير بمشكلة المياه .
- ٢- الترشيذ واجب قومى ووطنى وإنسانى .
- ٣- تجارب عملية لترشيذ استهلاك المياه .
- ٤- المفهوم الحقيقى لوفاء النيل (حماية النيل) .
- ٥- محاولات مصر لتنمية مواردها المائية :
- أ - قناة جرنجلى (ب) مشروع بحر الغزالى
- ج - مشروع مستنقعات مشار (د) تقليل البخر من بحيرة ناصر
- هـ - تقليل الفاقد المتجه للبحر (و) تحديد خزانات المياه الجوفية
- ز - مشروع نقل مياه نهر الكونغو لمصر .

ثانياً : فى العالم العربى :

- هناك عدة أمور ضرورية لترشيذ استهلاك وتنمية الموارد المائية وأهمها :
- ١- إجراء تقييم للوضع المائى العربى الراهن .
- ٢- ضرورة التنسيق والتعاون المشترك .
- ٣- تشكيل لجنة لتنمية لموارد المائية .
- ٤- الدعوة إلى «نظام مائى» عربى .
- ٥- استخدام طرق الرى الحديثة .
- ٦- مقترحات لمواجهة أزمة المياه .

ملاحق الدراسة (وثائق هامة) ١٩٩ - ٢٤٤

- ١- اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان الموقعة فى ٨ نوفمبر عام ١٩٥٩ .
- ٢- الإتفاقية الاردنية السورية لتوزيع مياه نهر اليرموك (٤ يونيو ١٩٥٣)
- ٣- مشاريع المياه :
- أ - مشروع بنجر لتنمية وادى الأردن (١١ يوليو ١٩٥٢)
- ب - مشروع جوردن كلاب بشأن تنظيم منابع فى المياه الحولة والمحصبانى (٣١ أغسطس ١٩٥٣) .

- ج - مشروع جونستون للمياه (نوفمبر ١٩٥٣)
- د - خريطة توضح مشروع الإنماء الموحد للمصادر المائية لوادي نهر الأردن «مشروع إريك جونستون» .
- هـ - ملاحظات اللجنة الفنية العربية على مشروع جونستون (يناير سنة ١٩٥٤)
- و - المشروع العربى للمياه بشأن نهري اليرموك والأردن . (سنة ١٩٥٤)
- ز - تصريح وزير خارجية بريطانيا (إيدن) فى ٤ أبريل ١٩٥٥ بشأن التسوية بين العرب واسرائيل .
- ح - مشروع بيكر وهرزا (١٥ يوليو ١٩٥٥)
- ٤ - نص خطاب الملك الحسن الثانى عاهل المغرب الموجه إلى المؤتمر الدولى السابع حول الموارد المائية - الرباط - (١٣/٥/١٩٩١)
- ٥ - جدول بين الموارد المائية الحالية فى الدول العربية موزعة حسب مصادرها (أمطار ، أنهار ، مياه جوفية)
- ٦ - جدول يبين الأنهار الكبرى التى تمر فى العالم العربى : النيل ، الفرات ودجلة.
- ٧ - أحواض الأنهار الثلاثة الكبرى فى الوطن العربى (خريطة)
- ٨ - الإحتياجات المائية الحالية والمستقبلية (جدول)
- ٩ - كمية المياه المتاحة والمحتملة فى الوطن العربى .
- ١٠ - نص نداء دمشق حول الأمن المائى فى دول منطقة غربى آسيا .
- ١١ - نص إعلان القاهرة حول المياه الأفريقية (٢٧/٦/١٩٩٠)
- ١٢ - نص بيان مؤتمر دهلن عن المياه والتنمية (يناير ١٩٩٢)
- ١٣ - وثائق مؤتمر القمة العربى الأول (القاهرة ١٣-١٧ يناير ١٩٦٤)

المصادر ٢٤٥

قائمة إصدارات مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر

محمد خليفة	السلام الفتاك (سلام أشد مرًا من الحروب)
سيد زهران	البديل الإسرائيلي للعروبة
ومصباح قطب	(المشروع الصهيوني للسوق الشرق أوسطية)
تقديم: أمين هويدي	
	مشروع للتليف القومي
مصباح قطب	ترجمة لوردة مصر إلى عمان والدار البيضاء
عبد القادر ياسين	غزة أريحا - المأزق والخلاص
جورج المصري	غزة أريحا - التسوية المستحيلة
د. السيد عوض	صفقة التسوية الأردنية الإسرائيلية
	سلام أم استسلام
د. أحمد الصاوي	دراسة في مشروعات ومعااهدات السلام
عبد الحالق فاروق	أوهام السلام
	بروتوكولات حكماء صهيون
	التلمود
محمد قاسم	التناقض في تواريخ وأحداث التوراة
جمال الدين حسين	القوة العسكرية الإسرائيلية
جمال الدين حسين	سقوط نجم مخابرات إسرائيل «إيلي كرمين»
جمال الدين حسين	عملية السرب الأحمر «إغراق إيلات»
صلاح بديوي	الإختراق الإسرائيلي للزراعة في مصر
عبد الحالق فاروق	إختراق الأمن الوطني المصري
	المياه العربية
عبد الله مرسى العقالي	(بين بوادر العجز ومخاطر التهبة)
	من يحمي عروش الخليج
د. أحمد ثابت	(النفط والتهبة)
	إعدام صحفي
سعيد حبيب	(قصة الإلقاء بقتل كاتب مسلم بسبب جريمة أمريكا في الخليج)
حمادة إمام	الكرامة الضائعة
	البديل الناصري
سيد زهران	(لمرأة في أوراق التنظيم الناصري)
	عن الناصرية والناصرين
مجدي رياض	(حوار مع د. جمال الأناسي)

عبد الحائق فاروق سليمان الحكيم	أزمة الإلتقاء في مصر مصر الفرعونية التطرف الديني ..
عبد الحائق فاروق جمال غيطاس د . السيد عوض	ر مستقبل التغيير في مصر كارثة المعونة الأمريكية العلاقات الليبية - الأمريكية بان أمريكا ١٠٣ (اتهام ليبيا أم اتهام أمريكا) حلايب .. نزاع الحدود بين مصر والسودان الإخوان والعسكر القوى الخارجية والإتجاهات الإقليمية في السودان
د . السيد فليفل د . السيد فليفل عمرو ناسف	نظم الحكم العنصرية في جنوب أفريقيا الشيخان الحكومة والسياسة في الإسلام
طارق، جاكين إسماعيل ترجمة سيد حسان عبد العزيز محمد . مصطفى الحولى د . أحمد الصاوي	الوجيز في بداية التكوين كشف المستور من قبائح ولاية الأمور برلنتي والمشير (القصة الحقيقية) أسرار العلاقة الخاصة بين عبد الناصر والإخوان المرأة التي أحبها عبد الناصر حوارات عن عبد الناصر عبد الناصر .. هذا المواطن غاندي
سيد زهران سليمان الحكيم شفيق أحمد على سليمان الحكيم سليمان الحكيم ربيع مفتاح أحمد رجب	عبود الزمر .. حوارات ووثائق اعترافات الأميرة جيهان السكة الإسلامية في مصر الأعشاب الطبية الجنس والشباب الذكي
ماجدى البسيوني د . رافت النبراوي موسى الخطيب كرن ولسن ترجمة: أحمد عمر شاهين	

د. مصطفى عبد المطلب	الصوت والضوضاء
صلاح أبو سيف	ماهى السينما
أم كلثوم إبراهيم	الأطفال والناشئة
أحمد زنفور، مخرج طلعت	عزة فى الفضاء
د . أحمد الصاوى	مهرجان (سلسلة شهرية)
سيد حسان	السلسلة القومية
سيد زهران	الأكليات التاريخية فى الوطن العربى
جورج المصرى	الناصرية والتاريخ
د . أحمد ثابت	الناصرية ... الأيديولوجيا والمنهج
د . السيد الزيات	التنمية المستقلة فى النموذج الناصرى
مجدى رياض	فلسطين الانتفاضة .. جدل الوطن والأمة
محقق د. محمد عمارة	كاريزما الزعامة الناصرية
مجدى رياض	الناصرية والتجديد .. (نحو برنامج طرح)
صالح الوردانى	السلسلة الإسلامية
محمد محمودة عبد الله	رسالة التوحيد للإمام محمد عبده
محمد محمودة عبد الله	الإسلام والعروبة
محمد محمودة عبد الله	الحركة الإسلامية فى مصر
محمد محمودة عبد الله	كيف تقرأ القرآن
محمد محمودة عبد الله	كيف تحجود القرآن
محمد محمودة عبد الله	التربية الإسلامية
محمد محمودة عبد الله	القرآن : حل مشاكل الأمة
محمد محمودة عبد الله	قبس من نور الأسماء
محمد محمودة عبد الله	نظرات فى نزول القرآن على سبعة أحرف ونشأة
جمال الفيضاني	القراءات
	النب
	مطربة الغروب

مخلوقات الأشواق الطائرة	إدوار الخراط
حرب بلاد فمهم	خيرى عبد الجواد
هذه الليلة الطويلة .	د. أحمد مصطفى الدجاني
حكايات الديب رماح	خيرى عبد الجواد
ليس هناك ما يبهج	عبد خال
لا أحد .	عبد خال
مملكة القروود .	محمود عبد الحافظ
أحزان رجل لا يعرف الهكاء .	خالد غازى
الشاعر والحرامى .	عزت المحيرى
رشقات من قهوتى الساخنة .	محمد محى الدين
فى المرجعية الاجتماعية للفكر والإبداع	محمد الطيب
شعر	
رويدا باتجاه الأرض	إبراهيم زولى
نصف حلم فقط	عماد عبد الحسن
صلاة المودع	صبرى السيد
من فصول الزمن الرديء	درويش الأسيرى
إذهب قبل أن أبكى	د . لطيفه صالح
اللعبة الأبدية ...	محمد الفارس
غربة الصبح	محمد الفارس
الغربة والعشق	مجدى رياض
عطر النغم الأخضر	عمر غراب
رماد الأساطير	نادر ناشد
السماء تعتزل النبوءة	نادر ناشد
هذه الروح لى	نادر ناشد
فى مقام العشق	نادر ناشد
ندى على الأصابع	نادر ناشد

خدمات إعلامية وثقافية "إشتراقات"
 ملخصات الكتب : عرض وتلخيص لأهم الكتب السياسية والفكرية ، العربية والعالمية .
 وثائق : تتناول نشاطات ووثائق الأحزاب والقوى السياسية فى الوطن العربى .
 النشر الدولية : تتناول ما ينشر فى الدوريات الأجنبية .
 دراسات عربية : دراسات وأبحاث وملفات متخصصة ، تحليل سياسى لأهم الأحداث .
 معلومات - ملفات صحفية موثقة : لكافة القضايا والموضوعات .

الآراء الواردة بالإصدارات لا تعبر بالضرورة عن آراء بيتناها المركز



٤ ش العلمين . الكيت كات . جيزة
ت : ٣٤٤٨٣٦٨

هذا الكتاب

ليس من المغالاة أن نردد قول الخبراء المتخصصين أن "قيام الدول يجهد أصله الأصيل في الحقوق المائية ، فحول أحواض الأنهار قامت حضارات وشيدت مدن وتذوق الإنسان لذة الاستقرار" والحضارة المصرية عبر كل العصور "حضارة نهريّة" قامت أساساً على وجود النهر ، ومن المعلوم أن وادي النيل في شطره المصري عبارة عن تكوين فيضى من ترسيبات الطمي الذي يجلبه النيل في فيضانه السنوي.

وهكذا ارتبط اسم بعض الحضارات العربية السالفة بمواقع مائية معينة كحضارة مصر - هبة النيل ، وحضارة ما بين النهرين وحضارة حضرموت ، كما ارتبط التطور الاقتصادي في الجزيرة العربية وفي المناطق الصحراوية العربية بالواحات وبالمحيطات المائية الخصبة المهمة . ولعبت مصادر المياه الطبيعية ومكامن الآبار والأنهار دوراً رئيسياً في نشأة المدن وظهور المدنية .

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة المتخصصة في المياه العربية . وكما يقول الأمريكي جي كس ليدرمان فإنه "على امتداد الستة آلاف سنة الماضية ظهرت في الشرق الأوسط عشرات الحضارات وصلت إلى درجة العظمة ثم اختفت" ، لكن طوال هذه الفترة الطويلة جداً ، بقيت بديهية سياسية واحدة تقول :

"من يسيطر على المياه يسيطر على الأرض"

حيث "استقرت القوة دائماً في أيدي الذين يسيطرون على المياه وتوزيعها" . وهكذا تتأكد مرة أخرى خطورة الموضوع الذي يتناوله هذا الكتاب ،

